



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تسويق وتجارة دولية

بغنوان:

أثر الإقليمية الجديدة على أداء التجارة العربية البينية

للفترة 2000-2017

إشراف: د. إلياس شاهد

من اعداد الطالبة: مليكة خالدي

المشرف المساعد: د. لطفي مخزومي

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
1	عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الوادي	رئيسا
2	إلياس شاهد	أستاذ	جامعة الوادي	مقرا
3	لطفي مخزومي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الوادي	مقرا ثانيا
4	هشام غربي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الوادي	ممتحنا
5	هشام لبزة	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الوادي	ممتحنا
6	عادل رضوان	أستاذ محاضر - أ -	جامعة تسميلت	ممتحنا
7	مصطفى بن عامر	أستاذ محاضر - أ -	جامعة مستغانم	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى من أَسْمَانِي دكتورة وهو على فراش الموت إلى

"روح أبي الغالي"

إلى من حملتني وربتني إلى "أمي الغالية" أطل الله في عمرها

إلى التي شجعتني وحفزتني على الكفاح من أجل النجاح إلى

اختي "زوليخة"

وإلى التوأم المناضل وفقهما الله "هند وأسماء"

وإلى كل "الأهل والأحباب والأصدقاء"

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين ، حمدا يواني نعم المنعم حمدا كثيرا مباركا فيه ، وسلام على إمام المرسلين محمد عليه
أزكى الصلاة والتسليم ، وكما أمرنا الله تعالى بشكره ، امرنا بشكر المنعم الثاني علينا بعده ، وعليه أتقدم بالشكر
الخالص الى :

الدكتور المشرف الشاهد الياس على كل المساعدات والتوجيهات التي قدماها لي ؛
كما أتقدم بكل الشكر الخاص الى الدكتور المشرف المساعد مخزومي لطفي على سعة صدره وتحمله لي ؛
كما أشكر الدكتور عقبة عبد اللاوي على كل النصائح والتوجيهات التي قدماها لي أثناء إعداد هذا العمل ؛
كما أشكر الأستاذ " ذياب عبد الرحمان " على كل نصائحه ودعمه لي
كما أشكر كل من زميلاتي " عفاف بن عمارة " و " نسيب نصيرة " و " نورة سعود " وكل من قدم لي
المساعدة من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل .

ملیكة خالدي

الملخص:

شهد العالم في المنتصف الثاني من القرن العشرين تزايد عدد التكتلات الاقتصادية أو كما يعرف بظاهرة الإقليمية الجديدة لتحقيق أهداف معلنة كفتح أسواق جديدة، وأخرى غير معلنة والتي منها صراع النفوذ في إطار تنافسي بين الأقطاب الاقتصادية العالمية في قمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. وفي ظل هذا الانتشار الواسع لمثل هذه الاتفاقيات، انحرفت توجهات التجارة العربية نحو هذه الأقطاب، وعليه قامت هذه الدراسة لقياس أثر هذا الانحراف على أداء التجارة العربية البينية باستخدام مجموعة من المتغيرات كالصادرات والواردات المسافة، عدد السكان... وغيره للفترة 2000-2017 وبلاستعانة بنموذج الجاذبية لقياس هذا الأثر، كانت نتائج الدراسة المتوصل إليها هي بأن اتفاقيات التجارة الإقليمية (الشراكة الأوروبية المتوسطية، الشراكة الأمريكية) محل الإشكالية كانت متوسطة التأثير لتعزيز حجم التبادلات التجارية البينية، وأيضاً رغم أهمية متغير الاستقرار السياسي إلا أنه غير مؤثر بالدرجة المطلوبة مما يعكس طبيعة هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي علاقة تبعية للخارج فقط، كذلك مشكل الفساد رغم تفشي هذه الظاهرة في كثير من الدول العربية، إلا أنه مهمل بشكل كبير في تقديرات نماذج الدراسة، كما توصلت الدراسة بأن السياسة التجارية الحمائية هي وراء فشل بناء أي كتلة تجاري عربي مشترك، ومثال ذلك دول المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: الإقليمية الجديدة، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، التجارة العربية البينية، نموذج الجاذبية، منهجية PPMLHDFE.

رموز JEL: F19, F55, F14, C33, C5.

Abstract: In the second half of the twentieth century, the world witnessed the increase of the number of economic blocs. Also known as new phenomenon of New regionalism. To achieve declared targets such as opening new and undeclared markets, including the struggle of influence within the framework of competition between the world economic leaders, on top of which is the United States, the European Union and Japan. In view of the widespread spread of such agreements, Arab trade trends have been skewed toward these poles. Therefore this study has measured the impact of this deviation on the performance of intra-Arab trade using a range of variables such as exports and imports, distance, population etc. for 2000-2017. And using the gravity model to measure this effect. The results of the study were that the regional trade agreements (Euro-Mediterranean Partnership, the US Partnership) The essence of the problematique has been mediated in order to enhance the volume of intra-trade exchanges, as well as the importance of variable political stability. but it is not as effective as it is. Reflecting the nature of these regional trade agreements, which is a dependency relationship only abroad, as well as the problem of corruption, despite the spread of this phenomenon in many Arab countries. But it is largely neglected in the study model estimates. And the study found that protectionist trade policy is behind the failure to build any joint Arab commercial bloc, for example the Maghreb.

Key words: New regionalism, regional trade agreements, intra-Arab trade, gravity model, PPMLHDFE methodology.

JEL Classification: F19, F55, F14, C33, C5.

الفهرس

الصفحة	المحتويات
I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	الفهرس
V	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
IX	قائمة الرموز والاختصارات
X	قائمة الملاحق
أ - هـ	مقدمة

دراسة نظرية وأرقام تحليلية لمتغيرات الدراسة (الإقليمية الجديدة والتجارة العربية البينية)

08	تمهيد الفصل الأول
09	المبحث الأول: الإقليمية الجديدة بين الماضي والحاضر (مفاهيم، جذور، ونظريات)
10	أولاً: الإطار النظري للتجارة الخارجية
28	ثانياً: التكامل الاقتصادي التقليدي (الإقليمية التقليدية أو المبكرة)
37	ثالثاً: أدبيات نظرية حول الإقليمية الجديدة
65	رابعاً: الاتفاقيات التجارية الإقليمية أنموذجاً
78	المبحث الثاني: التجارة العربية البينية
79	أولاً: السياسة التجارية العربية
100	ثانياً: الاتفاقيات التجارية العربية
123	الخلاصة

الفصل الثاني

أدبيات تطبيقية مع ربط العلاقة بين الإقليمية الجديدة والتجارة العربية البينية

125	تمهيد
126	المبحث الأول: الدراسات التطبيقية السابقة
127	أولاً: عرض بعض الدراسات السابقة
154	ثانياً: ربط إشكالية الدراسة بالدراسات السابقة

157	المبحث الثاني: ربط الإقليمية الجديدة(الاتفاقيات التجارية الإقليمية) بالتجارة البينية
158	أولاً: قراءة تحليلية لنظرية التكامل الاقتصادي
173	ثانياً: تقييم بعض الترتيبات الإقليمية الدولية
186	الخلاصة

الفصل الثالث

قياس أثر المشاركة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين مجموعة من الدول العربية والأقطاب الرأسمالية وفق منهجية (GMT)

189	تمهيد
190	المبحث الأول: الطريقة، الأدوات ومنهجية الدراسة
191	أولاً: قراءة تحليلية لمتغيرات الدراسة
207	ثانياً: الطريقة والأدوات
222	المبحث الثاني: قياس أثر المشاركة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية على أداء التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية للفترة(2000-2017)
223	أولاً: الأدوات والمنهجيات الإحصائية المستخدمة لتقدير نماذج الدراسة
260	ثانياً: القراءة الاقتصادية لنماذج الدراسة
271	الخلاصة
274	الخاتمة
281	قائمة المراجع
295	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مثال توضيحي حول نظرية الميزة المطلقة	16
(2-1)	مثال توضيحي حول نظرية المزايا النسبية	17
(3-1)	مثال توضيحي حول نظرية القيم الدولية	18
(4-1)	مقارنة بين المدارس الفكرية في تحديد مفهوم الإقليم	41
(5-1)	مقارنة بين الإقليمية القديمة والحديثة	63
(6-1)	تقييم تحليلي لآثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية على السياسة التنظيمية للأطراف المتعاقدة	74
(7-1)	مؤشر الانكشاف التجاري لسنة 2016	84
(8-1)	مؤشر التبادل التجاري للدول العربية لسنة 2016	86
(9-1)	مؤشر التنوع والتركز السلعي للصادرات العربية للفترة (1995-2015)	89
(10-1)	مؤشر التنوع والتركز للصادرات العربية مقارنة بالدول النامية والعالم خلال 2005-2015	90
(11-1)	أهم اتجاه الصادرات والواردات البينية لمجموعة من الدول العربية لسنة 2016	92
(12-1)	حركة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية للدول العربية للفترة 2015-2016	97
(13-1)	الاتفاقيات التجارية العربية البينية (1953-2017)	101
(14-1)	الاتفاقيات التجارية العربية الأجنبية	105
(1-2)	أثار إنشاء منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة	163
(2-2)	أثار إنشاء منطقة التجارة على الرفاهية حالة تحويل التجارة الضارة	167
(3-2)	تطور الصادرات الإجمالية لمجموعة من الترتيبات التجارية الإقليمية للفترة (2005-2016)	179
(4-2)	تطور الواردات الإجمالية لمجموعة من الترتيبات التجارية الإقليمية للفترة 2005-2016	180
(5-2)	تطور حجم التجارة لمجموعة من الترتيبات التجارية الإقليمية للفترة (2005-2016)	181
(6-2)	تطور الصادرات البينية لمجموعة من الترتيبات التجارية الإقليمية للفترة (2005-2016)	182
(7-2)	تطور الواردات البينية لمجموعة من الترتيبات التجارية الإقليمية للفترة (2005-2016)	183
(1-3)	عرض متغيرات الدراسة	231
(2-3)	تقدير نماذج الدراسة وفق منهجية (OLS)	235
(3-3)	اختبار الفرضية القائلة بأن كلا معاملي الناتج المحلي الإجمالي مساويان للوحدة في البلدان العربية	236

237	اختبار فرضية أن A_USA ، A_EU ، $gatt\_d$ ، $gatt\_o$ ، $contig$ معاملات صفرية في الدول العربية	(4-3)
237	اختبار Ramsey's RESET لتوصيف نموذج الدول العربية	(5-3)
238	اختبار الفرضية القائلة بأن كلا معاملي الناتج المحلي الإجمالي مساويان للوحدة في البلدان الخليجية	(6-3)
239	اختبار فرضية أن A_USA ، A_EU ، $gatt\_d$ ، $gatt\_o$ ، $contig$ معاملات صفرية في الدول الخليجية	(7-3)
239	اختبار Ramsey's RESET لتوصيف نموذج الدول الخليجية	(8-3)
240	اختبار الفرضية القائلة بأن كلا معاملي الناتج المحلي الإجمالي مساويان للوحدة في البلدان المغربية	(9-3)
241	اختبار فرضية أن A_USA ، A_EU ، $gatt\_d$ ، $gatt\_o$ ، $contig$ معاملات صفرية في الدول المغربية	(10-3)
241	اختبار Ramsey's RESET لتوصيف نموذج الدول المغربية	(11-3)
244	تقدير نماذج الدراسة الثلاثة وفق منهجية التأثيرات الثابتة والتأثيرات الثابتة باتجاهين	(12-3)
249	تقدير نماذج الدراسة وفق التقديرات بدون التأثيرات الثابتة لنماذج الدراسة	(13-3)
252	تقدير نماذج الدراسة وفق منهجية (PPML)	(14-3)
255	تقدير نماذج الدراسة وفق منهجية (PPMLHDFE)	(15-3)
257	تقييم المناهج التقديرية المستخدمة لتقدير نماذج الدراسة	(16-3)

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	معادلة نموذج الجاذبية الأساسي	22
(2-1)	تأثيرات التعرفة الجمركية على الحصص المتعادلة للمستوردات	25
(3-1)	مراحل التكامل الاقتصادي	33
(4-1)	اتفاقيات التجارة بين دول المركز ودول المحيط	46
(5-1)	المثلث الكانطي	60
(6-1)	النظريات المفسرة لظاهرة الإقليمية الجديدة	62
(7-1)	أهم الاتفاقيات التجارية الإقليمية في شكل تكتلات إقليمية في العالم	70
(8-1)	تطور عدد الاتفاقيات التجارية للفترة (1948-2017)	71
(9-1)	تمثيل الميزان التجاري للدول العربية (1980-2016)	82
(10-1)	تطور التجارة العربية مقارنة بالعالمية للفترة (2012-2016)	94
(11-1)	نسبة التغيير في وزن التجارة العربية للفترة (2012-2016)	95
(12-1)	أداء التجارة البينية للفترة (2012-2016)	96
(13-1)	حصة الصادرات البينية من إجمالي صادرات التجمعات العربية	98
(14-1)	الشبكة العنكبوتية للاتفاقيات التجارية العربية	106
(1-2)	آلية خلق وتحويل التجارة	160
(2-2)	آلية خلق التجارة ضمن تكامل إقليمي	162
(3-2)	آلية تحويل التجارة الضارة	166
(4-2)	آلية تحويل التجارة النافع	168
(5-2)	أثار التكامل الاقتصادي	172
(1-3)	مصفوفة التجارة العربية البينية	192
(2-3)	منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدراسة (2000-2017)	199
(3-3)	التدفقات التجارية البينية لعينة الدراسة لسنة 2017	201
(4-3)	تطور عدد سكان دول محل الدراسة للفترة (2000-2017)	204
(5-3)	أسس نظرية الجاذبية	209

216	معادلة الجاذبية الاسية غير الخطية	(6-3)
217	اللوغاريتم الأصلي للنموذج المقدر	(7-3)
218	معادلة الجاذبية مع تكلفة التجارة الثنائية	(8-3)
226	طريقة المربعات الصغرى	(9-3)
232	نموذج الجاذبية لعينة الدراسة	(10-3)
236	معادلة نموذج الجاذبية التقليدي للدول العربية وفق منهجية (OLS)	(11-3)
238	معادلة نموذج الجاذبية التقليدي للدول (GCC) وفق منهجية (OLS)	(12-3)
240	معادلة نموذج الجاذبية التقليدي للدول (UM) وفق منهجية (OLS)	(13-3)

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الصيغة الكلية بالأجنبية	الصيغة بالعربية
GMT	The Gravity Model of trade	نموذج الجاذبية للتجارة
GCC	Gulf Cooperation Council states	دول مجلس التعاون الخليجي
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
TRT	Total intra-trade flows	إجمالي التدفقات التجارية البينية
UM	Maghreb Union	الاتحاد المغاربي
DIST	Weighted bilateral distance	المسافة الثنائية المرجحة
PS	Political stability	الاستقرار السياسي
CI	Corruption index	الفساد
gatt	General Agreement on Tariffs and Trade	اتفاقية التعريفات العامة والتجارة
A-EU	The Euro-Mediterranean Partnership Agreement	اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية
A-USA	The Arab American Agreement	الاتفاقية الامريكية العربية
Contig	Contiguity	الحدود المشتركة
PPML	Pseudo Poisson Maximum Likelihood	منهجية مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون
PPMLHDFE	Fast Poisson Estimation with High-Dimensional Fixed Effects	منهجية مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون متعدد الأبعاد

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق
01	منهجية (OLS) لتقدير نماذج الدراسة
02	منهجية التأثيرات الثابتة، مستورد مصدر لتقدير نماذج الدراسة
03	منهجية التأثيرات الثابتة باتجاهين، مستورد مصدر لتقدير نماذج الدراسة
04	منهجية (2009) Baier and Bergstrand بدون التأثيرات الثابتة لتقدير نماذج الدراسة
05	منهجية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML لتقدير نماذج الدراسة
06	منهجية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE لتقدير نماذج الدراسة

مقدمة

مقدمة

تمخضت نهاية الحرب الباردة عن دعاوى توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة مع تنامي النزعات الوطنية والإقليمية وتزايد التكتلات بحثاً عن الهوية التي أصابتها ضربة قاسية بانحيار البناءات الإيديولوجية في كثير من أنحاء العالم، ولهذا شهد العالم في المنتصف الثاني من القرن العشرين تزايد عدد التكتلات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي، أو شبه إقليمي أو إقليمي أو قاري. ولمواكبة التطورات الدولية المتسارعة لجأت الدول العربية نحو الاندماج ضمن هذه التكتلات تجنباً للعزلة الدولية بينما توجهت الدول المتقدمة نحو الإقليمية الجديدة لتحقيق أهداف معلنة كفتح أسواق جديدة لمنتجاتها والحد من الهجرة السرية.. الخ وأخرى غير معلنة والتي منها صراع النفوذ في إطار تنافسي بين الأقطاب الاقتصادية العالمية في قمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. إضافة إلى محاولات جادة من هذه القوى على العمل من أجل احتواء المنطقة العربية ودفعها للعمل خارج الفكر العربي القومي وإضعاف حلقاته المترابطة أو التي يراد لها الربط.

وعلى الرغم من الجهود والمبادرات التكاملية العربية على اختلاف مرتكزاتها وتأصيلاتها وخلفياتها إلا أن هذه الجهود وفي كثير منها لم تُحقق المأمول من قيامها، في حين فشل بعضها وتعثّر البعض الآخر، فاندмجت كثير من الدول العربية في اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من المراكز الرأسمالية فيما أصبح يُعرف في أدبيات التجارة الدولية والاقتصاد الدولي بالإقليمية الجديدة.

إنّ النظم الإقليمية الجديدة في عالم اليوم، تختلف عن إقليمية الستينات في أنها ليست امتداداً أو تعبيراً عن مصالح إقليمية فحسب، بل هي استجابة للتطورات العالمية. فإذا كان المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي قد حكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية التقليدية، فإنّ المحتوى الاقتصادي الاجتماعي، السياسي، والعسكري، يحكم علاقات وتفاعلات التكتلات الإقليمية الجديدة. وأياً كان نوع الاختيار ودرجة تكيّف الدول والنظم الإقليمية مع التكتلات والشراكات الإقليمية والعالمية الجديدة، فإنها مطالبة بإجراء مراجعات دقيقة لأهدافها وطبيعتها وعلاقاتها مع البيئة العالمية الحديثة.

1. الإشكالية الرئيسية

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكال الآتي:

ما هو أثر الاتفاقيات التجارية بين الأطراف العربية والأقطاب الرأسمالية على أداء التجارة العربية البينية للفترة 2000-2017؟

2. الأسئلة الفرعية

وللإجابة على الإشكالية السابقة، ومن منطلق منهجية البحث العلمي تستلزم تلك الإشكالية إلى تفكيك جزئي لها، وحتى يتسنى لنا تسهيل عملية الإجابة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ① ما طبيعة الظاهرة الجديدة التي حولت الاتجاهات التجارية العربية نحو الترتيبات الإقليمية الجديدة؟
- ② ما هي النظريات المفسرة لهذه الظاهرة؟
- ③ كيف نفسر حركة انحراف التجارة العربية البينية نحو المراكز الرأسمالية خلال الفترة 2000-2017؟
- ④ إلى أي مدى ساهمت نماذج الدراسة في قياس أثر المشاركة في الاتفاقيات التجارية للدول العربية مع المراكز الرأسمالية للفترة 2000-2017؟

3. فرضيات الدراسة

وللإجابة عن التساؤلات السابقة نطرح جملة من الفرضيات كمايلي:

- ① ظاهرة الإقليمية الجديدة تختلف عن الترتيبات التقليدية كونها كيان معرفي قائم بين مجموعة من الدول المتناقضة جغرافيا، اجتماعيا، ثقافيا، واقتصاديا لتحقيق مصالح مشتركة.
- ② تم تفسير ظاهرة الإقليمية الجديدة وفق التوجه الليبرالي الجديد.
- ③ يمكن تفسير انحراف التجارة الخارجية للدول العربية نحو التكتلات الاقتصادية الحديثة بعجز اتحاد الدول العربية مع بعضهم البعض.
- ④ النماذج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية ساهمت بشكل كبير في تحديد أثر مشاركة الدول العربية في الترتيبات التجارية الحديثة من الجانب الإحصائي والاقتصادي.

4. أسباب اختيار الموضوع

يعود سبب اختيار هذا الموضوع لكونه موضوع حديث في أدبيات التجارة الدولية والاقتصاد الدولي، إضافة إلى ذلك الرغبة الشخصية لدراسته، أيضا نقص الدراسات العربية لمناقشة مثل هذه المواضيع.

5. أهمية الموضوع

حيث تتمثل أهمية هذا الموضوع كونه يسלט الضوء على موضوع حديث على الساحة الدولية كما تكمن أهميته في الوقوف عند أهم المفاهيم والنظريات الحديثة لتفسير هذه الظاهرة الجديدة، إضافة إلى معرفة أهم الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي أبرمتها الدول العربية مع أهم المراكز الرأسمالية في

العالم، إضافة إلى التعرف إلى أهم النماذج التجريبية لقياس أثر هذه الاتفاقيات على حركة التجارة العربية
البيئية

6. أهداف الدراسة

وتتمثل أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ① تفسير ظاهرة الإقليمية الجديدة من حيث المفاهيم والنظريات المفسرة لها، وجذور تواجدها؛
- ② عرض أهم الاتفاقيات الإقليمية العربية، والاتفاقيات العربية الأجنبية؛
- ③ قياس أثر التكامل التجاري بين الدول الأوروبية ودول شمال أفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس) في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية والممتثلة في إنشاء منطقة التجارة الحرة على التجارة البيئية؛
- ④ إضافة إلى دراسة الاتفاقيات الثنائية بين بعض الدول الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية، والهدف هو معرفة مدى انعكاسها -أي الاتفاقيات- على حجم التجارة العربية البيئية؛
- ⑤ كما تهدف هذه الدراسة الى قياس مدى أثر الاتفاقيات الإقليمية على انحراف التجارة أو خلقها وفقا لنماذج الجاذبية؛

⑥ وبالتالي يمكننا قياس واستشراف إمكانات الدول العربية في ظل هذه الترتيبات التجارية الجديدة في القيام بعملية تكاملية عربية وماديات نجاحها على اعتبار ارتكاز أغلب التجارب التكاملية على المدخل التجاري.

7. حدود الدراسة

زمنيا تشمل الدراسة التطبيقية الفترة الممتدة من سنة 2000-2017، ولقد تم اختيار سنة 2000 سنة البداية كون جميع البيانات الخاصة بعينة الدراسة تتوفر كلها بداية من هذه السنة، أما جغرافيا ارتأينا دراسة جميع الدول العربية الاثني وعشرون، ولكن بحكم عدم توفر البيانات اللازمة لجميع الدول اقتصرت الدراسة إلا على خمسة عشرة دولة عربية فقط.

8. المناهج والأدوات المستخدمة

وفقا لما تتطلبه دراستنا هذه وبالاعتماد على مناهج البحث العلمي، كانت المناهج المتبعة في الدراسة كمايلي:

- ① **المنهج التاريخي:** اعتمدنا على هذا المنهج كون الدراسة تحتاج إلى طرح مختلف المفاهيم التاريخية لتفسير هذه الظاهرة، وذلك بعرض الجوانب التاريخية لظاهرة الإقليمية الجديدة، إضافة إلى عرض تاريخ إبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين الدول العربية والدول الرأسمالية.

② المنهج الوصفي: وذلك بوصف هذه الظاهرة من جهة للوصول إلى مفهوم واضح المعالم للإقليمية الجديدة مقارنة بمفاهيم الترتيبات التقليدية، ومن جهة أخرى وصف حالة التجارة العربية بصفة عامة.

③ المنهج التقويمي: وبالاكتفاء على هذا المنهج لإبراز الفرق بين المشاركة في الترتيبات الإقليمية التقليدية والحديثة من جهة، من خلال إبراز أهم الجوانب الايجابية للمشاركة في مثل هذه الظاهرة.

④ المنهج التحليلي: ومن أجل ترجمة الإطار النظري إلى الواقع التطبيقي، اعتمدنا على هذا المنهج لقياس مدى أثر المشاركة في الاتفاقيات الإقليمية على انحراف التجارة أو خلقها، وفقاً لنموذج الجاذبية الهيكلي، ارتكازاً على جمع وتحليل البيانات، وفق برامج إحصائية متطورة وحديثة، مع الاعتماد على أسلوب التحليل الاقتصادي في تفسير الظاهرة.

⑤ الأدوات المستخدمة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب الإحصائي القياسي لتحليل البيانات المجمعة (panel data) وفق نموذج الجاذبية الهيكلي والكلاسيكي، مما يتطلب استخدام البرنامج الإحصائي stata16 الأفضل مقارنة مع باقي البرنامج كون هذا النموذج له خصوصية قياسية استثنائية في الدراسة.

9. صعوبة الدراسة

رغم توفر البيانات النظرية للظاهرة المدروسة أجنبياً، إلا أن الصعوبة تكمن في الدراسة التطبيقية حيث واجهتنا مشكلة المتغير التابع الذي اعتمد في هذه الدراسة، أين اختلف من قاعدة إلى أخرى، أين يحدث اختلاف في تقدير قيمته، أيضاً نظراً لحدثة نموذج الجاذبية الهيكلي المعقد، والذي يتطلب فترة دراسية أطول لتحقيق نتائج اقتصادية أفضل والذي لم نحققه مع كامل عينة الدراسة.

10. أقسام البحث

تم الاعتماد على طريقة IMRAD في الإجابة عن الإشكالية السابقة، حيث قسمت هذه الأطروحة إلى ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول أدبيات نظرية وأرقام تحليلية لمتغيرات الدراسة (الإقليمية الجديدة، والتجارة العربية البينية)، كما كان الفصل الثاني بعنوان أدبيات تطبيقية مع ربط العلاقة بين الإقليمية الجديدة والتجارة العربية البينية، أين تم عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بجانب من جوانب دراستنا هذه، أما الفصل الثالث فهو يمثل الدراسة التطبيقية والمعنون بقياس أثر مشاركة الدول العربية في الاتفاقيات التجارية الإقليمية مع المراكز الرأسمالية على أداء التجارة البينية لها.

الفصل الأول

دراسة نظرية وأرقام تحليلية لمتغيرات الدراسة
الإقليمية الجديدة والتجارة العربية البينية

تمهيد

يشكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي تم إعلانه بعد سقوط معسكر الاتحاد السوفيتي تحدياً حقيقياً وكبيراً بالنسبة للنظام العربي، والذي يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية آنذاك وبانهياره سبب فراغاً رهيباً في السياسة العربية، خصوصاً في دعم الأزمات الاقتصادية والسياسية، كالصراع العربي- الإسرائيلي، فتح الأسواق الخارجية... الخ.

وكنتيجة بديلة لهذا النظام ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الأحادية التي تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في تغيير مجريات السياسة العالمية، إلى جانب ظهور تكتلات اقتصادية جديدة، وبروز ثورة هائلة في المعلومات والاتصالات، كل هذا أثر في وجهة السياسات الخارجية للدول العربية، حيث من خلفيات هذه التحولات هو تهميش دول العالم الثالث، ونلتمس ذلك بنسبة المشاركة في التجارة الدولية المنكمشة، والأكثر وضوحاً في الدول التي تعاني المديونية، المجاعة، والفقر... الخ، ويزكي هذا التهميش أكثر هو فشل دول العالم الثالث والتي منها الدول العربية رغم كل جهودها ومبادراتها التكاملية، إلا أن هذه الجهود وفي كثير منها لم تحقق المأمول من قيامها، في حين فشل بعضها وتعثر البعض الآخر في إقامة منظمات وتكتلات ذات ثقل استراتيجي على الساحة الدولية، وعلى هذا الأساس دفع بالكثير من الدول العربية للاندماج في اتفاقيات ثنائية مع العديد من المراكز الرأسمالية، فيما أصبح يعرف في عالم اليوم بالإقليمية الجديدة.

ومن خلال دراستنا هذه سنتطرق إلى تحليل ظاهرة الإقليمية الجديدة، و أداء التجارة العربية البينية من خلال عرض مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العربية، وذلك في بحثين حيث المبحث الأول نتكلم فيه عن أدبيات نظرية حول التجارة الخارجية والإقليمية الجديدة، أما المبحث الثاني فهو يحتوى على مجموعة من الأرقام والمؤشرات لتفسير طبيعة الحركة الاقتصادية بين مجموعة من الدول العربية.

المبحث الأول

الإقليمية الجديدة بين الماضي والحاضر (مفاهيم، جذور، ونظريات)

تشير الإقليمية الجديدة إلى مجموعة من الاتجاهات والتطورات الحديثة، مثل الزيادة المذهلة في عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية الموجهة نحو الخارج بأقل حماية كنوع جديد من هيمنة النزعة الإقليمية داخل المناطق نفسها، بدلا من أن يسيطر عليها القوى العظمى وصعود أكثر للتعددية الإقليمية لتجسيد خططها حول التجارة والأمن ومختلف أوجه التعاون مع تصميم مؤسسي أكثر تنوعا وتأقلا مع المتغيرات الحديثة، حيث أكد العديد من العلماء حقيقة أن الموجة الجديدة من الإقليمية يجب أن تكون ذات صلة بالعدد الهائل من الهياكل المؤسسية المترابطة في كثير من الأحيان، والتغيرات في النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة، مثل نهاية الثنائية القطبية، وتسارع انتشار العولمة والمخاوف المتكررة على عدم استقرار النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإعادة الهيكلة للدولة القومية، ونقد التنمية الاقتصادية لليبراليين الجدد والنظم السياسية في البلدان النامية ما بعد الشيوعية، كل هذا أدى إلى ازدياد الطابع الإقليمي المتعدد الأبعاد إلى توسيع نطاق النظريات وجهات النظر المختلفة، مثل النظريات المؤسسية الليبرالية الجديدة، النظريات التجارية الجديدة، نهج الحوكمة متعددة المستويات، ومجموعة من البنائية والنهج الخطابية، والتنوع الإقليمي الحرج والجديد في أوروبا وفي بقية العالم يمكن أن ينظر إليه على أنه تقدم فكري، ومع ذلك هناك درجة من الاختلاف والتباين بين وجهات النظر المتخصصة في الإقليمية فمنها من تفترض وتجادل بأن الإقليمية بالدرجة الأولى مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية...الخ ومنها من ترى بأن التكتلات والتعاونيات الصغيرة وجدت صعوبة في تحديدها كمفهوم واضح، وذلك لاختلاف وجهات النظر لدى الجهات الفاعلة وصناع القرار في ضبط مفهوم الإقليم، فمنهم من تجاوز فخ الإقليم للدولة القومية لإعطاء مفهوم أكثر انفتاحا للمنطقة على أنها بناء معرفي يتجاوز الحدود، ومنهم من يرى البعد الجغرافي العمود الفقري لتحديد هوية الإقليم، ولكن المشكلة الرئيسية لهذا الجدل في كيفية الحفاظ على توازن النظام الإقليمي الجديد ومدى تمكنه من مواجهة التوترات التي تحدث داخله أو تلك التي تأتيه من المحيط الخارجي وفق الإقليمية الجديدة.

سننتعرف على هذه الظاهرة انطلاقا من بدايات ظهور التجارة الخارجية مرورا بإقامة وحدات وتكتلات اقتصادية، وصولا للإقليمية الجديدة كما في الآتي:

أولا

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية المكون الأساسي للعلاقات الاقتصادية الدولية، باعتبارها الفاعل الرئيسي للتقسيم الدولي للعمل، بداية بشكلها التقليدي وصولاً إلى الشكل الأحدث لها، وازداد ذلك بتدويل رأس المال والإنتاج ومختلف مستلزمات الحياة، مما ارتفع الترابط التكاملي بين مختلف دول العالم، كما أن التجارة الخارجية تعمل على تحقيق التنمية الشاملة، من جلب للاستثمارات الأجنبية، رفع معدلات النمو الاقتصادي وغيرها، وسنكتشف طبيعة التجارة الخارجية في هذه الدراسة كالاتي:

1.1 مفهوم التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية التي تحتل دوراً محورياً ومؤثراً في العلاقات الاقتصادية بين مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو المتخلفة وعلى هذا الأساس سوف نتطرق لمعرفة ماهية التجارة الخارجية كمايلي:

(1) تعريف التجارة الخارجية: استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في فترة انتشار نظرية التجارة الحرة، عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية، وعليه تشكل التجارة الخارجية مسألة محورية في العلاقات بين الدول ففي الماضي كانت سبباً لقيام الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، وهناك العديد من التعاريف ونذكر منها ما يلي :

① تعرف التجارة الخارجية أو الدولية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية؛¹

② التجارة الخارجية هي "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين الأفراد الذين يقطنون وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات تقطن وحدات سياسية مختلفة".²

③ كما تعرف أيضاً على أنها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل؛"³

¹ - موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 13.

² - صلاح الدين نامق، تطور التجارة الدولية، منذ عهد التجار إلى السوق الأوروبية المشتركة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 5.

³ - حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 13.

④ أيضاً"هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان"¹؛

⑤ كما تعرف أيضاً"هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى"².
(2) أسباب قيام التجارة الخارجية: تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة فهي تعمل على الربط بين مختلف بلدان العالم، لتحقيق مكاسب مختلفة وعليه هناك جملة أسباب لقيام التجارة الخارجية، وهي كمايلي:³

① الحاجة إلى العلاقات الاقتصادية الخارجية: نتيجة للتوزيع الغير متكافئ لعناصر الإنتاج بين بلدان العالم المختلفة، إلى جانب الاختلاف في الظروف الطبيعية والمناخية والموارد البشرية والمستوى التكنولوجي والكفاءات الإدارية وغيرها من المتغيرات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي للدول، تفرض الحاجة نفسها على مختلف الدول لاستيراد النقائص وتصدير الفائض، مما ينتج التجارة الخارجية.

② التخصص الدولي: يرجع التخصص في جانب منه إلى عوامل جغرافية(الطقس، التربة، واختلاف الموارد الطبيعية وتوزيعها بين الدول)، إلى جانب رغبة الدول لإشباع حاجات أفرادها، نتيجة التوزيع غير متكافئ للثروات واختلاف التكاليف، تظهر الحاجة لقيام التجارة انطلاقاً من قانون الميزة النسبية؛

③ اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد لآخر: ينتج عن اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة، تفاوتاً في أمثلية استخدام الموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الإنتاج لانخفاض الكفاءة الإنتاجية، والاستغلال غير الأمثل للموارد الاقتصادية؛

④ التعاون في العلاقات الاقتصادية الخارجية: قد يبدو أن مبدأ التعاون الدولي أقل تأثيراً في قيام التبادل التجاري فيما بين البلدان إذا ما قورن بالأسباب الأخرى السابقة، ولاسيما في الظروف الاستثنائية وفي هذه الأحوال تنقصر دائرة التعامل الاقتصادي فتقل الروابط والعلاقات وغيرها، أما في الظروف الاعتيادية وفي جو التعامل الطبيعي فقد يمارس التعاون الدولي بمختلف أشكاله وفي كل المجالات دورا

¹ - واثق على الموسوي، موسوعة التجارة الدولية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص12.

² - واثق على الموسوي، نفس المرجع، ص13.

³ - رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مقال منشور بمجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة، المجلد5، العدد17، بدون ذكر الدولة، حزيران 2013، ص ص 123-124-125.

هاما، إذ يكون مبعثا قويا لنشأة علاقات اقتصادية جديدة أو مدعاة لمضاعفة العلاقات الراهنة أو وسيلة لإعادة وإدامة العلاقات السابقة؛

⑤ اختلاف الميول والأذواق (الناجم عن التفضيل النوعي للسلع ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة): حيث أن المستهلكين في كل بلد يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد.

(3) أهمية التجارة الخارجية: يهتم الاقتصاد بالتوزيع السليم والاستخدام الفعال للموارد النادرة، بينما تهتم التجارة الدولية بتخصيص الموارد الاقتصادية بين الدول، و يتم مثل هذا التوزيع في الأسواق العالمية تحت ظل مفهوم التجارة الحرة، حيث يتم إنتاج أفضل المنتجات وبيعها في السوق التنافسية، أين تتوفر مزايا الإنتاج الفعال مثل الجودة الأفضل، والسعر المنخفض لجميع الأفراد في العالم. وبعد أهم المبادئ الأساسية للتجارة الدولية هو قانون الميزة النسبية، أي لا يمكن لأي بلد في العالم أن يكون مستقلا اقتصاديا بدون التعاون الدولي، كما تؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي للدول ايجابيا كمايلي:¹

① تضخ القدرة التنافسية العالمية، وبالتالي الأعمال المحلية لتصبح ذو كفاءة عالية تعرض للمنافسة الدولية، و بسبب التكامل مع الاقتصاد العالمي يمكن لأصحاب المشاريع الوصول بسهولة إلى الابتكارات التكنولوجية، كما يمكنهم الاستفادة من أحدث التقنيات لتعزيز الإنتاجية؛

② البلدان النامية لديها تدابير حمائية تجارية أعلى بالمقارنة مع الدول المتقدمة، فينظر إلى البلدان التي اعتمدت مثل هذه التدابير "تجني فوائد نظام تجاري مفتوح"، أي تساعد على ربط مختلف الدول ببعضها البعض، مما يؤدي إلى توثيق العلاقات بين مختلف بلدان الكرة الأرضية؛

③ يتم تصدير المنتجات التي هي كثيفة العمالة مثل الملابس والأحذية والمنسوجات وغيرها من البلدان النامية إلى مختلف دول العالم، ومثل هذه الصادرات تكسب عوائد ضريبية ثقيلة في بعض البلدان مثل: المكسيك، الهند، الصين وغيرها؛

④ كما أدت التجارة الدولية إلى انخفاض مستوى الفقر، فالهند مثلا عندما كان الاقتصاد مغلق في فترة الستينات والسبعينات، لم يكن هناك انخفاض 1 % في مستوى الفقر، لكن السيناريو بأكمله تغير مع العولمة والتجارة الدولية، ووفقا للباحث بجواتي فإن الانخفاض في مستوى الفقر يرجع إلى التراجع بدلا من التأثير المضطرب، فالنمو الاقتصادي الناجم عن التجارة الدولية يمكن أن يولد موارد مالية، وعلى إثرها يتم إقامة برامج مكافحة الفقر، كبرامج لتطوير التعليم، الصحة... وغيرها؛

¹ - G. V.VIJAYASRI, The Importance Of International Trade In The World, International Journal of Marketing, Financial Services and Management Research, India, Vol.2, No. 9, September 2013, p113. Online available at www.indianresearchjournals.com

⑤ إن استبعاد جميع أنواع الحواجز التجارية في المنتجات الزراعية للبلدان المتقدمة سيؤدي إلى حدوث انخفاض وارتفاع في الإنتاج والأسعار العالمية على التوالي، وتحقق البلدان النامية أرباح عن طريق بيع أو تصدير هذه المنتجات بأسعار عالمية متصاعدة؛

⑥ وتتجلى أهمية التجارة الخارجية أيضا في زيادة نسبة التبادل التجاري الدولي للسلع والخدمات التي عرفت تطورا يوما بعد يوم، حيث كان ارتفاع هذه النسبة كبيرا جدا في العقود الثلاثة الأخيرة ليس للدول المتقدمة فقط حيث تصل نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي 50% بل للدول السائرة في طريق النمو كالصين مثلا.¹

(4) مساوئ التجارة الخارجية: إلى جانب الوجه الايجابي للتجارة الدولية على التنمية والنمو الاقتصاديين إلا أن لها عيوب ومساوئ تؤثر على رفاهية الدول، وهذه العيوب تتمثل في:²

① تنتقل عيوب التجارة الدولية من الآثار الاجتماعية السلبية إلى التداعيات البيئية السلبية، ففي بعض الأحيان يتم تجاهل أو تهديد رفاهية المجتمعات من أجل تحقيق الربح ومن المشاكل الأخرى المرتبطة بتبادل السلع والخدمات بين الدول، بأن الاعتماد المحتمل على الدول الأجنبية، يؤدي إلى خطر خسارة الوظائف المحلية؛

② هناك عيوب اجتماعية تنتج عن قيام التجارة الدولية، فعلى الرغم من أن التعرف على الثقافات الأخرى يمكن أن يكون مفيدا، إلا أنه يمكن أن يكون ضارا أيضا، فعند تدفق مختلف أنواع السلع والخدمات من الدول المتقدمة إلى الدول الناشئة يمكن أن يكون لها آثار سلبية سريعة وكبيرة على ثقافتها، مثلا لا يمكن استيراد موسيقى أو أفلام معينة من الولايات المتحدة في شكلها الأصلي، من طرف بعض الدول أين يتم إعطاء الأولوية للثقافة أو الدين لما لها من تأثيرات سلوكية وعقلية سلبية على أفراد المجتمع؛

③ ومن عيوب التجارة الدولية الأخرى، أن رفاهية الأفراد في الدول التي تنتج السلع والخدمات يتم تجاهلها في بعض الأحيان من أجل الأرباح، هذه الأرباح لا تستفيد منها سوى أقلية، وقد لا تكون هذه الأقلية مواطنين في الدولة التي يستغلونها، فمن الشائع في بلدان العالم الثالث أن يطلب من الأفراد العمل في ظروف غير عادلة والتي قد تشمل دفع أجور منخفضة أو إخضاعهم لبيئات مهنية غير صحية، وحتى إذا لم تكن هناك مشكلة مع العلاج السلبي، فلا يزال من الشائع العثور على السلع والخدمات التي يمكن

¹ - Jean Louis Michelle, Thierry Mayer, Economic International, éditions Dalloz, paris, 2005, p15.

² - G. V.VIJAYASRI, op-cit, p117.

إنتاجها بسعر أرخص في البلدان الناشئة، فعندما يسمح لهذه البلدان بالوصول إلى الأسواق الكبيرة، يمكن أن تؤدي إلى فقدان الوظائف وانهيار الصناعات في البلدان المتقدمة لأنها لم تعد قادرة على المنافسة؛
 ④ يمكن للتجارة الدولية أيضا أن تؤدي إلى تدمير واستنفاد الموارد الطبيعية، فهناك بعض البلدان يائسة إلى حد كبير لتحقيق إيرادات من أجل تحقيق الربح، بحيث تسمح باستغلال مواردها الطبيعية بشكل مفرط، مما قد يخلق مشاكل خطيرة في المستقبل. وغالبا ما يتفاقم ذلك من خلال حقيقة أن الدول المشاركة في مهمة استخراج تلك الموارد أو إنتاج سلع منها قد تفعل ذلك بطريقة تؤدي إلى ضرر بيئي كبير؛

⑤ كثيرا ما تعتمد تلك الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة اعتمادا كبيرا على شركائها التجاريين في الدول المتقدمة، فمن غير المألوف أن نجد تلك الدول المتقدمة تحاول استغلال هذه العلاقات، من خلال استخدام قوتهم الاقتصادية للتأثير على القرارات السياسية التي لا ترتبط مباشرة بأنشطتهم التجارية، وعلاوة على ذلك، فإن عيوب التجارة الدولية ناتجة عن اعتماد البلدان على بعضها البعض، فعندما تعرف دولة ما أنها المصدر الأول من المواد أو الخدمات لدولة أخرى، فيمكن للدولة المورد فرض حظر أو قيود تجارية صعبة أخرى إذا نشأت الخلافات أو من أجل رفع حجم المكاسب المالية.

2.1 النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا محوريا و فعالا في العلاقات الاقتصادية الدولية لذلك نجد الكثير من الاقتصاديين قد اهتموا بدراسة وتحليل أسباب قيام التجارة الدولية والنتائج المكتسبة من ذلك، وعليه تظهر أهمية دراسة التجارة الدولية على الصعيد الدولي في شكل نظريات مختلفة، لمجموعة من الاقتصاديين كل حسب تصوره ونظريته لهذه العملية، والتي سنحاول التطرق إليها كما يلي:

(1) **النظريات التقليدية في التجارة الخارجية:** وتتمثل في مجموعة من النظريات الفكرية التي تعكس وقائع كل مرحلة وخصوصياتها والتي نذكر من أهمها:

① **المدرسة التجارية (Mercantilism):** ويعكس هذا الفكر مجموعة المعتقدات الاقتصادية التي سادت الفترة ما بين القرن 15 إلى غاية القرن 18، حيث أفرزت للعالم ما يعرف بالدولة الحديثة في الفكر الاقتصادي وبداية فان كلمة Mercantilism هي كلمة ذات أصل ايطالي وتعني التاجر،¹ وتقوم هذه النظرية على فكرة "الثروة التجارية" أو "النزعة التجارية"، أي أن مصدر غنى الدول يكون على مستوى نشاط التداول وليس على مستوى النشاط الإنتاجي، وأن الذهب يعتبر مفتاح ازدهار وعظمة الدول، فهذه

¹ - سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص12.

المعادن النفيسة تسمح الاعتناء بالجيش، قيادة حملات استعمارية، إنشاء معامل، وخلق مناصب الشغل... الخ،¹ وافتراضات هذه النظرية تشمل النقاط التالية:²

- أن عنصر العمل هو أهم عناصر الإنتاج في عملية النمو، ولهذا استخدم التجار نظرية القيمة في العمل، بمعنى أن قيمة السلع يتم تحديدها بما بذل في إنتاجها من ساعات عمل، ولهذا فهو لا يؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية وضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، والهدف هو زيادة مستوى الصادرات وتخفيض مستوى الواردات، للإبقاء على الميزان التجاري إيجابي؛
- منع أو تحديد خروج المعادن و السماح بتوريدها دون عوائق تجارية؛
- منع كل أنواع التجارة التي يمكن أن تقوم بها الدولة المستعمرة مع الدول الأخرى؛
- منع الدولة المستعمرة من إنتاج منتجات صناعية نهائية وإبقائها مخصصة فقط في استخراج المعادن والمنتجات الزراعية.

ومن أبرز رواد هذه المدرسة رجل القانون الفرنسي (jean Boudin:1529-1546)، والانجليزي الفيلسوف (Thomas Holls:1585-1679)، والطبيب السياسي الذي استخدم لأول مرة في القياس الكمي (William Petty:1687-1623) والاقتصادي (Richard contillon1734).³

وظلت هذه الأفكار سائدة إلى أن ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي دعت إلى حرية النشاط الاقتصادي تحت شعار "دعه يعمل دعه يمر"، والتي بدورها مهدت لظهور المدرسة الكلاسيكية وسنتطرق لها كمايلي:

② نظرية الطبيعيين (الفيزيوقراط): وهي تعد أول مدرسة اقتصادية فكرية جديدة ومؤسسها هو الفرنسي فرنسوا كيناي عام 1691-1774،⁴ ولقد نادى هذه المدرسة بحرية النشاط الاقتصادي وفقا للقوانين الطبيعية التي تحكم النشاطات المختلفة، وقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات زراعية وملاك الأراضي والحرفيين والطبقة الوحيدة الكادحة هي الزراعية.⁵

(2) النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية: وتشمل مجموعة من النظريات المتمثلة في:

¹ - قاشي فائزة، الاقتصاد الدولي و النقل السلع و حركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران، 2007، ص12.

² - مراندا زغول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، 2010، ص12. وللمزيد أكثر انظر إلى:

Jacob Viner, Studies In The Theory Of International Trade, London, 1955/1960.

https://misesmedia.s3.amazonaws.com/Studies%20in%20the%20Theory%20of%20International%20Trade_3.pdf

³ - سي محمد كمال، مرجع سابق، ص 14.

⁴ - عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مقال منشور بمجلة دورية، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص03.

⁵ - محمد محمود الإمام، الأسس النظرية للتكامل التجاري الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ديسمبر، 2005، ص 128.

① نظرية الميزة المطلقة (1723-1790): يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الكلاسيكيين، الذين وجهوا انتقاداً إلى أداء التجاريين فيما يخص التجارة الخارجية، واعتبروا أن تدخل الدولة من خلال تقييد حرية التجارة هو في غير صالح الدولة وعليه قد بين في كتابه سنة 1759 "نظرية المشاعر الأخلاقية" "Theory of Moral Sentiments" على ضرورة إحلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمصلحة الفردية باعتبار أن الإنسان من خلال تحقيقه للمصلحة الفردية فهو يحقق المصلحة العامة، وأن دور الدولة يجب أن ينحصر دورها في أربع وظائف تتمثل في الدفاع الوطني وممارسة العدالة وتوفير السلم للأفراد وإنشاء مشاريع عامة تساهم في العملية الاقتصادية لبناء الجسور والموانئ والطرق بالإضافة إلى التعليم،¹ إضافة إلى انتقاده بشدة ثروة الأمم وطبيعة قياسها على أساس ما تحويه الدولة من معادن ثقيلة، فإذا كانت دولة من العالم تتمتع بتكاليف منخفضة في إنتاج سلعة مقارنة بالدول الأخرى فإن تخصص هذه الدولة في إنتاج منتجها الذي تم تبديله بسلعة تنتجها بنفقات أكبر، يؤدي إلى زيادة الإنتاج الإجمالي،² ومستوى الاستهلاك والمنفعة العامة الدولية، وبعبارة أخرى تكون لدولة ما بالنسبة للدولة الأخرى ميزة مطلقة حيث تتمتع مواردها بكفاءة عالية في إنتاج سلعة أو خدمة معينة.³ ولفهم أكثر هذه النظرية نستدل بهذا المثال التوضيحي لإنتاج وحدة واحدة من السلعتين التي تحدد بمقدار ساعات العمل كمايلي:⁴

الجدول رقم (1-1): مثال توضيحي حول نظرية الميزة المطلقة

الدولة	وحدة قمح	وحدة قطن
مصر	10	5
و.م.أ.	3	9

المصدر: سي محمد كمال، مرجع سابق، ص 16.

نلاحظ في الجدول أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية لها خبرة مطلقة في إنتاج القمح (أقل تكلفة من مصر وأقل تكلفة من القطن) فعليه تتخصص في إنتاج القمح، أما مصر فلديها ميزة مطلقة في إنتاج القطن وعليه تتخصص في إنتاج القطن.

¹ - سي محمد كمال، مرجع سابق، ص 14.

² - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، الجزء الثاني، الرضا للمعلومات، سوريا، 2001، ص 128.

³ - قاشى فائزة، مرجع سابق، ص 13.

⁴ - سي محمد كمال، مرجع سابق، ص 16.

② نظرية المزايا النسبية (1772-1823): جاء الاقتصادي الانجليزي دافيد ريكاردو ليواصل عمل ادم سميث ويجيب عن الحالات التي لم تتطرق إليها نظرية التكاليف المطلقة حيث اتفقا الاقتصاديان على فروض النظرية، واختلفا في سبب قيام التجارة الخارجية الذي أرجعه دافيد ريكاردو إلى اختلاف التكاليف النسبية وليس اختلاف التكاليف المطلقة،¹ مستعينا بالنظرية السابقة وعلى رأسها وجود دولتين، سلعتين نظرية القيمة في العمل، وأنه حتى لو كانت دولة ما تمتلك مزايا مطلقة في إنتاج جميع السلع فإنه لا بد أن تظهر لديها دوافع للمشاركة في التجارة الخارجية،² نظرا للمكاسب التي سوف تعود عليها بتركيز كامل جهودها في إنتاج المنتجات التي تمتلك فيها ميزة (كفاءة منخفضة)،³ ولقد ألفت هذه النظرية الضوء على عامل واحد على الأقل من العوامل التي تحكم قيام التجارة الدولية ألا وهو (عامل التكلفة)، ولذلك أجابت هذه النظرية الجديدة على بعض النقص في نظرية التكاليف المطلقة فهي امتداد لها.⁴ ولتفسير هذه النظرية نستعين بالمثال الذي يمثل التكاليف النسبية لإنتاج السلعتين X، Y في الدولتين A و B كمايلي:⁵

الجدول رقم (2-1): مثال توضيحي حول نظرية المزايا النسبية

التكلفة النسبية ب (البعد السلعي)	Y	X	السلعتين الدولتين
0.25=20/80	20	80	الدولة A
0.5=20/40	20	40	الدولة B
/	1=20/20	0.5=40/80	التكلفة النسبية أ (البعد الجغرافي)

المصدر: جميلة جوزي، مرجع سابق، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التكاليف المطلقة للدولة B أقل من التكاليف للدولة A، وبالتالي حسب ادم سميث لن يكون هناك تبادل.

لكن حسب ريكاردو فإن الدولة B تستغرق نصف الوقت الذي تستغرقه الدولة A في إنتاج السلعة X، وتستغرقان نفس الوقت لإنتاج وحدة واحدة من السلعة Y، وبالتالي فالدولة B لها تكاليف نسبية

¹ جميلة جوزي، أسس الاقتصاد الدولي، النظريات والممارسات، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة، ص 10.

² رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 128.

³ قاشي فائزة، مرجع سابق، ص 17.

⁴ طه يونس حمادي، نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية) والحديثة والتكتلات الاقتصادية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 29، 2007، ص 8. للمزيد أكثر انظر إلى :

Shigeyoshi and others, Ricardo and international Trade, Routledge, new York, 2017.

https://books.google.dz/books?hl=ar&lr=&id=jTslDwAAQBAJ&oi=fnd&pg=PP1&dq=trade+international&ots=88mQxpFkrd&sig=dIQMMuFXPLX_k9OF1bC6BIsrAdg&redir_esc=y#v=onepage&q=trade%20international&f=false

⁵ جميلة جوزي، مرجع سابق، ص 11.

أقل في إنتاج السلعة X مقارنة بإنتاج السلعة Y أي $0.50 > 1$ ، وهكذا من مصالح الدولة B أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعة X إلى الدولة A التي تخصص بدورها في إنتاج وتصدير السلعة Y إلى الدولة B.

③ نظرية القيم الدولية (1806-1873): يعتبر جون ستيوارت ميل من أعلام المدرسة الكلاسيكية بالإضافة إلى مؤسسي هذه المدرسة آدم سميث وريكاردو، وكان ميل أول من استعمل مصطلح (Trade) التجارة والذي لم يتوصل إليه أقرانه الباقون، وقد عرف ميل بنظرية الطلب المتبادل التي نشرها في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر سنة 1848¹، حيث انصب اهتمامه على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل ريكاردو خاصة "نسبة التبادل الدولي" التي تسود في السوق الدولية، وفي رأيه أن هذه ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين بمعنى آخر، فستقع بين نسبتي التبادل الداخليتين، وتتحدد بالعرض والطلب على السلعتين أو ما أسماه بالطلب المتبادل للدولتين. إلا أن ألفريد مارشال تناول تحليل ميل بطريقة بيانية مستخدما ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادلة أو منحنيات مارشال، ثم أكمل فرانسيس أدجورث العمل الذي بدأه مارشال حيث استخدم مفهوم "البالات الممثلة" للسلع حيث تتكون البالة مجموعة من المنتجات يمكن الحصول عليها باستخدام كمية معينة من مختلف أنواع العمل ورأس المال الثابت. فهذه النظرية تقول بأن معدل التوازن للتبادل يتحدد نتيجة التقاء طلب بين الدولتين، فيرى ميل بأن قانون القيم الدولية هو امتداد لقانون العام للقيمة، أي قانون العرض والطلب². ولتوضيح أكثر نظرية جون ستيوارت ميل نستعين بالمثال العددي الذي يفترض فيه إنتاج كل من إنجلترا وألمانيا للقماش والصوف كمايلي³:

الجدول رقم (1-3): مثال توضيحي حول نظرية القيم الدولية

الدولة	صوف رجل لمدة 10 أيام	قماش رجل لمدة 10 أيام
إنجلترا	10	15
ألمانيا	10	20

المصدر: سي محمد كمال، مرجع سابق، ص 22.

ما لوحظ من الجدول أعلاه أن تكلفة وحدة واحدة من الصوف تقدر بـ 1.5 وحدة من القماش ($1.5 = 15/10$) وأن وحدة من القماش تكلف $2/3$ من الصوف أما ألمانيا فكلية وحدة من الصوف

¹ - سي محمد كمال، مرجع سابق، ص 20.

² - رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

³ - سي محمد كمال، مرجع سابق، ص 22.

تكلف 2 من القماش ووحدة واحدة من القماش تكلف نصف وحدة من الصوف. ووفق نظرية ريكاردو فإن إنجلترا متفوقة في إنتاج الصوف إذ يكلفها 1.5مقارنة بـ 2 في ألمانيا والعكس بالنسبة إلى ألمانيا التي تتفوق في إنتاج القماش.

وعلى هذا الأساس يقوم التخصص وفق نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل، فإن قيام التجارة الدولية بين هاتين الدولتين يقوم على أساسا على الطلب الداخلي للسلعتين داخل الدولتين بمعنى التبادل التوازني لانجلترا يتمثل في تكلفة 1.5 من الصوف بالنسبة إلى القماش وإن استطاعت إنجلترا أن تزيد من هذه التكلفة حصولها على الصوف مقابل إنتاج 2 أو 3 وحدات من القماش فإنها ستحقق مكسبا إضافيا من التجارة الدولية وذلك ما ينقص من حجم طلبها على القماش من الأسواق الخارجية من ألمانيا والعكس صحيح سواء بالنسبة إلى السلعة الأخرى أو بالنسبة إلى الدولة المقايضة كألمانيا حيث أن هذه الأخيرة تحقق مكسبا من التبادل سواء 10 وحدات صوف بأقل من 20 وحدة من القماش أو 20 وحدة من القماش بأكثر من 10 وحدات من الصوف وإذا كان ميل استخدم هذا المثال فإن مارشال وادجورث من بعده استخدمتا منحنيات التبادل في شرح هذه النظرية.

④ نظرية تكلفة الفرصة البديلة: مصطلح الفرصة البديلة هو مصطلح أمريكي الأصل استعمله لأول مرة قرين، وأعاد استخدامه هذا المصطلح في المدرسة الحدية النمساوية وبصفة خاصة فون فايزر وبوم بافر، والذي جاء بطريقة جديدة في التحليل تعتمد على المنهج الفردي، وفي مجال التجارة الخارجية يعتبر قوتفريد هابرلر أول من استخدم هذا المصطلح في نظريته تكلفة الفرصة البديلة سنة 1936،¹ منتقدا نظرية الميزة النسبية المعتمدة على نظرية القيمة المفروضة والقائمة على العمل فقط، وقد تم ذلك من خلال تطبيقه لفكرة تكلفة الفرصة البديلة، موضحا أن تكلفة الإنتاج سلعة ما تتمثل في كمية السلعة الأخرى التي يجب التنازل عنها حتى يمكن توفير موارد تكفي لإنتاج وحدة واحدة من السلعة الأولى وبالتالي فإن الكمية المضحية بها هي التي تمثل تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعة الأولى، وعلى هذا الأساس يكون لدى الدولة التي تتمتع بتكلفة فرصة بديلة أقل في إنتاج سلعة ما ميزة نسبة في إنتاج هذه السلعة. ويجب عليها أن تخصص في إنتاجها وتصديرها. كما أن عليها استيراد السلعة الأخرى التي يكون لدى الدولة الأخرى ميزة نسبية في إنتاجها اعتمادا على تكلفة الفرصة البديلة أيضا.²

¹ - سي محمد كمال، مرجع سابق، ص 23.

² - مرندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص 36.

(3) **النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:** تعد النظريات التقليدية نظريات وصفية، أي أنها تقوم على أساس المشاهدة، ولكن لا تفسر لنا لماذا تقوم التجارة، بينما النظريات الحديثة نشأت لتفسير و تحليل قيام التجارة الخارجية والتي نذكر من أهمها:

❶ **النظرية السويدية (هيكشر-أولين):** انتقد برتل أولين في سنة 1935 النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية وحاول صياغة نظرية وفرة عوامل الإنتاج، فباختلاف الدول تختلف الكمية الموجودة من كل عامل من عوامل الإنتاج والمتمثلة في العمل و رأس المال و الأرض، مثلاً بعض الدول تتوفر لديها الأراضي الزراعية الشاسعة و الخصبة دون توفر اليد العاملة بكميات كبيرة و بنسبة أكبر من توفر رأس المال، هذا الأمر يجعل العالم متكوناً من دول تختلف فيما بينها من حيث وفرة ونُدرة عوامل الإنتاج الموجود فيها.¹ أوضح هيكشر أن اختلاف الوفرة النسبية بين دولة و أخرى، مرتبط باختلاف إنتاجية هذه الدولة وأن هذه الدولة وأن هذه الإنتاجية تتوقف على عاملين: اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج و هذا يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج من دولة لأخرى، أما الثاني فيتمثل في اختلاف دوال إنتاج السلع.

(4) **تحديث النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:** لقد فتحت نظرية هيكشر-أولين المجال أمام الاقتصاديين للتفكير في أسباب قيام التجارة الدولية، والتنبؤ بأنماطها ولكن الدوافع التي قام عليها الفكر الحديث ارتكزت على حقيقة أن واقع التجارة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين، لا يمكن أن يستند على الفروض التي اعتمدت عليها النظريات التقليدية أو نظرية هيكشر-أولين، ولهذا السبب كان لا بد من إسقاط بعض الفروض مثل المنافسة الكاملة، وثبات قلة الحجم ومن أهم النماذج الحديثة في ميدان التجارة الدولية هي:

❶ **نظرية المتاح:** وتتمثل في أفكار كل من:

- **كرافيس 1956:** إذ قدم سنة 1956 فكرة تقول أن الصادرات في الدولة تحدد نسبة السلع لديها، وميز بين نوعين من السلع غير المتاحة بالمعنى المطلق السلع التي لا تكون متاحة إلا عند تكاليف إنتاج أعلى يسبب عدم مرونة العرض و يقول إن التبادل التجاري الدولي في حالة السلع غير المتاحة تحكمه الندرة في الموارد الطبيعية، وهو بذلك يدخل في نطاق نظريات الميزة النسبية التقليدية.² أما التبادل التجاري الدولي في النوع الثاني للسلع فتحكمه عوامل ثلاثة هي، الموارد الطبيعية التقدم التكنولوجي تميز السلع

¹ -قاشى فايزة، مرجع سابق، ص25.

² - رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 172.

والمنتجات وتوصل كرافيس إلى أن تجارة السلع المتاحة يمكن أن تفسر على أساس مرونة العرض المحلي أو درجة التقدم العلمي، ومدى قدرة الدولة على إنتاج سلع جديدة أو مميزة.

- **ماجومدار:** توصل ماجومدار عند دراسته لتجارة الحاسبات الالكترونية في كل من أمريكا و اليابان في 1979، تعطى الدولة ميزة لكونها الأولى في السوق، و لكن هذه الدولة لا يمكن أن تتمتع بهذه الميزة بصورة دائمة لقلّة حالات وجود الميزة الإنتاجية المطلقة وهذا يعود لأسباب انتقال التكنولوجيا بشكل أو بآخر ورغم ذلك فإن الدولة ذات الميزة الإنتاجية المطلقة يصعب منافستها، أما الدولة التي تتمتع بميزة إنتاجية نسبية فيكون لديها التكاليف والتي تعود أساسا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج.¹

② نظرية التجارة في السلع المصنعة: وتتمثل هذه النظرية في تحليل كل من ليندر وجونسون كمايلي:²

- **تحليل ليندر:** وقام بهذا التحليل الاقتصادي السويدي ليندر في 1961 واستعمل افتراض الطلب الممثل في تحليله، وخلص إلى أنه كلما تشابه هيكل الطلب في دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة.

- **تحليل جونسون:** وقام جونسون في 1964 عند مراجعته لتحليل ليندر باختيار الفرضيات التي أعتمد عليها فوجد إمكانية انطباق العلاقة بين الميل المتوسط للاستيراد لدى بعض الدول من دول الأخرى، وبين متوسط دخل الفرد في الدول الشريكة في التجارة في نصف الحالات التي درسها في 1970-1981 تم عاد و ديان في 1992 اختبار فرضيات ليندر، واستنتج أنه رغم وجود علاقة بين نمط التجارة ودرجة تماثل الطلب كما توصل لها ليندر إلا أنها ليست قوية، وخلص أنه من غير المناسب اعتبار أن تماثل الطلب هو الأساس في شرح نمط التجارة بين الدول الصناعية، بل أنه اعتبر أن عمل ليندر ليس بديلا لنظريات التجارة الأخرى، و أن كان مكمل لها.

③ نظرية الفجوة التكنولوجية: تعتبر من النظريات البديلة، حيث حاولت إضافة عامل إنتاج جديد (التكنولوجيا) والارتكاز عليه في تفسير المبادلات التجارية ما بين الدول وقدمت من طرف الأمريكي بوزنر سنة 1961، حيث يرى أن سبب تطور التجارة الدولية ما بين الدول راجع للتغيرات التكنولوجية التي تظهر في إحدى القطاعات المشاركة في التجارة الخارجية والتباين في المستوى التكنولوجي بين الدول.³

¹ - رعد حسن الصرن، نفس المرجع، نفس الصفحة.

² - رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 178.

³ - قاشي فايزة، مرجع سابق، ص 34.

4 نظرية الجاذبية: تحظى نظرية الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي حيث جعلت في شكلها الأساسي التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول، وأول مستخدم لنموذج الجاذبية في قياس تدفقات التجارة بين الدول هو الاقتصادي تينبرجن Tinbergen سنة 1962¹، ويعرف النموذج الأساسي للجاذبية² بتدفق الصادرات والواردات من الدولة i إلى الدولة j ويرمز له كل حسب تسميته، ومنه:

الشكل رقم (1-1): معادلة نموذج الجاذبية الأساسي

$$X_{ij} = c \frac{Y_i Y_j}{d_{ij}}$$

Source: Ben sherperd, op-cit, p28.

5 نموذج دورة حياة المنتج: وتتمثل هذه النظرية في التحليل التالي:

- تحليل فيرنون: حيث اقترح الاقتصادي الأمريكي فرنون سنة 1966 نظرية دورة حياة المنتج المكمل والشاملة لنظرية الفجوة التكنولوجية³، وإذ كان بوزنر يعتبر نظرية نموذج هيكتر-أولين حالة خاصة، فإن فرنون يرى أن الأدوات التحليلية المستعملة في نموذج هيكتر-أولين غير مرضية، حيث فرض ثلاث مراحل للمنتج وخلص أن استقرار هذه المنتجات في الدول الأقل تقدماً، وذلك يرجع إلى ميزتها النسبة الخاصة بالأجور التي تعوض الفرق الطفيف في التكنولوجيا الذي يكون موجوداً.⁴

ومن خلال ما سبق فإن نظريات التجارة الخارجية تمحورت بين تيارين الأول يتمثل في تدخل الحكومة في تقييد حركة التجارة في إطار حماية صناعاتها المحلية، وهذا الأمر إذا تطور فسوف يقود إلى أمور سلبية تعود بالتصعيد اللانهائي للحكومة في تطبيق سياسة حماية التجارة، مما يعود بالسلب على الدولة وعلاقتها بالعالم الخارجي، والتيار الثاني يتمثل في تأسيس قواعد لمنع تدخل الحكومة وتشجيع حرية التجارة، وعلى هذا النحو، يبدو أن أسلوب نظريات التجارة الحديثة هو ليس حالة لتقييد التجارة الحرة وإنما هو يظهر حالة مختلفة للتجارة الحرة مخالفة للتي قدمتها النظريات التقليدية، فالحلول المقدمة في

¹- عيسى محمد الغزالي ، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 97، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص2.

²- Ben sherperd, Introduction to gravity modeling, Art net building work shop for trade research, behind the border gravity modeling, December 18th, 2008, p29

³- قاشي فايزة ، مرجع سابق، ص 35.

⁴- رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص182.

هذه النظريات تختلف عن تلك المقدمة باسم نظرية الميزة النسبية وتحول دون تدخل الحكومة، بل يكون لديها العمل الكثير عند فشل الحكومة.

1.2 السياسات التجارية

تعتبر السياسات التجارية العمود الفقري لتسيير التجارة الخارجية للدول، فهي تعد من أهم المحاور التي تشغل اهتمامات الدول إلى جانب السياسة المالية والنقدية، وهذا الاهتمام وضع جدلاً بين المفكرين الاقتصاديين، في وضع تصنيف لها انطلاقاً من دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ويمكن تعريف السياسة التجارية كمايلي:

(1) مفهوم السياسات التجارية: فهي تعرف كمايلي:

① "بأنها أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة."؛¹

② وأيضاً هي "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها أجهزة الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، التي تعتمد على تقييده بدرجة أو بأخرى، أو تحريره من العقبات المختلفة من جهة أخرى، على المستوى الدولي بين مختلف الدول"؛²

③ فهي تمثل "الإجراءات والوسائل التي تطبقها دولة ما في مجال تجارتها الخارجية بغرض تحقيق أهداف معينة"؛³ فبعضها يستخدم لرفع العائد، أو للتأثير في معدلات التبادل التجاري وبعضها يستخدم لتقييد الواردات أو تشجيع الصادرات؛

④ وتعرف أيضاً "على أنها مراقبة مباشرة على الواردات والتي تهدف إلى تحويل الإنفاق المحلي بعيداً عن السلع الأجنبية وفي اتجاه السلع المحلية، ورقابة تهدف إلى تشجيع الصادرات وذلك بتحويل الطلب الأجنبي في اتجاه السلع المحلية، وأيضاً رقابة على تحرك رأس المال لتجنب التدفق أو التسرب والذي يمكن أن يكون سبباً في مشاكل اقتصادية عديدة، ويمكن تقسيم الرقابة المباشرة إلى ثلاث أقسام"؛⁴

- الرقابة الضريبية: وتضم الرسوم والحوافز الخاصة بباب من أبواب ميزان المدفوعات وتحتوى الرقابة

الضريبية على الرسوم أو الدعم والحوافز المفروضة على الصادرات والواردات؛

- الرقابة التجارية: وتضم خاصة الحصص الاستيرادية والتصديرية ومختلف الحواجز غير الجمركية؛

¹ - السبتي وسيلة، علوي شمس نريمان، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 135.

² - السيد محمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 128.

³ - عوض الله، زينب حسين، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 296.

⁴ - السبتي وسيلة، علوي شمس نريمان، نفس المرجع، ص ص 135-136.

- **الرقابة النقدية:** وتضم رقابة الصرف ونظم سعر الصرف المتعدد وشروط الودائع المسبقة.

⑤ "وتدل السياسات التجارية إلى مجموعة التدخلات الحكومية الهادفة إلى تعديل حجم الواردات والصادرات، وخلال تعديل حجم التجارة الدولية فإن هذه السياسات تضع فاصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية."¹

و ميز الاقتصاديون بين نوعين متناقضين من السياسات والتي سنتعرف عليها كمايلي:

(2) **السياسة التجارية الحمائية:** إن الدول التي نشأت في القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر كانت جميعها تتبع نظام الحماية إذ كانت تحاول جهداً باتباعها سياسة الربح التجاري أن تكس المعادن الثمينة الناتجة عن فائض الصادرات على الواردات، وفي القرن التاسع عشر، انضمت بريطانيا إلى تعاليم الاقتصاديين الأحرار في حين توطد نظام الحماية في الدول الحديثة كالولايات المتحدة الأمريكية حيث توجهت نحو المزيد من الحماية من خلال فرضها العديد من قوانين التعريف للفترة (1921-1926)، وبعدها تعريف سموت هاولي (1930)، وتشير الكثير من الدراسات بأن هذه السياسات أدت إلى الكساد العالمي وغيرها...، ولاشك أن التدخل في تحديد حجم التجارة له أسباب ومبررات ونذكر من أهمها مايلي:²

① حماية الصناعة الوطنية الناشئة؛

② خلق فرض أكثر ملائمة للصناعات المحلية؛

③ الحماية بهدف تنويع الإنتاج ولاسيما الصناعي منه؛

④ زيادة إيرادات خزانة الدولة من خلال الرسوم الجمركية؛

⑤ الحد من الاستهلاك الكمالي؛

⑥ جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار محلياً.

- **أدوات السياسة الحمائية:** وتتمثل في مجموعة من الأدوات والتي يمكن تصنيفها إلى:³

① **الأدوات التعريفية:** يذكر أن التعريف الجمركية وجدت منذ أن وجدت التجارة ذاتها وهي شكل من أشكال الضرائب على المستوردات وتعرف على أنها:

"تعد التعريفات الجمركية ضرائب تفرض على المستوردات تجعل الأسعار المحلية السائدة أعلى من الأسعار العالمية وتأثيرها بشكل عام يتمثل في تأمين الحماية الاقتصادية للإنتاج المحلي لأنها تجعل

¹ - لطفي مخزومي، آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المديّة، 2015/2016، ص 18.

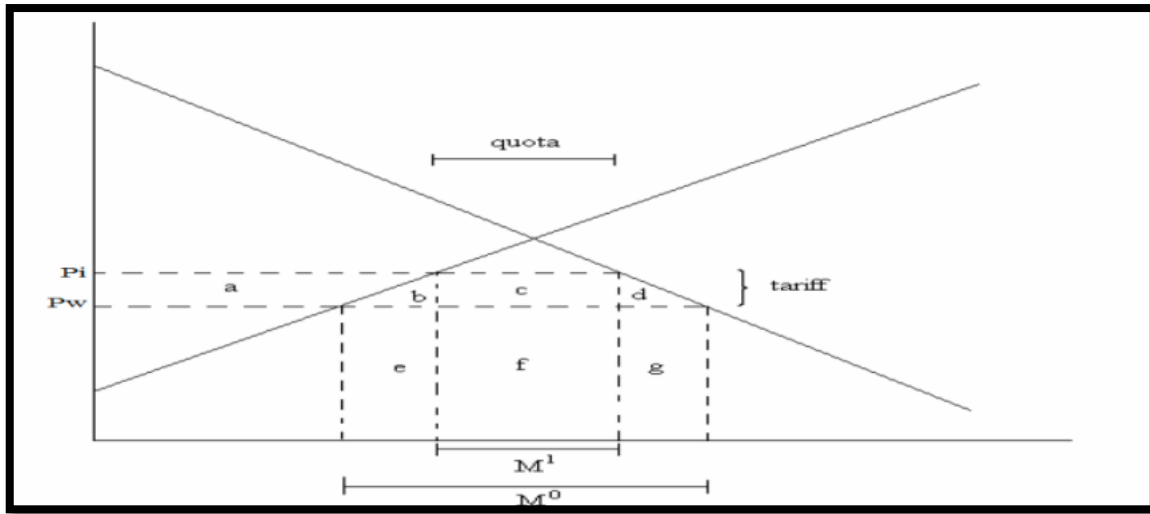
² - محمود عبيد عبيد، السياسات التجارية وأساليب الحماية الجديدة، مقال بمجلة آفاق اقتصادية، غرفة التجارة والصناعة للإمارات، العدد 123

الإمارات المتحدة، 2013، ص 49-13. <https://platform.almanhal.com/Reader/Article/56914>

³ - محمود عبيد عبيد، نفس المرجع.

المنتجات المستوردة أكثر غلاء في الأسواق المحلي، ويوضح الشكل رقم (01) تأثيرات فرض التعريفات الجمركية حيث يرتفع السعر المحلي (من P_w إلى P_i) وتنخفض الواردات من مستوى M^0 إلى M^1 ، ويعود هذا الانخفاض في جزء منه إلى انخفاض الطلب المحلي، وفي جزئه الآخر إلى زيادة العرض المحلي حيث ترتفع الأسعار المحلية السائدة أعلى من الأسعار العالمية بقيمة التعريفات الجمركية وكنتيجة لذلك يتزايد الإنتاج المحلي ويتناقص الاستهلاك المحلي.¹

الشكل رقم (2-1): تأثيرات التعريفات الجمركية على الحصص المتعادلة للمستوردات



المصدر: لطفي مخزومي، مرجع سابق، ص 19.

وبالمقارنة مع حالة التجارة الحرة فإن منتجي السلع المستوردة يكسبون a والمستهلكين يخسرون $a+b+c+d$ كما أن الحكومة تكسب إيرادات من التعريفات تساوي المنطقة c في المخطط والخسارة الصافية للكفاءة تساوي المنطقة $b+d$ والتعريفات تشكل آلية قوية لحماية القطاعات التي تنتج بدائل المستوردات ويمكن تبريرها عندما تكون مستويات الأسعار العالمية منخفضة جدا وذلك لتحفيز للإنتاج ولقد اقترح Norton ثلاثة مبادئ ترشد عملية وضع التعريفات الجمركية وهي:²

- ألا تكون معدلات التعريفات مرتفعة عامة، وإذا وجدت فيجب أن يوضع برنامج لتخفيضها مع الوقت؛
 - يجب أن تكون معدلات التعريفات موحدة نسبيا للقطاعات والمنتجات؛
 - يجب أن يكون نظام التعريفات مستقر نسبيا عبر الوقت.
- ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع وهي كمايلي:

¹ - لطفي مخزومي، مرجع سابق، ص 19.

² - لطفي مخزومي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

◆ **التعريفية القيميّة:** وهي شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة؛

◆ **التعريفية النوعية:** وهي شكل مبلغ محدد على كل وحدة من قيمة السلعة؛

◆ **التعريفية المركبة:** وهي مزيج من التعريفيتين السابقتين.

② **الأدوات غير التعريفية:** يوجد الكثير من السياسات غير التعريفية التي طبقتها الدول بشكل متفاوت ونذكر أهمها أنظمة الحصص، إعانات التصدير، الإغراق نظام سعر الصرف، تراخيص التصدير، قيود التصدير الاختيارية، الحماية الإدارية، السياسات والأدوات التنظيمية، وإلى جانب تلك الأدوات تنتهج الدول سياسات مع دول أخرى وفق معاهدات واتفاقيات تجارية، أو اتفاقيات الدفع، أو تكتلات اقتصادية، وتخطيط التجارة الخارجية.

③ **سياسة حرية التجارة:** يلاحظ لدى المفكرين الاقتصاديين التقليديين أنهم ساهموا في انتصار مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" على المستوى الدولي وأكدوا من الناحية النظرية أن التبادل الحر يشكل أحسن وضع بالنسبة للعالم. إن أنصار سياسة الحرية يعارضون التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ويؤكدون على أهمية المنافسة الحرة ويطالبون بعدم استخدام الإجراءات الجمركية للتمييز في المعاملة مع الدول المتخلفة وذلك لتحقيق المكاسب التالية:¹

① **استهلاك أرخص:** تتيح حرية التجارة فرصة التخصص وتقسيم العمل الدولي على أساس اختلاف النفقات النسبية، وهذا يعود بالمنفعة على المستهلك (باقتنائه لأحسن النوعيات وبأقل الأسعار)؛

② **كفاءة أكبر في الإنتاج وتوطين الموارد:** إن التجارة الدولية الحرة في ظل ظروف معينة، تصبح بديلاً كاملاً للتنقل الكامل لعناصر الإنتاج، مما تعمل على خلق جو تنافسي، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج من جهة وصعوبة قيام الاحتكارات الدولية من جهة أخرى؛

③ **الأفكار الجديدة والتكنولوجيا:** تؤدي إلى توسيع نطاق السوق، والإنتاج ووصول المشروعات إلى الحجم الأمثل لها والانتفاع من مزايا الإنتاج الكبير، كما تعمل على تشجيع التقدم التقني؛

④ **تحقيق مكاسب سياسية.**

¹ - Bhagwati Jagdish N, and others, Lectures on international trade, Cambridge, Mass: MIT PRESS, 2nd, 1998, pp257-307.

ثانيا

التكامل الاقتصادي التقليدي (الإقليمية التقليدية أو المبكرة)

عرف العالم تغييرات سريعة منذ بدايات الخمسينيات القرن الماضي، وذلك بتوسع وتنوع حركة التجارة مابين الدول مما أسفر عنه التفكير من قبل الكثير من الحكومات الأوروبية بناء تكتلات تتشارك نفس الرؤى والاستراتيجيات والخصائص الاقتصادية، الجغرافية، والسياسية للنهوض باقتصاديات هذه الدول وهو ما نتج عنه ظهور مفهوم جديد إلى أدبيات الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية خصوصا، يعرف "بالتكامل الاقتصادي التقليدي"، وعليه سنتطرق إلى تفكيك هذا المصطلح كما يلي:

1.1 ماهية التكامل الاقتصادي

يعد التكامل الاقتصادي من الموضوعات بالغة الأهمية في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية وعليه سوف نتعرض لمفهومه وفوائده كما يلي:

(1) **البناء المفاهيمي للتكامل الاقتصادي:** يعد اصطلاح التكامل في مراتب الكلمات الغامضة المفترقة إلى الجمال في المناقشات الاقتصادية والتي تتضمنها لغتنا والتي يحتل فيها مكانا مرموقا.¹ حيث ظهر استعماله لأول مرة سنة 1620 في القاموس أكسفورد الانجليزي، والتي تعني "جعل الأجزاء المتفرقة كلا متكاملًا".² كما تشير مفردة التكامل إلى "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، بمعنى الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا أي كدولة واحد، ويحدث عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين".³، كما يعرف التكامل الاقتصادي كالتالي:

① يعرف على أنه عملية إحداث تقارب بين الدول الراغبة في تجانس أنظمتها الاقتصادية بصورة تدريجية من أجل إحداث عملية التنمية الاقتصادية لفائدة شعوبها، فعملية التقارب تتم بصورة تدريجية ويتحقق ذلك بتوفير عدة عوامل كإزالة الحواجز الجمركية، حرية انتقال رؤوس الأموال، ممارسة الأنشطة الاقتصادية وإحداث تقارب وتنسيق بين التشريعات الاقتصادية والاجتماعية وإحداث تنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية.⁴

¹ - François perrons L'Europe sans rivage, Paris "presses Universitaires, 1954, p 419.

² - The Oxford Dictionary VII.C. (Oxford: Clarendon Press, 1922-1970) .

³ - محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص1.

⁴ - محمد غربي، التكامل العربي، بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص13.

وعلى الرغم أن تاريخ اصطلاح التكامل الاقتصادي حديث النشأة حيث ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع الاقتصادي J-Viner* سنة 1950، والذي يعود له الفضل في وضع أسس نظرية الاتحاد الجمركي والتي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبيرالي¹. حيث أصبح منذ عهد قريب نداء العمل، أو كما يعرفه الفرنسيون بكل اعتزاز فكرة جريئة². يمكن طرح مفهوم التكامل اقتصاديا لمجموعة من الاقتصاديين الدوليين كل حسب وجهة نظره للعملية كمايلي:

② حسب بيلابلاسا:** "التكامل الاقتصادي بأنه تنسيق و بأنه نوع من الإدارة"،³ فهو تنسيق لأنه يقوم على معايير، الغرض منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة، وهو نوع من الإدارة إذ يتمثل في إلغاء الصور المختلفة للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية.

③ أما تينبرجن*:** فهو يعرفه على أنه "خلق أفضل هيكل مرغوب فيه للاقتصاد الدولي، وذلك بإزالة العوائق المصطنعة في وجه العمل الأمثل للتجارة الحرة، وإدخال كل العناصر المرغوب فيها للتنسيق والتوحيد".⁴

④ أما ماخلوب: "يرى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تتطوي على الإفادة الفعلية بين كل الفرص الممنوحة التي يتيحها التقسيم الكفاء للعمل".⁵

* **Jacob Viner:** ولد سنة 1892 وتوفي سنة 1970، وهو أمريكي كندي الجنسية، متحصل على شهادة دكتورا من جامعة هارفارد الأمريكية، عمل أستاذا جامعيا في جامعة شيكاكو 1916-1917، وهو أيضا خبير اقتصادي في التجارة الدولية، وفي فترة 1919-1946 تقمص دور مستشارا لوزير الخزانة هنري مونغناو، وخلال فترة إدارة فرانكلين ديلاانو روزفلت.

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009، ص 24.

² - M. A. Heilperin, Economic Integration, Commercial and financial postulates in European integration, ed, cc Haines, Baltimore: Johns Hopkins press, 1957, p126.

** **Bella Balassa:** ولد سنة 1928 وتوفي سنة 1991، خبير اقتصادي مجري، حاصل على شهادة دكتورا من جامعة بيل الأمريكية، وهو صاحب نظرية التكامل الاقتصادي سنة 1961، اشتغل مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة.

³ - بيلابلاسا، ترجمة محمد عبد العزيز أحمد، عبد الرحمان شبل حسن، محمد الجبالي، مراجعة الدكتور صلاح الدين عبد الوهاب، نظرية التكامل الاقتصادي، الدار القومية للطباعة والنشر، لبنان، بدون سنة، ص 13.

*** **Jan Tinbergen:** ولد سنة 1923 وتوفي سنة 1994، أول حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1959، له دراسات إحصائية في الاقتصاد القياسي وذلك للمساهمة في حلول الكثير من القضايا الاقتصادية، تقليل التكلفة، نظريات الفائدة، ساهم في نهضة الأمم في المجال الاقتصادي.

⁴ - فؤاد مرسي، فصول في التكامل، دار نافع للطباعة والنشر، دون ذكر مكان النشر، 1986، ص 23.

⁵ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 280.

⑤ **جونار ميردال:** " فيرى عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء على أنها تحقق تساويًا في الأسعار عناصر الإنتاج من ناحية وتحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو كلا العنصرين السابقين من ناحية ثالثة.¹"

⑥ **كندليرجر:** فيرى مصطلح التكامل الاقتصادي مقارنة مع التعريفات السابقة لـ بيلابلاسا، جورنار ميرال، و ماخلوب فقد أكد أن عملية الاندماج أساسًا قائمة على تعزيز التضامن أو يجب أن يقوم بين عدة عناصر لمجموعة واحدة.²

⑦ **وبابندر:** يعرف التكامل الاقتصادي على أنه " يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للبلدان المتكاملة، كما يشمل تطبيق سياسات مشتركة، ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجموعة.³"

⑧ **أما سامي عفيف حاتم:** "يعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملاً إدارياً من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة القيود على المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تعميم العمل الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية عامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.⁴"

- ومن التعاريف السابقة يلاحظ أن التكامل الاقتصادي هو عملية تنسيقية سياسية اجتماعية، ثقافية واقتصادية ضمن برنامج إداري تبادلي لتكوين علاقات تكاملية متكافئة لخلق قوة اقتصادية جماعية الهدف منها تحرير التجارة وزيادة رفاهية شعوب الدول المتكتلة.

(2) **أهمية التكامل الاقتصادي:** يعد التكامل الاقتصادي عملية تنسيقية لتحقيق أهداف اقتصاديات الدول الأعضاء كمايلي:⁵

- ① القضاء على بعض أوجه عدم الكفاءة الناتجة عن اختلاف السياسات الاقتصادية كانتقال الأفراد والشركات إلى الدول التي تقل فيها معدلات الضريبة، أو ترتفع فيها معدلات الدعم الحكومي؛
- ② الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من دول التكتل، كالموارد الطبيعية، عمالة، تكنولوجيا، وموارد مالية؛

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، نفس الصفحة..

² - سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع، ص 281.

³ - سيد اليوب، التكامل الاقتصادي بين النظرية والواقع، الأهرام الاقتصادي، مصر، فبراير 1999، ص 68.

⁴ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 283.

⁵ - عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية ومدخل للمشروعات المشتركة، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، دون ذكر مكان وسنة النشر ص 131.

- ③ زيادة حجم السوق المستهدف من قبل الشركات، مما يمكنها من الاستفادة من وفورات الحجم؛
 - ④ تغلب المصالح الجماعية للدول التكتل على المصالح الفردية؛
 - ⑤ زيادة حجم التجارة والاستثمار بين الدول المتجاورة نتيجة للتماثل الثقافي والاجتماعي واللغة والدين والعادات؛
 - ⑥ تنويع الإنتاج وحصانة اقتصاديات الدول الأعضاء من الانتكاسات والتقلبات الخارجية؛
 - ⑦ تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
 - ⑧ العمل على رفاهية شعوب الدول الأعضاء، من خلال تلبية حاجاتهم وتوفير مستلزمات التنمية البشرية كتوفير السكن، الصحة.... الخ؛
 - ⑨ يعد التكامل الاقتصادي أساس التعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المتجمعة وتأثيرها في السياسة العالمية و المنظمات الدولية، سواء على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة أو العالم النامي، على وجه الخصوص.¹
- (3) أشكال التكامل الاقتصادي: لا يتم التكامل الاقتصادي الإقليمي بشكل تام، وإنما يمر بشكل متدرج على نحو تصاعدي من مرحلة إلى أخرى، فقد وضع بيلابلاسا مراحل التكامل الاقتصادي كمايلي:²
- ① منطقة التفضيل الجزئي: وهو من أضعف أشكال التكامل، والذي يعنى تكوين منطقة تفضيل جمركي بين الدول المتعاقدة، حيث تتفق في هذه المرحلة مجموعة من الدول فيما بينها على المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، أي اتخاذ مجموعة من التدابير في مجال التخفيضات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات باستثناء خدمات رأس المال.
 - ② منطقة التجارة الحرة: ويتم إنشاء منطقة التجارة الحرة عندما تتفق مجموعة من الدول على إلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها البينية بشكل كامل، وفي الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها فرض ما تريده من قيود مع باقي دول العالم.³

¹ - مفتاح صالح، سليم قط، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 19 أبريل 2007، ص 17.

² - محمد غربي، مرجع سابق، ص 28-35. أيضا للمزيد أكثر انظر إلى : سعادة راغب الخطيب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الإعمار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص ص 179-180.

³ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر، 1999، ص 256.

③ الاتحاد الجمركي: ويتم في هذه المرحلة فضلا على إلغاء العوائق الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء، وتوحيد الرسوم الجمركية بين كل دول الأعضاء في المنطقة تجاه العالم الخارجي.¹

④ السوق المشتركة: تقوم السوق المشتركة على حرية انتقال السلع (منطقة التجارة الحرة) وتوحيد التعريفات الجمركية مع دول العالم (اتحاد جمركي)، ولكن يضاف إلى ذلك حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق.²

⑤ الاتحاد النقدي: ويتطلب هذا الاتحاد تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء. كذلك تبني سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد. وتأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية للدول الأعضاء.³

⑥ تكامل اقتصادي كامل: وفي هذه المرحلة إضافة إلى إنشاء السوق المشتركة، والقيام بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والزراعية والصناعية إنشاء هيئة اقتصادية مشتركة عليا والتالي تصبح الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد.⁴

¹ - مورييس شيف ول، ألنوينتريز، التكامل الإقليمي والتنمية، ترجمة، كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، القاهرة، 2003 ص79.

² - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص145.

³ - عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 81، الكويت، مارس 2009، ص9..

⁴ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص311.

ومن خلال ما سبق يمكن تجميع تلك المراحل للتكامل الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): مراحل التكامل الاقتصادي



المصدر: عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية، دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة، 1980-2012 رسالة دكتوراة، تخصص تجارة دولية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014، ص16.

2.1 نظريات التكامل الاقتصادي التقليدي

بداية لابد أن نميز بين الدراسات الأولية والحديثة للإقليمية، وهنا نقصد بالدراسات الأولية للبحوث التي أجريت بين الخمسينات والسبعينيات من القرن الماضي، وهذه الدراسات اكتسبت جذورها الفكرية من

أدبيات التكامل والاندماج الذي يعتمد على العامل السياسي بالدرجة الأولى ثم يليها الاقتصادي في تفسير العلاقات الدولية، وهنا يظهر الخلط بين النهج والنظرية في تفسير ظاهرة الإقليمية، وعليه سيتم عرض العديد من المقاربات النظرية التي حاولت التنظير لمثل هذه التجمعات التعاونية في العالم كمايلي:

(1) **النهج السياسي:** جذبت حركة التكامل والتعاون في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والسياسة وغيرهم، ونتيجة ذلك انبثق فكر ومنظور حاول أن يفسر ويحلل طبيعة وحقيقة هذه الحركة، ومن أبرز الإسهامات التي عملت على شرح هذه الظاهرة النهج الفدرالي* فهذه الفكرة التي ألهمت رواد أوروبا بأنها برنامج سياسي بدلا من نظرية. وأيضا النظرية الوظيفية** والتي كانت نهجا لبناء السلام بدلا من النهج النظري، وكانت انطلاقا من الوظيفية الأصلية المرتبطة في المقام الأول مع العالم دافيد ميطراني (Mitrany David) والتي تجسدت دعائهما بصفة أساسية في كتابه working peace system الذي تم نشره أثناء الحرب العالمية الثانية 1943 وأيضا النظرية الوظيفية الجديدة*** التي تمثل النهج الأكثر تأثيرا من خلال تحليل الإقليمية المبكرة فهي امتداد لعمل النهج الوظيفي الأصل، ويعد Ernest Haas المنظر المركزي في "طريقة تحليله للمجتمعات" والذي رفض عزل

* **النهج الفيدرالي:** ويعتمد هذا النهج على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة، حيث تقر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم، التنازل عن أجزاء من سيادتها بحسب الحاجة من تحقيق منافع التكامل المتنوعة، والهدف هو تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الإطار فإن الدول المتكاملة ترتبط بروابط دستورية متينة يصبح حصول النزاع والحروب أمرا مستبعدا، ومن أبرز صورها تكامل في شكل وحدة فيدرالية وأخرى كونفيدرالية، فالأول يعني دويان الشخصيات القومية القانونية لكل الوحدات المتكاملة في الكيان الجديد، أما الثانية تحتفظ فيها الدول المتكاملة بسيادتها ويقتصر التكامل في بعض الأمور السياسية أو الاقتصادية أو الإستراتيجية المحددة. للمزيد أكثر انظر إلي: عبد الله جاد فودة، نظريات التكامل الدولي، دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية، مصر، الجمعة، 25 سبتمبر، 2007. http://umranyat.blogspot.com/2007/09/blog-post_177.html

** **النهج الوظيفي:** فالمدرسة الوظيفية تنظر إلى القرار السياسي بعين الحذر وكل المسائل المتعلقة بالسيادة ويدعو التكامل في الميدان الفنية والتقنية المتمثلة في الاقتصاد والثقافة... الخ وعليه يميز الوظيفيون بين نوعين من السياسات بين المتعلقة بالسيادة مثل الدفاع، السياسة الخارجية أما السياسة الدنيا فهي أقل حساسية وهي أكثر قابلية للاندماج والتكامل. ويعد David Mitrany من أهم منظري التكامل الوظيفي، حيث طور أفكاره خلال الحرب العالمية الثانية وتوصل إلى إمكانية كسر الروابط التقليدية بين السلطة والدولة وربط المجتمعات بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية خارج حدود الإقليم كما عارض Mitrany التكامل الإقليمي الذي يعمل على زيادة القوة الدولية وبالتالي تحويل الصراع بين الأقاليم، فالتكامل في مجالات السياسة الدنيا يحافظ على استقرار وأمن الشعوب.

*** **النهج الوظيفي الجديد:** يؤكد Ernest Haas وهو من أبرز الوظيفيين الجدد على الإقليمية مقابل العالمية في التكامل، من منطلق أن المنظمات الإقليمية أكثر قابلية لإحلال التكامل من المنظمات العالمية بسبب التقارب القيمي والثقافي المقدر بين مجتمعات الإقليم الواحد، وهو ما تقتقر إليه غالبا المنظمات العالمية. ولذا يركز الوظيفيون الجدد على تنمية عملية صنع القرار الجماعي والطريقة التي يغير بها النخب الحكومية وغير الحكومية تكتيكاتهم وتنظيماتهم من أجل إحلال تكامل إقليمي، وهكذا نجد الوظيفيون الجدد أكثر جرأة وواقعية في التأكيد على وزن الإدارة السياسية في صنع التكامل ودفع العملية التكاملية.

القضايا التقنية على السياسة، فهي الآلية الأساسية لخلق وتعميق التكامل في ان واحد،¹ وآخرها النظرية الاتصالية**** حيث تنطلق من قيمة الأمن كعنصر أساسي لتحقيق التكامل لمنظرها Karl Deutsch.

(2) **النظرية الاقتصادية:** في سنة 1959 بدأت "نظرية التكامل" تظهر وأنتجت على إثرها أدبيات مكثفة ومناقشات حادة بين منظري هذا التيار وغيرها من النظريات، حيث تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي المرجع الأول للنظرية التكاملية التقليدية، ويرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى جاكوب فاينر وأعماله الرائدة في عام 1950، ومن بعده أضاف كل من "ميد" و"ليبيسي" و"بلاس" وآخرين الكثير لتفسير ظاهرة الاندماج والتكامل. أما "فاينر" يرى أن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى وضع تعريف جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد، ثم توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء في الاتحاد، و تقوم النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي بتحليل الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد في الدول الأعضاء في الاتحاد. وفي هذا الإطار، يفرق فاينر بين نوعين من آثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية:²

① **الأول خلق التجارة:** ويعني هذا الأثر قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محلياً إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في الاتحاد، مما يعني خلق تجارة يكون أثرها إيجابياً لأنها تعني استخداماً أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة.

② **الثاني تحويل التجارة:** أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم نتيجة اعتماد اتحاد جمركي، تحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدولة العضو في الاتحاد.

1 - Fredrik Soderbaun, Theories of regionalism, Chapter to The Routledge Handbook of Asian Regionalism, edited by Mark Beeson and Richard Stubbs, Second and final version, 2014, p02.

******النهج الاتصالي:** ويعتبر Karl Deutsch من أبرز روادها حيث أوضح أن غاية التكامل هي تكوين مجتمع يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها يسوء بينهما من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلمياً وإحلال التعاون محل الصراع، وركز دويتش على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار الأمن هو الحالة الأساسية التي يمكن في تصورها التمتع بمعظم القيم الأخرى، فهو يعد تأمين للحقوق والرموز والمؤسسات... الخ واحترام الذات، فبعض الدول أظهرت عدم قدرتها على حماية هذه القيم فبجأ بعض الناس إلى المنظمات الدولية لحماية هذه القيم، ولقد استمد دويتش مهام التكامل وشروطه وعوامل تفكيكه وأنواعه من خلال دراسة 14 حالة تكاملية في العالم، وخلص إلى أن التكامل ينهض للقيام بأربع مهام هي: حفظ السلام والأمن، التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية، انجاز بعض المهام المحددة.

² - أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد الوطني للتخطيط، العدد واحد وثمانون، الكويت، مارس 2009، ص ص 7-8.

وهنا يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحويل التجارة، فإذا زاد أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق الاقتصاد الوطني زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية. والعكس سيؤدي إلى انحراف التجارة إلى أعضاء خارج الاتفاقية.

ومن خلال ما تم طرحه سابقاً فإن التكتل الاقتصادي يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة والمتقاربة جغرافياً، ثقافياً، تاريخياً، واجتماعياً، والتي تجمعها مصالح مشتركة بهدف تعظيم أرباح التبادلات البينية، كما اعتمد كونيدك إلى مجموعة من المعايير التي تسمح بتحديد مؤشرات تكتلات الدول انطلاقاً من مؤشران وهما¹ أقطاب الدول والذي يعني حسب ريمون أرون بأن الأقطاب يمكن تعريفها حسب توزيع القوى في المجتمع الدولي، وهو يميز بين القوى الكامنة (الموارد الطبيعية والبشرية والمعنوية التي تملكها كل دولة) والقوى الفعلية (الموارد التي تسخرها الدولة فعلاً لتسيير سياستها الخارجية)، بينما المؤشر الثاني مفهوم الهيمنة، فحسب رأي كونيدك أن معيار الهيمنة يتضمن قدرة أو إرادة دولة أو مجموعة من الدول في السيطرة على دولة أخرى أو مجموعة من الدول الأخرى عن طريق سلب سيادتها.

¹ - عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، هامش من ص17.

ثالثا

أدبيات نظرية حول الإقليمية الجديدة

عرفت فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي نوع من "تصلب الشرايين" داخل قارة أوروبا وكانت دراسات الإقليمية في حالة من الجمود والنسيان، ومع احتمالات سقوط جدار برلين إلى جانب اعتماد القانون الأوروبي سنة 1985 لتسيير وتوجيه السوق الداخلي بأوروبا، أدى إلى إحياء ديناميكية جديدة لعملية التكامل الأوروبي وكان هذا بداية ظهور ما يشار إليه بـ "الإقليمية الجديدة" على نطاق عالمي. وعليه سنتطرق في هذا الجزء إلى قراءة نظرية شاملة لهذا المصطلح الجديد في أدبيات التجارة والاقتصاد الدولي.

1..1 قراءة نظرية للإقليمية الجديدة

لقد غيرت نهاية الحرب الباردة بشكل أساسي الطريقة التي نرى بها العالم، محدثة تغيير في اتجاه بوصلة السياسة التجارية العالمية، في سياقات إقليمية متنوعة من العمليات المختلفة عن الأفكار التقليدية ويعد انتصار الرأسمالية في جميع أنحاء العالم، متجاوزا لكل التعميمات المؤثرة في التوجهات الاقتصادية الدولية. الدافع وراء انتشار سريع لظاهرة جديدة والتي سنتطرق إلى التعرف على حقيقتها كمايلي:

1) البناء المفاهيمي للإقليمية الجديدة: قبل التطرق إلى مفهوم الإقليمية الجديدة، لابد من تفكيك البناء المفاهيمي لهذا المصطلح للتمكن من فهم ماهيته، وضبط حقيقته في العلاقات الدولية، ويأخذ التحليل المفاهيمي لهذا المصطلح بتحديد اللغة التي ظهر بها لأول مرة لتفسير المعاني وفق دلالتها الأصلية وتطورها التاريخي، كما أن قراءة هذا المصطلح يعتمد على النظريات والمناهج المفسرة له.

وعلى ضوء ما تقدم من توضيحات حول اتجاهات البناء المفاهيمي للإقليمية فإن الهدف ليس تحديد مفهوم محدد وواضح حول متغير الدراسة، ولكن عرض مختلف التصورات الموجودة في أدبيات الإقليمية من أجل التمكن من استخلاص العناصر الأساسية المكونة لهذه الظاهرة في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، حيث يعد اصطلاح الإقليمية في مراتب الكلمات الحديثة القديمة المفتقرة إلى ضبط مفهومها وشكلها والفصل فيها في المناقشات والبحوث والدراسات المعاصرة، حيث ظهر استعمالها لأول

مرة بطلتها الجديدة في منتصف سنة 1980 من القرن الماضي مع- الكتاب الأبيض والقانون الأوروبي الموحد* - بأوروبا الغربية، بحيث ستنطرق إلى عرض مفهوم الإقليمية الجديدة كمايلي:

① المفهوم الاشتقاقي: ويعود أصل كلمة الإقليمية الجديدة إلى الكلمة الانجليزية (New Regionalism) وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية (Region) والتي تعني "المنطقة" أو "الإقليم" ومفهومها يعني المساحة والتي تحتل موقعا مهما في المنطقة الجغرافية كمساحة تتراوح بين المحلية والعالمية، فالمنطقة المحلية أو الوطنية تكون داخل حدود معينة للدول، ويشار إلى هذه الأنواع من المناطق هنا باسم الأقاليم الصغيرة (micro-regions)، أما المنطقة العالمية فيمكن أن تشير إلى المناطق الكلية (مناطق العالم)، والوحدات الإقليمية الأكبر حجما (على النقيض من الوحدات غير الإقليمية) أو النظم الفرعية بين الدولة ومستوى النظام العالمي ويطلق عليها (macro- regions)، وأخيرا المستويات التي تشير إلى مناطق متوسطة ترتيبات متوسطة المدى أو ترتيبات غير حكومية أي الأقاليم الفرعية (meso-regions).

وهي أيضا مشتقة من الفعل اللاتيني (Regio) والذي يعني منطقة إدارية أو المنطقة الجغرافية المميزة بسمات متشابهة، وكلمة (Regio) مشتقة من الفعل اللاتيني (Regere) والذي يعني (To rule) أو (To command) أي أن تحكم أو أن توجه.¹

و تشير الأدبيات التاريخية الجغرافية لضبط مفهوم المنطقة إلى أن معني الإقليم أو المنطقة هي كما في المعادلة التالية:

$$\text{الإقليم (المنطقة)} = \text{بعد جغرافي} + \text{تفاعلات سياسية}$$

كما تثبت التدقيقات في أدبيات دراسات الأقاليم السابقة أنه هناك أربع مكونات يرتكز عليها مفهوم الإقليم والمتمثلة في: الطابع الجغرافي؛ الروابط والتفاعلات؛ المصالح الإقليمية المشتركة؛ والطرف الفاعل.² ويمكن توضيح الارتكازات الأساسية للإقليم كمايلي:³

* -For more, see , Andrew Moravcsik, Negotiating the Single European Act :national interests and conventional statecraft in the European Community, Cambridge University Press International Organization Foundation, <https://s3.amazonaws.com> 2017/11/26,09:34. and -Desmond Dinan, Ever Closer Union, An Introduction to European Integration, 3RD EDITION, USA, 2005.

¹ - Fredrik Soderbaun, Thoeries of regionalism A Palgrave Reader, International Political Economy Series, Palgrave Macmillan, Softcover reprint of the hardcover 1st edition 2003 978-1-4039-0197-2, 2003, p6.

² -Rodrigo Tavares, The State of the Art of Regionalism The Past, Present and Future of a Discipline , UNU-CRIS e-Working Papers Dept. of Peace and Development Research, Gothenburg University ,Sweden, 2004 ,P4. <http://cris.unu.edu/sites/cris.unu.edu/files/W-2004-10.pdf>

³ - Ibid.pp 4,5.

• **الطابع الجغرافي:** على الرغم من محاولة الباحثين والاكاديميين إلغاء الطابع الجغرافي لتحديد مفهوم الأقاليم أمثال أغنيو (Agnew) سنة 1996، تايلور (Taylor) سنة 1996 كذلك لوك (Luk) وتواثيل (Tuathail) سنة 1998، إلا أن هذه تمثل قلة من الباحثين المعارضين لفكرة أن المنطقة أو الإقليم يجب أن يصفها مستوى من التقارب الجغرافي وذلك نظرا لأهمية الأرض، ومع هذا هناك تباين كبير بينهم أمثال بالمر (Palmer) سنة 1991، بيتر مولر (Peter O. Muller) وهارم دي بليج (H. J. de Blij) سنة 2001 حيث يرى هؤلاء المؤلفين بأن الطابع الجغرافي هو العمود الفقري لتعريف الإقليم، وبالتالي فإن العالم هو عبارة عن ترتيب للمناطق الإقليمية الكلية بدقة. إلا هناك معارضة من معارضو ما بعد الحداثة أمثال كاتسنشتاين (Katzenstein) سنة 1996 وبواس وآخرون (Bøås et al) سنة 1999 يرون بأن الإقليم هو ليس شيء طبيعي ومادي فهو بناء معرفي يتجاوز حدود الدول.

• **الروابط والتفاعلات:** ركز باحثون آخرون بالدرجة الأولى في تحديد مفهوم الإقليم على المكون التأسيسي ودرجة التماسك الداخلي للإقليم، وفي هذا الاتجاه يسعى الباحثون الاهتمام بالروابط الاجتماعية الإقليمية (كاللغة، الثقافة، الأصل العرقي، الوعي بالتراث التاريخي المشترك)، وأيضاً بالروابط السياسية (المؤسسات السياسية، الأيديولوجية، وأنواع الأنظمة)، أو الروابط الاقتصادية والمتمثلة في ترتيبات التجارة التفضيلية. والمؤلفين الذين ألقوا الضوء على الروابط الإقليمية الداخلية تعلق الأمر أساساً بدرجات التكامل والتماسك الداخلي الإقليمي غير أن البراغماتية قد تمكنا من تطبيق مستويات مختلفة من مستويات التكامل الإقليمي وإضفاء الطابع الإقليمي على مختلف الإنشاءات الدولية، وقياسها بتجربة التكامل الإقليمي كما تصورها هيتين وسوديرباوم (Hettne, Söderbaum) سنة 2000.

• **المصالح الإقليمية المشتركة:** بينما للبنائين الاجتماعيين توجهات وأفكار مختلفة حيث ركزوا على التعامل مع المناطق كما تظهر لنا، وأخذها على أنها ظواهر تتشكل اجتماعياً وهذا حسب تصور جيسوب (Jessop) 2003، وينبغي ألا يوضع التركيز على الجغرافيا ولا على الترابط المادي، بل يوضع أساساً على الفكرة الإدراكية للمنطقة التي جلبتها عمليات التنشئة الاجتماعية التي أجراها بناؤو الأقاليم وذلك كما توصل له نيومان (Neumann) سنة 2003.

• **الطرف النافع:** هذا الطرف هو الأكثر جدلاً في الدراسات الكلاسيكية حول الإقليمية ركزت على دور الدولة في رسم النظم الإقليمية، على سبيل المثال جوزيف ناي (Joseph Nye) يعرف المنطقة الدولية بأنها "عدد محدود من الدول ترتبط معاً بعلاقة جغرافية وبدرجة من الترابط المتبادل، وقد تكون المساهمات

الأخيرة أكثر النهج التي تدعو إلى التركيز على دور الدولة وذلك استنادا إلى كارل ديوينش (Karl Deutsch)، بيتر كاتزنستين (Peter Katzenstein) اللذان يعرفان المنطقة باعتبارها "مجموعة من البلدان المترابطة بشكل ملحوظ على نطاق واسع أحيانا وليس بشكل دائم، وذلك من خلال تدفق الصفقات الاقتصادية، الاجتماعية، والاتصالات التي تميز مجموعة من البلدان عن غيرها من الدول".

رغم كل تلك الارتكازات التي اختلف الباحثون على توحيدها لضبط مفهوم الإقليم، إلا أن هناك آخرون حاولوا الابتعاد عن هذا التشتت في تعريف الإقليم، حيث عملوا على وضع تصور واضح يجمع بين جميع تلك المقومات أو تجاوزها في شكل فريقين:

الجدول رقم (4-1): مقارنة بين المدارس الفكرية في تحديد مفهوم الإقليم

الفريق الأول (معايير تحديد الأقاليم)	الفريق الثاني (تحليل مستويات العلاقات الدولية)
ويعتمد هذا الفريق على مجموعة من المقومات لتحديد مفهوم الإقليم كمعايير أساسية لا بد من توافرها لحصر ماهية وطبيعة الإقليم، ويضم مجموعة من المنظرين أمثال: - بروس روسات (Bruce Russett) سنة 1967: حيث ركز في تحديد مفهوم الإقليم على مجموعة من المعايير والمقومات كالتجانس الاجتماعي، الثقافي، السياسي، المواقف الخارجية والمؤسسات السياسية والترابط الاقتصادي، القرب الجغرافي كمكونات ضرورية للنظام الإقليمي، حيث عرف الإقليم كمايلي: "إن تعريف الأقاليم تختلف اختلافا واسعا، بناء على الطرق والصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم ومفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب، وأنه ليس شيئا واحدا، بل أشياء متعددة.¹ - طومسون (Thompson) سنة 1973: حيث جمع بين أربع سمات في نظام فرعي إقليمي، ويستند في ذلك إلى أعمال اثنين وعشرين عالما، وهذه المعايير تتمثل في:² انتظام وشدة التفاعلات؛ القرب الجغرافي؛ الاعتراف الداخلي والخارجي للإقليم باعتباره مجالا متميزا؛ الجهات الفاعلة أكثر من اثنين.	حيث يعتمد هذا الفريق في تحديد مفهوم الإقليم، على مستويات التحليل للعلاقات الدولية، كمستوى بين الدولة والنظام الدولي، وتعتبر كإستراتيجية لتحليل هيكل العلاقات الدولية، ومن بين الباحثين في هذا الفريق ويعود لهم الفضل في تطوير دراسات الإقليمية هما: - كانتوري وسبيجل (Cantori and Spiegel): حيث عرفا الباحثين الإقليم بأنه: "دولتين أو أكثر من الدول التي لها تفاعل في علاقة جغرافية، وأوجه تشابه في العرق، الثقافة، اللغة التاريخ والهوية".³ وعلى اثر استنتاج هذا التعريف هي دراسة مقارنة أجراها الباحثين حول السياسة الدولية بين الأقاليم سنة 1970، وكان جوهر الجهود الأقاليم والعلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم، يجب أن تحظى بمزيد من الدراسة، لان اغلب دول العالم تنطلق في سياستها الخارجية من اهتمامات ومحددات إقليمية، وفي إطار تفاعلها مع الدول الأخرى في الإقليم، وأنه من غير الصحيح النظر إلى العلاقات لهذه الدول على أنها مجرد امتدادات، أو ردود فعل للسياسات الخارجية للدول الكبرى.⁴ - والتز (Waltz) سنة 1979: حيث يعتمد في تحديده للإقليم

¹ - فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص 23.

² -Rodrigo Tavares, op-cit p 5.

³ -See: http://fellinknanti-fisip10.web.unair.ac.id/artikel_detail-70923-Organisasi%20Internasional-Organisasi%20Regional.html

⁴ -جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص 15.

<http://boulemkahel.yolasite.com/resources>

على إستراتيجية تحليل مستوى العلاقات الدولية، وذلك بتصوره لمفهوم الإقليم من خلال تشكيل التجمعات بين الدول على أنه رد على تهديد أمني خارجي.¹

- لاجينوف (Lagenhove) 2003: وبطريقة أكثر ابتكاراً تجاوز لاجينوف هذه المناقشة حول تصور الإقليم عن طريق إدخال مصطلحين جديدين ألا وهما (Regionhood) و (Regionality)²، حيث المصطلح الأول يعني "كيان الإقليم" أو هيكل الإقليم والذي يمكن تمييزه عن اللقاليم كمايلي: الإقليم باعتباره نظاماً من الأفعال الدولية في الساحة الدولية والوطنية؛ الإقليم باعتباره نظاماً عقلانياً مع خصائص كيان دولة؛ الإقليم باعتباره كائنات متبادل؛ الإقليم كمولد ومعنى للتواصل والهوية. أما المصطلح الثاني الذي يعني معيار الإقليمية (Regionhood) فهو تكملة لكيان الإقليم والذي يعني الحالة الاجتماعية الجغرافية، الثقافية والاقتصادية الذي يغذي هذا الكيان.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق من طرح للمفاهيم.

② الفصل بين أدبيات الإقليم، الإقليمية، والأقلمة، النظام الإقليمي، والحوكمة الإقليمية:

• الإقليم: بمعناه إلى جانب التعريفات السابقة فقانونياً يتضمن سطح أرض الدولة وكل ما يحيط به من فوق ومن تحت، وبسبب الدور الذي تلعبه الدولة في توجيه حياة الشعوب اتجهت نظرية الدولة إلى الإقرار بضرورة وجود الإقليم في تكوينها، ويحدد هذا الإقليم مدى سيادتها على الذين يقيمون ويمرون على أرضها.³

• الإقليمية: وقبل التطرق إلى عرض المفهوم الاصطلاحي للإقليمية، نوضح بأن هذا المصطلح غامض ولم تصل المناقشات والدراسات إلى تعريفه بشكل محدد، ومع ذلك هناك بعض القواسم المشتركة⁴ والمتمثلة في:

-القرب الجغرافي والاتصال يميز الإقليمية من الأشكال الأخرى حسب هريل (Hurrell) سنة 1995؛

¹ - Ibid p12.

² - Ibid p6.

³ - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، طبعة 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1995، ص 246.

⁴ - Andréas Godsäter, Civil Society Regionalization in Southern Africa, The Cases of Trade and HIV/AIDS, Doctoral Dissertation in Peace and Development Research, School of Global Studies, University of Gothenburg, Printed by Ineko, Källered, Sweden, 2013, p 12.

- على مستوى واسع يمكن تصور الإقليمية باعتبارها ظاهرة عامة للتكامل الإقليمي في منطقة عالمية محددة حسب سوديرباوم (Söderbaum) سنة 2002؛

- أكثر وعلى وجه التحديد يمكن الإشارة إلى الإقليمية كمشاريع إقليمية رسمية محددة مدفوعة من قبل الدولة والمجتمع المدني أو الجهات الفاعلة في السوق.

والمهم هو الفصل بين الإقليمية كوصف و كوصفة علاجية، حيث الأولى هي حسابات تجريبية لمشروع إقليمي معين وهذا الأخير ينطوي على نوع من الموقف الأخلاقي بشأن كيفية تنظيم العلاقات الدولية على أفضل وجه التي دعا إليها صانعو السياسات ومنظمات المجتمع المدني والباحثين. وهنا الدول محددة بالإقليم فيما ينبغي أن تضعه جانبا مع جداول أعمالها الوطنية وأن تشرع في التعاون الإقليمي من أجل التنمية أو الأمن أو التجارة حسب هريل، وهذا يعني أن الإقليمية يمكن أن تكون مشروعا إقليميا إيديولوجيا لبناء النظام الإقليمي في جزء معين من العالم للحصول على أكثر للسلع (حسب فاريل سنة 2005).

• **الأقلمة:**¹ وفيما يتعلق بمفهوم الإقليمية وعلاقته بالأقلمة، بالمعنى العام تشير الأقلمة إلى عملية التكامل الاجتماعي والاقتصادي المتنامي داخل الإقليم، ووفقا لكثير من العلماء فإن عملية الأقلمة لها نكهة اقتصادية وتفسر من حيث زيادة التجارة داخل الإقليم (حسب فاريل 2005) ضمن منطقة جغرافية معينة، مما يكسبها شخصية إقليمية مميزة. وفي نفس هذا السياق يميز هيتين 1999 الأقلمة من حيث خمسة مستويات "نزعة الأقلمة (regioness) وهو ما يعني أن الإقليم قادر على ذلك أن يكون أكثر أو أقل من "الإقليم" بسبب عمق واتساع ومعالجة عملية الأقلمة؛

- **المستوى الأول:** ينظر إلى الإقليم على أنه وحدة جغرافية محددة بالحوجز الطبيعية ويتميز بخصائص بيئية معينة؛

- **المستوى الثاني:** حيث أن النظام الاجتماعي يعني زيادة الاتصال الاجتماعي والمعاملات التجارية بين المجموعات البشرية؛

- **المستوى الثالث:** يعني التعاون المنظم في المجالات الثقافية، الاقتصادية، والسياسية، أو المجالات العسكرية، ويعرف الإقليم بعضويته في منظمة إقليمية، وكما يعرف الإقليم بالمجتمع المدني؛

- **المستوى الرابع:** يأخذ شكل الإطار التنظيمي القائم على المستوى الإقليمي والذي يعزز التواصل الاجتماعي والتقارب بين القيم والأفكار في جميع أنحاء الإقليم، وخلق التعاون الإقليمي متعدد الأبعاد؛

¹ - Ibidp13.

- وأخير في المستوى الخامس من نزعة الأقالمة أصبح الإقليم مشروع في حد ذاته، مع إقليم متميز في الهوية، والشرعية، وهيكلة صنع القرار، وبالتالي خلق كيان سياسي جديد على الصعيد الإقليمي.

هذه المستويات الخمسة من نزعة الأقالمة (أي درجات الطابع الإقليمي) يمكن أن يفهم على أنها خمس مراحل في عملية الأقالمة على مستوى المنطقة "ليصبح" إقليم، وذلك حسب فان لانجنهوف 2011، ومن ثم فإن أحد الأبعاد الجديدة الهامة في الأقالمة، على الأقل من حيث مستوى الرابع والخامس من نزعة الأقالمة، فيما يتعلق بزيادة تدفقات الأشخاص، و تطوير الشبكات الاجتماعية المعقدة التي تنتشر فيها الأفكار والهويات في جميع أنحاء الإقليم، وإنشاء مجتمع مدني إقليمي العبر الوطني (حسب هريل 1995).

• **النظام الإقليمي:** يعرف "على أنه مجموعة مختلفة من الهيكلة الإقليمية في منطقة معينة"، فهي تشمل الأوامر لعمليات التبادل الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي من الأسفل إلى الأعلى لبناء مؤسسات رسمية وغير رسمية بقيادة الدولة.¹

• **الحكومة الإقليمية:** أسلوب مؤسسي لتحقيق التنسيق الاجتماعي لإنتاج قواعد ملزمة أو سلع عامة وخدمات في عدة مجالات على المستوى الإقليمي، فمفهوم الحكومة لديه ميزة عدم امتياز الدولة على الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة وإدراجها وفق التسلسل الهرمي (من أعلى إلى أسفل) وغير الهرمية (المفاوضات والمنافسة) طرق صنع السياسات.²

يلاحظ من خلال ما سبق أن مفهوم الإقليم تربطه علاقة وطيدة بالإقليمية وذلك من خلال ارتكازهما على نفس العوامل التأسيسية كالقرب الجغرافي، الثقافي، والتوجه السياسي، كما أن الإقليم هو يمثل هيكل صوري (كالاتحاد الأوروبي)، بينما الإقليمية فهي تمثل العلاقات والأفكار المؤسسية بين تكتلات إقليمية قارية أو بين أقاليم متباعدة ومتباينة الأبعاد، أما الأقالمة فهي عملية التكامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المتنامي داخل الأقاليم، أي الإقليمية هي مجموعة الأفكار والمبادئ التي تسلط الضوء على إقحام الوحدات في سياق إقليمي، أما الأقالمة فهي عملية التفاعل الإقليمي، بينما النظام الإقليمي فهو الهيكلة الإقليمية في إقليم معين، والحكومة الإقليمية هي تنسيق مؤسسي لإنتاج سلع وخدمات والكل يعتبر جزء مكون لهذه الظاهرة.³ ويمكن تلخيص ذلك في المعادلة التالية:

الإقليمية الجديدة (الظاهرة) = الإقليم (كيان الظاهرة) + الإقليمية (الأفكار والمبادئ والنظريات) + الأقالمة (عملية التفاعل الإقليمي) + النظام الإقليمي (أوامر عمليات التبادل) + الحكومة الإقليمية (تنسيق مؤسسي)
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق من مفاهيم ومصطلحات.

¹ - Tanja A. Börzel and Thomas Risse, The Oxford Handbook of Comparative Regionalism, Introduction, Oxford University Press 2016.

² - Ibidp.

³ - Rodrigo Tavares, op-cit p 6.

③ المفهوم الاصطلاحي للإقليمية الجديدة: إن مفهوم الإقليمية يعد من المفاهيم الديناميكية المتغيرة والمتفاعلة مع بيئتها، حيث لم يتم تعريف مصطلح "الإقليمية" في ميثاق الأمم المتحدة، إلا عندما صيغ الدستور المصري وعندها تم استخدام حق النقض (الفيتو) وذلك في سنة 1945، وكان التعديل الذي طرحته مصر هو على النحو التالي:

"يجب اعتباره ترتيباً إقليمياً كل تجمع دائم الطبيعة في منطقة جغرافية معينة بين عدة بلدان، بسبب قربها الجغرافي، واجتماع المصالح أو الانتماءات الثقافية واللغوية والتاريخية والروحية، والكل مسؤولين معا عن التسوية السلمية لأي نزاعات قد تنشأ بينهما".¹

وهو ما يعكس مفهوم الإقليمية التقليدية التي تعني تكثيف التعاون الاقتصادي، السياسي، الثقافي والاجتماعي بين دول متقاربة جغرافياً. لكن مع نهاية الحرب الباردة وظهر النظام الدولي الجديد عرف هذا المصطلح تطوراً كبيراً في مفهومه، وأصبح يعرف بالإقليمية الجديدة (New regionalism) والذي كان ميلاده بظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في مختلف أرجاء العالم، وظهر ظاهرة الإقليمية الجديدة طرح العديد من النقاشات والحوارات، مما ولد بما يعرف بحوار العلاقات بين النماذج الاقتصادية والقيم الثقافية، ذلك نتيجة انفجار العامل الثقافي الناتج عن الصراعات القومية والدينية كإفرازات النظام الدولي الجديد.

واستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة لأول مرة من طرف الباحث نورمان بالمر (Norman Palmer) سنة 1991 حيث يرى الأسباب "الأكثر دراماتيكية" والأكثر "شهرة" لعودة الإقليمية كانت المواقف الجديدة تجاه التعاون الدولي واللامركزية في النظام الدولي الناجمة عن انهيار الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة.² وكان تعريفه للإقليمية كما يلي:

- على أنها المستوى الأكثر ملائمة للتوفيق بين القومية المتصاعدة من جهة، والاتجاهات نحو التدويل من ناحية أخرى،³ فهي تعني في الأوساط السياسية إقامة علاقات تعاونية بين الوحدات الاجتماعية المختلفة كوسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت الرعاية الاجتماعية أيضاً أولوية.⁴

¹ - See the margin of Ibid, p4.

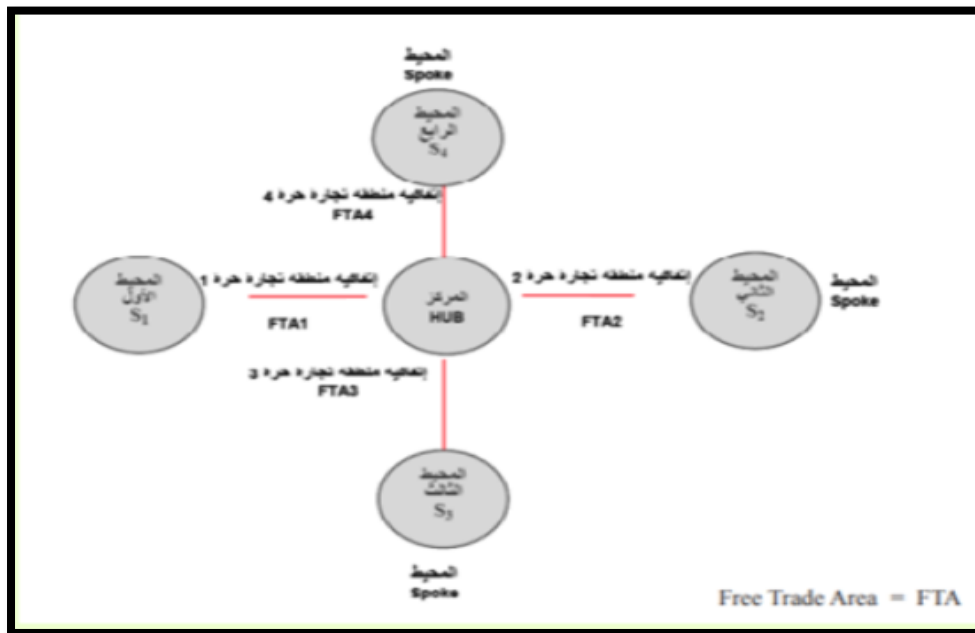
² -Rodrigo Tavares, op-cit p 10

³ -Palmer, Norman D, The New Regionalism in Asia and the Pacific. Toronto, Lexington Books, 1991, pp. 174- 175.

⁴ - See you more Bjorn Hettne, Andras Inotai, The New Regionalism, Implications for Global Development and International Security UNU World Institute for Development Economics Research, Printed at Forssan Kirjapaino Oy, 1994, p01.

- كما يرى ميتلمان بأن الإقليمية الجديدة هي قوة قوية في عملية العولمة (كعنصر مهم في العولمة) فهي ليس فقط فصل من العولمة، ولكن يمكن أيضا أن ينظر إليها على أنها استجابة أو تحدي للعولمة.¹
- أما هيتن فعرف الإقليمية الجديدة على النقيض مع الإقليمية القديمة على النحو التالي:²
- "إن الإقليمية الجديدة هي شكل متعدد الأبعاد من التكامل، الذي يشمل الأوضاع الاقتصادية، السياسية الاجتماعية، والثقافية، وبالتالي يتجاوز بكثير هدف إنشاء الإقليم نظم التجارة الحرة أو التحالفات الأمنية."
- أما طرح عقبة عبد اللاوي للإقليمية الجديدة كمايلي:
- "تنشأ الإقليمية الجديدة لتتمحور فيها مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز لتعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري، لكن هذه المرة على نحو طوعي وليس قسري، وهي تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية."³ كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): اتفاقيات التجارة بين دول المركز ودول المحيط



المصدر: مناطق التجارة الحرة، مقال منشور بمجلة جسر التنمية، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أبريل

2010، ص 4.

وعلى ضوء ما سبق يمكنني طرح مفهوم الإقليمية الجديدة كالآتي:

¹ -Mittelman, James H, Rethinking the New Regionalism in the Context of Globalization, Global Governance, . 1996, No. 2, pp. 189-213.

² -Rodrigo Tavares,op-cit p 10

³ - عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 20.

الإقليمية الجديدة هي كيان إقليمي معرفي قائم على مجموعة من المصالح المشتركة سواء كانت اقتصادية سياسية، اجتماعية وثقافية، بين مجموعة من الدول المتناقضة جغرافيا سياسيا، واقتصاديا، لإقامة تكتلات تعاونية مشتركة.

المصدر: من إعداد الطالبة

(2) قراءة تاريخية في جذور الإقليمية الجديدة: إن الإقليمية قائمة منذ قدم التاريخ باعتبارها تمثل الإقليم فالوحدات الاجتماعية التي جمعتها قوة السيف برغبة الزعماء أو الشعوب الذاتية والحازمة أو بحكم التوسع والهيمنة، صنعت نسيج من العلاقات الإقليمية والتي يمكن عرضها كمايلي:

① مراحل ظهور الإقليمية الجديدة: لقد عرفت الإقليمية الجديدة تطورا تاريخيا والتي يمكن تلخيصها في شكل خمس مراحل كما يلي:

● **المرحلة الأولى:** وتتمثل في الهيمنة العسكرية أو الهيئات الإقليمية الإستراتيجية التي تجمعها القوة للتحكم في المناطق اقتصاديا أو عن طريق رغبة بسط السلطة والحكم وتوسيعها قاريا، وكانت الإمبراطوريات مقياسا للإنشاءات السياسية، فكانت المشاريع الإقليمية تنظم على أساس فرض القوة أحادية القرار، مركزية الإقامة، جوهر السلطة السياسية، غير شرعية، مقيدة من حيث الآليات وتعد الإمبراطورية الرومانية، الإمبراطورية الصينية، اتحاد كالمار في الدول الاسكندنافية أمثلة تجريبية للبناء العسكري الإقليمي في هذه المرحلة.¹

● **المرحلة الثانية:** في القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي المرتبطة بها، أدى إلى تسويق السلع خارج الحدود الوطنية وتطور التجارة مما أدى إلى إقامة علاقات بين مختلف الوحدات السياسية، فالفارة الأوروبية عرفت آنذاك عدة تطورات حيث ازدهرت الاتحادات الجمركية في هذه الفترة مثلا السويد والنرويج تم إنشاء اتحاد جمركي بينهما من 1874 إلى عام 1900، وفي الفترة 1819-1834 أنشئت عدة ترتيبات تجارية تفضيلية في وسط أوروبا والاتحاد الجمركي البروسي، الاتحاد الجمركي الألماني المركزي والاتحاد الجمركي البافاري-وورتمبيرجيان (Bavarian-Wuerttembergian) وأخيرا الهيئة الألمانية للاتحاد الجمركي والتي تضم بروسيا، بافاريا، وورتمبيرغ، هيسن-دارمشتات هيسن-كاسل وساكسونيا. وفي عام 1865 تم إنشاء اتحاد نقدي لاتيني يضم فرنسا إيطاليا، سويسرا، واتفقت بلجيكا على توحيد قيمة العملة (ir). وفي خارج أوروبا قبل عام 1880 تم إنشاء كتل تجاري في آسيا يضم الهند والصين وبريطانيا العظمى، وعلى نحو تكميلي استمرت الإقليمية أيضا مدفوعة بالتحالفات العسكرية والأمنية

¹ -Rodrigo Tavares, op-cit p8.

كالتحالف المقدس، التحالف الثلاثي، والتحالف العسكري الفرنسي- الروسي، أو الوفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا حيث أن هذه التحالفات الأمنية تشكلت وتفككت ردا على الاحتياجات الفورية للحكم.¹

● **المرحلة الثالثة:** وهي تمثل فترة بعد الحرب العالمية الأولى أين سميت بعصر الازدهار وميلاد التنظيم الذاتي للسوق، حيث انتهى تحرير التجارة بنهاية الحرب. وكانت هذه النتائج مقترنة بالعديد من العوامل المحلية والعالمية، كالكساد العظيم لعام 1873 ونهاية الأساس القياسي الذهبي للجنه في عام 1931 أيضا تراجع المركز الاقتصادي الذي تديره بريطانيا، فاندلاع الحرب أدى إلى انعدام الترابط والثقة وظهور الشعارات القومية، أيضا الانهيار المالي الأمريكي لعام 1929 أدى إلى تقويض الطفرة الاقتصادية الواضحة في عشرينيات القرن العشرين، مما كان له تأثير واضح على التكامل الإقليمي في تحديد نوع المنطقة والترتيبات في حد ذاتها، فالإقليمية خلال هذه المرحلة كانت تمييزية، تفضيلية حمائية واضحة ومن الأمثلة على هذا الاتجاه اتفاقية التجارة لأنجلو-سوفيتية سنة 1921، والترتيبات الاقتصادية التي تربط بين بلجيكا، الدانمرك، لكسمبورغ، فنلندا، السويد، النرويج وهولندا في 1930. وهناك اتفاقات أخرى نتيجة مخاوف اقتصادية وعسكرية على سبيل المثال اتفاق روما لعام 1934 والذي يتجاوز الترتيب التجاري ويضم إيطاليا، النمسا، والمجر، بإقامة كتلة دانوبية تحت رعاية فاشية لموازنة الوفاق الصغير والنفوذ الفرنسي في وسط وشرق أوروبا.²

● **المرحلة الرابعة:** نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1960 وفي هذه الفترة تميز النظام الدولي بأنه نظام أمن جماعي متجسد في الأمم المتحدة وعن طريق عقيدة عقلانية الحرب الباردة في جميع أنحاء العالم تجسدت علاقات السياسة الإقليمية والعسكرية بإقامة تحالفات كحلف الناتو واتفاق وارسو وسيتو وسينتو وميثاق ريو وأنزوس فهي تتناسب مع الجذور الأولى للمشروع الأوروبي، ويمكن القول أن إعلان شومان (1950) ومعاهدة باريس (1952) ومعاهدات روما (1957)، على عكس التحالفات العسكرية والسياسية المذكورة أعلاه، التي نشأت داخليا وليست مصنوعة من الخارج. فالولايات المتحدة رغم معارضتها للتكتلات إلا أنها استجابت للتطورات الجديدة في أوروبا الغربية، من خلال دعمها للمؤسسات الأوروبية كإستراتيجية للحد من تأثير الشيوعية وعلى الرغم من هذا الازدهار إلا أن التحليل النظري للإقليمية (هاس 1958، ياليم 1965، روسيت عام 1967، ناي 1968، هانسن 1969، كانتوري أند سبيجيل 1970) تجسد أوروبا في "أزمة كرسي الحكم الشاغر" عام 1965، وفي سنة 1966 هيمنت على العملية

¹ - Rodrigo Tavares, op-cit p8.

² - Ibid, pp -8 -9.

التكاملية الانكماش الاقتصادي، تحت النزعة الداخلية. أما خارج أوروبا حسب تيلو (2001) فالأوضاع الداخلية للقارة إضافة إلى السياسة الاقتصادية وضعف مؤسسات الإرث الاستعماري خلف نقص في التنمية وأثار هامشية سلبية.¹

• **المرحلة الخامسة:** وهي تمثل مرحلة الإقليمية الجديدة، حيث شهدت فترة الثمانينات قيام موجة جديدة من الإقليمية، نتيجة تجديد الاهتمام الأكاديمي لهذا الموضوع، إلى جانب التغيرات التجريبية، حيث في فترة ما بين 1990-1994 وقعت 33 اتفاقية للتجارة الإقليمية وهي تعتبر أكبر عدد إبرام للاتفاقيات لأي فترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فالاختلافات بين "المراحل الأربعة الأولى" تجسد في مفهوم الإقليمية الجديدة والتي يمكن تمييزها من حيث: الطرف الفاعل، الدوافع الموجهة (التحفيز)، الاتجاه، النطاق.²

وعليه فالإقليمية الجديدة تفسر تلك الموجة الحديثة من العلاقات والتنظيمات الدولية، والتي تجسدت في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية- إقليمية كبرى. ويستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المحتوى الاقتصادي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة، وبين المضمون السياسي الاستراتيجي العسكري، والتي سوف نتطرق لتشخيصها نظريا وتاريخيا لاحقا.

أ- **جنور ظاهرة الإقليمية الجديدة:** إن رسكلة وإعادة هيكلة الإقليمية تعد من بين الاتجاهات الحديثة للدراسات الدولية وقد أعيد تقييم وتفسير التنظيم الإقليمي الدولي في الأبحاث الأكاديمية فضلا عن المناقشات السياسية والاقتصادية بعد سنوات من الجمود والإهمال، إلى جانب انتشار وهيمنة العولمة وما نتج عنها من تغييرات في شكل الخارطة السياسية والاقتصادية للعلاقات الدولية... كانت الإقليمية الجديدة نتاج ذلك لتشكل مجموعة من المستويات المتوسطة أو البدائل في السياسات والممارسات الاقتصادية، إضافة إلى تقديم بدائل التحليل في العلاقات الدولية خاصة في عالم ما بعد القطبين في التسعينات القرن الماضي، والذي تعززه التحديات التي تواجهها كل من الإجراءات والاستراتيجيات الأمريكية ما بعد أحداث 11 سبتمبر. وعليه فالإقليمية الجديدة هي مجموعة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية متوسطة المستوى بين الدول أو بين الجهات الفاعلة غير الحكومية.

¹ - Rodrigo Tavares, op-cit p 9 .

² - Ibid, pp 10..

ومنذ منتصف الثمانينات القرن الماضي، نشهد انفجاراً بأشكال مختلفة للإقليمية ومشاريعها في جميع أنحاء العالم، قد تكون دروس الاتحاد الأوروبي اللبنة الأولى لتفسير هذه الظاهرة، ويمكن أن تكون هناك عمليات إقليمية أخرى تختلف في شكلها ومضمونها عن الأولى، كالتى لوحظت في أجزاء أخرى من العالم، وذلك من خلال إعادة تنظيم وتوسيع المشاريع والمنظمات الإقليمية القديمة كالسوق المشتركة الجنوبية، رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN)، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، الجماعة الاقتصادية من دول غرب أفريقيا (ECOWAS) وهكذا دواليك، ومن المهم أن ندرك أن هذا الاتجاه المتجدد والعالمي للإقليمية (الذي يوصف بالإقليمية الجديدة) فهو لا يقتصر في العلاقة بين المنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية المشتركة بين الدول،¹ على العكس تماماً فالإقليمية الجديدة تتميز بتعدد أبعادها، وتعقيداتها، وبأطرافها المتناقضة، و يمكن عرض أسباب ظهور الإقليمية الجديدة إلى النقاط التالية:

1. أسباب عالمية: وتتمثل في النقاط التالية:

« انهيار البناء الايديولوجي المستقر بين الشيوعية والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، الذي تمخض عنه صراع بين الحضارات والثقافات، فانهار التوازن الدولي القائم، وعلى إثرها أطلقت الدول الشيوعية المتساقطة العنان لليد الخفية لترتيب الأوضاع الاقتصادية بها²، لتعيد صياغة التوجهات الايديولوجية، مبتعدة عن المطامع السياسية لصالح الطموحات الاقتصادية والتطلع نحو الرخاء ورفع مستوى المعيشة.

« انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة في 15 أوت 1971 وجاء ذلك على لسان الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون، مما تسبب في اختلال ميزان المدفوعات الأمريكي، وتحولت على أثرها الولايات المتحدة من دائن إلى مدين، مما اجبر صندوق النقد الدولي التأقلم مع المتغيرات التي حدثت والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة الذي تم المصادقة عليه في مؤتمر صندوق النقد الدولي بجاميكا سنة 1976، كل هذا قلص قدرة الدول المتقدمة على إبقاء معدل نمو اقتصادي كاف لتحقيق

¹ -Fredrik Söderbaum, Timothy M. Shaw, Theories of New Regionalism, A Palgrave Reader, International Political Economy Series, Palgrave Macmillan, Softcover reprint of the hardcover 1st edition 2003, p1.

² - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، الطبعة الأولى، عربية للطباعة والنشر

التنمية الاقتصادية، وتنفيذ البرامج الاجتماعية التي بدأت في الخمسينيات والستينات.¹ مما أجبرها في البحث على بدائل أخرى لتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية... الخ.

«العولمة والعولمة المضادة، ف نموذج العولمة يعكس عرض المشروع الأمريكي المترجم "بالسلام الأمريكي" والذي يعني التوسع المضطرد في تدويل الإنتاج، من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازن مع الثورات المستمرة في الاتصالات والمعلومات، والتي حدثت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية، أي أمركة العالم، لكن في نهاية التسعينات خاصة بعد مؤتمر "سياتل" فجرت تناقضات العولمة في الشمال والجنوب،² والتي أثبتت ضرورة إعادة توزيع عناصر القوة بين الدول المتقدمة ودول عالم الثالث.

«أزمة البترول في السبعينات القرن الماضي كان لها أثر في نقشي ظاهرة التضخم ثم انتشار ظاهرة الكساد التضخمي بالدول المتقدمة، مما تسبب في تدهور الإنتاجية والكفاءة.³

«التحول في شكل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة بعد الحرب الباردة، فارتكز تطور النظام الجديد على الاعتماد الاقتصادي بشكل كبير على الجغرافيا السياسية.⁴

«الفجوة بين الشمال والجنوب وهي إحدى مشكلات الاستعصاء في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية فالتوجهات الجديدة لعقد ترتيبات اقتصادية تنموية وفق ما يسمى برنامج "الشمال والجنوب، برنامج للنجاة" وهو طرح فكري استراتيجي في أواخر السبعينات للجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية برئاسة القنصل السابق لألمانيا الغربية ويلي برانت، وهو ما يعرف بالكينيزية الدولية، إذ تقوم ركائزه على ليبرالية اقتصادية معدلة لملائمة الاحتياجات الخاصة لنصف الكرة الجنوبي.⁵

«في ظل غياب القطب الثاني، قدمت الإقليمية الجديدة نفسها باعتبارها أحد الأطراف التي ترغب بتحقيق توازنات دولية، كبديل حقيقي ومؤثر في النظام القطبي الواحد.

¹ -ودان بو عبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص ص 23، 24، 25 بتصرف.

² - إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 18، ص 24.

³ - إكرام عبد الرحيم، نفس المرجع، ص 15.

⁴ -أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001، ص 27.

⁵ - بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد تركي، مراجعة هبة عبد العزيز غانم، ط 1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر

« نتيجة تراكم الخبرات والمعاملات الدولية داخل الدول التي وجدت نفسها تفقد هيبتها في مجلس الأمن الدولي، كفرنسا، إنجلترا، الصين لجأت هذه الدول إلى مثل هذه التنظيمات والتكتلات الصغيرة للحد من أي تعاملات أحادية تضر بمصلحتها.

« بروز قضية الكتل الحرجة، انطلاقاً من كوننا أصبحنا نعيش عصر الكيانات الكبيرة، وأن التكتل الإقليمي هو السبيل الأجدى لمواجهة "العولمة"، ليس كبديل لها بل لكونها الأنسب لتحقيق القدرة على التعامل الدولي في ظلها، فقليل من الدول تستطيع أن تحقق قدرة على توفير شرط اتساع السوق، من خلال توفير "كتلة حرجة"، ترفع من كفاءة عمل المنشآت الاقتصادية، بتمكينها من الاستفادة من "وفرات النطاق" والقدرة على تحقيق حجم كبير من المبيعات، خاصة بالنسبة للسلع ذات المحتوى التكنولوجي العالي، كما تقلل من مخاطر التجديد والابتكار وتهيئ حوافز قوية للتعاون في البحث والتطوير وفي إنشاء مشروعات مشتركة، ويتخذ كل من عدد السكان وحجم الناتج القومي كمعيار للكتلة الدنيا اللازمة.¹

2. أسباب إقليمية: وتتمثل في العوامل التالية:

« استكمال أوروبا بناء اتحادها الجمركي وتوجهها نحو إقامة الاتحاد الاقتصادي، في ظل مزيد من الاعتماد على النفس لعدم توقع أن تأتي قوى دفع النمو في الاقتصاد الإقليمي الأوروبي من خارجه، وبدأ الحديث عن تحول أوروبا إلى قلعة تكتفي بسوقها الداخلية الموحدة كبديل للأسواق الدولية، وعن إصابتها بما يسمى بالتصلب الأوروبي، ومن ثم لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التكامل الإقليمي كأداة ضغط من أجل العودة إلى التحرير متعدد الأطراف.²

« الصراع العربي الإسرائيلي الذي أفرز عنه مشروع الشرق الأوسط الجديد، وهذا المصطلح ظهر لأول مرة في خطاب وزير الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، إضافة إلى صعود الليبرالية الجديدة في عصر العولمة والمحافظين الجدد، والذي نتج عنه اتفاقيات وتوجهات جديدة كصراع نفوذ بين أكبر القوى الاقتصادية في العالم. والغاية منه هو دمج إسرائيل في المنطقة العربية من موقع التفوق والاستعلاء وهذا من خلال التعاون الاقتصادي.³

¹ - عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 28.

² - عقبة عبد اللاوي، نفس المرجع، ص 29.

³ - إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص 27، 28، 29، بتصرف.

« حرب أفغانستان وحرب الخليج الثانية فهي جاءت لتنتج التطورات الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي في منتصف الثمانينات والتسعينات ولتعيد تشكيل خارطة العالم جغرافيا، اقتصاديا، وسياسيا وذلك لمصلحة أصحاب النفوذ في نظام دولي لا يعترف إلا بالعمالقة.¹

« بروز لاعبين جدد في الاقتصاد العالمي، خاصة شرق آسيا، اليابان، والصين، وعدد آخر من الدول التي أطلق عليها مسمى الأسواق البازغة، التي تطمح إلى أن تشكل جزءا من عملية تنظيم الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى التزايد النسبي للقدرة التنافسية، الأمر الذي عزز من توجهات الدول نحو إقامة تكتلات اقتصادية.²

ب- ملامح الإقليمية الجديدة: يمكن ملاحظة واستنتاج الإقليمية الجديدة من النقاط التالية:³

1. تعمل الإقليمية على نقل التكنولوجيا والمعرفة، ونشرها، خاصة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، مما يزيد الإنتاجية؛
2. ديناميكية الميزة النسبية والتعلم عبر التطبيق، لتحقيق مكاسب الكفاءة، من خلال زيادة الطلب على التجارة الموسعة؛
3. القضاء على الإسراف في البحث عن الربح من خلال تحرير التجارة؛
4. تحقيق مكاسب للمنافسة من زيادة المنافسة على الواردات في بيئة المنافسة المعيبة، مما يتيح استغلال إمكانات وفورات الحجم في الإنتاج؛
5. زيادة التشتت الجغرافي للإنتاج عن طريق التجارة، والتي تدعم -استغلال مختلف نسب عوامل الإنتاج في بعض أجزاء الإنتاج (ما يعرف بالريكاردية الجديدة للكفاءة) - وفورات الحجم عن طريق تحسين التخصص وتقسيم العمل في الإنتاج؛
6. زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحمل معه التكنولوجيا المتقدمة، وبالتالي زيادة الإنتاجية؛
7. "التحدي والاستجابة"، الزيادات في الكفاءات من خلال زيادة المنافسة بسبب التوسع في الأسواق العالمية؛
8. الابتكار والتدمير الإبداعي الناجم عن زيادة المنافسة الناشئة عن التجارة الموسعة.

¹ - بيار سالينجر، أريك لوران، حرب الخليج، الملف السري، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1993، لبنان، بتصرف-<http://download-policy-laws-pdf-ebooks.com/5913-free-book>

² - أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص ص 26، 28.

³ - Mary E. Burfisher, and others, Regionalism, Old And New, Theory And Practice, Markets, Trade and Institutions Division, International Food Policy Research Institute, Paper NO. 65, Washington, usa, February 2004, p27- 28.

ت- **خصائص الإقليمية الجديدة:** من الواضح أن حركات التخطيط ذات التوجه الإقليمي في حقبة العقد الماضي تمثل مجموعة متنوعة من وجهات النظر التي واجهت صعوبات سياسية وإدارية ومع ذلك فالعديد من المبادرات الإقليمية الحديثة تتقاسم خصائص مشتركة والتي على الأرجح تشكل الخطوط العريضة لإحدى مفاهيم التوجه الإقليمي الجديد على النقيض مع الإقليمية في النصف الثاني من القرن العشرين، فالنهج الجديد يعكس الحركة المفتاحية لجملة من العناصر كمايلي:

- ◀ **تركز الإقليمية الجديدة على التخطيط المكاني لمناطق محددة؛**
- ◀ **تحاول معالجة المشاكل الناتجة عن النمو وتجزئة ما بعد الحداثة؛**
- ◀ **تأخذ نهجا أكثر شمولاً للتخطيط الذي غالبا ما يجمع بين تخصصات التخطيط مثل النقل واستخدام الأراضي، بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والإنصاف البيئي؛¹**
- ◀ **الإقليمية الجديدة عادة تربط بلد أو أكثر من البلدان الصغيرة مع بلد كبير، كتكتل النافتا الذي يربط كل من المكسيك وكندا باعتبارهما دول صغيرة اقتصاديا، وسياسيا مقارنة مع الولايات المتحدة، أيضا الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي كالنمسا، فلندا، والسويد فهي صغيرة بالنسبة للتكتل ككل.....الخ؛**
- ◀ **وعادة ما تظهر الإقليمية الجديدة مع البلدان الصغيرة الحديثة، أو في طريق الإقامة، كالذي ينطبق بشكل واضح على دول أوروبا الوسطى الذين تخلوا عن الشيوعية، وأيضا أعضاء ميركوسور والمكسيك في النافتا. ولكنه يظهر بدرجة أقل، في أعضاء البلدان الصناعية الصغيرة في المبادرات الإقليمية؛**
- ◀ **التحركات الدرامية بين حرية التجارة والدول الأعضاء غير موجودة، فدرجة التحرر عادة ما تكون متواضعة بينهم، وبالتالي نموذج فينيريان لا يعد نقطة بداية عادية، فمثلا تعمل النافتا في الواقع على تحرير متواضع، فمثلا تعريفات الولايات المتحدة الجمركية مع الدول منخفضة حقيقة، وتغطي قطاعات حساسة على الإطلاق، أما كندا والمكسيك قد خفضت أكثر من ذلك بكثير، و كانت الاجراءات المتخذة من طرف المكسيك أحادية الجانب وليست جزءا من اتفاق النافتا؛**
- ◀ **التحرير التجاري ينطلق بداية مع الدول الصغيرة، وليس الدول الكبرى، يعني اتفاقيات من جانب واحد، فمثلا التحرير التجاري بتكتل النافتا سببه تقديم المكسيك وكندا تنازلات للولايات المتحدة الأمريكية؛**
- ◀ **اتفاقيات الإقليمية تتطوي على عمق التكامل، فالشركاء في حد ذاتهم يعملون على خفض أو القضاء على الحواجز التجارية؛ ولكن دون توافق في السياسات الاقتصادية.²**

¹ - Stephen M. Wheeler, the New Regionalism Key Characteristics of an Emerging Movement, journal of the American Planning Association, Vol. 68, No.3., American, Summer 2002, p 270.

² - Wilfred J. Ethier, the new regionalism, the economic journal, Vol, 108, No. 449, ,USA, jul 1998, PP 1150-1152.

وعادة ما تعكس هذه السمات معظم الترتيبات الإقليمية الحديثة، ولكن لا يمكن اعتبارها شاملة لكل الخصائص.

ث- إيجابيات وسلبيات الإقليمية الجديدة على التجارة العالمية: إن للإقليمية الجديدة آثار إيجابية وسلبية على التجارة العالمية من حيث التحرير والتعددية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:¹

1. الآثار السلبية: وتتمثل في الآثار التالية:

« إن خطر الإقليمية الجديدة سيضعف التزام الدول بالتعددية بشكل جزئي وغير متكافئ من حيث التحرير، وعليه فالسؤال الحاسم مبدئياً هو كيف يتم التعامل مع "الغرباء" خارج الأقاليم المزدهرة فتأثير الإقليمية الجديدة على البلدان التي تقع خارج بعض الأقاليم تكون قاسية جداً. فعلى سبيل المثال، وجدت البلدان المتاخمة للاتحاد الأوروبي على الصعيد الإقليمي أن نظم التداول المنظمة التي تقدم سلسلة من الأبواب المغلقة لهم، والحماس الأولي لدول الكتلة الشرقية السابقة لتفكيك الحواجز التجارية، وقد تم استبدالها باعتراف ظالم وهو أن الممارسات التجارية في معظم البلدان الصناعية الكبيرة تكون حمائية ومقيدة، ورغم ذلك فهي قانونية ضمن قواعد الغات ومنظمة التجارة العالمية، وفي نفس هذا السياق فإن كثير من البلدان المتاخمة لأقاليم 'ناجحة' مثل الاتحاد الأوروبي أو النافتا لا يحاولون الانضمام فقط ولكنهم يدرسون التقرب إلى مناطق إقليمية جديدة، كما يتضح من تحفيز نافتا لـ ميركوسور والتقدم نحو الافتاء؛

« والمشكلة الثانية لهيمنة تعددية الأطراف هي المشكلة الإقليمية يمكن للدول أن تستخدم المؤسسات التجارية كبديل للجهات متعددة الأطراف، وبمجرد قيام الدول القوية بإنشاء مؤسسات تنظيمية وقانونية على المستوى الإقليمي، قد يبدوون في تفضيل استخدام هذه المؤسسات حتى في النزاعات التي ينبغي أن تذهب إلى منظمة التجارة العالمية (فاختيار التكتل الإقليمي وحل النزاعات وفقاً لما هو على الأرجح لخدمة مصالحهم) ومثل هذا السلوك يضعف "سيادة القانون" في التجارة الدولية، مما يوحي قوانين مختلفة لدول مختلفة وفقاً لأقاليمهم وقوتهم للتأثير على التكتلات الإقليمية؛

« وعلاوة على ذلك، إذا ركزت الدول القوية الاهتمام في الداخل والخارج على أقاليمهم والمؤسسات الإقليمية، فمن المرجح أن تهمل المنتديات والمؤسسات والمنظمات الدولية؛

« أيضاً أنه لا يوجد بلد لديه خيار واضح بين التجارة الإقليمية والتجارة الدولية، حيث تعتمد جميع الاقاليم اعتماداً كبيراً على الأسواق الأخرى، فمثلاً يعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على أسواق أمريكا

¹ Diana Tussie, Regionalism: Providing a Substance to Multilateralism?, the book Theories of New Regionalism op-cit p p 112, 113.

الشمالية، كما يفعل اليابان، كما تمثل النافتا مساحة صغيرة جدا من تجارة الولايات المتحدة، فالواقع أن الزخم الأمريكي لجولة أوروغواي هو إتاحة إمكانية وصول الأسواق الخارجية إليها وذلك لتوسيع نطاق التغطية لتشمل الزراعة والخدمات ومجالات أخرى مثل الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي، وفي الوقت نفسه تشير الأدلة إلى أن الدول القوية تكتسب نفوذا مهما للمساومة على المشاركة في الإقليمية الجديدة فمثلا استخدمت الولايات المتحدة، تهديد النافتا وأبيك لإجبار بلدان أخرى على اتخاذ جولة أوروغواي على محمل الجد، وبالتالي فإن الإقليمية ليست في منافسة مع تعددية الأطراف ولكن يمكن اعتبارها زيادة القدرة التفاوضية للاعبين الكبار مع خيار إقليمي.

2. الآثار الإيجابية: وعلى الجانب الإيجابي للعلاقة بين الإقليمية والتعددية، فنذكر أهمها في النقاط التالية:¹

◀ الإقليمية الجديدة هي التي تدفع أكثر الأسواق بأقل سياسة، وبأقل بيروقراطية، فقليل من المؤسسات الجديدة (باستثناء الاتحاد الأوروبي) هي في الحقيقة تمثل تكتل؛

◀ إن الإقليمية الجديدة هي نتاج توسيع التجارة والاستثمارات عبر الحدود فيما بين البلدان المجاورة بعد انفرادية التحرير؛

◀ أيضا الإقليمية الجديدة تربط التقسيم التقليدي بين البلدان الصناعية والبلدان النامية التي ميزت الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، ويفسر ذلك اتجاه واحد لصادرات (في اتجاه الشمال - الجنوب أو الجنوب - الشمال)؛

◀ فالعلامة التجارية الجديدة لاتفاقات التجارة الحرة الإقليمية لا تميل إلى قيام ذلك التمييز بين أنواع البلدان أو مستويات التنمية، ففي تكتل النافتا ألغت المكسيك تقريبا جميع القيود الحدودية (في الزراعة وكذلك في الصناعة)، ف 70 % من وارداتها قادمة من الولايات المتحدة وكندا؛

◀ وتركز الإقليمية تركيزا جيدا على قوة الدول القوية بالفعل، ومع ذلك فإن الإقليمية قد تعمل على نشر السلطة إذا كانت البلدان الأضعف في التكتل. وبما أن القدرة على المساومة تعتمد بشكل أساسي على حجم السوق، فإقليمية وحدة التداول سوف تميل إلى أن يكون لها قوة سوقية أكبر من أي عضو من أعضائها.

¹ - Diana Tussie, Ibid, p 114.

2.1 النظريات المفسرة لظاهرة الإقليمية الجديدة :

آن الأوان للتكلم عن نظريات الإقليمية الجديدة، و ذلك لتتنوع عمليات إضفاء الطابع الإقليمي على العلاقات الاقتصادية الدولية، لكن الفجوة بين الإقليمية الجديدة والإقليمية القديمة في الخارطة الدولية، تركت آثار مفاهيمية جانبية حول توضيح طبيعة المفهومين، مما ترتب عنها خلط في تركيبة النظريات المفسرة لهذه الظاهرة الدولية، فمحاولة بناء مجموعة جديدة من النظريات لشرح ووصف الأشكال الحديثة لبناء المنطقة على "النهج الإقليمي الجديد" كانت جلها مخطئة، وذلك لارتكازها على نظرية التكامل الكلاسيكية كقاعدة أخرى في تفسير هذه الظاهرة، إضافة إلى قبول هذه الفجوة من قبل علماء الاتحاد الأوروبي يعيق محاولاتهم الخاصة لوضع نظرية مفيدة وحديثة تتماشى والمتغيرات العالمية.

ومن هنا ووفق طرح الأكاديمي فريدريك سوديرباوم (Fredrik Soderbaum) الذي سعى إلى عرض افتراضات وتفسيرات جديدة والتي غالبا ما تكون مفقودة في دراسات الإقليمية الجديدة، كمحاولة تجمع بين مجموعة متنوعة من النظريات الإقليمية الجديدة، كونها واحدة من الاتجاهات السائدة في الدراسات العالمية، ولأنه لا يوجد توجه نظري موحد لنظريات الإقليمية الجديدة، نجد كبار المنظرين في هذا المجال من جميع أنحاء العالم أمثال Barry Buzan، Morten Boas، Richard Falk، Bob Jessop... الخ، عملوا على تطوير وجهات النظر النظرية التي تغطي الإقليمية الجديدة من جهة، ونهج النظام العالمي من جهة أخرى، إلى جانب الحكم الإقليمي، والمؤسسية الليبرالية والتنمية الإقليمية الجديدة الكلاسيكية، إضافة إلى مجمع الأمن الإقليمي ونهج بناء المنطقة، وعليه فإن نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات وتغيرات، لم تؤد إلى زوال نظريات تفسير الإقليمية، بل تحتاج إلى تعديل أفكارها واستنتاجاتها بما يتماشى ومتطلبات النظام الدولي الجديد، حيث أصبح مصطلح "الإقليمية الجديدة" أكثر استخداما في العالم المعاصر، باعتبارها الموجة الحالية من الترتيبات التجارية الاقتصادية الإقليمية، والتي تحولت تدريجيا إلى ظاهرة أكثر انتشارا في العالم وعليه هنا ظهرت حوارات بين نماذج نظرية مختلفة لتفسير طبيعة أنطولوجيا العالم فمصطلح "نظرية" له العديد من المعاني المختلفة في تفسير ظاهرة الإقليمية الجديدة، والذي يعكس حقيقة تنفيذ وانتهاج هذا المشروع في العالم، ويمكن طرح مختلف هذه الحوارات كمايلي:¹

¹-Fredrik Söderbaum, Timothy M. Shaw, Theories of New Regionalism, A Palgrave Reader, International Political Economy Series, Palgrave Macmillan, Softcover reprint of the hardcover 1st edition 2003 978-1-4039-0197-2, 2003, p6.

1) نظريات حل المشكلات (النظريات العقلانية): عند منتصف الثمانينات القرن الماضي أستخدم على نطاق واسع الفكر "العقلاني" في تفسير العلاقات الدولية، وتعكس هذه المرحلة جملة من النظريات والمتمثلة في نظريات الواقعية الجديدة (أو الواقعية البنوية)* والنظرية الليبرالية الجديدة (أو المؤسساتية الليبرالية الجديدة)** فكلتا النظريتين تنطلقا من فكرة النفعية أي أساس قيام علاقات دولية يكون هدفه تبادل المنفعة، وتستند هذه النظريات على الاختيار العقلاني لاتخاذ المصالح والأفكار والهويات من الجهات الفاعلة (التي ينظر إليها على أنها المصلحة الذاتية)، ومن الواضح سنتعرض لهذه النظريات كمايلي:

1 الواقعية الجديدة: إن الواقعيين الجدد يعتمدون التركيز الشديد على المصالح الوطنية وسياسة حفظ الأمن والسلطة لتعيين المناطق، أي يركز على الدولة وبدعم قطبية السلطة أي الدولة فاعل عقلاني، كما تركز على فوضى النظام الدولي والنزاعات بين القوى السياسية، إضافة إلى أن الأمن القومي يركز على الأمن العسكري، والأمور الاقتصادية والاجتماعية تعتبر مسائل دنيا،¹ ولتوضيح أكثر وجهات نظر الواقعيون البنويون نستعرض نمو الاقتصاد الصيني كمثال لتفسير ظاهرة الإقليمية وقيام العلاقات الدولية ويفسر صعود هذا الاقتصاد بافتراضين هما:²

- إما صعودها يعتبر عنصر عدم استقرار للولايات المتحدة وجيرانها من الدول الاسياوية أي تحقيق الهيمنة الإقليمية على حساب أسيا، حيث تسعى الصين إلى جعل جارتها روسيا واليابان ضعيفتين مثل ما

*- **نظرية الواقعية الجديدة:** وتعرف أيضا بالواقعية البنوية، ومن أشهر روادها كينيث والتز وجورج مودلسكي، وهي رؤية نسقية للسياسات الدولية، فانها تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الذي يعيق تشكيل علاقات تعاونية و Kenneth n.waltz أشهر مفكري هذا الاتجاه، الذي حاول من خلال عمله الشهير (Theory of international polics 1979)، مقترحا نظرية المنظومة الدولية، ويرى وجوب الفصل بين مستوى النظام ووجداته، للمزيد أكثر أنظر إلى : تيم دان، مليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، ترجمة ديماء الخضراء، مراجعة بشير محمد الخضراء، المركز العربي للبحوث والدراسات، الطبعة الاولى، بيروت، 2016، ص211.

- **نظرية الليبرالية الجديدة: استخدمت كلمة الليبرالية الجديدة لأول مرة عام 1939 في اجتماع في جنيف ضم قيادي الاقتصاد الليبرالي الناطقين باللغة الألمانية، منهم فيليم رويك، الكسندر روستو وفريدريك فون هايك، وكانوا يهدفون إلى تقوية الدولة وحماية السوق من تشويه المضاربات والاحتكارات ومن أجل تجنب تكرار الفوضى الاقتصادية التي حدثت في العشرينيات ونشأت الليبرالية الجديدة كنظرية مع نهاية الثمانينيات واستمر تطورها مع بداية التسعينيات. وتقوم على الافكار التالية: أن الفوضى تحدد سلوك الدول لكن ليس بشكل كبير، يرون أيضاً أن التعاون الدولي يمكن أن يتحقق عن طريق التعاون الثقافي والاقتصادي و حوار الأديان، كما يؤكد الليبراليون أن التعاون الدولي قادر على لجم الفوضى والحد منها بشكل كبير، يركز الليبراليون على نمط الإدراك لأنهم يرون أن النوايا هي المؤشر الذي يؤدي لنتائج تتماشى مع النظام الدولي وإن نمط الإدراك لهذه النوايا سهل حينما يحصل تفاعل إيجابي بين الأطراف الدولية، أيضا يرى الليبراليون الجدد بأن المؤسسات الدولية لها دور إيجابي بالتعاون وخاصة المواضيع المتعلقة بضبط الأمن وتحقيق المصالح المتنوعة، ويركز الليبراليون على الطريقة التي يمكن للمؤسسات أن تؤثر فيها على سلوك الدول عن طريق نشر القيم، مثل التركيز على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية في تشكيل السياسة الخارجية للدول. للمزيد أكثر انظر إلى : - ريهام الرؤوف محمد، السياسات الخارجية، الطبعة الاولى، بيروت، 2017، هامش الصفحة 380 و 381.

¹-Barry Buzan, the implications of September 11 for the study of international relations, p235 (www.cienciapolitica.org.br/encontro/Barry_Buzan.doc).

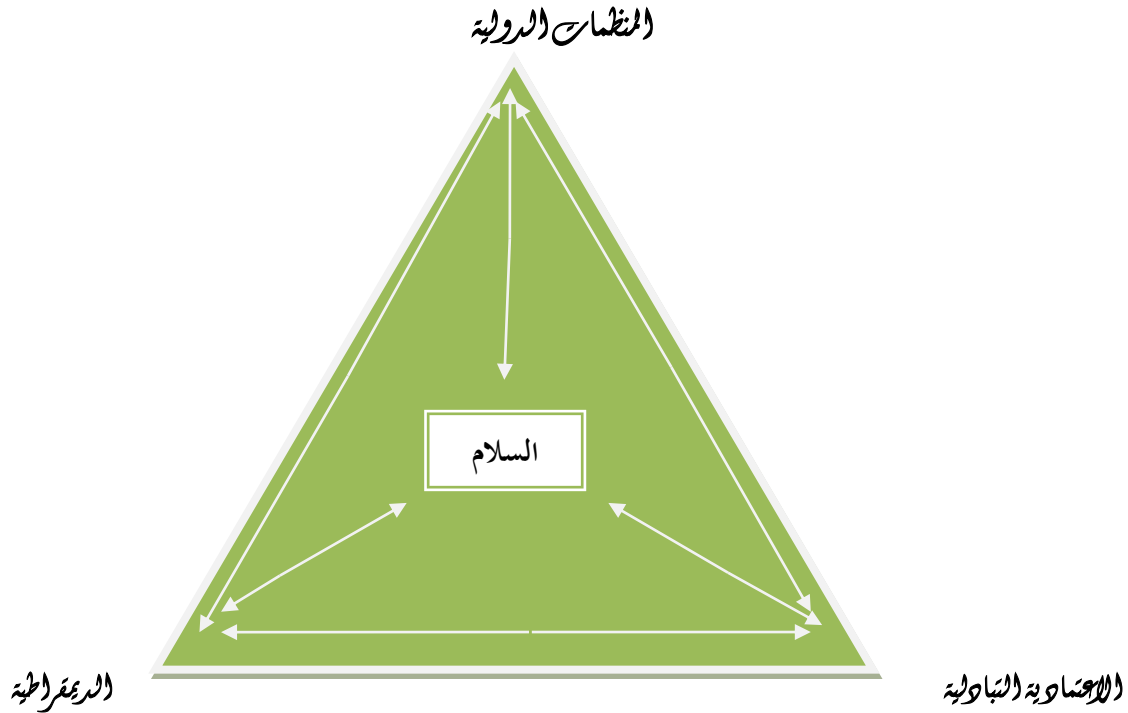
²- تيم دان، مليا كوركي، ستيف سميث، نفس المرجع، ص ص 239، 240.

فعلت أمريكا بجاتيتها كندا والمكسيك، ومن ثم منافسة أمريكا في هيمنتها على الجهة الغربية من الكرة الأرضية وهذا يعكس تصور أصحاب الواقعية الهجومية وعلى رأسهم جون ميرشايمر الذي يتوقع أن تصنع الصين نسختها الخاصة بها وفق مبدأ مونرو.

- وإما تمثل عنصر للسلام مع جيرانها من الدول الآسيوية، والولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية إشراكها في المسائل التعاونية الأخرى وهي تجسد أفكار الواقعيين الدفاعيين وعلى رأسهم كنيث والتز. بما يعني أن الواقعية تفسر وجود الإقليمية الجديدة لغرض تحقيق الهيمنة الإقليمية من منطلق القوة، وترك المنافسة بين الدول لتحقيق مصالحها، مع الحفاظ على الأمن وسيادة الدولة وذلك في ظل غياب السلطة العالمية.

② الليبرالية الجديدة: في حين يؤكد المؤسسون الليبراليون الجدد على دور المؤسسات والمنظمات الإقليمية لإدارة أوجه الترابط على أساس إقليمي، ففي دراسة الإقليمية منذ التسعينيات القرن الماضي اتفقت مختلف النهج العقلانية وحل المشاكل على بعض الافتراضات الأساسية مثل النظام الفوضوي وهيمنة الدول، وفي تناقض صارخ بين التوجهين حيث تجادل الليبرالية الجديدة الواقعية البنيوية، بأن هناك تطورات تاريخية محددة قد جرت في القرن العشرين جعلت تحقيق التعاون الدولي الآن سهلاً نسبياً مما كان عليه تاريخياً، حيث أكد العلماء والباحثون الأكاديميون بأن السياسة الدولية تحولت إلى التصرف وفق ما يمليه حكم القانون، وليس وفق ما تمليه الواقعية، ويتضح التباين على إضفاء الطابع المؤسسي على الإقليمية وغيرها من المسائل الأخرى، وخاصة التجارة التي تعد واحدة من الاختلافات الرئيسية فالليبرالية وفق المنظور الكانطي أنه يتطلب لتشكيل فيدرالية من الجمهوريات ذات الاعتمادية المتبادلة من خلال التغييرات المنسقة في بنى الحكم المحلية والدولية على حد سواء، وستقوى هذه الفيدرالية مع الوقت لتولد عالماً أكثر سلمية وذلك من منطلق التوسع الديمقراطي والتعاون التجاري ويمكن توضيح أكثر في الشكل التالي:

الشكل (5-1): المثلث الكانطي (the kantian triangle)



المصدر: تيم دان، مليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، ترجمة دينا الخضراء، مراجعة بشير محمد الخضراء، الطبعة الأولى، المركز العربي للبحوث والدراسات، بيروت، 2016، ص 276.

من خلال المثلث أعلاه فإن السياسة العالمية من المنظور الكانطي تترجم بنظام اعتمادي متبادل من المؤثرات، وهو عبارة عن سلسلة من حلقات التغذية الراجعة تقوم فيها كل واحدة من القوى الرئيسية بتقوية الأخرى، فالعلاقات التي يشار إليها من خلال توجه الأسهم من رؤوس المثلث باتجاه المركز والتي تحفز السلام مباشرة، أما الأسهم العكسية تتجه راجعة إلى المركز وكل سهم يمثل علاقة مدعمة بنظرية وبعض الأدلة، وتكون ديمومة الديمقراطية أسهل ضمن بيئة مسالمة، وتقوم الدول المتنازعة مع دول أخرى بالمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بالنشاط الحكومي وتحد من النقد الشعبي، والدول التي تعيش السلام مع غيرها فلا تحتاج إلى قيود الديمقراطية، أما التجارة والسلام فترتبطان بطريقة تبادلية، ويقل حجم التجارة والاستثمار في الدول حسب درجة عدم الاستقرار السياسي، ووجود المنظمات الدولية والإقليمية لتخفيف من حدة التوتر أو التحكم فيه، والدول تبرم علاقات فعالة في حالة وجود السلام. أما بالنسبة للأسهم على الجوانب المثلث، فهي تعني أن الديمقراطيات تجرى تبادلات تجارية وفق قانون مستقر انطلاقاً من اتفاقيات تجارية تبادلية وحماية حقوق الملكية الأجنبية، وأيضاً على الجانب الأيمن من المثلث تتطلب أنظمة التجارة المفتوحة وجود مؤسسات وقواعد من أجل أن تجعل التنبؤ بالنشاط الحكومي

والتجاري سهلاً، إضافة إلى تشجيع التجارة من خلال خفض الحواجز والعراقيل، أما الأسهم على اليسار فهي تعني أن المنظمات الإقليمية والحكومية تعمل على تعزيز الديمقراطية كالاتحاد الأوروبي،..الخ أي أن المؤسسين الليبراليون الجدد تعطي وزناً أكبر للنموذج التنظيمي للمؤسسات الإقليمية، أي دعوة إلى وقف تدخل الدولة المباشر، تحرير رأس المال من كل قيد. بمعنى روح الليبرالية الجديدة هي ظاهرة رأسمالية في ظاهرها، وفي مضمونها الهيمنة واللامساواة.¹

(2) **النظريات الحرجة (الانعكاسية):** ومنذ منتصف التسعينات كانت هناك سلسلة من النظريات الانعكاسية (الحرجة) اتجاه الإقليمية والتي عرفت تطوراً إلى حد كبير كنتيجة مباشرة لتعزيز هذا النوع من وجهات النظر بما في ذلك:

① **النظرية البنائية***: التي تضبط المعاملات التبادلية بين الدول والمنظمات، فهي تمثل التحديات الأساسية للفكر العقلاني، فالعقلانية تأخذ العالم كما هو، وهي توفير التوجيه لتصحيح الاختلالات والمشاكل التي تنشأ ضمن هذا النظام القائم، بينما تنطلق هذه النظرية من النزعة البنائية وتعرج بعيداً عن الماديات وتركز على حركات التفاعل الاجتماعية الإنسانية، أي أنها بناء اجتماعي، متخذة موقفاً مغايراً لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية (المصلحة، القومية، الأمن، الهوية). ويهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدول، مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فضلاً عن تركيزه على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج من تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية، إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين أو "شبه" قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته على التأثير في المحيط، وترفض البنائية أيضاً افتراضات الوضعية بإمكانية تحقق الموضوعية في دراسة الظاهرة، أي فصل الذات عن الموضوع، وتؤكد لها مسائل عديدة من بينها العلاقة بين الفاعل - البناء (Agent-Structure debate) فالإقليمية حسب هذا التصور هي بناء الإقليم كوحدات وحدودها ومفاهيمها في عملية تغيير مستمر، يتناسب مع الفترات الزمنية، وبدلاً من فهمها كأشياء ثابتة الزمان والمكان، فإنه يتم إدراكها كنتائج التنافس في الممارسات الاجتماعية، وحسب Kanishka Jayasuriya فإن الإقليم

¹ - ريهام الرؤوف محمد، السياسات الخارجية، دار غيداء للطبع والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2017، ص 381.

* **النظرية البنائية:** والتي تمثل جسر بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية، وصاحب هذا الاتجاه هو نيكولاس أنوف الذي قدم فكره في كتابه الذي يتكلم فيه عن تخصص العلاقات الدولية بعنوان "world of our making" والذي يعني العالم من صنعنا، وذلك بتسليط الضوء على العملية التبادلية بين المجتمع والأفراد، ورغم أن أنوف أول من قدم البنائية إلا أنها ترتبط بالأساس بألكسندر فندت الذي كتب مقالته الشهيرة سنة 1992 بعنوان "Anarchy is what state of it" والتي تعني أن الفوضى هي ما تصنعها الدول من الفوضى، وهنا انتقد الواقعية الجديدة من خلال غياب السلطة العالمية، للمزيد أكثر انظر إلى - أحمد قاسم حسين، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، سياسات عربية العدد 20، مايو 2016، ص

هو "مجموعة من الممارسات المعرفية تتشكل بواسطة اللغة والخطاب السياسي من خلالها تنشأ المفاهيم والدلالات والمقاييس التي تحدد كيف نعرف إقليمًا ما، وهذا يساعد على تعريف الأطراف التي تدخل ضمن هذا الإقليم أو لا وبذلك يمكن الوصول إلى هوية وكيان إقليمين".¹ ويمكن تلخيص كل ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-6): النظريات المفسرة لظاهرة الإقليمية الجديدة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

الشكل أعلاه يلخص أهم نظريات تفسير ظاهرة الإقليمية الجديدة، حيث نلاحظ من خلال ما سبق بدايات ظهور هذه الظاهرة، والتي تعتبر امتداد للمفهوم التقليدي لها، حيث انطلقت من فكرة التعزيز الأمني والعسكري لآوروبا، ثم انتقلت للاهتمام بالجانب الاقتصادي، لهذا نلاحظ النظريات كانت تتراوح بين النهج السياسي الأمني، إلى جانب النظريات الاقتصادية... وبعد حركة جمود سادت خلال فترة السبعينات والثمانينات، وعند حدوث تصلب في التبادل التجاري لدول شرق أوروبا، لجأت هذه الأخيرة في البحث عن اتجاهات أخرى خارج أوروبا، وعلى إثرها ظهرت دراسات وأبحاث جديدة تفسر هذه التغيرات وهذا ما تفسره نظريات الإقليمية الجديدة.

3) الفصل بين أدبيات الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة: من خلال ما سبق عرضه يمكننا استخلاص الفرق بين الموجتين، حيث أن الموجة الأخيرة من العلاقات الدولية والتنظيم الإقليمي في سياق التحول العالمي ومشاريع النظام العالمي المتنافسة دفعت بالكثير من الباحثين الاقتصاديين البحث في ماهية الإقليمية الجديدة وخاصة خلال النصف الأخير من تسعينات القرن الماضي، وذلك بالمقارنة بينها وبين التي سبقتها، انطلاقاً من النهج المقارن الواسع النطاق الذي اعتمده الكثير من الباحثين أمثال بجورن هيتن كمشروع بحث في اقتصاديات التنمية لهيئة الأمم والغرض منه هو الابتعاد عن "النزعة الإقليمية"، والتي قد تكون مقيدة، كمركزية الدولة والتي عملت على تبسيط تعريف الإقليم الكلي على أنه نوع من

¹-Peter Katzenstein, regionalism and Asia, New Political Economy. Abingdon: Nov 2000. Vol. 5, Iss. 3, pg. 353, 17 pgs.
http://scholar.google.com/scholar_url?url=https://pkatzenstein.org/data/Regionalism%2520and%2520Asia.doc&hl=ar&sa=X&scisig=AAGBfm0bGKMvoryMRT3w-WscoXqmOr8BPg&nossl=1&oi=scholararr

أنواع التعاون بين مجموعة متجاورة جغرافيا، والتعامل مع النهج الإقليمي الجديد الذي يعد ظاهرة أكثر تعقيدا باعتباره أقاليم فوق الوطنية، والمشروع البحثي هذا لبحوث اقتصاديات التنمية، تؤكد أن هناك صناعة جديدة من الإقليمية، وفق النهج الجديد، وطرح هذه الاختلافات مع الإقليمية القديمة يكون كمايلي¹:

الجدول رقم(1-5): مقارنة بين الإقليمية القديمة والحديثة

نقاط التباين	الإقليمية القديمة	الإقليمية الجديدة
شكل النظام	ثنائية القطب	متعدد الأقطاب و في سياق العولمة
النشأة	تم إنشاؤه من فوق	أكثر طوعية عملية داخل المناطق الناشئة، أو عملية حث على التعاون والاندماج لمواجهة تحديات النظام العالمي الجديد.
الناحية الاقتصادية	التوجه نحو نزعة أكثر حمائية وانغلاقية.	التوجه نحو الانفتاح على العالم الخارجي
الأهداف	كان محددا فيما يتعلق بأهدافه لبعض المنظمات وذات دوافع أمنية بالدرجة الأولى، والبعض الآخر أكثر توجهها نحو الاقتصاد.	كانت الأهداف أكثر شمولية ومتعددة الابعاد وعملية مجتمعية
نوع العلاقة	كان معنيا بالعلاقات بين الدول المتجاورة والمقاربة جغرافيا	ربط العلاقات بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والتي تعمل عدة مستويات من النظام العالمي.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

Bjorn Hettne, the New Regionalism Revisited., The second section of the book Theories of New Regionalism, A Palgrave Reader pp 23-24.

وعلى ضوء ماسبق يمكن استخلاص مايلي²:

1. خلافا للإنشاءات الإقليمية السابقة، التي كانت تقودها الدولة من حيث طبيعتها، المشاريع الإقليمية الأخيرة مدفوعة من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المختلفة، من الفرد إلى المجتمع المحلي ومن المحلية إلى جهات فاعلة عالمية.

¹ -Bjorn Hettne op cit p22.

² - Ibidp 10

2. الإقليمية الجديدة هي تمثل التكامل الذي يتجاوز بكثير هدف إنشاء الإقليم نظم التجارة الحرة أو التحالفات الأمنية، فهناك عدة أقاليم حاليا متعدد الأبعاد تركز على ركائز اقتصادية وأمنية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

3. الأقاليم لم تعد تفرض من فوق، فهي غير قابلة للتغيير نظرا للضرورات الهيكلية، بل يتم بناؤها تلقائيا من خلال العمل الإنساني والممارسات الاجتماعية بين المجتمع والناس خلال عملية مستمرة في اتجاهين.

4. الإقليمية تتجاوز تجربة التكامل الأوروبية الصارمة، وأصبحت ظاهرة عالمية. أي أن القوى الدافعة للمنطقة الإقليمية الجديدة كانت خارجية. فانهايار الشيوعية، وتطبيق اللامركزية في النظام الدولي، وانتهاء الحرب الباردة.. الخ كانت أسباب أكثر براغماتية لظهور الإقليمية الجديدة.

(4) نموذج عن ظاهرة الإقليمية الجديدة "الشرق الأوسط هو كتل عربي أم أوسطي أم عربي عربي؟":

من بين المسائل التي لابد الانتباه إليها بدقة هو مسألة تكوين المفاهيم concept formation، فمثلا علم الاجتماع البرجوازي الغربي يركز في تحليله للمفاهيم على الأدوار الاجتماعية والتدرج الاجتماعي بدل الصراع الطبقي، مما يعكس انحيازات فكرية معينة وهكذا المفهوم الذي يستخدمه أي باحث هو يعكس فكرته، وعليه أي مفهوم يطرح، يحوي في ثناياه دلالات تعكس توجهه فكري معين. لذلك لابد أن ننتبه لإصرار الغربيين على مصطلح الشرق الأوسط للدلالة على منطقة الشرق الأوسط جغرافيا، اقتصاديا ثقافيا، سياسيا... الخ ومن خلال استعراض الدراسات الغربية نستخلص ثلاث نتائج: - سميت منطقة الشرق الأوسط ليس عن خصائصها وطبيعتها، ولكن عن علاقتها بالغير. - مصطلح الشرق الأوسط ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو تعبير سياسي يتضمن دول غربية وإخراج دول أخرى عربية كالجائر، فحسب الدراسات الغربية فالشرق الأوسط يشمل خليط من الديانات والثقافات، الشعوب واللغات... القاعدة التي بني عليها هي التعدد والتنوع وليس الوحدة و التماثل، فهو يمثل تقسيمات حسب تصور الكثير من الباحثين بين ما يعرف بدول القلب، وأخرى دول خارج القلب، ودول الهامش.¹

¹ - جميل مطر، على الدين هلال، مرجع سابق، ص ص 21، 25

رابعاً

الاتفاقيات التجارية الإقليمية أنموذجاً

ظهرت اتفاقيات التجارة الإقليمية، كصورة من صور الإقليمية الحديثة في الاقتصاد العالمي، وهي تمثل إحدى وسائل القرن المعاصر في التعاون بين الدول، وذلك بعدما كانت الاتفاقيات التقليدية والفردية هي السائدة في التعاملات الاقتصادية الدولية، وبعدما ظهر التوجه العالمي نحو تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية وإنشاء التكتلات الدولية والإقليمية واعتماد الصورة الجماعية أو الكيانات الكبرى في التعاملات التجارية، دخلت موجه جديدة في التبادل التجاري، والمتمثلة في اتفاقيات التجارة الإقليمية، وتعتمد هذه الأخيرة، والتي تعتبر جزء من منظومة التبادل التجاري متعدد الأطراف حسب المادة 24 من اتفاقية الجات سنة 1994 (اتفاقية السلع)، على تسهيل التبادل التجاري (بخفض أو إلغاء الحواجز) أمام المعاملات التجارية بين أطراف الاتفاقية والجهات الأخرى، وأن تغطي معظم التجارة بين أطراف الاتفاقية.

وعلى ضوء ما تقدم فالعلاقات التجارية حسب الكثير من الخبراء والاستراتيجيين تمثل في غاية الأهمية لتحقيق الأمن والسلم للدول. وعليه فالتجارة الدولية تعد النقطة المركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، فهي تعمل على ربط جميع بلدان العالم، وعليه تحتل موقعا أساسيا في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذه الأخيرة تشمل المسائل التالية:¹

• التقسيم الدولي للعمل الذي يشكل أساس تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ضمنها التبادل التجاري الدولي؛

• التعاون الإنتاجي بين البلدان وكذلك الإنتاج الدولي عبر الشركات العابرة للقوميات؛

• التجارة الدولية للسلع والخدمات والموارد (الوسائل) النقدية المالية؛

• حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية على الصعيد الدولي؛

• حركة القوى العاملة على المستوى الدولي؛

• التبادل العلمي - التكنولوجي الدولي؛

• العلاقات النقدية المالية والائتمانية الدولية؛

• التكامل الاقتصادي الدولي.

¹ - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، 2010، ص ص 10-11.

ولإعادة ترتيب هذه العلاقات الاقتصادية الدولية وفق المتغيرات الجديدة، وبما يخدم جميع المصالح ويحقق جميع وجهات النظر سواء للدول المركزية أو النامية، جاء هنا تحرير التجارة الخارجية من أية قيود أو عوائق جمركية، لتسهيل الحركات التجارية بين الدول، وهذا يوصف بالانفتاح العالمي على التجارة الدولية، الذي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية خارجية، وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الانغلاق الاقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة التجارية الدولية، بتجاوز الحدود الضيقة، مما يؤثر على الدوايب الاقتصادية ويشجع التنمية المحلية للدول، وترقية الصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة التجارية العالمية، وسوف نتطرق في هذا الجزء إلى معرفة ماهية وحقيقة هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية وفق النقاط التالية:

1.1 ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية

عرف النصف الثاني من القرن العشرين توجهًا متزايدًا نحو الاتفاقيات التجارية الإقليمية (RTAs) فهي الميزة الرئيسية اليوم التي يتميز بها النظام التجاري متعدد الأطراف (MTS)، حيث عرف عدد الاتفاقات التفضيلية فضلًا عن حصة العالم من التجارة التفضيلية تزايد كبير على مدى السنوات العشر الماضية، وتجاوز العدد الإجمالي للاتفاقات التفضيلية في سنة 2016 أكثر 270 اتفاقية، مما زاد من أهمية الموضوع في الأدبيات الإقليمية التجارية الحديثة، و من خلال هذا المنطلق سنحاول التعرف على ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية من خلال إبراز خواصها وأبعادها الإستراتيجية على الساحة الدولية على النحو التالي:

1) البناء المفاهيمي للاتفاقيات التجارية الإقليمية: تتسم الاتفاقات التجارية الدولية بكونها اتفاقيات ذات علاقة مباشرة بمفهوم قطاع الأعمال والتجارة الدولية، و قبل التطرق إلى هذا المفهوم، لابد من تفكيك هذا المصطلح للتمكن من ضبط حقيقته في أدبيات التجارة الدولية، وهذا التفكيك ينتج ثلاث مصطلحات والتي هي: الاتفاقيات، التجارة، والإقليمية، وسنتعرف إلى كل واحدة كمايلي:

① مفهوم الاتفاقية: لتحديد مفهوم الاتفاقات وتقديم بعض الحقائق التي تؤكد الاختلافات في مدى الأفضليات التجارية، لابد من تحليل مجموعة البيانات التي تعكس خصائص وصلة هذه الاتفاقات بالترتيبات التجارية الحديثة انطلاقًا من تفكيك هذا المصطلح الذي نتعرف عليه كما يلي:

- حسب اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية المبرمة بين الدول بتاريخ 23 ماي 1969 في المادة الثانية منها المعاهدة الدولية بأنها تعني "كل اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تم هذا الاتفاق في وثيقة واحدة أو أكثر وأي كانت التسمية التي تطلق عليه".¹
- وأيضا نقصد بالمعاهدة الدولية "الاتفاق الدولي بالمعنى الواسع توافق إرادة شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي على إحداث آثار قانونية معينة طبقا لقواعد القانون الدولي".²
- وأيضا "المعاهدة" تعني الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان أو أكثر.³
- وأيضا تعرف المعاهدة أو الاتفاقية الدولية "بأنها كل اتفاق معقود بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي".⁴

- أما حسب القانون الجزائري فتعرف "أن المعاهدة الدولية في الجزائر هي نص قانوني ذو طبيعة دولية، تبرمه الدولة الجزائرية بالاشتراك مع دول أو منظمات دولية، وينشر في الجريدة الرسمية بموجب مرسوم رئاسي يحمل التصديق على هذا النص، ويستند كقاعدة عامة إلى المادة 77 فقرة 09 من الدستور الحالي (1996)، أو يستند إلى المادة 131 إذا تعلقت المعاهدة بالمواضيع التي يجب أن يوافق عليها البرلمان، كما يستند مرسوم التصديق إلى تقرير من وزير الشؤون الخارجية وينشر النص القانوني للمعاهدة في الجريدة الرسمية تحت بند "اتفاقيات واتفاقات دولية".⁵

2 مفهوم التجارة: وتعرف على أنها "أي التبادل الطوعي للبضائع، أو الخدمات، أو كليهما معا والمكان الذي يتم به تبادل البضائع يدعى تقليديا السوق ثم أصبحت كلمة سوق تدل على مجمل المجال الذي يمكن للتاجر بيع بضاعته فيه فلم يعد محصورا في مكان واحد، وإنما يشمل كافة الخيارات المتاحة له للبيع. يتم التفاوض خلال البيع على سعر البضائع الذي يقدر قيمتها ويتم الدفع حاليا عن طريق وسائل للتبادل التجاري تدعى النقود بدلا من الشكل التقليدي للبيع الذي كان عبارة عن مقايضة بضاعة مقابل

¹-انظر إلى نص المادة 2 فقرة 1 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات وقد ترجمها إلى العربية د. أحمد عصمت عبد المجيد، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 25 لسنة 1969.

²- محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام (المقدمة والمصادر)، الطبعة 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 113.

* لوحظ وجود اصطلاحات عديدة تستخدم لوصف المعاهدة الدولية والتي نذكر منها بصفة خاصة المعاهدة، الدستور، الميثاق، العهد، النظام، الاتفاقية، البروتوكول، التسوية، الإعلان، التصريح، الخطابات، المذكرات... وكل هذه المصطلحات تجدها أكثر تفسير في:

- كريستوف شرور، مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ص 50.

³- احمد أسكندري ومحمد ناصر بوغزالة، محاضرات في القانون الدولي العام، القاهرة، 1998، ص 96.

⁴- واثق على الموسوي، موسوعة التجارة الدولية، الجزء الثاني، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى 2018، ص 234.

⁵- حسين حياة، التصديق على المعاهدات الدولية، أطروحة دكتوراة في العلوم، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2016، ص 4.

أخرى.¹ ومن خلال كل ذلك يمكننا تعريف التجارة بأنها العملية الشاملة للحصول على المال، أي تحقيق الربح والادخار عن طريق المبادلة بين الطرفين.

③ مفهوم الإقليمية: تمثل الأفكار والمفاهيم التي تعكس التعاون المشترك بين دولتين أو أكثر، تجمعهما أهداف مشتركة سواء سياسية، أمنية، اجتماعية، اقتصادية... وغيرها.² ومما سبق يمكن عرض مفهوم الاتفاقات التجارية الإقليمية كمايلي:

- تعرف على "أنها تعاقدات تنشئ حقوقا والتزامات متبادلة بين طرفين أو أكثر، تهدف إلى تسهيل حركة انسياب السلع والخدمات بين تلك الأطراف الموقعة عليها".³

- أيضا تعرف "بأنها تمثل معاهدة دولية ذات عضوية مقيدة وتتضمن المواضيع التي تنطبق فقط على أعضائها، و تهدف إلى تأمين أو زيادة الوصول إلى كل أسواق الدول الأعضاء".⁴

(2) أسباب قيام اتفاقيات التجارة الإقليمية: وتتمثل عوامل قيام الاتفاقات التجارية الإقليمية في جملة من الأسباب، و التي تعد من المحفزات المؤدية إلى تكاثرها على الساحة الدولية، والتي نذكر أهمها كمايلي:⁵

① الأسباب الاقتصادية: والتي هي كمايلي:

- البحث عن أسواق أكبر؛
- تبدو أسرع في إنهاء التفاوض وعادة ما تغري قطاعات الأعمال والسياسة؛
- وجود غايات وأحيانا قيم مشتركة؛
- الدخول في قطاعات مثل الاستثمار، والمنافسة، والمواصفات الفنية والعمالية، والبيئة والتي لا تحظى بإجماع بين أعضاء منظمة التجارة العالمية؛
- اندماج أعمق بين الأطراف؛
- أسباب دفاعية؛
- الانتباه والحذر من المنافسة؛
- الإمساك بالاستثمار؛
- تأمين النفاذ للأسواق المتقدمة.

¹ - واثق على الموسوي، موسوعة التجارة الدولية، الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص11.

² - انظر إلى الجزء الأول من هذا المبحث حول تفكيك البناء المفاهيمي لمصطلح الإقليمية.

³ - عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، العولمة والتجارة الالكترونية، دار حامد، عمان، 2004، ص14.

⁴ - N. Limão, Preferential Trade Agreements, Handbook of Commercial Policy, Volume 1B, United States, 2016, p284.

⁵ - سعود بن عيسى الملقي، اتفاقيات التجارة الإقليمية، مداخلة بالمنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العربي واتفاقيات التجارة لمنظمة التجارة العالمية،

بيروت، 2-3 يوليو 2008، ص ص 3، 4. أيضا انظر إلى :

② الأسباب السياسية: وتتمثل في ما يلي:

- زيادة القوة التفاوضية؛
- منع تراجع الإصلاحات السياسية، والاقتصادية؛
- تأكيد أو تشجيع الدعم السياسي.

2.1 أنواع وأثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية

لقد عرفت أنماط الاتفاقيات التجارية الإقليمية، أشكال عديدة حيث عرفت الموجة الأولى من الاتفاقيات الإقليمية، والتي بدأت منذ الخمسينات بأنها لم تتجاوز حدود غرب أوروبا، لكن مع بداية التسعينات عرفت الاتفاقيات انتشارا واسعا فتجاوزت الحدود الجغرافية، لها أثار على الأطراف المتعاقدة والتي نتعرف عليها كما يلي:

(1) أنواع الاتفاقيات التجارية الإقليمية: شهدت اتفاقيات التجارة اتجاهات متعارضة ومتداخلة ضمن شبكة متعددة الأطراف بين الدول أو المؤسسات والمنظمات أو غيرها من الأطراف التي يمكن ضبط أشكالها وفق تصنيفات مختلفة يحدد فيها نوع الاتفاقيات التجارية الإقليمية كتوصيف عام يحدد اتجاهات وخصائص إقامة الاتفاقيات التجارية، وهذا التصنيف يشمل المعايير التالية:¹

- مستوى التنمية للبلدان المتعاقدة (المتقدمة والنامية)؛
- التغطية الجغرافية للاتفاقيات التجارية داخل الأقاليم المتعاقدة، أي حجم المساحة الجغرافية التي تمسحها الاتفاقيات التجارية؛
- النوع الخاص بالاتفاقيات التجارية كالاتفاقيات الثنائية، متعددة الأطراف، اتفاقيات بين التكتلات الإقليمية؛

- درجة التكامل داخل السوق (الاتحاد الجمركي لهذا الاتفاق... وغيرها).

ووفق ما طرح سابقا حول كيفية تصنيف الاتفاقيات التجارية، نجد معيار درجة التكامل بين الأطراف أكثرها شيوعا في تحديد نوع هذه الاتفاقيات كاتفاقيات مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية... وصنفت هذه الاتفاقيات من طرف بيير (Baier) كمايلي:²

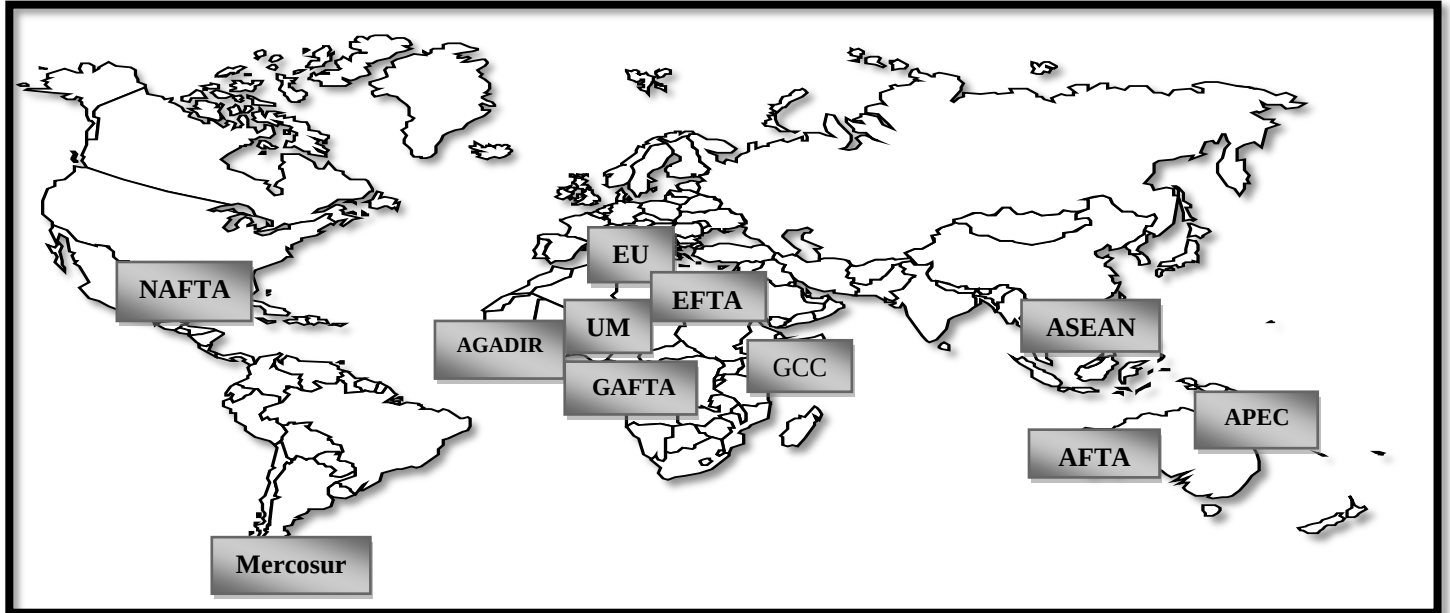
① اتفاقيات التجارة التفضيلية غير التبادلية (NRPT): والتي تتمثل في تقديم تعريفات تفضيلية بطريقة واحدة على سبيل المثال : نظام الأفضليات المعمم.

¹ - The WTO and preferential trade agreements, From co-existence to coherence, World Trade Report 2011, World Trade Organization, P54.

² - N. Limão ,op-cit, p 286.

- ② **اتفاقات التجارة التفضيلية المتبادلة (RPTA):** والتي توفر تفضيلات ثنائية الاتجاه على جزء من الصفقة فقط على سبيل المثال : بدأت منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية في عام 1960.
- ③ **مناطق التجارة الحرة (FTAs):** وهي توفر تفضيلات ثنائية الاتجاه والقضاء على الرسوم الجمركية على جزء كبير من التجارة، على سبيل المثال تكثل NAFTA.
- ④ **الاتحادات الجمركية (CU):** وهي اتفاقيات تجارة حرة مع تعريفات خارجية مشتركة، على سبيل المثال تكثل Mercosur.
- ⑤ **الأسواق المشتركة (CM):** مما يضيف حرية الحركة رأس المال والعمالة إلى الاتحاد الجمركي، مثل تكثل الاتحاد الأوروبي.
- ⑥ **الاتحادات الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي):** والتي هي تعني سوق مشتركة مع إضافة تنسيق السياسات المالية والنقدية مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، ودول منطقة اليورو، وتشمل اتفاقيات التجارة مواضيع مثل (التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات والاستثمار، وقواعد المنشأ المشتريات الحكومية) ويبلغ عدد الاتفاقيات التي تم إشعار منظمة التجارة العالمية بها 421 اتفاقية. ويمكن عرض أهم التكتلات الإقليمية وفق الخريطة الاقتصادية التالية:

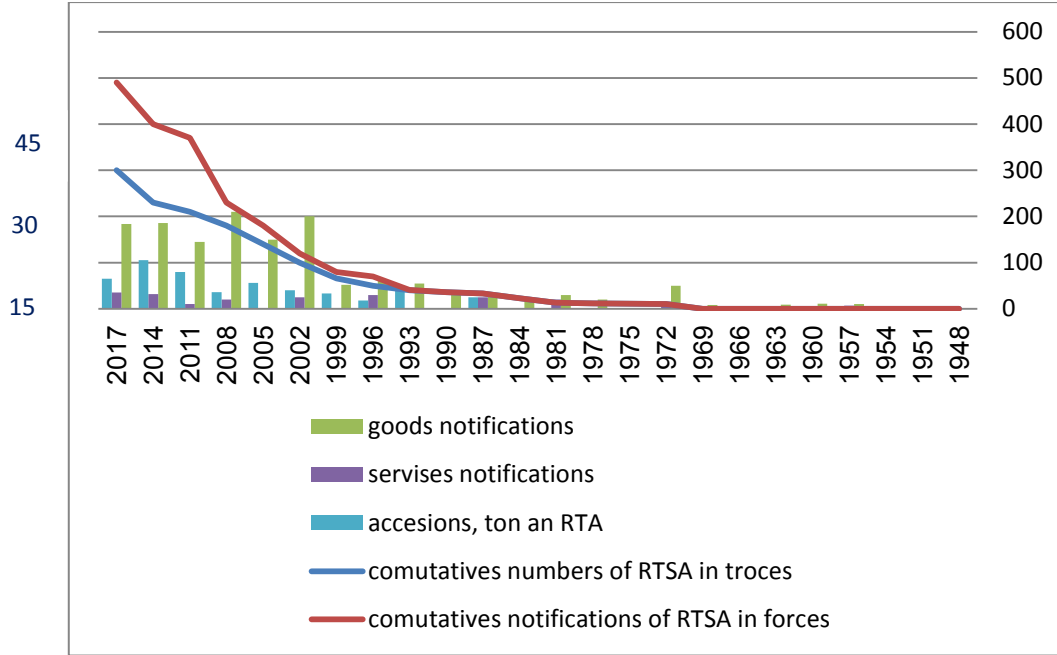
الشكل رقم (10-1): أهم الاتفاقيات التجارية الإقليمية في شكل تكتلات إقليمية العالم



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

كما يمكن عرض تطور عدد الاتفاقيات المبرمة في العالم، المتزايدة بشكل كبير في عدد الاتفاقيات التجارية خاصة في مجال السلع والخدمات كما في المنحنى التالي:

الشكل رقم (11-1): تطور عدد الاتفاقيات التجارية للفترة 1948-2017



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على منظمة التجارة العالمية <https://rtais.wto.org/UI/PublicMaintainRTAHome.aspx>

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ انتشار واسع لمختلف أنواع اتفاقيات التجارة الإقليمية عبر مختلف الأقطار، والزيادة المعتبرة كما هو ملاحظ بالشكل رقم (11-1) انطلقت بداية التسعينيات إلى أن بلغت ذروتها في سنة 2008 حيث فاقت 400 اتفاقية في مجال السلع والخدمات، وانخفضت في سنة 2017 حيث بلغت 200 اتفاقية مختلفة بين إقامة مناطق حرة، واتحادات جمركية، ومناطق تكامل اقتصادي.

(2) خصائص الاتفاقيات التجارية الإقليمية: وتتمثل هذه الخصائص في النقاط التالية:¹

- التداخل والتشابك، أمام التزايد المستمر للاتفاقيات التجارية، و تداخلها مع بعضها جعلها تنتج ما أطلق عليه بغاوتي بـ "spaghetti bowl"²، لاعتبارها تحمل العديد من قواعد المنشأ المختلفة، والتفضيلات المتشابهة فيما بينهما؛

- على الرغم من تسمية هذه الاتفاقيات الإقليمية كلاسيكيا بـ "الاتفاقيات + WTO"، ولكن ليس من الضروري أن يكون هذا التوصيف دقيقا، فمثلا تعتبر الاتفاقيات التي تحد من فرض إجراءات مكافحة

¹ - محمود بيبلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، ملخص سياسات رقم 27، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي سوريا، أبريل 2008، ص ص 5، 6.

² - Jagdish Bhagwati , US Trade Policy: The Infatuation with FT As, Discussion Paper Series No. 726, Columbia University, 1995.

- الإغراق ضمن منطقة اتفاقية تجارة حرة + WTO، ولكن لا يمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لاتفاقيات أخرى تتضمن تشريعات حول حقوق الملكية الفكرية أقل صرامة مما هو في اتفاقية التريس؛
- تلعب الاعتبارات الجغرافية دوراً محورياً في الاتحادات الجمركية. عادة يتم توقيع اتفاقيات التجارة الحرة بين ما يسمى بالشركاء الطبيعيين مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الأوروبي ودول نافتا (أمريكا الشمالية)، لكن ما أن يستنفد بلد ما إمكانيات منطقته حتى يبدأ بالتطلع إلى اتفاقيات تفضيلية من خارج منطقته؛
- قواعد المنشأ هي إحدى أهم الركائز في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، وتعتمد هذه القواعد كوسيلة لتحديد فيما إذا كانت البضاعة المستوردة تستحق المعاملة التفضيلية أم لا، ولمنع إدخال الشحنات القادمة من خارج المنطقة بتعريف منخفضة؛
- تتجه الدول حالياً نحو توقيع الاتفاقيات الثنائية أكثر منها نحو إقامة الاتحادات الجمركية، وقد أدى ذلك إلى زيادة هائلة في عدد التقاطعات والتداخلات بين الاتفاقيات وكل منها لها جدولها الخاص لتحرير التعريف وقواعد خاصة للمنشأ؛
- إذا تبنت الاتفاقية مبدأ التحرير الكامل والشامل والفوري (الانفجار الكبير) وحررت جميع التعريفات لجميع السلع في وقت دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فلا يتم التفاوض حول جدول التزامات، ولكن نادراً ما يحصل ذلك حيث تتضمن الاتفاقيات عادة جدولاً زمنياً لتخفيض الضرائب على أساس ثنائي، وقد يكون الجدول غير متناظر فيسمح لطرف بفترة تطبيق أطول أو يحمي أحد القطاعات الحساسة لإحدى الدول من التخفيض وقد يكون متناظراً؛
- بالنسبة للجانب التشريعي فإن المرونة في الاتفاقيات الإقليمية قد تخلق فوضى من الأنظمة التشريعية المختلفة مما يضعف مبدأ الشفافية والتنبؤ في العلاقات التجارية؛
- يأخذ تسهيل التجارة المطبق في الاتفاقيات الإقليمية أشكالاً تتراوح بين إجراءات للاعتراف المتبادل إلى توحيد متطلبات الوثائق والبيانات التجارية، والتنسيق والتعاون في المعايير الحدودية، إلى تنسيق السياسات وأمور أخرى وتكمن أهمية هذه الإجراءات في اعتمادها على المعايير الدولية الأمر الذي من شأنه توسيع إطار تطبيقها من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي بسهولة، ويؤدي استخدام المعايير الدولية إلى تيسير تطبيق إجراءات تسهيل التجارة بين تجمعات الدول المختلفة من جهة وبين الدول ذاتها الموقعة على اتفاقيات التجارة الإقليمية من جهة أخرى.

3) تحليل تقييمي لآثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية على السياسة التنظيمية للأطراف المتعاقدة: قد تنشئ اتفاقيات التجارة الإقليمية تفضيلات إقليمية، بسبب الطبيعة المختلفة للاتفاقات المبرمة والأحكام التي تحتويها، وعليه يكون التقييم على أساس كل حالة على حدة، مثل تلك المتعلقة بالشفافية لجميع قطاع الخدمات والسلع، أو مثل الوصول إلى الأسواق العالمية والمعاملة الوطنية.... الخ، ولهذا سنتطرق لعرض تقييمي لآثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-6): تقييم تحليلي لآثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية على السياسة التنظيمية للأطراف المتعاقدة

مجال التأثير المحتمل للاتفاقيات الإقليمية التجارية	نوع التدابير	التأثير على فتح الأسواق	طبيعة التفضيل الإقليمي المحتمل
- التغطية: عدم التمييز الدولة الأكثر تفضيلاً (الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية)	- توسع اتفاقات التجارة الإقليمية نطاق عدم التمييز ليشمل الموقعين على الاتفاقية بما يتجاوز مستويات المنصوص عليها في جداول منظمة التجارة العالمية .	- المعاملة الوطنية تعني أن الشركات من المنطقة تعامل مثل الشركات المحلية.	- دول العالم الثالث لا تستفيد من برنامج الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية
- توخي شفافية الأحكام الإجرائية	- تحسين الأخطار بالقواعد و المعايير التنظيمية من خلال المتطلبات القانونية للاتفاقيات التجارية الإقليمية	- إن المعلومات الأفضل حول القواعد التنظيمية وتطبيقها تمكن الموردين الإقليميين الوصول للأسواق بطريقة أسهل .	- الموردين غير الإقليميين سيستفيدون بوجه عام من المعلومات المحسنة دون مشاركة الحكومات والهيئات الرسمية للأطراف الثالثة في المشاورات
- اتخاذ القرارات القانونية المفتوحة والمستحقة	- الأحكام التي تقتضي من السلطات الوطنية أن تقدم (ربما قبل) إخطاراً بالقرارات التي تنفذ اللوائح لتمثيل الأطراف المعنية.	- يروج لاستخدام أفضل الممارسات التنظيمية، مما يؤدي إلى جعل التنظيم أكثر قابلية للتنبؤ به والمساعدة على تقليل الالتقاط التنظيمي	- يستفيد الموردون غير الإقليميين من تحسين الممارسات التنظيمية، ولكن لا يسمح لهم بالتوكيلات.
- تعزيز البنية التحتية للمؤسسات	- توفر الاتفاقيات الإقليمية الخدمات الفنية، المساعدة المالية، التعاون بين ضوابط السلطات التنظيمية.	- قدرات تنظيمية محسنة كما يعمل الموظفون الأفضل تدريباً على تسيير اتخاذ قرارات تنظيمية أفضل وأكثر سرعة	- يستفيد الموردون غير الإقليميين من تحسين التنظيم، أما الحكومات الطرف الثالث لا تستفيد من التعاون ككل.
- الأحكام الموضوعية تقريبية أو توافقية	- تتطلب اتفاقيات التجارة الحرة قواعد تنظيمية أو	- تقليل تكاليف المعايير المختلفة وتقييم الامتثال.	- لا تستند المعايير الإقليمية إلى المعايير الدولية.

		المعايير التي يجب أن تكون متوافقة أو تقريبية.	
- الاعتراف المتبادل أو التكافؤ.	- توفر الاتفاقيات التجارية الإقليمية الاعتراف الكامل والمتبادل.	-يسهل الاعتراف المتبادل الكامل بتعميم البضائع والخدمات في مختلف الأسواق، كما يخفض من التكاليف.	- مورد الطرف الثالث لا يستفيدون من الاعتراف المتبادل وتخفيض التكاليف أو تقييم المطابقة.
- حرية التصرف، يحتوي على معلومات تنظيمية	-الأحكام الموضوعية في اتفاقيات التجارة الإقليمية أقل تدابير تقيد أمام تفسير التجارة.	-الموردون الإقليميون فأقل من ذلك في التمييز في تطبيق الانظمة	-السلطة التقديرية وبالتالي مجال التمييز الفعلي الذي يحتفظ به فيما يتعلق بالبلدان الثالثة
-التنفيذ وإنفاذ المراجعات الفعالة وسبل الانتصاف.	- توفير تسوية المنازعات والاستعراضات وسبل الإنصاف على نحو أكثر فعالية وفورية	- التدابير الأكثر فعالية للتحرير أو التدابير غير التمييزية	-ولا تشمل عمليات الاستعراض وسبل الانتصاف للأطراف الثلاثة.
- تعزيز القدرة التنافسية للأسواق.	- التدابير المتراسة في اتفاقيات التجارة الحرة تساعد في الحفاظ على الأسواق التنافسية	- فرض ضوابط على إساءة استغلال قوى السوق من جانب الشركات الوطنية التي قد تحول دون فرض ضوابط فعالة.	- وتطبق معايير أخرى غير معايير المنافسة على شركات البلدان الثالثة.

Source: Gary P. Sampson and Stephen Woolcock , Regionalism, Multilateralism and Economic Integration, The recent experience, The United Nations University, 2003, P P 20-21.

(4) تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية على النظام التجاري متعدد الأطراف: وتتمثل هذه الآثار في ما يلي:

① الآثار الإيجابية: وتتمثل هذه الآثار في ما يلي:¹

- تحقيق أهداف تحرير التجارة على مستوى جغرافي معين؛
- زيادة تماسك العلاقات الاقتصادية بين بعض الدول؛
- توحيد فضاء الاقتصاديات المتناثرة؛
- يعطي قطاعات الأعمال نفاذ أكثر للأسواق العالمية؛
- آلية انتقالية في تهيئة الاقتصاد تدريجياً للمنافسة العالمية من وجهة نظر إستراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية؛

¹ - سعود بن عيسى الملقي، مرجع سابق، ص ص 5-6.

- أكثر جاذبية من المفاوضات المتعددة الأطراف لأنها تستلزم إلغاء التعريف بدلا من تخفيضها مما يعني إمكانية توليد مصالح أكثر؛
- تحت على الاستقرار السياسي؛
- أقل تعقيد في التفاوض؛
- جاذبه للاستثمار الأجنبي المباشر.

② الآثار السلبية: وتتمثل فيمايلي:¹

- تأثيرها على انفتاح التجارة وخلق فرص اقتصادية جديدة؛
- التخوف من وعدم وجود انسجام وحيرة وربما زيادة في التكاليف وعدم عدالة في العلاقات التجارية؛
- عند تعددها تصبح أكثر تعقيدا وتشابكا نظرا لتباين الالتزامات خاصة في الدول النامية والأقل نموا؛
- صعوبة في التطبيق بفاعلية؛
- لا تخدم الدول ذات القدرات التفاوضية الضعيفة؛
- لا تحفز على المفاوضات المتعددة الأطراف.

من خلال ما سبق نلاحظ الدول النامية، والتي منها الدول العربية قد واجهت ضغوطا كبيرة من أجل النهوض بإقتصادياتها طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، إلى جانب تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية لكثير من الدول، ولهذا نجدها انتهجت تجارب تنمية انتهجت من طرف الدول المتقدمة، إلا أنها لم تحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة لأفراد المجتمع .

كما وجدت الدول العربية نفسها في ظل هذه الظروف أمام تحديات كبيرة، والتي منها تحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي، وثانيها النزعة الإقليمية نحو الاندماج ضمن كتلات اقتصادية في أوروبا وأمريكا الشمالية، مما حفز هذه الدول نحو إقامة كتلات اقتصادية فاعلة في الدول العربية، ولكن هذه التكتلات واجهت مجموعة من العقبات، مما ألزم الدول العربية إعادة رسم إستراتيجية التكامل الاقتصادي فيما بينهم، بتفعيل تكتلات تساعد على تحرير التجارة العربية، وذلك بتشجيع شراكاتها مع التكتلات الغربية.

لكن هذا التوسع في إبرام الاتفاقيات الإقليمية والتشابك المتزايد في ما بينها، أفرز جدلا واسعا بين العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها، حيث أضحت إشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية في النظام التجاري العالمي منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وعليه انقسم الاقتصاديين إلى

¹ - سعود بن عيسى الملوك، نفس المرجع ، ص 7.

اتجاهين، منهم ما هو مساند لانتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية، حيث يرى هذا الاتجاه إقامة مثل هذه الاتفاقيات حافز للقضاء على القيود التجارية خطوة نحو تحرير التجارة، أما الاتجاه الآخر فيرى انتشار مثل هذه الكيانات التجارية يعرقل الجهود الرامية لتحرير التجارة، ويمكن عرض هذه الآراء كمايلي:

① يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن الترتيبات التجارية الإقليمية الجديدة لا يمكن أن تكون مصدر قلق حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أمثال ريتشارد بلدوين بأن الانضمام ضمن هذه الترتيبات، يسرع من عملية تحرير التجارة بشكل أكبر على مستوى النظام التجاري العالمي، وذلك وفق "نظرية الدومنيو" ويمكن عرض هذا الرأي كمايلي:¹

1. النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها الترتيبات الإقليمية بالنسبة للدول الأعضاء فيها، هي فضل إقامة مثل هذه التكتلات في خلق التجارة، فأنصار الإقليمية يفترضون أن الترتيبات الإقليمية سوف تؤدي إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وبصورة أسرع من الإطار المتعدد الأطراف، وقد قام هذا الافتراض على أساس أن الدول الداخلة في التكتل الإقليمي يكون أقل مقارنة بكبر الأعداد في ظل التعددية.
2. اشتراك الدولة في عدة تكتلات إقليمية في آن واحد وهو انضمام دولة معينة إلى عدة تكتلات إقليمية في آن واحد، من خلال نموذج المنافسة غير الكاملة، تؤدي بالضرورة إلى وجود شبكة من الاتفاقيات التفضيلية تساهم في تشجيع التجارة متعددة الأطراف، و أن كل اتفاق جديد تعقده الدولة لتحرير التجارة بصورة تفضيلية مع دولة أخرى سوف يحسن من أوضاعها الاقتصادية، و يمثل خطوة نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف وان الوضع الأمثل لدولة نامية يتحقق عندما تتمتع هذه الدولة بالقدرة على النفاذ التفضيلي لجميع الأسواق في كل دول العالم، مع قيامها في نفس الوقت بإلغاء حواجزها التجارية.
3. يرى بعض الاقتصاديين على غرار كل من الحنان هيلمان وجان قروسمان أن إبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية سوف يكون له أثر على المنتجين المحليين الذين يشكلون جماعات للضغط من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة ومن شأن هذا أن يؤثر ايجابيا على تحرير التجارة العالمية، فعند قيام التكامل ووجود تباين في التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، نجد أن المنتجين في الدول ذات التعريفات الأعلى سيشكلون ضغطا على حكوماتهم من أجل تخفيض تلك التعريفات حتى يتسنى لهم الحصول عوامل الإنتاج بأقل الأسعار مما يجعلهم قادرين على المنافسة وبالطبع لا يمكن تطبيق هذه الحجة في

¹ - علالي مختار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية - حالة الجزائر - أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014/2015، ص ص 215، 216، 219.

حالة الاتحادات الجمركية التي يتم فيها توحيد التعريفات الجمركية من قبل كل الأعضاء تجاه بقاء العالم وإنما تتجلى أهميتها فقط في حالة مناطق التبادل الحر التي تحتفظ فيها كل دولة بسياساتها التعريفية. إن الدخول في ترتيبات اقتصادية تكاملية يمكن اعتباره بمثابة قوة تفاوضية من أجل إنجاح الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وذلك من كونها تعد أكثر كفاءة. غير أنه ما يعاب على هذه الحجة أن الدول التي تنضم إلى العديد من التكتلات الإقليمية لن يكون لديها الحماس الكافي من أجل تشجيع تحرير التجارة العالمية هذا من ناحية و من ناحية أخرى يلاحظ عمليا أن موافقة الدول خصوصا الضعيفة في التكتل الإقليمي على مطالب محددة للدول الأقوى كان بفعل الفروق القائمة بين قوة أطراف التكامل ومن ثم فهذه الوضعية ليست مثلى لتقسيم المكاسب بينها وبالتالي سيتم حتما تشويه النتائج التي يمكن التوصل إليها في ظل الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

المبحث الثاني

التجارة العربية البينية

إن الحديث عن التجارة الدولية ونظريات تفسيرها يعبر عن مدى التقدم الذي أحرزته على مستوى الساحة الدولية، ومن هنا أصبحت قوة الدولة تقاس بمدى تحقيقها للتقدم الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية لسكانها، وعلى أساس ذلك يرى الاقتصاديين والباحثين بأن العلاقات التجارية بين الدول في غاية الأهمية، ليس فقط من الناحية الاقتصادية وإنما من الناحية السياسية والأمنية، فكلما تعمقت هذه العلاقات تحسنت الظروف الأمنية العالمية، مما يؤدي إلى تقليل الحروب وتخفيف حدة الأزمات. ووفق هذه العلاقات أسست وضعية لمرحلة اتسمت بتطور الاقتصاد الرأسمالي الذي أخذ في التوسع بشكل كبير وعليه برز اتجاه يدعو إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية انطلاقاً من مشروعات إقليمية ذات بعد استراتيجي.

وعليه فالعالم اليوم يعيش في قبضة ما اصطلح عليه بالعولمة التي تؤسس على هيمنة الاقتصاد الرأسمالي، وعلى اثر ذلك لم ينج العالم العربي من تحديات العولمة التي عملت على التغلغل في المجتمع العربي، حيث ستنطرق في هذه الدراسة إلى معرفة قدرة دول العالم العربي في الوصول إلى إحداث تقارب من أجل إقامة تصور مشترك للتنمية الاقتصادية، انطلاقاً من التبادل التجاري البيني، وتجسيده على أرض الواقع في ظل المتغيرات الداخلية والضغوطات الخارجية، حيث يعد التبادل التجاري العربي المشترك ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد، المبني على تحرير المبادلات التجارية وإقامة التكتلات الإقليمية وعليه نجد منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 وإلى غاية اليوم إعداد العديد من التشريعات القانونية والمؤسسية سواء كانت (عربية- العربية) أو (عربية -أجنبية)، والتي تهدف إلى تطوير الاقتصاديات العربية، وتنمية التجارة البينية.

ومن أهم الجهود التي ارتكزت عليها جامعة الدول العربية هو الإعلان عن العديد من الاتفاقيات التي تعمل على تسهيل التبادل التجاري، انطلاقاً من اتفاقية 1957 التي تعد بمثابة البوابة الأولى لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وغيرها من الاتفاقيات التي عملت على انطلاق مرحلة التحرر التجاري الكامل بين الدول العربية مع بعضها البعض في زمن تحرير التجارة على المستوى العالمي. وعلى ضوء ما سبق سنتناول في دراستنا هذه إلى تحليل وتشخيص التجارة العربية البينية وأهم الاتفاقيات المبرمة وفق ما يلي:

أولا

السياسة التجارية العربية

السياسة التجارية للدول العربية، والتي يمكن أن تشكل الأداة الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية بما يتماشى وطبيعة اقتصادها القائم على تصدير المواد الأولية بالدرجة الأولى، باعتبار استخدام السياسات التجارية أداة للتنويع الصناعي، الاقتصادي والتجاري، أي أن إقامة نظام تجاري يمكن الدول العربية، انتزاع فوائد من النظام التجاري الدولي، من أجل تحقيق تنمية شاملة بما فيها رفاهية المجتمع غير أن احتكار القطاع العام في توجيه الاقتصاد ككل، أدى إلى تهميش القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يعني انخفاض المنافسة، مقارنة لما تتطلبه التغيرات الدولية من جهة، ونمط السياسة التجارية التي توجه السوق لتحقيق تحرير التبادل التجاري بما يتماشى والآليات السوقية الدولية. وعليه فإن السياسة التجارية العربية تركز على نمطين تقليديين في توجيه تبادلاتها البينية والخارجية تتماشى وطبيعة الاقتصاد العربي بصفة عامة، وتتمثل في:

1.1 التجارة العربية بين السياسة والمؤشرات التجارية

ويمكن حصر أنماط توجيه السياسة التجارية العربية ضمن قياس مجموعة من المؤشرات والإحصائيات التي تفسر نوع هذا التوجه والتي يمكن تفسيرها كما ما يلي:

(1) **السياسة التجارية المتعلقة بنظام الواردات:** انطلاقاً من درجة الحماية المطبقة على التجارة الخارجية للدول العربية، هناك مفهوم توجيه التجارة للعديد من الاقتصاديين، و الذي يصنف من خلاله الأنظمة التجارية للدول وذلك بقياس درجة الحماية، بحيث كلما كانت منخفضة في دولة ما تكون السياسات التجارية المتبعة فيها ذات انفتاح نحو الخارج، و أقل تحيزاً ضد قطاع الصادرات، ولقياس توجيه التجارة يستخدم عدد من المؤشرات الاقتصادية، من بينها معدلات التعريف الجمركية، حصة الواردات الخاضعة للقيود الجمركية، ونسبة الإيرادات الجمركية لقيمة الواردات، والعلاوة على قيمة سعر الصرف في السوق السوداء، وحسب هذه المؤشرات يمكن تصنيف الدول العربية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب لبنان، بحيث هذه المجموعة تتميز بنظام حماية يستند إلى التعريف الجمركية المنخفضة نسبياً، كما تتسم بقلّة استخدامهما للحواجز غير الجمركية أمام التبادل التجاري، أما

المجموعة الثانية فتتكون من الجزائر، الأردن، تونس، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن فهي تطبق إصلاحات جذرية ومتكاملة تحوي إجراءات تصحيح السياسة التجارية وتحرير التجارة الخارجية، أما سوريا والسودان فهي تتميز باحتكار القطاع العام للتجارة الخارجية، واكتفت بإدخال إصلاحات جزئية لتحرير التجارة، وتوحيد سعر الصرف لديها ويمكن تلخيص هذه الإصلاحات في العناصر التالية:¹

- ① تخفيض وتبسيط التعريفات الجمركية، وتخفيف الحواجز غير الجمركية والإدارية؛ وخاصة منها إلغاء نظم تراخيص الاستيراد وإبقاء قائمة للسلع المحظور استيرادها في أضيق الحدود؛
- ② إعادة هيكلة التعريفات الجمركية، واقتراحها بإصلاح النظام الضريبي، لترشيد الإيرادات الضريبية، وذلك بالتقليص الاعتماد على الضرائب كمورد أساسي للخزينة العامة، والبحث عن بدائل أخرى لها قاعدة عريضة في القطاعات الإنتاجية، مثل فرض وتعميم ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة؛
- ③ إلغاء القيود على المدفوعات والتحويلات الجارية، وخاصة منها إلغاء نظام تخصيص النقد الأجنبي والقيود على تحويل غير المنظورات.

(2) **السياسات التجارية لنفاذ الصادرات العربية إلى الأسواق الدولية:** تتمثل السياسة التجارية لنفاذ الصادرات العربية إلى أسواق المجموعة الأوروبية والشريك التجاري الرئيسي لها، وهذه السياسة تتمثل في إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية بين الدول العربية من جهة، ومع المجموعة الأوروبية من جهة أخرى، وبمقتضى هذه الاتفاقية تدخل صادرات هذه الدول إلى أسواق المجموعة الأوروبية من دون قيود جمركية وحصص محددة، وذلك باستثناء أصناف معينة من الملابس والمنسوجات التي تخضع لنظام الحصص في إطار الترتيبات الخاصة بالألياف المتعددة، إضافة إلى ذلك تتمتع بعض الصادرات العربية في الأسواق الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان بنظام أفضليات المعمم، إضافة إلى إقامة مناطق التجارة الحرة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية من أجل تحرير التجارة البينية بين الطرفين مما يجعل الأسواق العربية أكثر انفتاحاً وقابلية للتنافس.²

ومن خلال ما سبق يعتبر التعاون التجاري العربي ضرورة ملحة تملئها تحديات النظام العالمي القائم على تحرير المبادلات التجارية و إنشاء التكتلات الإقليمية، وبما أن الدول العربية عرفت تخبّطاً كبيراً يتمثل في صراعات عسكرية وسياسية عنيفة أفضت إلى تردي أجهزتها الإنتاجية والتنمية وغيرها،

¹ - جمال الدين زروق، واقع السياسات التجارية العربية وافاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط،

ص9. http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/405/405_j1-1.pdf.

² - جمال الدين زروق، نفس المرجع، ص10.

إضافة إلى صعوبة تحصيل الدول العربية على الضرائب المباشرة نظرا لكثرة التهرب منها ولتدني مستويات الدخل الفردية للشعوب العربية، انعكس ذلك على تجارتها الخارجية بالانخفاض، وهذا الوضع فاقم من عجز الميزانيات العامة، وعليه رأت الدول العربية ضرورة رصد الصفوف من أجل مواكبة التغيرات الدولية، وعليها ظهرت بوادر ايجابية لتكثيف العمل العربي المشترك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها التي فشلت في حماية المنتجات المحلية، التي يفترض أن توفر الحماية للسلع المحلية المماثلة من المنافسة الأجنبية، بيد أن هذه الرسوم انحرفت عن هذا الهدف إثر تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لغاية منتصف الثمانينيات، أين بدأ انهيار الاشتراكية ما بين 1980 و 1998 حيث ارتفعت التجارة الخارجية العالمية (الصادرات والواردات السلعية) من 3802 مليار دولار إلى 10635 مليار أي بنسبة 18%، في حين هبطت التجارة الخارجية العربية خلال الفترة نفسها من 347 مليار دولار إلى 290 مليار أي بنسبة سالبة قدرها 16% وبعملية حسابية بسيطة نستنتج أن حصة التجارة العربية انتقلت من 9.1% إلى 2.7% من التجارة العالمية. ولتوضيح أكثر طبيعة سير الحركة التجارية العربية سنتطرق إلى ربط مفهوم التجاري الخارجي وفق النظريات الدولية المتعارف عليها في أدبيات التجارة، ومن ثم يمكننا تحديد وتفسير هذه الحركة بما يتماشى وواقع الدول العربية كمايلي:

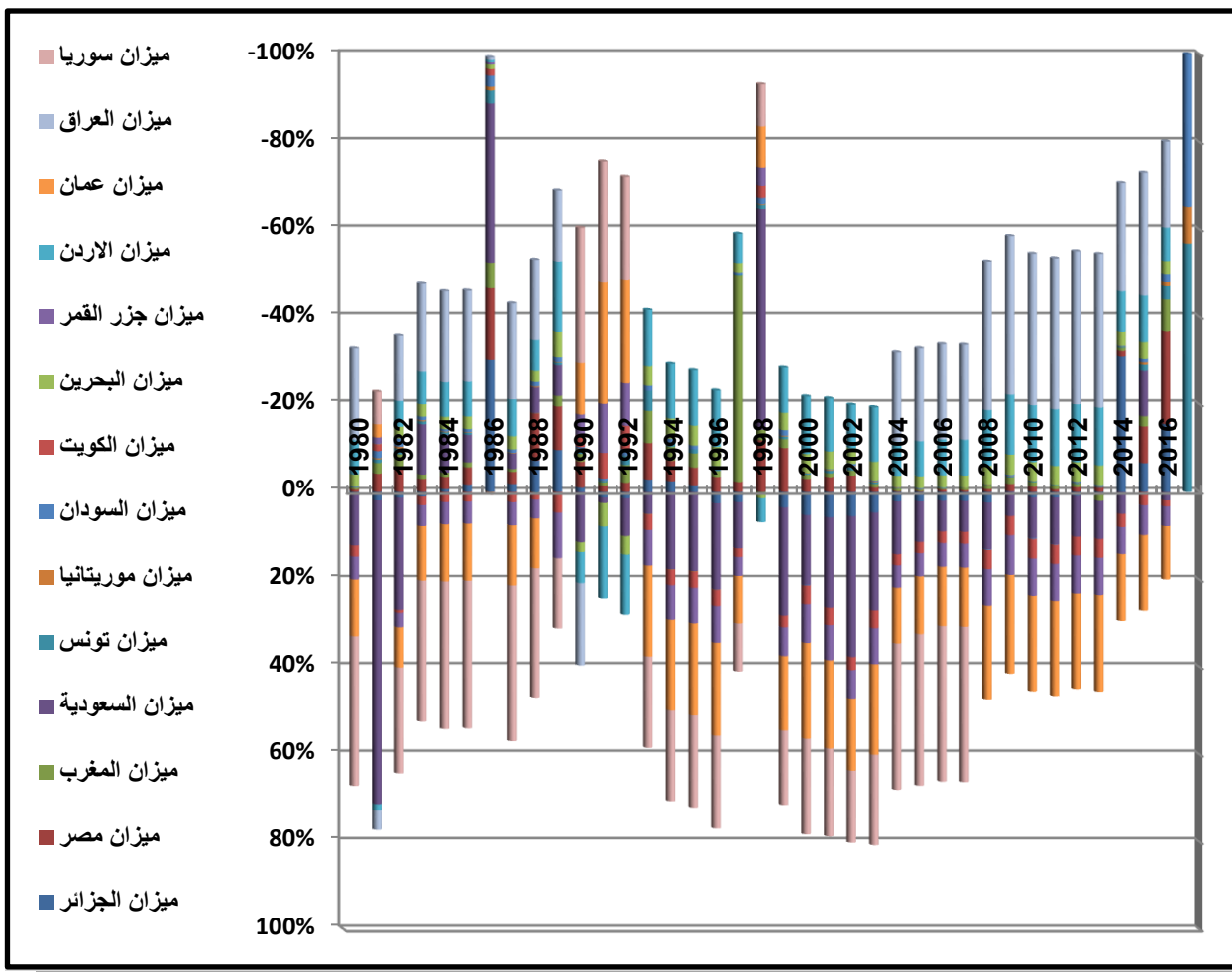
2.1 التجارة العربية أرقام ومؤشرات

تعتبر عملية تنمية التجارة العربية البينية، من بين الأهداف الأساسية التي سعت إليها حكومات الدول العربية المتعاقبة من جهة، وفي استراتيجيات بناء تكتلات اقتصادية عربية من جهة أخرى، و كانت الاتفاقيات التجارية العربية البينية مدخلا لهذا التوسع في نطاق التجارة البينية، غير أن اختلافات السياسية الخارجية، إضافة إلى القيود الجمركية والاشتراطات الإدارية المفروضة عرقلت تجسيد هذه الجهود على أرض الواقع، وبالنظر إلى الأرقام الحقيقية للتبادلات العربية البينية، نجدها تتعارض مع الهدف العام لهذه الاتفاقيات لهذا لا بد من الوقوف عند واقع التجارة العربية البينية بالأرقام والمؤشرات لمعرفة مدى تمركزها واستراتيجيتها في الاقتصاد العالمي وذلك كمايلي:

1) الميزان التجاري للدول العربية (2000-2017): الميزان التجاري كما يعرف أيضا بالصادرات الصافية، وهو يمثل الفرق بين حجم الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يدل على الدولة لديها فائض (أي الصادرات * أكبر من الواردات)

أو عجز (أي الواردات * أكبر من الصادرات) في تجارتها الخارجية.¹ وهو يعكس مدى قوة الاقتصاد للدول ومستوى التطور الذي وصل إليه هذا الاقتصاد، وسوف نستعرض حجم الميزان التجاري لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1980-2016) كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (12-1): تمثيل الميزان التجاري للدول العربية للفترة (1980-2016)



*- وتتكون الصادرات من صادرات السلع المحلية (الصادرات الوطنية) وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير). ويستند التقييم على أساس التسليم على ظهر السفينة (قوب)، وتتمثل الصادرات الوطنية من صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محليا بالكامل أو التي أجري عليها عمليات صناعية غيرت من شكلها وقيمتها، أما إعادة التصدير فتشير إلى الصادرات من السلع المستوردة سابقا من دون أي تعديلات واضحة عليه.

** - أما الواردات فتشير إلى جميع السلع الداخلة إلى البلاد من أجل تلبية احتياجاتها المحلية بعد خضوعها للإجراءات الجمركية، ويستند التقييم على أساس التكلفة والتأمين والشحن (سيف).

¹ - الهيئة العامة للإحصاء، الميزان التجاري، السعودية، سبتمبر 2016، ص 2. https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/bot_arr.pdf

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=1988&locations=US&start=1960&year_high_desc=false
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD>

تشير الإحصاءات المعروضة في الشكل رقم (1-12) أن مجمل الدول المنطقة العربية عرفت عجزا في ميزانها التجاري في إجمالي سلعتها وخدماتها مع العالم الخارجي، خلال الثلاث السنوات الأخيرة من (2014-2016)، وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول مما انعكس سلبا على تجارتها الخارجية والتي منها الدول المعتمدة على النفط، كالجزائر السعودية، الكويت، والعراق، بينما الدول المعتمدة على الخدمات في تسيير اقتصادها كتونس، مصر، الأردن سوريا... فهي عرفت عجزا بسبب الاضطرابات السياسية التي عرفت في سنوات (2011، 2012، 2013)، والتي انعكست بالسلب على حجم الخدمات السياحية وتوافد السياح والاستثمارات الأجنبية إلى البلاد. حيث بلغ إجمالي العجز في الميزان التجاري العربي حوالي 1.8 مليار دولار في سنة 2016*، بينما عرفت تغيرات متتالية و متذبذبة لحجم الميزان التجاري لهذه الدول ففي الفترة الممتدة من (1980-1984) كان هناك فائض بالنسبة للدول النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط بينما للفترة (1985-1990) تسبب انهيار النظام الاشتراكي في انهيار أسعار النفط وتصعد النظام الدولي الذي سبب أزمة في الدول الاشتراكية والتي منها الدول العربية، وهكذا إلى غاية 2008-2009 أين حدثت الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على التجارة الخارجية للدول العربية.

بينما الدول العربية الأكثر فقرا وأقل نموا كالسودان وجزر القمر، موريتانيا، فصادراتها تنحصر فقط في بعض المنتجات الفلاحة التي لا تتناسب وحجم الكثافة السكانية هناك، إضافة إلى ارتفاع البطالة في هذه الدول أدى إلى ارتفاع الاستهلاك دون الإنتاج مما تسبب في عجز دائم لدى هذه الدول للفترة (1980-2016). ومن خلال ما سبق نلاحظ بأن الاقتصاديات العربية تعتمد وبشكل كامل على مرونة أسعار النفط من جهة، واستقرار الأنظمة الحاكمة من جهة أخرى.

(2) مؤشر الانكشاف التجاري للدول العربية: ويبين هذا المقياس أهمية التجارة الخارجية إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كلما كان ذلك دليل على زيادة درجة ارتباط معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في التجارة الخارجية، وكذلك زيادة حساسية الوضع الاقتصادي

* - التجارة الخارجية العربية، مؤشرات الأداء والتطور، مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد 35، الكويت، (أفريل، جوان) 2017، ص 14.

للتغيرات الخارجية¹، وبعد ارتفاع هذا المؤشر دليل على سرعة تأثر اقتصاد الدولة بالتقلبات والمؤشرات التي تتعرض لها أسواق صادراتها، فهو يعتبر أحد مقاييس التبعية الاقتصادية*، ويتم حسابها وفق الصيغة التالية:

$$\text{مؤشر الانكشاف التجاري} = \frac{\text{اجمالي التجارة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

الجدول رقم (7-1): مؤشر الانكشاف التجاري لسنة 2016

الدولة	درجة الانكشاف التجاري	الدولة	درجة الانكشاف التجاري	الدولة	درجة الانكشاف التجاري
الجزائر	%56.27	السعودية	%61.89	الامارات	%183.30
تونس	%91.44	الكويت	%94.66	الأردن	%91.31
المغرب	%80.42	البحرين	%100	الصومال	%76.93
موريتانيا	%100.53	عمان	%76.81	جيبوتي	%86.72
السودان	%22.35	العراق	%73.42	لبنان	%71.79
مصر	%30.02	جزر القمر	%59.69	فلسطين	%76.86

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

من خلال الجدول أعلاه تتضح أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العربي لعام 2016، وبالرجوع إلى إحصائيات البنك الدولي لسنة 2016، فإنه يتضح أن ملامح هذه التبعية ما زالت ظاهرة في اقتصاديات الدول العربية حيث أنه تبين من تلك البيانات المعطاة في الجدول الذي يوضح مؤشر الانكشاف التجاري لاقتصاديات الدول العربية إذ أن نسبة التجارة الخارجية (صادرات+واردات) إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت نحو 79.70% على مستوى الدول العربية في عام 2016.

وإذا ما أخذنا الدول العربية فرادى فإنه يتضح من الجدول أعلاه، أن الدول العربية تتباين فيما بينها بالنسبة لمؤشر درجة الانكشاف، فطبقاً لبيانات البنك الدولي فإن العديد من الدول العربية سجلت

¹ -سهم يوسف على، الخل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة سبها، مقال من مجلة جامعة سبها (البحث والتطبيقية)، المجلد السابع، العدد الثاني، ليبيا، 2008، ص 41.

* - وهناك العديد من الباحثين يرون أنه كلما زادت درجة انفتاح الدولة اقتصادياً على العالم الخارجي، كلما ساعد ذلك على حصول الدولة على تكنولوجيا أعلى، ومسايرتها للتقنيات الحديثة في مجال الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية، وبناء على ذلك فمن المتوقع وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح الاقتصادي ومجمّل إنتاجية عوامل الإنتاج.

نسباً أعلى من المتوسط العام للدول العربية المشار إليها أعلاه، كما في تونس، المغرب، الكويت، والأردن، وكذلك نلاحظ حالة ثماني دول من الدول العربية قد وصلت إلى مستويات عالية من درجة الانكشاف التجاري للخارج، وهي تونس 91.44%، والمغرب 80.42%، وموريتانيا 100.53%، الكويت 94.66%، الإمارات 183.30%، الأردن 91.31%، البحرين 100%، وجيبوتي 86.72%. بينما تجاوزت تلك النسبة 50% في كل من الجزائر، جزر القمر، والسعودية، في حين أن أقل الدول العربية انكشافاً هي السودان ومصر، وهذا راجع للاضطرابات السياسية التي سادت مصر سنة 2011 مما تسببت في تراجع قطاع الخدمات من جهة وبالتالي تراجع قطاع السياحة، إضافة إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية الوافدة التي تسببت في ضعف الإنتاج آنذاك وبالتالي انخفاض مستوى التبادل التجاري مع العالم الخارجي، مما تسبب في انغلاقها مع الاقتصاد العالمي آنذاك. كذلك الحال بالنسبة للسودان فهي دولة تعيش وضع سياسي متأزم، خاصة بعد ضربة الانقسام والانفصال سنة 2011، حيث فقدت السودان 75% من حقول النفط والتي تمثل نسبة 50% من إيرادات الموازنة العامة، و80% من عائدات النفط الأجنبي، وعلى اثر هذا الانفصال أدى إلى انخفاض التبادل التجاري مع العالم الخارجي. وعليه يتضح من خلال ما سبق أن ارتفاع هذا المؤشر للعديد من الدول العربية يؤكد طبيعة العلاقة بوجود التبعية الاقتصادية للاقتصاد العربي ككل مع العالم الخارجي، مما يجعل هذا الاقتصاد أكثر تأثر بالتقلبات التي تسود الاقتصاد العالمي، ويعزي هذا التغير الاتجاهات السياسية النفطية من حيث الإنتاج والتصدير من جانب، وإلى التقلبات في الأسعار الدولية للنفط، و انعكاساتها على تعزيز الصفة الربعية لكثير من الاقتصاديات العربية ونلاحظ الإمارات أكثر الدول العربية انفتاحاً على العالم الخارجي، غير أن علاقة الانكشاف التكنولوجي مع العالم الخارجي، أثرت بالإيجاب في نقل التكنولوجيا إلى الإمارات مما جعلها تصدر الاقتصاديات العربية.

(3) مؤشر التبادل التجاري: ويعتبر هذا المؤشر مقياساً للتغيرات النسبية في أسعار الاستيراد والصادرات ويتم التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

$$N = \frac{PX}{PM}$$

حيث يمثل متغيرات المعادلة كمايلي:

N: مؤشر صافي معدل التبادل التجاري؛

PX: الأرقام القياسية لأسعار الصادرات؛

PM: الأرقام القياسية لأسعار الواردات.

فالارتفاع في قيمة مؤشر التبادل التجاري، يشير إلى أنه من الممكن الحصول على قدر أكبر من الاستيراد بدلا من قدر معين من الصادرات على أساس العلاقات السعرية وحدها، ومن ناحية أخرى فإن الانخفاض في هذا المؤشر يعني البلد تستورد بقيمة أقل من الصادرات، ونفسر انخفاض قيمة المؤشر عن 100 وهذا يعبر عن اتجاهه في غير صالح الدولة، وإذا ارتفع عن 100 فهو في صالح الدولة.¹

الجدول رقم(8-1): مؤشر التبادل التجاري للدول العربية لسنة 2016

الدولة	مؤشر التبادل التجاري	الدولة	مؤشر التبادل التجاري	الدولة	مؤشر التبادل التجاري
الجزائر	84%	السعودية	136.5%	الامارات	289.7%
تونس	114.5%	الكويت	101.4%	الأردن	87.5%
المغرب	118.8%	البحرين	118.4%	الصومال	93.1%
موريتانيا	140%	عمان	106.3%	جيبوتي	91%
سوريا	151.4%	العراق	73.7%	لبنان	110.7%
مصر	147%	جزر القمر	131%	فلسطين	88.4%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تذبذب في مؤشر التبادل التجاري* للدول العربية، فإذا أخذنا الدول كفرادى نجد قيمة المؤشر لدى الجزائر أقل من 100، هذا يعني تدهور في شروط التجارة الصافية لديها، أي تحصل الجزائر نتيجة لحركة الأسعار وحدها من صادراتها أقل من الاستيراد وذلك لارتفاع أسعار وارداتها بمعدل يزيد على معدل ارتفاع صادراتها(و كل هذا راجع إلى الانخفاض المستمر لأسعار

¹ - سهام يوسف علي، مرجع سابق، ص44. وللمزيد أكثر انظر إلى:

- فرانسيس جيلانيوم، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد عزيز ومحمد سعيد الفاخري، جامعة قار يونس، 1991، ص97.

* - وتم حساب مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالنسبة المئوية لمؤشرات قيمة وحدة الصادرات إلى مؤشرات قيمة وحدة الواردات مقارنة بأسعار سنة الأساس 2000، وتعتمد مؤشرات قيمة الوحدة على البيانات المبلغ عنها من قبل البلدان التي تظهر اتساقا في ظل معايير ضبط الجودة للأونكتاد، والتي تم استكمالها من خلال تقديرات الأونكتاد مستخدمة في ذلك القيم التجارية للسنة السابقة والتي تقدر بمستوى التصنيف الموحد للتجارة الدولية المكون من ثلاثة أرقام كأوزان مرجحة. لتحسين تغطية البيانات، ولأسيما فيما يتعلق بأحدث الفترات، أنشأ الأونكتاد مجموعة من مؤشرات متوسطات الأسعار في تصنيف المنتجات المكون من ثلاثة أرقام في دليل التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التتقيح الثالث، باستخدام إحصاءات السلع الأولية بالأونكتاد، والمصادر الدولية والوطنية وتقديرات أمانة الأونكتاد، كما يحسب مؤشرات قيمة الوحدات على المستوى القطري باستخدام قيم التجارة للسنة الجارية كأوزان مرجحة، وللمزيد أكثر ارجع إلى:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دليل الإحصاءات وملفات البيانات، وصندوق النقد الدولي، والإحصاءات المالية الدولية

<https://data.albankaldawli.org/indicator/TT.PRI.MRCH.XD.WD?locations=JO&view=chart>

الصادرات النفطية من جهة، وارتفاع أسعار السلع المستوردة من جهة أخرى). على عكس الحال بالنسبة للدول النفطية الأخرى فقيمة المؤشر في صالح هذه الدول كالسعودية، البحرين الكويت، عمان، والعراق، فهذه الدول يفوق مؤشرها 100 أي تحسن شروط التبادل الصافي لديها أي حركة الأسعار الصادرات أقل من قيمة معدل أسعار واردتها. بينما الدول المعتمدة على الخدمات السياحية في تسيير اقتصاديتها، إلى جانب قطاعات إنتاجية تابعة لاستثمارات أجنبية كمصر، المغرب، تونس، ولبنان فالمؤشر يفوق 100 وهذا يعني في صالح هذه الدول أي تحسن شروط التبادل التجاري الصافي لديهم بينما جزر القمر، جيبوتي، والصومال، الأردن فالمؤشر أيضا لديهم أقل من 100 أي تدهور شروط التبادل التجاري لهذه الدول. أما فلسطين فقيمة المؤشر لديها أقل 100 يعني تدهور شروط التبادل التجاري لديها وهذا راجع إلى الاحتلال الإسرائيلي المعرقل لقيام التجارة هناك.

4) تنافسية الصادرات العربية: لقد أدت التجارة دفعا قويا لتسريع النمو العالمي، وذلك برفع الإنتاجية ومستويات المعيشية على حد سواء، مما يعطي أهمية كبيرة لقيمة الصادرات، وعلى هذا الأساس تعد قضية تنمية الصادرات من أهم القضايا التي تواجهها حكومات الدول العربية، وخاصة بعد انخفاض مساهمة التجارة العربية في إجمالي التجارة العالمية، وعليه يعد تحليل تنافسية الصادرات للارتقاء بمستوياتها من أهم الآليات التي تعمل على تنميتها وزيادة حجم نفاذها في الأسواق العالمية، وهذا يتطلب دراسة تطور مؤشر التركيز، ومؤشر التنوع الخاصة بالصادرات العربية وذلك كمايلي:

① مؤشر التركيز السلعي للصادرات (Herfin-Hal, Hirschmannn index): ويعرف أيضا بمؤشر هيرفندال - هيرشمان فهو يقيس مستوى التركيز السوقي للدول من الصادرات في سلعة أو مجموعة سلعية ويمثل هذا المؤشر حاصل مجموع مربعات حصص السوق لكل منتج تصديري بالنسبة إلى إجمالي الصادرات، فكلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على أن الصادرات أقل تركيزا، حيث يأخذ المؤشر القيمة صفر حينما يكون التنوع كامل في الصادرات، والقيمة واحد حينما يكون مقدار التنوع صفر، ويتم قياس مؤشر (هيرفندر - هيرشمان) وفق المعادلة الآتية:¹

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x)^2} - \sqrt{1 - N}}{1 - \sqrt{1 - N}}$$

وتتمثل متغيرات المعادلة في مايلي:

¹ - سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة، تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج الـ SCP، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الطبعة الثانية (نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي)،

X_i : القيمة النقدية للصادرات من السلعة؛

X : إجمالي الصادرات العربية؛

N : عدد أنواع السلع المصدرة.

② مؤشر التنوع للصادرات: وهو المؤشر الذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية ويتراوح هذا المؤشر بين 0، 1 بحيث كلما اقترب هذا المؤشر الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر كلما كان هيكل الصادرات الوطنية يتطابق مع هيكل الصادرات العالمية،¹ ويمكن قياس هذا المؤشر كمايلي:²

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

بحث تفسير متغيرات هذا المؤشر كمايلي:

h_{ij} : حصة السلعة i من جملة صادرات (أو واردات) البلد j ؛

h_i : حصة السلعة i من جملة صادرات (أو واردات) العالم.

ويمكن توضيح وتفسير المؤشرين وفق الجدول التالي:

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الثامن، التجارة الخارجية، ص 146.

² - احمد الكواز، المعهد العربي للتخطيط بالكويت http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/217_P14009-3.pdf

الجدول رقم(1-9): مؤشر التنوع والتركز السلعي للصادرات العربية للفترة(1995-2015)

	1995		2000		2005		2009		2010		2011		2014		2015	
	التركيز	التنوع	التركيز	التنوع	التركيز	التنوع	التركيز	التنوع	التركيز	التنوع	التركيز	التنوع	التركيز	التنوع	التركيز	التنوع
الجزائر	0.523	0.825	0.515	0.835	0.588	0.812	0.554	0.792	0.523	0.782	0.544	0.723	0.490	0.745	0.485	0.783
البحرين	0.382	0.758	0.421	0.795	0.432	0.762	0.328	0.685	0.367	0.728	0.340	0.705	0.382	0.709	0.312	0.672
جيبوتي	0.121	0.538	0.117	0.530	0.165	0.658	0.413	0.697	0.359	0.641	0.346	0.609	0.205	0.617	0.206	0.633
مصر	0.243	0.675	0.314	0.680	0.232	0.616	0.125	0.578	0.133	0.587	0.145	0.549	0.162	0.534	0.140	0.574
العراق	0.750	0.733	0.966	0.811	0.947	0.815	0.966	0.851	0.971	0.876	0.979	0.868	0.972	0.875	0.972	0.914
الأردن	0.253	0.677	0.160	0.582	0.135	0.594	0.160	0.595	0.171	0.639	0.173	0.598	0.162	0.655	0.159	0.652
الكويت	0.622	0.842	0.644	0.847	0.620	0.815	0.688	0.799	0.717	0.800	0.735	0.787	0.672	0.790	0.598	0.787
لبنان	0.098	0.593	0.126	0.643	0.104	0.629	0.131	0.605	0.137	0.622	0.128	0.610	0.101	0.631	0.118	0.598
ليبيا	0.753	0.822	0.778	0.808	0.834	0.819	0.757	0.817	0.795	0.805	0.780	0.772	0.753	0.783	0.640	0.801
موريتانيا	0.530	0.834	0.485	0.809	0.536	0.847	0.453	0.786	0.502	0.813	0.518	0.823	0.447	0.817	0.362	0.855
المغرب	0.165	0.721	0.177	0.720	0.157	0.667	0.151	0.694	0.155	0.653	0.164	0.703	0.159	0.610	0.163	0.661
فلسطين				0.621	0.167	0.591	0.183	0.607	0.169	0.623	0.184	0.639				
عمان	0.748	0.759	0.785	0.717	0.717	0.768	0.548	0.702	0.567	0.698	0.595	0.672	0.600	0.717	0.447	0.716
قطر	0.645	0.830	0.604	0.841	0.571	0.790	0.515	0.774	0.475	0.793	0.473	0.775	0.524	0.773	0.508	0.798
السعودية	0.699	0.836	0.723	0.824	0.744	0.808	0.719	0.771	0.714	0.762	0.748	0.753	0.722	0.766	0.529	0.757
الصومال	0.702	0.788	0.652	0.800	0.566	0.777	0.442	0.798	0.476	0.761	0.333	0.703	0.654	0.831	0.660	0.843
السودان		...	...	...		...					...					
سوريا	0.526	0.791	0.622	0.780	0.345	0.664	0.279	0.630	0.312	0.643	0.254	0.614	0.168	0.698	0.154	0.662
تونس	0.213	0.675	0.207	0.667	0.180	0.600	0.156	0.547	0.162	0.545	0.160	0.544	0.146	0.502	0.141	0.517
الإمارات	0.564	0.698	0.546	0.682	0.427	0.576	0.353	0.548	0.413	0.578	0.420	0.561	0.322	0.484	0.243	0.485
اليمن	0.816	0.830	0.851	0.849	0.819	0.813	0.765	0.778	0.711	0.774	0.626	0.724	0.548	0.736	0.533	0.783

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الثامن، التجارة الخارجية ص 147 <http://www.amf.org.ae/ar/content> والمعهد العربي للتخطيط بالكويت

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/217_P14009-3.pdf

حيث إنه يتضح من ذلك الجدول وبصورة واضحة أن معظم الدول العربية شكلت نسبة صادراتها من سلعة واحدة أو اثنتين من إجمالي صادراتها، ويعكس هذا قيمة مؤشر التنوع الذي قيمته تقترب من الواحد مما يعني درجة أعلى في تركيز صادراتها، ومن تلك الدول على سبيل المثال الدول النفطية حيث بلغت حدودا قصوى فاقت 70% في صادرات الجزائر، قطر، البحرين، عمان، العراق، السعودية والكويت وإذا ما استبعدنا هذه الحالات القصوى فإنه يتضح أن قلة من الدول العربية، وهي تونس، مصر، جيبوتي لبنان، المغرب والأردن، اتسمت صادراتها بتنوع سلعي واضح تتراوح نسبته ما بين 30% - 50% ومن ثم تعتبر تلك الدول في وضع أفضل نسبيا من شقيقاتها الدول العربية الأخرى في هذا الشأن، بينما حققت الإمارات أفضل قيمة في مؤشر التنوع في سنة 2015 حيث بلغت 48.5%، وهذا يرجع لسياساتها الاستثمارية المعتمدة على توفير بيئة تنافسية جاذبة للاستثمار الأجنبي مما انعكس على تنوع الاقتصاد لديها. أما بالنسبة لمؤشر التركيز فنلتمسه بشكل كبير في العراق حيث بلغ ذورته في سنة 2015 أين بلغ نسبة 97.2%، مما يعكس اعتمادها على الصادرات البترولية فقط، ثم تليها الصومال، ليبيا، الكويت قطر، اليمن، والسعودية، بينما حققت لبنان أفضل نسبة وقدرت 11.8% سنة 2015، ثم تليها مصر تونس، سوريا، المغرب، والأردن.

وإذا ما أخذنا الدول العربية بشكل جماعي، وبحسب تقرير تنافسية العالمي لسنة 2015/2016، فإنه يشير ضعف تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية، ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (10-1): مؤشر التنوع والتركيز للصادرات العربية مقارنة بالدول النامية والعالم خلال 2005-2015

2015			2014			2005			
مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	
0.559	0.355	260	0.585	0.483	259	0.667	0.571	258	الدول العربية
0.193	0.090	260	0.190	0.117	260	0.246	0.138	260	الدول النامية
0.000	0.064	260	0.000	0.078	260	0.000	0.076	260	العالم

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الثامن، التجارة الخارجية ص 147 <http://www.amf.org.ae/ar/content>

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر التركيز للدول العربية بلغ 35.5 % سنة 2015 بينما الدول النامية 09%، أما العالم 06.4%، وإذا ما أخذنا هذه القيمة وقارناها بسنة 2014، 2005، نلاحظ هناك تحسن، ولكن ليس بالقدر الكافي، بينما مؤشر التنوع بلغ 55.9% فهي قيمة مرتفعة جدا اذا ما قرنت بالدول النامية والعالم لنفس السنة.

وعليه يبدو واضحا التركيز السلعي للصادرات العربية، ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات العربية يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدول العربية ومحدودية قدرة تلك الدول عن استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية في الاقتصاد العربي واستمرارها لصالح الاقتصاديات المتقدمة، ويجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات العربية أكثر تنوعا، الوضع الذي يحتم على الدول العربية ضرورة تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على سلعة أولية واحدة، وخلاصة القول وإلى جانب درجة الانكشاف المرتفعة للدول العربية التي توحى بالتبعية للعالم الخارجي، فإن هناك مظهرا آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية، وعلى الرغم من الجهود التنموية المبذولة من طرف الدول العربية، وذلك من أجل توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع سلعها التصديرية فما زالت هذه الظاهرة بارزة في تنافسية الصادرات العربية.

(5) مؤشرات التجمعات العربية البينية: وتتمثل في ما يلي:

❶ التجارة البينية للدول العربية (في إطار جامعة الدول العربية): تعتبر العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، من أهم المبادئ والاستراتيجيات التي تسعى إلى تنميتها الدول العربية في ظل عصر التكتلات الدولية والإقليمية، واتخذت العديد من المبادرات العلمية لتحرير التجارة البينية، من أجل بذل أقصى من الجهود لتعزيز العمل العربي المشترك، لتكوين تكتلات خصوصا في مجال التجارة البينية، ويمكن توضيح تلك المبادلات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (11-1): أهم اتجاه الصادرات والواردات البينية لمجموعة من الدول العربية لسنة 2016 (نسب مئوية*)

الدول	اتجاه الصادرات	مصدر الواردات	الدول	اتجاه الصادرات	مصدر الواردات
الجزائر	تونس (38.67%) المغرب (31.98%)	السعودية (23.52%) مصر (17.32%)	الأردن	السعودية (37.64%) العراق (18.40%)	السعودية (58.96%) الإمارات (22.27%)
المغرب	مصر (23.16%) الجزائر (19.94%)	السعودية (28.37%) الإمارات (23.63%)	لبنان	السعودية (29.72%) الإمارات (26.60%)	مصر (38.64%) الكويت (27.30%)
تونس	الجزائر (45.34%) ليبيا (30.22%)	الجزائر (48.77%) السعودية (14.16%)	عمان	الإمارات (49.24%) العراق (20.30%)	الإمارات (89.17%) السعودية (7%)
موريتانيا	الإمارات (48.33%) السعودية (18.53%)	الإمارات (61.52%) المغرب (32.60%)	الإمارات	عمان (25.38%) السعودية (22.27%)	السعودية (28.60%) مصر (15.52%)
مصر	الإمارات (33.55%) السعودية (20.75%)	السعودية (41.30%) الكويت (19.14%)	السعودية	الإمارات (42.60%) الكويت (11.40%)	الإمارات (52.68%) مصر (14.66%)
الكويت	السعودية (35.73%) الإمارات (27.96%)	الإمارات (50.06%) السعودية (27.13%)	البحرين	السعودية (46.13%) الإمارات (32.08%)	الإمارات (48.21%) السعودية (35.72%)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات <https://comtrade.un.org/data>

من إحصائيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسب التجارة العربية البينية، تنصدها كل من الإمارات والمملكة العربية السعودية مقابل نظراءها من المجموعة، فقد بلغت صادرات الإمارات البينية لعام 2016 ما يفوق 29 مليون دولار، في حين المملكة العربية فافت صادراتها قيمة 15 مليون دولار، أما أعلى بلد عربي مستورد من أشقاءه العرب في هذه المجموعة هي الإمارات إذ بلغت استيرادها لعام 2016 ما يفوق قيمة 15 مليون دولار.

أما اتجاهات التجارة البينية فيلاحظ ان التجارة (العربية - العربية) قد تركزت بشكل أساسي على التبادل التجاري في إطار التجاور الجغرافي، ففي جانب الصادرات البينية، تركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في عام 2016 في دولتين متجاورتين هما الجزائر بنسبة (45.34%) وليبيا بنسبة (30.22%) أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس بنسبة (38.67%)، المغرب بنسبة (31.98%) ومصر بنسبة (18.37%) على التوالي، وتركزت صادرات المغرب إلى الدول العربية في دولتين هما مصر (23.16%) والجزائر (19.94%)، وصادرات موريتانيا البينية في الإمارات بنسبة (48.33%)، والسعودية بنسبة (18.53%)، وصادرات مصر البينية في الإمارات (33.55%) والسعودية بنسبة (20.75%)، وصادرات الكويت البينية إلى السعودية بنسبة (35.73%)، وكذلك صادرات الأردن

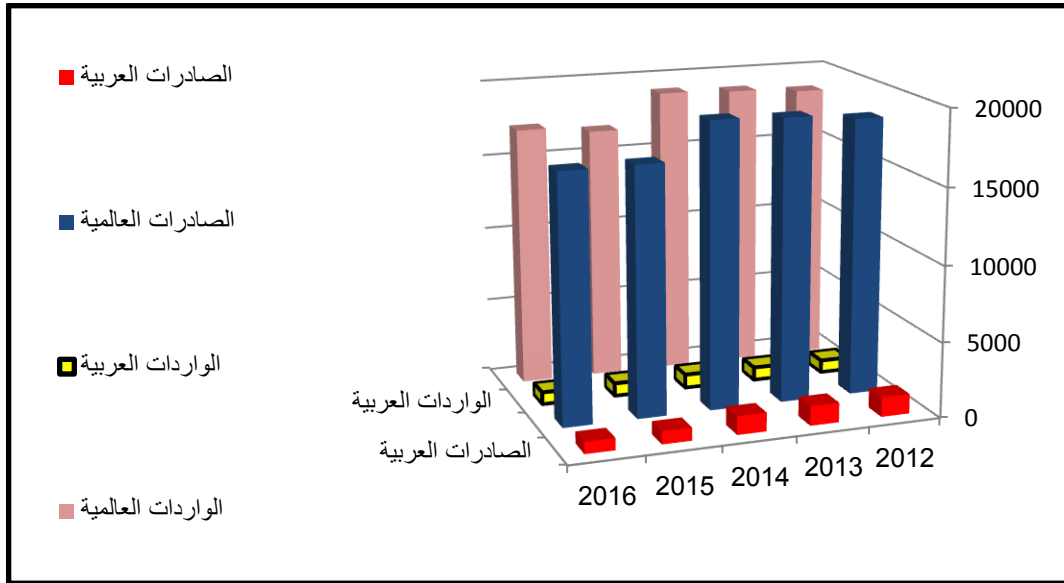
* - تم احتسابها ضمن العينة المختارة، وذلك بأخذ النسبة من اجمالي الصادرات البينية، والواردات البينية لتحليلها ضمن نفس العينة.

البينية، لبنان بنسب (37.64%، 29.72%) على التوالي، وصادرات عمان البينية في الإمارات (49.24%) وصادرات السعودية البينية تركزت في الإمارات بنسبة (42.60%)، صادرات الإمارات البينية في عمان (25.38%)، وأخيرا صادرات البحرين البينية تركزت في دولتين السعودية بنسبة (46.13%)، والإمارات بنسبة (32.08%). وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعا في اتجاهات صادراتها البينية، فقد توصلت كل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر في توسيع أسواقها التصديرية إلى أكثر من خمس دول عربية رئيسية.

أما جانب اتجاهات الواردات البينية، فواردات الأردن من الدول العربية في عام 2016 تمحورت بشكل أساسي في دولة واحدة هي السعودية بنسبة تفوق 58%، وتركزت واردات عمان من الدول العربية في السعودية بنسبة 89%، وواردات السعودية البينية من الإمارات بنسبة 52%، وواردات البحرين البينية من الامارات بنسبة 48%، وواردات لبنان البينية من مصر بنسبة 38%، وواردات الكويت البينية من الإمارات بنسبة 50%، وواردات مصر البينية من السعودية بنسبة 41%، وواردات موريتانيا البينية من الامارات بنسبة 61%، وواردات تونس البينية من الجزائر بنسبة 48%، وواردات المغرب والجزائر البينية من السعودية بنسب 28%، 23% على التوالي.

② تطور التجارة العربية للدول العربية: حسب إحصائيات صندوق النقد العربي لسنة 2017، فإن حجم التجارة السلعية قد بلغ 1592 مليار دولار، أي انخفاض بنسبة 6.7% مقارنة بسنة 2015 حيث كانت قيمة المبادلات التجارية 1707 مليار دولار، وهذا راجع لانخفاض إجمالي التجارة السلعية بسبب التراجع المستمر لأسعار النفط، ويمكن عرض تطور التجارة العربية في الشكل التالي:

الشكل رقم (13-1): تطور التجارة العربية مقارنة بالعالمية للفترة (2012-2016) الوحدة بالمليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي 2017

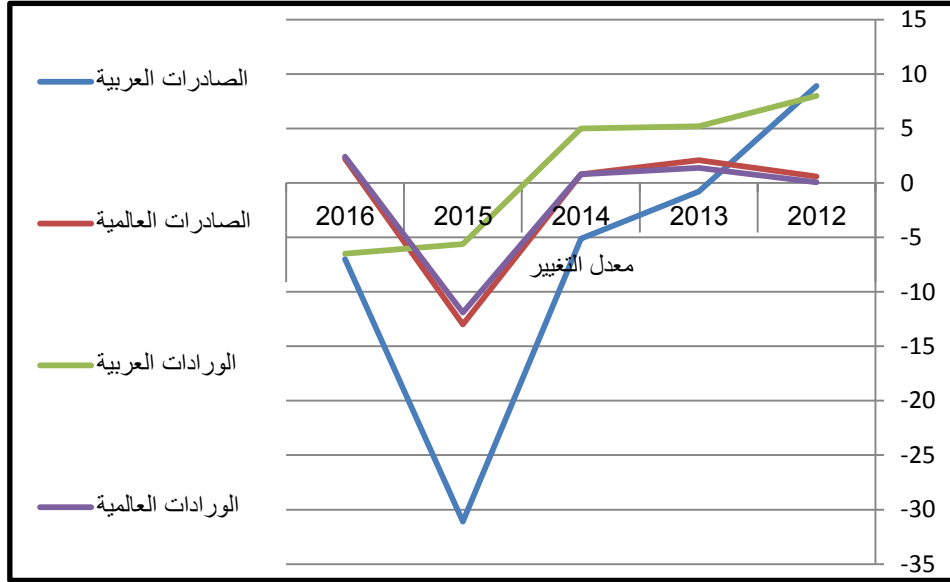
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ حجم المبادلات التجارية العربية منخفض جدا مقارنة بمستوى التبادل العالمي، بالنسبة للصادرات هناك انخفاض مستمر خاصة بين 2015، 2016، وهذا راجع كون الدول العربية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، واقتصاديات أكثرها ريعية، وبما أن سوق النفط في تراجع مستمر كان له الأثر السلبي على حجم الصادرات، فحسب الإحصائيات الدولية والعربية فإن نسبة الانخفاض بـ 7% في سنة 2016، بمعنى إجمالي التغيير خلال فترة الدراسة 2012-2016 كانت انخفاض بحوالي 13.5، أما الواردات العربية كإجمالي فترة الدراسة عرفت نمو بنسبة 1.4، بينما سنة 2015، 2016 انخفضت بنسب 5.6، 6.5 على التوالي.*

وكل هذا أدى إلى انخفاض وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية، أي أن الوزن مرتبط مباشرة بقيمة الصادرات في السوق العالمية، ودليل على ذلك أن سنة 2015-2016 انخفاض وزن الصادرات العربية نظرا لانخفاض قيمة الصادرات العربية، وهذا نتيجة لانخفاض القياسي لأسعار النفط في السوق العالمي و انخفاض مستويات إنتاجه في بعض الدول العربية، وذلك بالإضافة إلى تواصل تأثير ضعف الأداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي لعدد من الدول العربية والذي أدى إلى

* - للتفصيل أكثر انظر إلى جزء التجارة الخارجية بالتقرير العربي الموحد 2017.

استمرار تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول. ويمكن تلخيص التغيير في الصادرات في الرسم التالي:

الشكل رقم (14-1): نسبة التغيير في وزن التجارة العربية للفترة (2012-2016) نسبة مئوية %



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

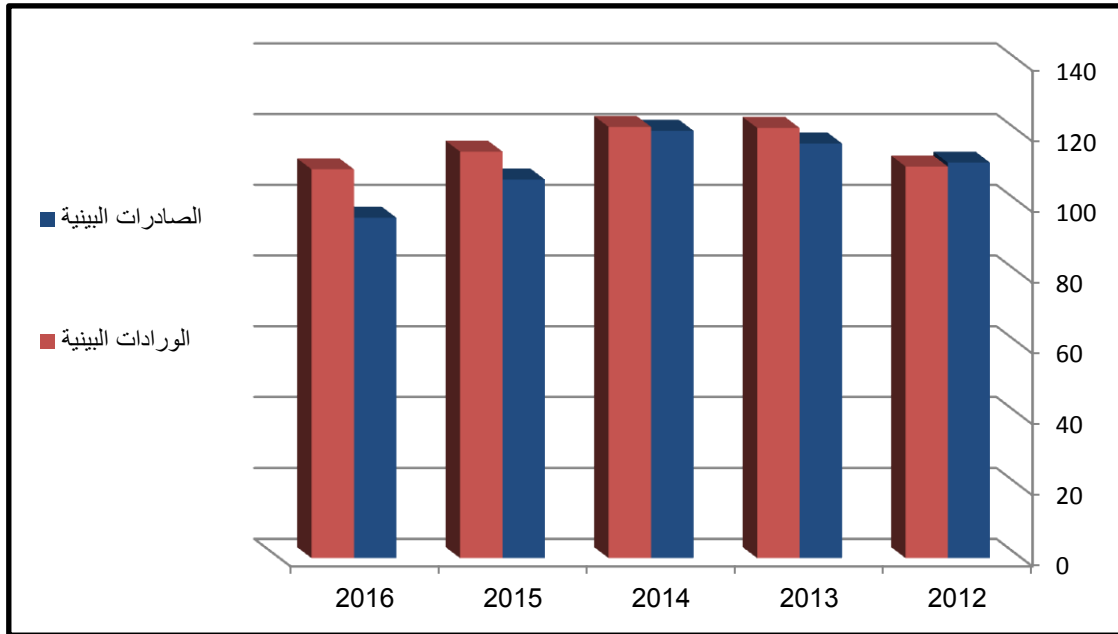
③ التجارة البينية لمجموعة الدول العربية: تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية، من أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وكانت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت قد وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 والتي ترجمت أسس إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام 1980 وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد في نهاية سنة 2004 إلى غاية بداية 2005، كانت الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل معدومة، حيث بلغت قيمة الصادرات العربية البينية آنذاك 48.3 مليار دولار، فيما بلغت التجارة البينية 10.5% من إجمالي التجارة العربية.

وبالرغم من انعدام الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ابتداء من 2005/01/01، مازالت نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة العربية ضعيفة وفي حدود (09%، 10%) كما أن حجم التبادل التجاري لا يزال يتم في غالبية الدول العربية المجاورة لبعضها، وإن الجهود المبذولة لتحرير التجارة

البينية بقيت محصورة في السلع.

حيث تطورت المبادلات التجارية البينية خلال الخمس سنوات التي تلت ذلك التاريخ، حيث بلغت قيمة الصادرات العربية البينية مع نهاية سنة 2010 ما قيمة 77.7 مليار دولار مقابل 76.8 مليار قيمة الواردات البينية لتبلغ قيمة التجارة العربية 10.2% من إجمالي التجارة العربية، و خلاصة تحليلنا هذا يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي الذي يبين تطور الصادرات والواردات البينية العربية من سنة 2012 إلى 2016.

الشكل رقم(15-1): أداء التجارة البينية للفترة(2012-2016) الوحدة مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي 2017

ومما سبق يمكن تفسير أن التجارة العربية البينية في السنوات الأخيرة عرفت تغيرا ملحوظا خاصة في 2015، 2016 على التوالي، مما أثر على حركة التجارة فيما بين الدول العربية نتج عنها ارتفاع مختلف التكاليف الخاصة بالتجارة(الشحن، النقل، والتأمين) وهذا ما سوف يثبت في هذه الدراسة بأن للمسافة أثر على حركة التجارة وتكلفتها، وكنتيجة لذلك أدى إلى انخفاض معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في سنة 2016 بنسبة تقدر 0.1%- أي معدل التغير 7.2%-، بينما كانت 8.5%- في 2015، وهذا يفسر انخفاض معدل نمو الصادرات البينية لتصل إلى 10.1%- في 2016، بينما انخفض معدل نمو الواردات البينية ليبلغ 4.4%- في 2016، بعد أن كانت في سنة 2015 بنسبة 5.8%-.

الجدول رقم (1-12): حركة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية للدول العربية للفترة (2015-2016)

الدول	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية		الدول	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	
	2016	2015		2016	2015
المغرب	4.0	4.0	الأردن	7.3	8.0
تونس	10.0	11.0	السودان	19.1	34.8
موريتانيا	11.9	16.3	جيبوتي	10.0	6.3
ليبيا	6.4	8.2	عمان	25.0	22.1
مصر	7.1	8.0	الجزائر	15.2	17.5
السعودية	31.8	31.3	اليمن	14.1	14.1
البحرين	79.8	73.4	لبنان	20.0	20.0
الكويت	62.5	55.0	القمر	19.3	17.0
الإمارات	29.0	31.0	قطر		2.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017.

نلاحظ من الجدول السابق، بأن قيمة الرسوم الجمركية تختلف من دولة إلى أخرى، حيث نلاحظ هناك دول ذات تعريف منخفضة على الواردات كالمغرب، مصر، تونس، ليبيا، جيبوتي...، بينما نلاحظ انخفاض حاد في معدلات الرسوم الجمركية لدولة قطر وذلك في إطار تطبيق سياسة توسيع أكثر مجال التبادل التجاري مع العالم الخارجي، ودول أخرى ذات تعريف عالية كبعض دول مجلس التعاون الخليجي كالإمارات، الكويت....، و نلاحظ انخفاض في معدلات الرسوم الجمركية لكثير من الدول العربية في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015. وهذا يرجع إلى تراجع التجارة العالمية في ظل التراجع المستمر لأسعار النفط في السوق الدولية.

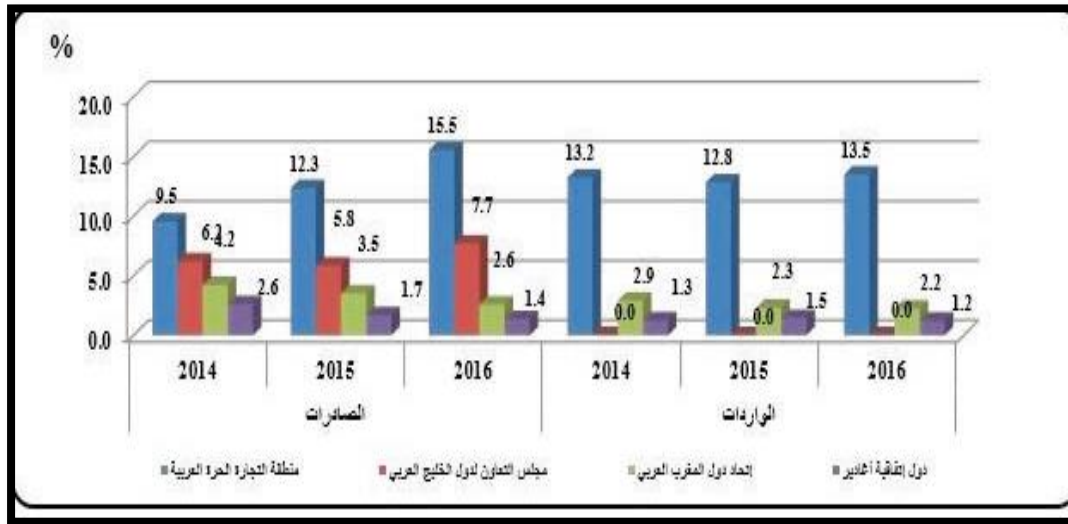
(6) **مؤشر التجمعات البينية:** تؤكد الدراسات والتقارير الاقتصادية أن حجم التجارة العربية البينية يمثل 10% ولازال متدنيا مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العالمية، وأن هناك تفاوت بين الدول العربية من حيث أدائها في التجارة البينية بشكل ملموس، حيث تتجه تجارة دول المغرب في غالبيتها نحو دول الاتحاد الأوروبي بينما دول مجلس التعاون الخليجي في غالبيتها نحو دول آسيا كاليابان والهند والصين والكويتين. وعرفت التجارة البينية للتكتلات العربية تراجع ملموس نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية والتطورات المحلية لبعض الدول، مما أثرت في حركة التجارة بين الدول، خاصة دول الجوار مما تسبب في رفع تكاليف النقل والشحن والتأمين، حيث شهدت التجارة البينية لمعظم التجمعات العربية تراجعا ملحوظا خلال سنة 2016 ولكن بشكل متفاوت، فالاتحاد المغاربي الصادرات البينية عرفت انخفاضا

بنسبة 26.4%، ومنطقة التجارة الحرة العربية بنسبة 11.1%، أما مجلس التعاون الخليجي بحوالي 8.1% بينما تراجعت الصادرات البينية لدول الأعضاء في اتفاقية أغادير بنسبة 8%.

أما فيما يخص حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات العربية لهذه التكتلات، فلقد ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات النسبية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة التجارة الكبرى، بينما تراجعت دول الاتحاد المغاربي ودول اتفاقية أغادير.

وتساهم التجارة البينية لهذه التكتلات بشكل متفاوت في إجمالي التجارة العربية، حيث تساهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنصيب الأكبر، ثم تليها دول مجلس التعاون الخليجي، بينما الاتحاد المغاربي ودول اتفاقية أغادير مساهماتها منخفضة، والشكل التالي يوضح مساهمة التكتلات العربية في إجمالي التجارة العربية

الشكل رقم (16-1): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية



المصدر: التجارة الخارجية، تقرير صندوق النقد العربي 2017، ص 153.

ومن خلال ما عرض سابقا، نجد أن الاقتصاد العربي يقف على مشارف تحولات جذرية لها انعكاسات اقتصادية حاسمة على مستقبل التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ومن أهم هذه التغيرات الانخفاض المستمر والحاد في أسعار النفط في الأسواق الدولية، إلى جانب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بما فيها منطقة اليورو، اليابان، الصين، وروسيا، وهذا التراجع يؤثر بالسلب على الاقتصادات العربية النفطية، إلى جانب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الداخلية للدول العربية كان لها آثار وانعكاسات على اقتصادياتها، فكل هذه الأوضاع الداخلية، الإقليمية، والعالمية المختلفة، لها انعكاسات

وتداعيات مختلفة على التجارة الخارجية العربية، والتي تعد من بين المعوقات المعرقة لنمو التجارة البينية العربية، والتي نذكر أهمها كمايلي:¹

◀ معوقات إدارية وتنظيمية: وتتمثل في النقاط التالية:

- عدم توافر إدارة موحدة للمنفذ؛
- عدم وجود قنوات اتصال كافية مع المراكز الحدودية المقابلة وعدم توفر وسائل اتصال حديثة لمتابعة سير الشاحنات؛

- عدم توافر احتياجات الفحص المعملية وأجهزة الكشف الحديثة على البضائع؛
- كثرة الأخطاء في البيانات التي ترد مصاحبة للبضائع؛
- عدم الالتزام بتنفيذ التعليمات الخاصة بشهادات المنشأ؛
- عدم تقيد أصحاب الشاحنات بتجهيز سياراتهم بشكل يتناسب مع تعليمات النقل بالترانزيت؛
- عدم توافر سبل الإعاشة للعاملين لبعض المنافذ البعيدة من مناطق العمران؛

◀ معوقات النقل والعبور (الترانزيت): يعاني مستخدمو المنافذ العديد من المشاكل في بعض المنافذ منها:

- عدم اتساق مواعيد العمل اليومية والعطلات الأسبوعية بالمنافذ المتقابلة؛
- تكرار إجراءات العبور بالمنافذ المتقابلة مما يعني ازدواجية العمل في كلا المنفذين؛
- إتباع نظام القوافل للشاحنات " الترفيق " وتحديد سيارات محددة خلال السير في دول العبور؛
- عدم السماح بعبور الشاحنات، وتفريغ الشحنات وإعادة شحنها على شاحنات دولة العبور؛
- وتؤدي هذه العوائق إلى صعوبة تدفق وانسياب التجارة بين الدول العربية وبعضها البعض؛

◀ التباين بين النظم القطاعية بالدول العربية من حيث:

- طبيعة العمليات التنظيمية والإدارية في كل منفذ؛
- مستويات المعرفة والاستخدام للنماذج والأدوات العالمية.

¹-محمد محمود يوسف، الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003، ص20.

ثانيا

الاتفاقيات التجارية العربية

وتتمثل الاتفاقيات التجارية العربية في مجمل التدفقات العربية- العربية من جهة، وبين الدول العربية وبعض المراكز الرأسمالية والدول الأجنبية الأخرى، والتي سنتعرف عليها كمايلي:

1.1 الاتفاقيات التجارية العربية البينية

تحرص الكثير من الدول والتي منها العربية على الاندماج في كيانات اقتصادية إقليمية، وذلك من أجل تحقيق العديد من المكاسب، نتيجة لوفورات الحجم والتخصص الانتاجي المرتكز على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة من دول التكتل، مما يساهم في ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها، إلى جانب توفير المزيد من فرص العمل وتقليص معدلات البطالة، هذا إلى جانب المزايا التي تجنيها من وراء تحسين شروط التبادل التجاري وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والمعرفة التكنولوجية والتقنية. وعلى هذا الأساس فان التكتل الاقتصادي يعد إستراتيجية مهيكلية للتنسيق بين السياسات الاقتصادية التجارية بين الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الخارجية التي تعترض نشاطات مثل هذه التكتلات، مما يدعم القدرة التفاوضية له على الساحة الدولية، وتعد الاتفاقات التجارية أحد أهم أهداف التكتلات الاقتصادية بل قد تكون الهدف الوحيد من وراء قيام أي تكتل، ففتح الأسواق أمام صادراتها وزيادة قدراتها التنافسية وزيادة نفاذية منتجاتها في الأسواق الخارجية ومن ثم زيادة رفاهية الشعوب. وفي هذا الجزء سنتناول إلى عرض أهم الاتفاقيات الإقليمية العربية البينية كمايلي:

الجدول رقم (1-13): الاتفاقيات التجارية العربية البينية (1953-2017)

الاتفاقية	سنة الإبرام	أهم الأهداف
أولاً: اتفاقية التبادل التجاري والترانزيت: وتم بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، على توسيع نطاق التبادل التجاري في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات المتعلقة بها لمسايرة الأوضاع الاقتصادية المتطورة في الوطن العربي. ¹	1953	وتعمل هذه الاتفاقية على تحقيق مايلي: 1. تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها؛ 2. الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها؛ 3. تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل؛ 4. منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف؛ 5. الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف؛ 6. مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً منها؛ 7. التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية .
ثانياً: اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال: وهذه الاتفاقية تعمل على تنظيم تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ووضع قواعد لانتقال رؤوس مابين الدول الأعضاء في الجامعة العربية (الأردن، سوريا، العراق، السعودية، ليبيا، لبنان، مصر، واليمن)، وتم التوقيع عليها في نفس سنة الاتفاقية السابقة، فهي امتداد لها. ²	1953	1. تعمل الدول المتعاقدة على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية والمتضمنة العناصر التالية: (قيمة البضاعة المصدرة من بلد متعاقد إلى بلد آخر ونفقات شحنها والتأمين عليها؛ الأرباح التجارية وريع رؤوس الأموال الثابتة والمنقولة العائدة لبلد متعاقد والموظفة في بقية البلدان المتعاقدة؛ والأعمال التجارية... الخ) 2. إجازة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بدون رسوم ولا ضرائب؛ 3. إجازة عودة رؤوس الأموال المنقولة إلى بلدها الأصلي.
ثالثاً: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: اعد مشروع الوحدة الاقتصادية بداية في دمشق سنة 1956، والذي تم تحويله للجامعة العربية	1956	1. حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال؛ 2. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛ 3. حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط

¹ - للمزيد أكثر انظر إلى: الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية، لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1953.

² - الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية، اتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية سنة 1953.

الاقتصادي؛ 4. حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية؛ 5. حقوق التملك والايصاء والإرث.		للمصادقة عليه سنة 1957، وفي سنة 1964 دخل حيز التنفيذ والتخصيص لإقامة السوق العربية المشتركة. ¹
1. تحرير تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية بين دول الأعضاء؛ 2. حرية انتقال رؤوس الأموال وتسوية المنازعات؛ 3. حرية انتقال الأشخاص وممارسة النشاط الاقتصادي.	1964	رابعاً: اتفاقية إقامة السوق العربية المشتركة: تم توقيع القرار رقم 7 يوم 1964/08/13 بالقاهرة الذي انبثق عنه إقامة السوق العربية المشتركة، فهو بمثابة حل وسط بين اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت سنة 1953، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. ²
1. تحرير التجارة بين الدول العربية؛ 2. حماية السلع العربية من السلع غير العربية المنافسة أو البديلة؛ 3. توجيه التعاون التجاري العربي.	1981	خامساً: اتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية: أقرت هذه الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 1981، فهي تعد أكثر تطوراً لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنميتها سنة 1953، فهي تختلف عليها من حيث السعة والشمول. ³
1. زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتفاقية؛ 2. التكامل من حيث الإنتاج حسب الميزة النسبية؛ 3. تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية، ولتطوير البنية التحتية للاستثمار؛ 4. الاهتمام بجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية؛ 5. خلق وحدة اقتصادية متكاملة (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية).	1997	سادساً: اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تم إقرار إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في سنة 1997، وتم التنفيذ الفعلي في 1998، وتشمل 14 دولة عربية، وتشمل التشريعات التي تعمل إزالة التعريفات الجمركية والعوائق غير التجارية، أمام السلع المصنعة بين الدول الأعضاء فيها، أما السلع الزراعية فقد تم معاملتها معاملة خاصة حيث سمح لكل بلد باستثناء 10 سلع زراعية على الأكثر من التخفيض التدريجي وذلك خلال ذروة الإنتاج على أن

¹ - الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ادارة الشؤون القانونية، الشبكة القانونية العربية، نص اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية 1956

² - فهمي فؤاد القيسي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الدور والواقع، مقال بمجلة الشؤون العربية، عدد 105، آذار 2001، ص 121.

³ - وهيب بن داودية، انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لدول شمال أفريقيا، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

2014/2013، ص 66.

		يتم تخفيض عددها خلال الفترة الانتقالية، أيضا تم تحديد قواعد المنشأ على أساس أن يتم إنتاج 40% من قيمة المنتج في بلد المنشأ، أما القسم الأخير فيضم التوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وأيضا السماح بالتخفيض للدول العربية أقل نموًا. ¹
وتهدف الاتفاقية إلى : 1.زيادة التبادل التجاري بين الدول الأربعة من ناحية، وبين الدول الأربعة والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى؛ 2.زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأربعة (تحديدا التكامل الصناعي) من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأوروبية ومتوسطة؛ 3.جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية بفضل سوق أغادير الذي يضم حاليا أكثر من 120 مليون مستهلك.	2001	سابعاً: اتفاقية أغادير: تم الإعلان عنها في مدينة أغادير بالمغرب، وتضم هذه الاتفاقية كل من مصر، الأردن، المغرب، تونس، وذلك من أجل إقامة منطقة التجارة الحرة فيما بينهما، حيث دخلت حيز التنفيذ في 2006. ²
وتهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة في قطاع الخدمات بين الدول العربية من خلال: 1. التحرير التدريجي لتجارة الخدمات، وإيجاد بيئة مواتية لتسهيل التجارة في الخدمات فيما بينهما؛ 2. تعزيز المصالح المشتركة للدول العربية في مجال الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة والتوازن بين الحقوق والالتزامات؛ مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية، خاصة الدول العربية أقل نموًا.	2003	ثامناً: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات: انطلاقاً من أهمية العمل على تحرير التبادل التجاري في قطاع الخدمات بين الدول العربية، وفق صيغ تتلائم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية المعاصرة على الساحتين الإقليمية والدولية، أبرمت هذه الاتفاقية. ³
1.تفعيل الاتفاقيات العربية المشتركة والتي منها اتفاقية تيسير التبادل التجاري؛ 2.العمل على إزالة المعوقات والمشاكل الإجرائية في المنافذ الجمركية العربية؛ 3.التنسيق مع الجهات المختصة في ما يخص تكلفة النقل	2017	تاسعاً: اتفاقية الاتحاد الجمركي العربي: وتم إبرام هذه الاتفاقية وفق قرار رقم 820 بتاريخ 1981/12/2 للدورة 38 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتم ايداع وثيقة المشروع للمصادقة عليها بأمانة مجلس الوحدة في

¹ - محمود بيبلي وهاجر بغاصة، أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 40، سوريا، 2008، ص ص 3، 6.

http://ageconsearch.umn.edu/record/50320/files/40_gafta_after_implementation_mb_hb_ar.pdf?version=1

² - فريد التونسي، اتفاقية التبادل التجاري الحر العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، أعمال المؤتمرات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص 255.

³ - الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية، اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية سنة 2003.

البري المرتفعة؛ 4. تقديم الدعم الحقيقي للجمارك العربية فيما يخص الغش التجاري، التهرب الضريبي...؛ 5. تحرير التجارة العربية البينية بتذليل المعوقات وصولاً للتكامل الاقتصادي العربي؛		2003، وتم التصديق بموجب القرار 1737 بتاريخ 2017/05/25 لمجلس الوحدة في دورته 104، وذلك من أجل تكثيف التعاون الجمركي والإداري ما بين الدول العربية، ومن أجل مكافحة الجرائم والمخالفات للتشريعات الجمركية للدول الأطراف في الاتفاقية، من أجل تسهيل وضمان حركة التجارة المشروعة، وحماية المستهلك، والحفاظ على إيرادات الجمركية¹.

المصدر: من إعداد الطالبة.

2.1 الاتفاقيات العربية الأجنبية

يعد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بكافة أبعاده، أحد أبرز مرتكزات السياسة الاقتصادية العامة للدول العربية، فانفتاح الاقتصاد العربي على العالم بكل ما يوفره ذلك من امتيازات، وما يمليه من استحقاقات، سينقله من مرحلة سابقة اتسمت بالحماية والدعم الحكومي والاعتماد على الميزة النسبية، إلى مرحلة حالية قائمة على التحرر الاقتصادي ورفع الإنتاجية وتطوير الميزة التنافسية للقطاع الخاص والعام، وتطبيقاً لإستراتيجية التكامل مع الاقتصاد العالمي، وللتغلب على عقبة ضيق السوق المحلية، وبغية جذب الاستثمار الأجنبي وتحسين مقدرة المؤسسات المحلية على النفاذ إلى الأسواق الدولية، تبنت الحكومات العربية المتعاقبة منذ عام 1953 برنامجاً طموحاً لإصلاح نظام التجارة وإزالة القيود أمام حركة رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تضمن هذا البرنامج على توقيع عدد كبير من اتفاقيات التجارة الإقليمية سواء البينية بين الدول العربية نفسها كما تعرفنا عليها سابقاً، أو مع دول أجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين... الخ، أو مع تكتلات وتجمعات أجنبية كالاتحاد الأوروبي تكتل النافتا، الافتا... الخ. بحيث سنتطرق إلى عرض أهم الاتفاقيات العربية الأجنبية التي توصلت إليها حكومات الدول العربية المتعاقبة كمايلي:

¹ - جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الاتحاد العربي للمخلصين الجمركيين، <http://1auce.org/website/about-history.php>

و للمزيد أكثر انظر إلى نص اتفاقية التعاون الجمركي العربي المحررة بمدينة القاهرة بتاريخ 2015/09/3.

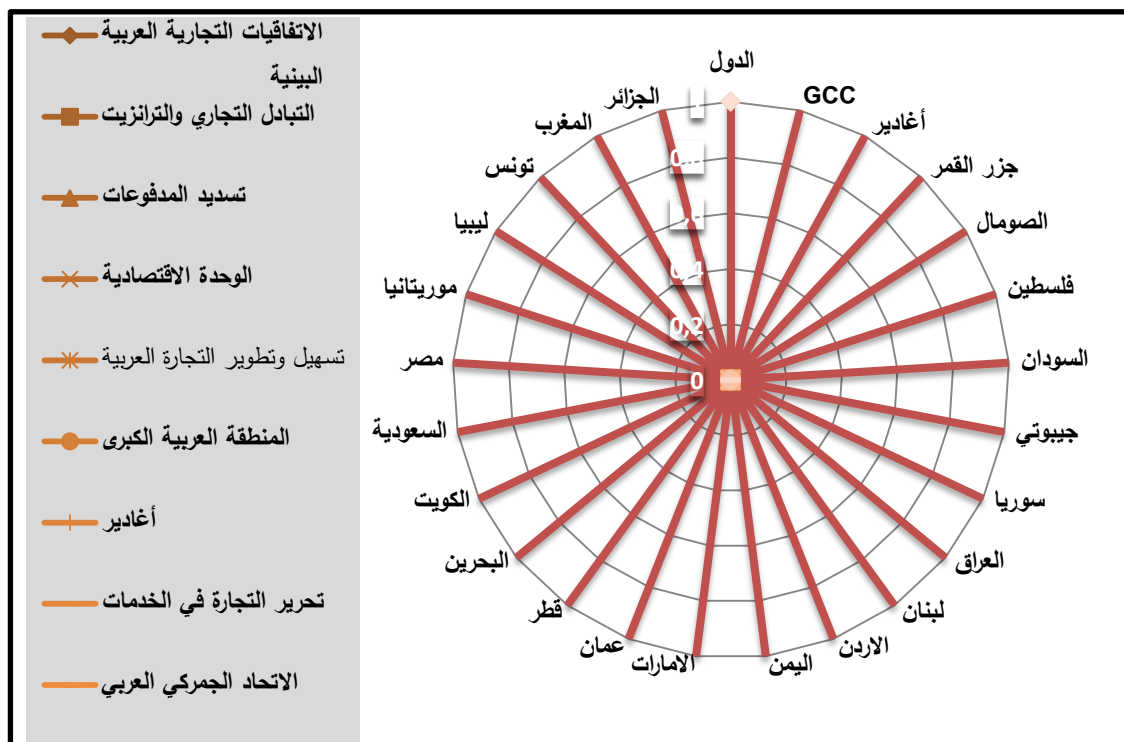
الجدول رقم (14-1): الاتفاقيات التجارية العربية الأجنبية

الاتفاقية	سنة التنفيذ	سنة الإخطار	نوع الاتفاقية
اتفاقية شراكة بين أعضاء اتفاقية أغدير والاتحاد الأوروبي	27 مارس 2007	22 فيفري 2016	إقامة اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية مابين كندا والأردن	1 أكتوبر 2012	10 أبريل 2013	إقامة اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين الأردن والتشيلي	3 سبتمبر 2007	24 أوت 2007	إقامة اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين الافتا ومصر	1 أوت 2007	17 جويلية 2007	إقامة اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين الافتا والاردن	1 سبتمبر 2002	17 جوان 2002	إقامة اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين الافتا ولبنان	1 جوان 2007	22 ديسمبر 2006	إقامة اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين الافتا والمغرب	1 ديسمبر 1999	20 جوان 2000	إقامة اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين الافتا وتونس	1 جوان 2005	3 جوان 2005	إقامة اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين تركيا ومصر	1 مارس 2007	5 أكتوبر 2007	إقامة اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	1 سبتمبر 2005	24 جويلية 2006	إقامة اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي	1 جوان 2004	3 سبتمبر 2004	إقامة اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين الأردن والاتحاد الأوروبي	1 ماي 2002	17 ديسمبر 2002	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين لبنان والاتحاد الأوروبي	1 مارس 2003	26 ماي 2003	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين المغرب والاتحاد الأوروبي	1 مارس 2000	13 أكتوبر 2000	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين سوريا والاتحاد الأوروبي	1 جويلية 1977	15 جويلية 1977	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين تونس والاتحاد الأوروبي	1 مارس 1998	15 جوان 1999	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين الأردن وسنغافورة	22 أوت 2005	7 جويلية 2006	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين مصر وميكوسور	1 سبتمبر 2017	19 فيفري 2018	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين الاردن وتركيا	1 مارس 2011	7 مارس 2011	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين المغرب وتركيا	1 جانفي 2006	10 فيفري 2006	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين سوريا وتركيا	1 جانفي 2007	15 فيفري 2007	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين تونس وتركيا	1 جويلية 2005	1 سبتمبر 2005	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية	1 أوت 2006	8 سبتمبر 2006	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاردن	17 ديسمبر 2001	15 جانفي 2002	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب	1 جانفي 2006	30 ديسمبر 2005	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية و عمان	1 جانفي 2009	30 جانفي 2009	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين مصر والسوق المشتركة للكوميسا	17 فيفري 1999	3 جانفي 2017	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة	1 سبتمبر 2013	30 جوان 2015	اتفاقية تجارة حرة
اتفاقية بين فلسطين وتركيا	1 جوان 2005	1 سبتمبر 2005	اتفاقية تجارة حرة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء بيانات

World trade organization, <http://rtais.wto.org/UI/publicPreDefRepByRTAType.aspx>, Friday, July, 6, 2018.

الشكل رقم (17-1): الشبكة العنكبوتية للاتفاقيات التجارية العربية



انطلاقاً من مصطلح "طبق السباغيتي" الذي صاغه جاديش بغاوتي في أدبيات التجارة الإقليمية سنة 1995، والذي يشير أن منطقة التجارة التفضيلية هي منطقة معقدة ومتشابكة بتداخل الاتفاقات التجارية التفضيلية، وتكون أكثر تعقيداً من خلال زيادة عدد التعريفات الجمركية وقواعد المنشأ، وإسقاط هذا المفهوم على وصف التجارة التفضيلية ضمن تكتلات اقتصادية ومعاهدات تجارية، إضافة إلى ذلك التشبيه "طبق سباغيتي" لما يفسره لظاهرة تكاثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية، يمكننا إضافة تشبيه آخر لهذه الظاهرة بما يسمى بالشبكة العنكبوتية لتزايد وتشابك هذه الاتفاقيات، وعليه حسب الشكل أعلاه نلاحظ مركز الشبكة الذي يحوى الكم الهائل للاتفاقيات التجارية العربية المجمعة، والذي يربط مختلف الدول العربية بالتكتلات الاقتصادية المختلفة، سواء الداخلية، أو الخارجية. بمعنى محور الشبكة يفسر الاتفاقيات التجارية الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، افغانا، الخ، بينما الخطوط الملفوفة حول هذا المحور هي تعكس الدول العربية وكذلك التجمعات البينية العربية المختلفة.

1..3 نماذج الاتفاقيات التجارية الإقليمية للدول العربية

انطلاقاً من الذكرى العاشرة للشراكة الاورو-متوسطية، وبعبارة مفوض الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية(بنيتا فيرو - فالندر) حيث قال "حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل لأوروبا أولوية قصوى" كما صرح في نفس الذكرى الممثل الأعلى للعلاقات الخارجية والشؤون الأمنية (خافيير سولانا) بقوله"على ضفاف هذا البحر تراثنا المشترك، والذي يمثل خلفية فريدة للتعاون"، إضافة إلى خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بجامعة كارولينا الجنوبية في ماي 2003 بقوله " يمتلك العالم العربي ميراث ثقافي عظيم، إلا أنه يفقد الكثير للتطور على الصعيد الاقتصادي في وقتنا الحالي". ومن منطلق هذا الكلام يتضح أن منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا منطقة صراع نفوذ بين المشروع الأمريكي من جهة، و المشروع الأوروبي من جهة أخرى، كون طبيعة العلاقات بين العالم العربي والعالم الخارجي هي علاقات تجارية، سياسية، واقتصادية، أي مرتبطة بمجموعة واسعة من المصالح المشتركة فمن البديهي أن تعزيز العلاقات بينهما في جميع المجالات هو مسألة ذات أولوية لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي من منظور ظاهرة الإقليمية الجديدة. وعليه سعت الأقطاب الرأسمالية منذ ثمانينات القرن الماضي، إلى تعزيز موقعهما بتنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة. حيث انطلقت مبادرة الاتحاد الأوروبي بحلول أوائل التسعينات بالتفاوض على مجموعة من اتفاقيات التعاون الواسعة النطاق مع معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المظلة على حوض المتوسط، والتي منها انطلقت عملية إعلان برشلونة في أواسط التسعينات، في مقابلها توقيع أول اتفاقية بين الولايات المتحدة والأردن لإقامة تبادل تجاري حر للمناطق الصناعية المؤهلة.

وكانت تهدف مجمل هذه الاتفاقيات إلى زيادة مبدأ "التراكم القطري للمنشأ"^{*}، كما تهدف إلى تحقيق السلم والأمن الإقليمي. كما عززت هجمات 11 سبتمبر 2001 اندفاع الولايات المتحدة لتعزيز

* - ونقصد بالتراكم القطري للمنشأ، أولاً مفهوم المنشأ وهو الجنسية الاقتصادية للسلع التي يتم تبادلها تجارياً، من أجل تحديد الالتزامات والاعباد الأخرى، ويوجد نوعان تفضيلي، وآخر غير تفضيلي وتحدد المعاملة الجمركية عند استيرادها بناءً على منشأها. أما مصطلح التراكمي عند تطبيق نفس قواعد المنشأ بين دولتين بينهما اتفاقيات تجارة حرة يمكن أن يحدث هنا بينهما "تراكم المنشأ"، أما التراكم القطري للمنشأ فيتم تطبيقه على أكثر من دولتين A-B-C بينهما اتفاقيات تطبيق نفس قواعد المنشأ فيما يخص عمليات التشغيل والتصنيع اللازمة لاكساب المنشأ فان الدولة A يمكنها أن تطبق التراكم القطري في تجارتها مع الدولتين B-C بشرط هذا الاتفاق يسمح بتطبيق هذا النوع من التراكم. للمزيد أكثر انظر إلى الورقة التالية:

<http://www.agadiragreement.org/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR>

العلاقات مع الدول العربية بشكل أكبر بتحرير التجارة كمدخل لمحاربة الإرهاب الدولي،¹ و يمكن عرض أهم لاتفاقيات التجارة العربية كما يلي:

«الشراكة الاورو متوسطية العربية»: عندما نتحدث عن مفهوم "القوة الناعمة"، نخرج على المفهوم الذي اقترحه الأستاذ الأميركي جوزيف ناي سنة 1990 في كتابه "مقيده للرصاص" باعتبارها قدرة الولايات المتحدة على إغواء وإقناع الدول الأخرى دون استخدام القوة أو الإكراه، وهذا المفهوم سرعان ما تناوله كثير من رجال السياسة لتحديد قدرة ممثل سياسي ما مثل الدولة، شركة متعددة الجنسيات، منظمة غير حكومية أو مؤسسة دولية للتأثير بشكل غير مباشر و بوسائل غير قسرية. و القوة الناعمة التي أدخلت مؤخرا في سنة 2014 في "مفردات العلاقات الدولية" المنشور في الجريدة الرسمية الفرنسية من قبل المكتب العام لتعريف المصطلحات وعلم الأحياء على أنه "قوة لإقناع" أي قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على حشد دولة واحدة أو أكثر، بحكم نفوذها الكبير في مختلف المجالات، ونظرا لهيبتها أو مكانتها المعترف بها. "و في تحليل ناي هناك ثلاثة مصادر للقوة الناعمة: الثقافة والقيم السياسية والسياسات العامة، فالقوة الناعمة تميل وفقا له إلى "العمل بشكل غير مباشر في تشكيل بيئة عمل عام، وأحيانا يتطلب سنوات لتحقيق النتائج المرجوة."²

ولدراسة المساهمة الحقيقية للشراكة الأورو-متوسطية في القوة الناعمة للاتحاد على مستوى الدول العربية المتوقعة في شمال البحر الأبيض المتوسط، أو شرق أفريقيا، أو دول الخليج العربي والتي هي المجال الخاص لدراستنا هذه، يتطلب ذلك تحليل دقيق للمستويات المتداخلة المختلفة لهذه "القوة الناعمة"، على مستوى التدفقات التجارية للدول العربية البينية ومدى تأثيرها بهذه القوة.

• **قراءة تاريخية في اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية:** منذ سنة 1960 كانت توجهات السياسة الاقتصادية المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) مبنية على أساس تحقيق مبدأ المصالح الاقتصادية، وانطلقت سنة 1969 بإقامة اتفاقيات الشراكة مع دول المغرب العربي (باستثناء ليبيا*)، حيث كانت "المقاربة المتوسطية العالمية" لسياستها في البحر الأبيض المتوسط هي تعريف المجتمع الأوروبي بأهمية توقيع الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية. وفي إطار السياسة العالمية لمنطقة البحر المتوسط

¹ - رياض الخوري، تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة، وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الجهة الأخرى، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد8، حزيران/يونيو 2008، ص1.

² - Samer Haydar, Le partenariat Euromed : contribution à l'étude du soft-power de l'Union Européenne, ÉCOLE DOCTORALE DE DROIT DROIT PUBLIC, L'UNIVERSITÉ DE BORDEAUX, 2016, France, p12.

* حيث تم اقضاء ليبيا من مساعي هذه الاتفاقية بسبب العقوبات المفروضة من طرف هيئة الامم المتحدة سنة 1992، حيث تم رفع هذه العقوبات سنة 1999، وبعدها أصبحت الجماهيرية الليبية عضوا ملاحظا في الشراكة الاورومتوسطية.

(GMP) فإن هذه الاتفاقيات الثنائية اختتمت في سنة 1976 مع دول المغرب العربي، ودخلها حيز التنفيذ في سنة 1978، حيث قدمت السياسة المتوسطية المساعدة الاقتصادية والتجارية، لتظهر أهمية العلاقات السياسية الاقتصادية والاجتماعية بين أوروبا ودول شرق وجنوب المتوسطي وعلى اثر هذه التطورات العالمية تجددت السياسة المتوسطية سنة 1990، وقاد على إثرها الاتحاد اتجاه استراتيجي لإعادة التفكير في مواقفه اتجاه الدول الجنوبية، وفي الوقت نفسه تصور توسيعها نحو الشرق الأوسطي، والغرض من هذا النهج الجديد تجاوز طبيعته جوانب العمل والتعاون التقليدي في المسائل التقنية والمالية، بل هو وضع إستراتيجية إقليمية أكثر عالمية انطلاقاً من برنامج شراكة تم تصميمه خلال مؤتمر برشلونة¹.

• **إعلان برشلونة:** الذي اعتمد في المؤتمر الأوروبي - متوسطي من 27 إلى 28 نوفمبر 1995 ببرشلونة حيث اجتمع العديد من الدول الأوروبية والمغربية كالجزائر، تونس، المغرب، وأيضاً دولة فلسطين سوريا لبنان، مصر... الخ لتأكيد أهمية النقاط التالية وتحقيقها كما يلي:²

– التأكيد على الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط وبدافع الرغبة في ذلك إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعداً جديداً استناداً إلى التعاون والتضامن العالميين، الأمر الذي يعود إلى الطبيعة المميزة للروابط التاريخية؛

– تدارك أن المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط هي تحديات مشتركة تتطلب تطبيق نهج شامل ومنسق؛

– قرر بناء علاقات متعددة ومستدامة، قائمة على أساس روح الشراكة مع احترام الخصائص والقيم والخصوصيات المحددة لكل عضو؛

– في حين أن هذا الإطار متعدد الأطراف مكمل لتقوية العلاقات الثنائية التي من المهم الحفاظ عليها من خلال إبراز خصوصياتها؛

– التأكيد على أن هذه المبادرة الأوروبي المتوسطية لا تهدف إلى تجاوز الأعمال والمبادرات الأخرى التي تم القيام بها من أجل تحقيق السلام، استقرار، وتنمية المنطقة، ولكن ستساعد على تعزيز نجاح المبادرات الأخرى كما توصل المشاركون إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ومستدامة في منطقة الشرق الأوسط؛

– اقتناعاً بأن الهدف العام هو جعل منطقة البحر المتوسط، منطقة حوار، تبادل، وتعاون تضمن السلام والاستقرار وذلك بتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

¹ - Samer Haydar, op-cit, p 13,14.

²-Déclaration de Barcelone Adoptée lors de la conférence euro-méditerranéenne 28-27 novembre 1995, <https://www.iemed.org/documents/fdeclaraciobcn.pdf>.

المستدامة والمتوازنة، بمكافحة الفقر، وتعزيز التفاهم الأفضل بين الثقافات، وجميع العناصر الأساسية للشراكة؛

– الموافقة على إقامة شراكة عالمية – شراكة الأورو متوسطي – من خلال حوار سياسي معزز ومنتظم، لتنمية التعاون الاقتصادي، المالي، البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني، وتمثل هذه المحاور الثلاثة أجزاء من الشراكة الأورو-متوسطية.

1. الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط: وتشمل النقاط التالية:¹

♦ **الأهمية الجغرافية:** يعتبر البحر الأبيض المتوسط نقطة وصل بين ثلاث قارات أوروبا، إفريقيا، وآسيا مشكلا شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و 30 درجة شمالا وخطي طول 5.50 غربا و 36 شرقا، وتبلغ مساحته 2966000 كلم²، ويبلغ طول البحر الأبيض المتوسط من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق – بيروت، أما عرضه فهو متفاوت يتراوح بين 814 ميلا بحريا بين مضيق الداردانيل التركي وميناء بورسعيد المصري، 410 أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية في الجزائر كما ينقسم إلى حوضين غربي وشرقي بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية وتونس، وهذا ما يكسبه خاصية جيولوجية لها تأثير على أهميته الجيوستراتيجية، وتتمثل في وجود نقاط الخناق التي تسمح بمراقبة الممرات البحرية والجوية. وكل هذه الخصائص دفعت بدول البحر الأبيض المتوسط وعلاقاتها البينية بتوسعها ليتجاوز حدودها الجغرافية ليشمل نطاقها السياسية؛

♦ **الأهمية السياسية:** بحسب المعيار الجغرافي، وبحسب تعريف الدول المتوسطية والذي يقول "وجود مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية المختلفة تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية، وتعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط"؛

♦ **الأهمية الاقتصادية:** إلى جانب المعيارين السابقين، هناك أهمية اقتصادية للبحر الأبيض المتوسط وتتمثل في ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية الصناعية، كالثروات الخاصة بالنفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي، والخليج العربي، وكذا منطقة بحر قزوين، وهنا يظهر دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مروراً بقناة السويس ومضيق جبل طارق، والمواد الغذائية والخدماتية

¹ – أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 41، 45، 48.

باتجاه الضفة الجنوبية (الدول العربية، تركيا.. الخ). أي يمكن القول بأن البحر الأبيض المتوسط هو بمثابة "الشریان الحيوي للتجارة العالمية".

2. مجالات الشراكة في إطار اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية: وتشمل المجالات التالية:¹

♦ في إطار الشراكة السياسية والأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار"، أين أقر الأعضاء المشاركين إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها بالاشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم مجال سلام واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك إمكانية وضع عقد اوروبي - متوسطي لهذا الغرض، من أجل محاربة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة؛ التعامل الحذر مع قضية السلام في الشرق الأوسط؛ السعي إلى حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة المتوسطية.

♦ في إطار الشراكة الاقتصادية والمالية: وضمن المحور الثاني للبيان الختامي المعنون بـ " مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة"، حيث شدد المشاركون في هذا المؤتمر على " الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة"، وذلك بمجابهة التحديات المشتركة، لتحقيق تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي، تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الاورومتوسطية وتشجيع التكامل والتعاون الإقليميين. وفق الايديولوجية الليبرالية والليبرالية الجديدة التي تركز خيار التبادل الحر تنمية القطاع الخاص، وتحفيز الاستثمارات وتنمية القطاع المالي والتحديث الصناعي التي تعتبر من أركان الأساسية لاقتصاد السوق.

♦ في إطار الشراكة الاجتماعية والثقافية: وجاء في البيان الختامي لملتقى برشلونة في المحور الثالث المعنون " الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية و الإنسانية: تنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية"، فمن مفهوم محتوى هذا الملتقى هو لا مناص عن الحديث عن شراكة سياسية واقتصادية دون إقامة شراكة بين الشعوب قوامها تداخل الثقافات واحترام الاختلافات الدينية والثقافية والمجتمعية، وذلك مبني على الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان لتقارب الشعوب من خلال تشجيع التفاهم بين الثقافات؛ تنمية الموارد البشرية؛ تحفيز التبادل بين المجتمعات المدنية؛ ومكافحة الآفات الاجتماعية.

¹ - أحمد كاتب، نفس المرجع، ص 155.

ومن خلال ما سبق فإن التغييرات التي شهدتها العالم خاصة بعد حرب الخليج وانتصار الولايات المتحدة لزعامة العالم بمفردها، دفع بالاتحاد الأوروبي للدفاع عن مصالحها واستعادة دورها التاريخي بتبني سياسة متوسطة متجددة، وذلك من خلال طرح فكرة "الشراكة" لإقامة منظومة تعاونية سياسية واقتصادية واجتماعية. ويمكن عرض حجم التبادلات لدول العينة مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة كما يلي:

3. أهداف اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية: ويمكن عرض أهم أهداف الاتفاقية كما يلي:¹

- تسهيل تبادل السلع والمنتجات خاصة من خلال منح تسهيلات للبلدان العربية تعرف "بميز نفاذ تفضيلية" تسهل وصول منتجاتها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي؛
- تسهيل جزئي لتبادل السلع الزراعية، بما في ذلك تقليص التعرفة الجمركية على انتقال المنتجات الزراعية بين الطرفين؛
- تسهيل التجارة في الخدمات (السياحة، النقل، الاتصالات، الحواسيب والمعلومات، التأمين، الخدمات المصرفية) وفتح أسواق الطرفين لانتقال الخدمات واليد العاملة والاستثمارات في هذه المجالات؛
- أحكام تتعلق بحماية الملكية الفكرية (العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والاشارات الجغرافية وحقوق النشر والحقوق المرتبطة بالاعمال الفنية.)؛
- زيادة في مساعدات التعاون والتنمية من الاتحاد الأوروبي المخصصة للدول العربية جنوب المتوسط؛
- بعض الأحكام المحدودة المتعلقة بالاستثمار، مثل حق تأسيس الشركات لكل من الطرفين في أراضي الطرف الآخر على أساس معاملة تتساوى مع معاملة المستثمر المحلي ولا تقل عن المعاملة التي يتلقاها مستثمرو أي من الدول الأخرى (أي على أساس المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الاولى بالرعاية) حيث تطبق في اتفاقية كل من الاردن والعراق مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى بنود تضمن حرية انتقال الاموال؛
- لم تعالج هذه الاتفاقيات مسألة تحرير حركة الاشخاص (العمالة). ويتم عرض أهم بنود الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة مع دول عينة الدراسة كمايلي:

¹ - اتفاقيات الشراكة الارور - المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة، الارور - المتوسطية: مقارنة عمالية، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، منظمة العمل الدولية 2014، ص 5. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-5/beirut/documents/publication/wcms_364797.pdf

- **الجزائر:**¹ وأبرمت هذه الاتفاقية في سبتمبر 2005 محتوية على 110 مادة مقسمة على 9 أبواب ، 6 ملحقات و 7 بروتوكولات و نلخصها في النقاط التالية:
- تحاور سياسي أمني منتظم بين الطرفين؛
- التثقل الحر للسلع بمعنى إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين بصفة نهائية في 2017*؛
- التداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات في الجزائر؛
- التشاور بين الطرفين من أجل تسهيل حركة رؤوس الأموال بين أعضاء المجموعة إلى غاية تحريرها التام؛**
- التعاون الاقتصادي بين الطرفين في مجال اتفاق اعلان برشلونة؛ كما يعزز هذا التعاون التكامل الاقتصادي الجهوي المغاربي ..الخ؛
- بحيث أن هناك العديد من البنود تناولتها الاتفاقية بما فيها المجال التكنولوجي، الصناعي، الزراعي والصيد البحري، البيئة ... وغيرها. حيث أبرمت هذه الاتفاقية لتحقيق أهداف معلنة وأخرى غير معلنة كمايلي:
- ◀ بالنسبة للاتحاد الاوروبي يسعى الي تحقيق مايلي:
- دعم الإصلاحات الاقتصادية وبناء المؤسسات لمواجهة الانفتاح الاقتصادي؛
- تنمية البنية التحتية الاقتصادية؛
- تنمية الموارد البشرية؛
- توحيد سيادة القانون والحكم الرشيد..؛
- ◀ بالنسبة للجزائر فهي تسعى لتحقيق مايلي:
- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع المجالات ذات الأهمية؛

¹ - الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31 الصادرة في 31 أفريل 2005 <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2005/A2005031.pdf>

*- للتفاصيل أكثر انظر إلى المادة رقم 9 من نص الاتفاقية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادرة في أفريل 2005، ص5.

**- للمزيد أكثر الرجوع إلى المادتين 39-40 من نص الاتفاقية بالجريدة الرسمية عدد 31 الصادرة في 2005.

- توسيع التبادلات وضمنان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
- تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع المبادلات داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها؛
- ترقية التعاون في ميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والمالية؛
- تشجيع التبادلات البشرية لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية.
- **المغرب¹** حيث تم تنفيذ الشراكة الاورومتوسطية المغربية في مارس 2000، وكانت تنص هذه الاتفاقية على البنود التالية:

- إنشاء منطقة تجارة حرة بين المغرب والاتحاد الأوروبي خلال فترة الانتقالية مدتها 12 سنة، مع ترتيبات خاصة بالصادرات والواردات التي تترجم بإلغاء الحقوق الجمركية ودخول المنتجات المصنعة السوق الأوروبية بكل حرية وبدون قيود ماعدا منتجات قطاع النسيج ومنه في 01 مارس 2012 كانت نهاية تفكيك التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة وتصبح منطقة تجارة حرة بين المغرب والاتحاد الأوروبي؛

- وأما بما يتعلق بالمنتجات الأوروبية تدخل المغرب بدون رسوم جمركية لكنها تظل خاضعة لضريبة القيمة المضافة (TVA) على المنتجات الأوروبية التي تقدر بحوالي 20%؛

- التعاون الاقتصادي ويهدف إلى مساعدة دولة المغرب على تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام المساعدات الفنية في مجال إصلاح النظام الاقتصادي، حيث أن التعاون الاقتصادي والتقني هو غير أساسي لإنجاح منطقة التجارة الحرة على الجانب المغربي؛

- التعاون في المجال المالي بحيث استفادت المغرب من مساعدات مالية أوروبية في شكل هبات ضمن برنامج ميذا*** على فترتين؛

- التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي فقد تناول اتفاق الشراكة الأورو-مغربية قضايا يتعلق بالهجرة والعمال المهاجرين، حيث اتفق الطرفان على حماية العمال وضمنان كل حقوق ومساواتهم

¹ - مهدي بوكعومة ، العلاقات الاورو-مغربية في اطار سياسة الجوار الاوروبية 2005-2012، مقال بمجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات

الدولية ، العدد 2018، 14، ص 75. <https://drive.google.com/file/d/1SBj7qLlkjGTuFBwCQKehtMS0jRe6merX/view>

***- حيث تعتبر المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية إلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة عن طريق بروتوكولات مالية مهما كان حجم الإصلاحات المعتمدة والمنجزة يتم التفاوض عنها مع هذه الدول وعلى أثر مؤتمر برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأوروبية - المتوسطية ما يسمى برنامج ميذا.

بالعمال المحليين، كما تم التطرق إلى المواضيع التالية: الهجرة السرية وكيفية ترحيل المهاجرين غير الشرعيين وإعادتهم إلى دولهم؛

- تفصيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية ونظام الصحة؛
- الاتفاق حول الصيد البحري وتصدير منتجاته يشكل الصيد البحري أهم صادرات المغرب وخاصة المنتجات المختلفة، وقد كانت منتجات الصيد البحري تخضع لنظام الحصص إلا أنه بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية، وضع الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية في إطار تطبيق برنامج ميداء 2 مقابل السماح بمرور البواخر الأوروبية..الخ. وجاءت هذه الشراكة لتحقيق الأهداف التالية:
- تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين؛
- تحديد الشروط الضرورية للتحرير التدريجي لتبادل البضائع، الخدمات رؤوس أموال؛
- دعم مبادرات الاندماج جنوب جنوب؛
- دعم التعاون في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية و الشفافية المالية.

• **تونس:**¹ يمكن اعتبار العلاقات الثقافية والتجارية التي تربط بين تونس والاتحاد الأوروبي من اعرق العلاقات وذلك بحكم العامل الجغرافي والتاريخي، الذي يقرب كثيرا الطرفين. حيث تعد تونس أول بلد من الضفة الجنوبية للمتوسط الذي أمضى اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك في جويلية 1995 والذي دخل حيز التنفيذ منذ سنة 1998، ويضمن هذا الاتفاق 96 مادة مقسمة إلى ثمانية موضوعات بالإضافة إلى عشرة بيانات مشتركة، وخمسة بروتوكولات، فضلا عن سبعة ملاحق مكمله للاتفاق.

وتشتمل البنود التالية:

- الحوار السياسي؛
- حرية تداول السلع؛ إنشاء منطقة للتبادل الحر حيث تم بمقتضاها حذف الحواجز الجمركية على تجارة المنتجات الصناعية فقط، و يتم حذفها بصفة تدريجية على مدى 12 سنة (من 1995 إلى 2008)، كما استفادت تونس أيضا من برنامج ميداء (1995-2006)؛

¹ - أبحري سفيان، الشراكة الأورو-مغربية وأثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراة ، في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012/3، 2013، ص125

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/13968/1/ABAHRI_SOFIENE.pdf

- حق إقامة المؤسسات والخدمات؛
- المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى؛
- التعاون الاقتصادي؛
- التعاون المالي؛
- أحكام مؤسسية عامة وختامية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق الأهداف التالية:
- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف إتاحة المجال أمام تقوية علاقتهما في سائر المجالات؛
- تحديد الشروط لتحرير مبادلات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بصورة تدريجية؛
- تطوير المبادلات وضمان ازدهار العلاقات الاجتماعية المتوازنة بين الأطراف لاسيما عبر الحوار والتعاون لدعم التنمية والازدهار لتونس والشعب التونسي؛
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تشجيع المبادلات والتعاون بين تونس وبلدان المنطقة؛
- تطوير التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.
- الأردن:¹ ودخلت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة الأردنية الهاشمية حيز التنفيذ في ماي 2002 وتشكل الأساس القانوني للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والأردن، وفي ديسمبر 2016 تبنى الاتحاد الأوروبي والأردن مجموعة من البنود شملت مايلي:
- أولويات الشراكة واتفاق مرفق بين الاتحاد الأوروبي والأردن تحدد أولويات الشراكة إطار المشاركة السياسية وتعزيز التعاون؛
- وتم الاتفاق عليها في سياق سياسة الجوار الأوروبية المنقحة وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية للسياسة الخارجية والأمنية؛
- تم تمديد أولويات الشراكة في ديسمبر 2018 لمدة عامين آخرين حتى عام 2020. حيث وقع الأردن والاتحاد الأوروبي شراكة التنقل في أكتوبر 2014 لإدارة التنقل والهجرة. المفاوضات مستمرة أيضا على اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTA).
- ويتمثل الهدف الرئيسي لشراكة الاتحاد الأوروبي والأردن في تعزيز الحوار السياسي البيني، وتعزيز التجارة من خلال التحرير التدريجي، وتعزيز التعاون في مجموعة واسعة من القطاعات.

¹ - سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسيع، https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/jordan_en تاريخ

الاطلاع 2019/10/02 على الساعة 19.30.

- **مصر:**¹ إن الإطار العام للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر منصوص عليه في اتفاقية الشراكة والتي تم توقيعها في 2001 ودخلت حيز التنفيذ في 2004. وفي حين أن جميع عناصر اتفاقية الشراكة تبقى سارية، وتنص الاتفاقية على البنود التالية:
 - إقامة منطقة تجارة حرة بإلغاء تدريجي للرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات الصناعية الأوروبية الموجهة للسوق المصرية، أما المنتجات الصناعية المصرية معفاة بالكامل من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل بداية من جانفي 2004؛
 - أما بالنسبة للمنتجات الزراعية المصرية نفاذ أكبر للمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة والمنتجات السمكية الأسواق الأوروبية، كما إلغاء 100% من الرسوم الجمركية على مجموعة من السلع الزراعية المصنعة؛
 - بالنسبة للمنتجات الأوروبية إلغاء تدريجي للرسوم الجمركية من 2004-2019 أي مدة كحد أقصى 15 سنة. كما تهدف الشراكة الأوروبية المصرية لتحقيق ما يلي:
 - تعزيز التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي باعتباره أهم شريك تجاري لمصر؛
 - زيادة نفاذ الصادرات المصرية في الأسواق الأوروبية؛
 - خفض تكاليف الواردات من المدخلات الصناعية من الاتحاد الأوروبي إلى الأسواق المصرية لزيادة تنافسية الصادرات الصناعية في الأسواق الأوروبية؛
 - الوصول إلى طريقة مؤسسية لحل المشكلات التي تعوق العمليات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي؛
 - إزالة القيود الكمية (الحصص) على صادرات الصناعات النسيجية المصرية؛
 - تكثيف التعاون الاقتصادي الذي يمتد إلى التعليم والبيئة.. الخ؛
 - تكثيف فرص الاستثمارات عن طريق التعاون في تبادل المعلومات حول الاستثمار؛
 - الاستفادة من تراكم المنشأ.
- **لبنان:**² تجمع الاتحاد الأوروبي ولبنان علاقات اقتصادية وثيقة في إطار اتفاقية الشراكة بينهما، والتي دخلت حيز التنفيذ في نيسان 2006، وترتكز نصوص هذه الشراكة على التالي:

¹ مصر والاتحاد الأوروبي، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقات التجارية، وحدة المشاركة الأوروبية

<http://aecegypt.com/uploaded/pdf/finalEEAAkit.pdf> تاريخ الاطلاع 2019/10/02 الساعة 20.00.

² لبنان-الاتحاد الأوروبي/7918/lebanon/delegations/eeas.europa.eu

الاتفاقية نص https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/aa_decision_conseile_texte_ar.pdf

- القيم والمصالح المشتركة وتتضمن حوارا سياسيا، أمنيا، اقتصاديا، واجتماعيا منتظما؛
 - القيام باتصالات واسعة النطاق بين الأشخاص وتقديم مساعدات تنموية وإنسانية؛
 - وتعزيز الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي ولبنان حقوق الإنسان، والحوار السياسي؛
 - وحرية تنقل السلع، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛
 - ويلتزم الاتحاد الأوروبي بدعم الديمقراطية، والحكم الرشيد، والاندماج الاجتماعي، والتعليم، والتنمية المستدامة في لبنان. كما تعمل هذه الشراكة على تحقيق الأهداف التالية:
 - توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الفريقين، يتيح تنمية علاقات وثيقة في كافة المجالات التي يعتبرانها ضرورية لهذا الحوار؛
 - تحديد الشروط للتحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات، ورؤوس الأموال؛
 - تعزيز التجارة وتوسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتناسقة بين الفريقين، لاسيما عبر الحوار والتعاون، وذلك لتعزيز عملية التنمية والازدهار للبنان وشعبه؛
 - تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي والنقدي؛
 - تعزيز التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.
- **دول مجلس التعاون الخليجي:**¹ والذي يضم دول الخليج (السعودية، الإمارات المتحدة، الكويت، قطر سلطنة عمان، والبحرين)، حيث صنف البنك الدولي الدول الأعضاء في مجلس التعاون في عداد الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع، لذلك فهي لا تحظى بميزة الوصول التفضيلي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي تحت نظام الاتحاد الأوروبي المعمم للأفضليات GSP، ورغم ذلك تم اتخاذ خطوات لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين من خلال التوقيع على اتفاقية التعاون عام 1988، وتتضمن التزاما من الطرفين بالدخول في مفاوضات بشأن اتفاق للتجارة الحرة تسعى إلى التحرير التدريجي والمتبادل للتجارة في السلع والخدمات، وتهدف إلى ضمان مستوى مماثل من فرص الوصول إلى الأسواق كما تغطي جملة من الأمور مثل قواعد وضوابط حقوق الملكية الفكرية، وقواعد المنشأ، وحقوق الإنسان، والإرهاب. وينص الاتفاق على عقد اجتماعات سنوية وزارية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ولجان التعاون المشترك على مستوى رفيع المستوى، ولكنها علققت من جانب مجلس التعاون الخليجي في عام 2008، مع الموافقة على الطلب الأوروبي باستمرار المشاورات بين

¹ - تطور العلاقات العربية الأوروبية بين الطموح والتردد، الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللوكسمبورجية، <http://www.ablcc.org/news-events/in-the-spotlight/548-the-development-of-arab-european-relations-between-ambition-and-hesitation> تاريخ الاطلاع 2019/10/03/10، ساعة الاطلاع 11.00.

الجانبين إلى حين توفر أرضية مشتركة لاستئناف المفاوضات، ولقد أطلق الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في شهر ماي 2017، حوارا خصص لقضايا التجارة والاستثمار، بمشاركة القطاعات الخاصة في كل منهما. ويوفر هذا الحوار منصة مخصصة لمعالجة القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار وتعزيز التعاون في الجوانب ذات الاهتمام المشترك مثل معوقات الدخول إلى الأسواق والمتطلبات التنظيمية وسبل تشجيع المبادلات التجارية والتدفقات الاستثمارية في الاتجاهين. فقط تقتصر علاقتها مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (الافتا) حيث تم التوقيع على الاتفاقية في 2009 ودخلت حيز التنفيذ 2014. وتهدف إلى ما يلي:¹

– تحرير التجارة في السلع والخدمات؛

– تشجيع المنافسة في اقتصاداتها؛

– ضمان الحماية الكافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية؛

– تحرير أسواق المشتريات الحكومية على أسس متبادلة؛

– تعزيز متبادل للفرص الاستثمارية.

«الشراكة الأمريكية العربية: نظرا لأهمية ومكانة العالم العربي لما يملكه من مقومات ومؤهلات اقتصادية وثقافية كبيرة تجعل العالم الخارجي يطرح جدلا سياسيا حول طرح المشروعات المختلفة الخاصة بالتموقع في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي ضمن ظاهرة الإقليمية الجديدة، وعليه ظهرت مبادرات أمريكية تتماشى مع اتجاه السياسة الخارجية لها بجعل قضايا الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية محورا أساسيا في إستراتيجيتها الخارجية بصفة عامة، وتجاه منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص. ولتنفيذ مشروعها الاستراتيجي أعلنت الولايات المتحدة رغبتها في إقامة منطقة تجارة الحرة خلال عشر سنوات، تسمح بإدماج دول الشرق الأوسط في دائرة الفرص المتنامية التي تزرع الأمل في شعوب هذه الدول، وتلاها التنافس الأوروبي بتقديم مبادرات فردية وجماعية خاصة بالإصلاح في الشرق الأوسط، تعد في مجملها مكملة للتوجه الأمريكي، رغم بعض التحفظات الأوروبية على بعض القضايا كالقضية الفلسطينية، حيث تعطي الدول الأوروبية اهتماما حقيقيا لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط من منطلق أهميتها في تهيئة المناخ السياسي والأمني والاقتصادي اللازم لدفع خطوات الإصلاح في المنطقة، في حين تفضل الولايات المتحدة عدم إبراز هذه القضية، ومع ذلك انطلق المتعاملون التجاريون

¹ – انظر أكثر إلى نص الاتفاقية :

https://www.economy.gov.ae/arabic/Ministry/MinistrySectors/ForeignTradeSector/Documents/GCC-EFTA%20FTA_ar.pdf

للولايات المتحدة في مفاوضات مكثفة مع العديد من الدول العربية من أجل الوصول إلى اتفاقيات تجارية ثنائية والتي منها إبرام اتفاقيات تجارة حرة بين الولايات المتحدة و بعض الدول العربية، كسلطنة عمان تونس، قطر، الجزائر، الكويت، المملكة العربية السعودية، اليمن، الإمارات، وتهدف تلك الاتفاقيات إلى إزالة التعريفات الجمركية وغيرها من المعوقات التي تقف في وجه توسيع التجارة بين البلدين.¹

وبارتباط الولايات المتحدة بعدد كبير من الدول العربية باتفاقيات للتجارة الحرة، إلا أنه يتحتم التمييز بين نوعين من الاتفاقيات: اتفاقية التجارة الحرة مع الأردن من جهة، واتفاقيات منطقة التجارة الحرة للشرق الأوسط من جهة أخرى.

• **اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة مع الأردن :** ننطلق باتفاقية التجارة الحرة مع الأردن و هي الاتفاقية الثانية التي وقعتها الولايات المتحدة في المنطقة بعد الاتفاقية التي وقعتها مع الكيان الاسرائيلي في عام 1985 وهي الأولى مع دولة عربية. إلا أنه لم ينطلق أي حوار جاد مع الاردنيين إلا تحت إدارة كلينتون وخاصة بعد توقيع اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني في عام 1994 والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في أوائل سنة 2000، وفي هذا السياق تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن في أكتوبر 2000، وجرى تنفيذ هذه الاتفاقية من قبل إدارة جورج بوش ودخلت حيز التنفيذ في 17 ديسمبر 2001، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تبحث عن حلفاء في العالم العربي، حيث تنص الاتفاقية على مدة 10 سنوات لتفكيك الحواجز التعريفية وغير التعريفية على جميع المنتجات الصناعية والزراعية تقريبا، كما أن قواعد المنشأ المعتمدة هي أن تحتفظ الأردن بنسبة 35 % من القيمة المضافة المحلية. كما أنه هنا شرط احترازي يسمح بالعودة إلى المستويات الوقائية قبل تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة في حالة توريد كميات ضخمة من المنتجات. حيث تم تحرير تجارة الخدمات بتوخي نهج القائمة الإيجابية. وبالنسبة لقواعد حماية الملكية الفكرية، تم الاتفاق على تبني تلك المعتمدة من قبل منظمة التجارة العالمية (TRIPS). وفي المقابل لا تشمل هذه الاتفاقية الاستثمارات بسبب وجود اتفاقية ثنائية مسبقة تتعلق بالاستثمار، وكذلك المنتجات الرئيسية التي تصدرها الأردن إلى الولايات المتحدة هي بالأساس المنسوجات والملابس، ومن المرجح أن تستفيد هذه المنتجات من تراكم المنشأ مع دول أخرى. وبالتالي فإنه ليس من المستغرب أن يكون تصدير هذه المنتجات إلى السوق الأمريكية قد ارتفع بشكل كبير منذ بدء تنفيذ هذه الاتفاقية، أيضا تتضمن هذه الاتفاقية التزاما متبادلا بين الموقعين على تنفيذ

¹ - على الشريعة، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، المنار، المجلد 14، العدد 2، 2008، ص 152.

قواعد وطنية للعمل وحماية البيئة، مما يجعل الاتفاقية تتجاوز الشكل الكلاسيكي من اتفاقيات التجارة الحرة لتكون جزءا من اتفاقيات الجيل الجديد.¹

• **اتفاقيات التجارة الحرة مع باقي الدول العربية:** تسعى الاتفاقيات التجارية للولايات المتحدة مع الدول العربية لتحقيق أهداف اقتصادية في بيئة سياسية يسودها الغليان، انطلاقا من فكرة "إن لم تكن معنا فأنت ضدنا" في منطقة معروفة بدقتها، واعتمدت إدارة بوش مبادراتها لمنطقة التجارة الحرة لدول الشرق الأوسط في ماي 2003، وهي خطة منهجية محددة بعلاقات اقتصادية مسبقة بشكل واضح بين الولايات المتحدة و 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وأربع دول من شمال أفريقيا، وتم تنفيذها الكامل مع دول الشرق الأوسط هو سنة 2013. ووفقا لإدارة بوش "تهدف منطقة التجارة الحرة لدول الشرق الأوسط إلى تعزيز السلام والازدهار و وتحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية، فالعالم العربي يتوفر على تقاليد ثقافية عظيمة لكنه يفتقر إلى تقدم اقتصادي كبير"، ولتطبيق هذه الاتفاقية وضعت الولايات المتحدة جملة من المعايير يجب توفرها لدول المرشحة للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة، وفي هذا الصدد كانت جميع الدول التي وقع عليها الاختيار كأعضاء بالفعل في منظمة التجارة العالمية، باستثناء العراق ، سوريا ، اليمن ، لبنان والجزائر وليبيا. كما كان يتعين على المترشحين أيضا إبرام اتفاقية ثنائية للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة. وفي ذلك الوقت، تم إبرام هذه الاتفاقيات مع مصر والأردن والمغرب وتونس فقط. كما كانت الاستجابة المتوقعة لمعظم البلدان لهذه المبادرة إيجابية جدا. فقد انضمت المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وتم توقيع اتفاقيات ثنائية للتجارة والاستثمار مع كل من قطر والعراق والكويت ولبنان وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة واليمن. إلى جانب ذلك، كانت ليبيا ولبنان والجزائر في طور التفاوض بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، أيضا هناك اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين المغرب والولايات المتحدة في 15 يونيو 2004 والتي تم تنفيذها في فاتح جانفي 2006 وتشمل كافة قطاعات الأعمال التجارية، وأيضا الجوانب المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والبيئة والعمل والحكامة. كما وقعت المغرب على الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة منذ سنة 1987 بالإضافة إلى ذلك، إبرام معاهدة الاستثمار منذ أوائل التسعينات، و فتحت اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الطريق أمام جميع الاتفاقيات الأخرى الموقعة في

¹ - دراسة أولية حول الجيل الجديد من اتفاقيات التجارة الحرة وتأثيرها على التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مقدمة من طرف المركز الاسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نوفمبر 2015، ص 39-<http://www.comcec.org/ar/wp-content/uploads/2017/03/PRE-A.pdf>

إطار منطقة التجارة الحرة لدول الشرق الأوسط. فالاتفاقية تتمتع بمنظور واسع وتشمل السلع والخدمات من مختلف الأنواع والتجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والعمل والبيئة.¹

• **أهمية الشراكة الأمريكية العربية:** وتتمثل أهمية هذه الشراكة من خلال تحديد أهداف الولايات المتحدة من إبرام هذه الاتفاقيات، حيث تعمل الولايات المتحدة على فتح الأسواق عالمياً وإقليمياً وثنائياً من أجل إتاحة المزيد من الفرص لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، وعليها نجد على المستويين العالمي والإقليمي حققت الولايات المتحدة ما يلي:

♦ عالمياً نجحت الولايات المتحدة في الاتفاق مع أكثر من 12 دولة، وجاري التفاوض مع 11 دولة، مما يعني فتح أسواق أكثر للصادرات الأمريكية من جهة، و من جهة أخرى اعتماد إستراتيجية لمكافحة الإرهاب انطلاقاً من أحداث 11 سبتمبر معتمدة على سياسة التحرير التجاري العالمي.

♦ أما إقليمياً فالولايات المتحدة باعتمادها على هذه الاتفاقيات، تعمل على إدماج الدول الإسلامية في النظام التجاري العالمي، باعتبارها المصدر الأول للإرهاب كما ترى الولايات المتحدة، بإلغاء القيود على التجارة مع الدول العربية الأكثر فقراً، من أجل السيطرة على هذه الدول واستعمالها أدوات خارجية لمساعدتها في السيطرة على المناطق الإقليمية المصدرة للإرهاب.

ومن خلال ما سبق نلاحظ تزايد درجة "الطموحات الاقتصادية" لزعماء دول المنطقة العربية لتوفير فرص العمل للبطالين، وتحقيق التنمية الاقتصادية.. الخ انطلاقاً من انحراف التبادلات التجارية العربية نحو المراكز الرأسمالية الكبرى والمتمثلة في المشروعين الأمريكي والأوروبي. لكن السياسة الأوروبية متوسطة تختلف عن السياسة الشرق أوسطية، على أساس أن السياسة الأوروبية متوسطة تسعى إلى إقامة منطقة للتبادل الحر قادرة على مواجهة التجمعات الاقتصادية والتجارية الكبرى المنافسة لها ونخص بالذكر النفط، جمعية التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، وجمعية دول جنوب شرق آسيا أما المشروع الأمريكي في المنطقة فله خصوصيات فهو مرتبط بحرب الخليج الثانية من جهة وانطلاق مسلسل السلام العربي الإسرائيلي من جهة أخرى، ورغم التنافس بين المشروعين الأمريكي والأوروبي توجد بينه عناصر تعاون مشتركة خاصة في المجال الاستراتيجي والمجال الأمني، فالسياسة الأوروبية متوسطة تلتقي مع السياسة الشرق أوسطية الأمريكية في تأمين العمق الاستراتيجي لأوروبا الغربية وللحلف الأطلسي إضافة إلى إدماج دول المنطقة المتوسطية في اقتصاد السوق المعولم.

¹ - دراسة أولية حول الجيل الجديد من اتفاقيات التجارة الحرة وتأثيرها على التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سابق، ص 40.

الخلاصة

ومما سبق نلاحظ أن معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عرفت اضطرابات سياسية وعدم استقرار أمني منذ بداية القرن الواحد والعشرين، كالغزو الأمريكي للعراق وانعكاساته على دول المنطقة، إضافة مؤخرا إلى ظهور الثورات العربية نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية، كارتفاع لمعدلات البطالة وتباطؤ في ارتفاع المداخل، مقارنة بحجم السكان لدى هذه الدول.. وغيرها كمشكلة التعامل مع التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات)، الى جانب ضغوط الدول المتقدمة على الدول العربية للدخول في ترتيبات تجارية حديثة، كل هذا دفع بالدول العربية من رفع درجات التعاون الاقتصادي مع بعض الأقطاب الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي.. الخ

غير أن التغيرات الدولية الراهنة، تبقى إمكانية تحقيق تنافسية التجارة العربية في ظل النظام التجاري المتعدد متواضعة، ففهم طبيعة العلاقات والمتغيرات الدولية من جهة، والضغوط التي تمارسها التكتلات العالمية على اقتصاديات الدول العربية من جهة أخرى، يمكن من خلالها معرفة العوامل التي تثبط نمو التجارة العربية البينية، كما أن الاتفاقيات التجارية العربية الجزئية من الممكن تهيئتها للدخول في مراحل متقدمة من التكامل العربي الجزئي، حيث سيعمل على تحقيق التقارب في الأهداف المطلوبة لتحقيق كتل تجاري أكثر ملائمة في المستقبل، وهذا العامل سينعكس على تخصيص وتوزيع الموارد لتحقيق التنمية.

غير أن عوامل التعاون التجاري العربي الجزئي يصطدم بمتغيرات لاموضوعية، فإلى جانب ايجابية التجمعات التجارية العربية الجزئية تظهر آثار أخرى سلبية ينبغي قراءتها جيدا، فالعلاقات التجارية العربية يمكن تقسيمها إلى نوعين، نوع له علاقات مع تكتلات عالمية ضمن كتل داخلي (مثل كتل دول مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي، أو دول شمال إفريقيا مع الاتحاد الأوروبي) ويتسم بالتقل والمنفعة و نوع آخر ضمن علاقات بين المجموعات الإقليمية العربية نفسها (كمجموعة التجارة الحرة العربية الكبرى) فهي تعكس العوامل الذاتية الاقتصادية للدول العربية. ويمكننا تحليل واقع التجارة العربية البينية ضمن الدراسة التطبيقية في الفصل الثالث الخاص بقياس حجمها ضمن الترتيبات التجارية الإقليمية الحديثة.

الفصل الثاني

أدبيات تطبيقية مع ربط العلاقة بين الإقليمية
الجديدة والتجارة العربية البينية

تمهيد

لقد شهدت الساحة الدولية مع نهاية الألفية الثانية، وبداية الألفية الثالثة تحولات وتغيرات جذرية سريعة ومتواصلة، تمثل في مجملها تعجيلا لمسيرة التدويل الاقتصادي وانعكست هذه المسيرة في توسيع التجارة الدولية، وتسريع وتيرة إنشاء الشركات متعددة الجنسيات عبر الدول، وهذه العملية زادت من رفع الكفاءة الإنتاجية، ومعدلات النمو الاقتصادي لدى الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، وكل هذا أدى إلى اندماج الأسواق بين الاقتصاديات الدولية، وتشابك عمليات التعاقدات والاستثمارات الخارجية الصناعية والمالية، وكل هذه العمليات سهلتها الثورة التكنولوجية، التي أفرزت ما يسمى بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي أصبحت ضرورة ملحة لتجنب العزلة الدولية من الاقتصاد العالمي، فمن وجهة نظر الكثير من الاقتصاديين، بأن من أهم مظاهر هذه التحولات هي إحداث تشابك لاتفاقيات إقليمية، والتي لها آثار على الدول الأعضاء وغير الأعضاء، ففي سنة 2017 كان عدد اتفاقات التجارة التفضيلية سارية المفعول قد تضاعف خمس مرات من سنة 1990، فالمشاركة في هذا النوع من الاتفاقيات التفضيلية إلى جانب العضوية في منظمة التجارة العالمية، يعزز تفضيل المشاركة في هذا الاتجاه من جانب الولايات المتحدة وأوروبا، فتكتل النافتا يعكس قوة هذا الاتجاه من جانب الولايات المتحدة، كما يعد دليل يشير إلى أن منطقة التجارة التفضيلية هي أهم مصدر لإصلاح السياسات التجارية في العشرين سنة الماضية بالنسبة لمعظم البلدان، حيث استمر انتشار هذا النوع من التوجه بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في فترة تراجعت فيها التعريفات الجمركية على الدولة الأولى بالرعاية غير التقليدية، حيث حدث نمو في العقد الأخير على الرغم من أن متوسط التعريفات الجمركية على الدولة الأولى بالرعاية في أدنى مستوياتها، فمن وجهة نظر الكثير من الاقتصاديين فإن السبب الحقيقي لإقامة مثل هذه التكتلات، يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في تبني سياسية التعريفات الجمركية على النطاق الإقليمي كآلية حامية، لتحقيق أهداف معينة تعجز تحقيقها على المستوى القطري، هنا مما يثير سؤاليين أساسيين هما: ما تفسير إقامة و الانتشار الكثيف من الاتفاقيات التفضيلية؟ وما هي آثارها على التجارة ورفاهية الدول الأعضاء؟

وعلى ضوء ما سبق سننتقل إلى تحليل العلاقة الناشئة بين الإقليمية الجديدة والمتمثلة في أهم مظاهرها تشابك الاتفاقيات الإقليمية مابين الدول وما لها من تداعيات على مستوى التبادل التجاري البيني من جهة، وعلى المستوى الاقتصادي من جهة أخرى.

المبحث الأول

الدراسات التطبيقية السابقة

عرف موضوع تحليل التجارة البينية بصفة عامة، تطورا كبيرا في أدبيات التجارة الدولية وخصوصا الدراسات المعتمدة آلية الاقتصاد القياسي في التحليل والتقييم للتجارة الخارجية للدول المتبادلة، وعليه سنتطرق في هذا المبحث لعرض أهم الدراسات التطبيقية المستخدمة لنماذج الجاذبية (سواء التقليدي أو الهيكلي) في تحليل التدفقات التجارية سواء للتكتلات الاقتصادية، أو التدفقات الثنائية بين الدول كما يلي:

أولاً

عرض بعض الدراسات السابقة

نتيجة لتغير العلاقات الاقتصادية الدولية، وما نتج عنها من آثار، وهذه الآثار تختلف من بلد إلى آخر كل حسب علاقته، وارتباطه بالساحة الاقتصادية الدولية، وفي خضم هذه التحولات هناك العديد من الدراسات والأبحاث لتحليل أعمق لهذه الظاهرة، لكن ركز الباحثين الاقتصاديين في السنوات الأخيرة على تحليل كيف تتأثر التدفقات التجارية الثنائية بهذه التحولات كل حسب وجهة نظره فمنهم من استعان بالمنهج التجريبي، وذلك وفق لنموذج الجاذبية دون التطرق إلى التوجهات الإقليمية وما ينتج عنها من آثار سواء سلبية أو ايجابية على أداء التجارة البينية للتجمعات، ومنها التحليلية الوصفية، وفي هذا المبحث سننطلق إلى عرض أهم التراكمات العلمية ولو أنه لا توجد دراسة تناولت الموضوع محل الدراسة، ولكن سوف نركز على الدراسات السابقة من جوانب أخرى والتي أكثرها أجنبية.

1.1 الدراسات العربية السابقة

سوف نتطرق إلى عرض أهم الدراسات التي تناولت متغير من متغيرات الدراسة، سواء من الشق المفاهيمي أو الشق الميداني، وعليه تم تجميع مجموعة مختلفة من الدراسات السابقة العربية، والتي هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تتناول الموضوع من جوانب أخرى، ولكن يمكن الاستعانة بها لهذه الدراسة والتي نذكر منها ما يلي:

1. دراسة سابقة لـ العبد الله العبد الله و محمد المصطفى¹ المعنونة بـ:

Assessing the Intra-Arab Trade Integration and Potential: Evidence from Stochastic Frontier Gravity Model

وجاءت هذه الدراسة سنة 2018، بعد الخلفية النظرية لنظرية الإنتاج، واستخدم الباحثين حدودا عشوائية لنموذج الجاذبية أي انتهاج منهجية (SFGM)، للتحقيق في الأداء التجاري العربي وإمكاناته، وذلك خلال الفترة (1998-2015) لقياس الأداء التجاري مقابل أقصى مستوى ممكن من التجارة المحتملة بواسطة الحدود العشوائية، حيث تم التركيز في هذه الدراسة على أنه هناك وجود دراسة ما "وراء الحدود" وقيود "خارج الحدود" على تدفق التجارة ما بين الدول العربية، والتي تم إهمالها كثيرا في الدراسات السابقة، وبناء على ذلك يجمع نموذج الجاذبية العشوائي الحدودي بين نموذج الجاذبية ونهج عشوائية الحدود، مع

¹ -Ebaidalla M. Ebaidalla, Moahmed E. Mustafa, Assessing the Intra-Arab Trade Integration and Potential: Evidence from Stochastic Frontier Gravity Model, A paper prepared for ERF' 24th Annual Conference, 2018, International Trade Theme.

مصطلح الخطأ غير السلبي الذي يمثل "خلف الحدود" الذي يمثل عدم الكفاءة في البلد المصدر الذي يمنعه من الوصول إلى حدوده التجارية، ومصطلح عشوائي يلتقط جميع الاضطرابات الأخرى بما في ذلك "خارج الحدود". ومما سبق يمكن تعديل نموذج الجاذبية التقليدي وفق منهجية (SFGM) كما هو موضح في الشكل التالي:

$$\text{trade}_{ijt} = f(\text{GDP}_{it}, \text{GDP}_{jt}, \text{POP}_{it}, \text{POP}_{jt}, \text{DIS}_{ij}, \text{Z}_{ij}, \text{X}_{ijt}) \exp(\text{V}_{ijt} - \mu_{ijt})$$

حيث تمثل كل من:

Trade_{ijt} : تمثل تدفق التجارة الثنائية بين i وj؛

GDP : تمثل حجم الاقتصاد للدولتين i وj؛

POP : يمثل عدد السكان؛

DIS_{ij} : تمثل المسافة بين عاصمتي الدولتين؛

Z_{ij} : تمثل المتغيرات الزمنية لحركية وممانعة التجارة؛

X_{ijt} : هو التصدير من البلد i إلى البلد j؛

V_{ijt} - μ_{ijt} : ويمثل معامل الخطأ الذي النقط من التأثير على التدفقات التجارية للمتغيرات الأخرى، بما في ذلك أخطاء القياس والضمنية خارج قيود الحدود التي لا تخضع لسيطرة البلد المصدر ويتم توزيعها بشكل عشوائي عبر الملاحظات في العينة.

وضمن هذه الدراسة اعتمد الباحثين على الفترة الزمنية الممتدة (1998-2015) باعتبارها مدة خالية من البيانات المفقودة، معتمدين على إجمالي الناتج، عدد السكان المسافة، سعر الصرف الحقيقي، البنية التحتية، الحدود المشتركة، الجودة المؤسسية، القدرة التنافسية السياسية المشاركة، أيضا الاتفاقيات التجارية والتكتلات الإقليمية التالية: AMU، GCC، AGADIR.

وكانت النتائج التجريبية المتوصل إليها كمايلي:

① هذه الدراسة بحثت في أداء وإمكانيات التدفقات التجارية بين الدول العربية خلال الفترة (1998-2015) على خلفية النظرية على نظرية الإنتاج، فهذه الدراسة توظف نموذج الجاذبية العشوائية (SFGM)، لقياس الأداء التجاري ضد أقصى مستوى ممكن من التجارة المحتملة التي تحددها الحدود العشوائية. فتم التركيز على نهج معالجة العوامل الأخرى، التي تؤثر على التجارة الثنائية بين الدول العربية مثل "أبعد من الحدود" و"وراء الحدود" "عدم الكفاءة، والتي تم تجاهلها من قبل نموذج الجاذبية التقليدية المعتمدة في الدراسات السابقة؛

- ② تشير النتائج التجريبية إلى أن المتغيرات الأساسية لنموذج الجاذبية مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حجم السكان والمسافة لها تأثير كبير على تدفق التجارة بين الدول العربية؛
- ③ وتكشف الدراسة عن وجود قيود خلف الحدود، التي ساهمت بشكل كبير في خلق الفجوات بين التجارة المحتملة والفعالية بين جميع الأعضاء العرب؛
- ④ على الرغم من حقيقة أن البلدان العربية قد بدأت العديد من الترتيبات التجارية لتعزيز التجارة البينية خلال النصف الأخير من العقد السابق، فإن النتائج تشير إلى أن التأثير من العوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية الخاصة بالبلد (أي خلف الحدود) هي المسؤولة بنسبة كبيرة من متوسط الاختلاف الكلي في النموذج؛
- ⑤ وأشارت النتائج أيضا إلى أن تأثير العوامل الاجتماعية، السياسية، المؤسسية الخاصة بالبلد على التدفقات التجارية بين البلدان كانت تتناقص مع مرور الوقت، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الجهود الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف والتعاون الإقليمي في الدول العربية؛
- ⑥ علاوة على ذلك تكشف النتائج أن الدول العربية تبدي درجة منخفضة من التكامل التجاري مع بعضها البعض، مما يدل على وجود "خارج الحدود" و"خلف الحدود" قيود على تدفق التجارة بين الدول العربية ومع ذلك فإن البلدان ذات الحدود المشتركة لها أداء متبادل مقبول؛
- ⑦ أيضا النتائج تظهر أن ترتيبات التجارة دون الإقليمية لها تأثير كبير على أداء التجارة البينية العربية كما توصلت الدراسة إلى أن البلدان الذين هم أعضاء في نفس التكامل لهم أداء أفضل من أولئك الذين ليس لديهم تكامل، على وجه الخصوص، البلدان التي تنتمي إلى ترتيبات AMU و AGADIR مرتفعة نسبيا؛ أيضا درجات الكفاءة مقارنة بأعضاء مجلس التعاون الخليجي؛
- ⑧ فالدراسة توصلت بأن الآثار المترتبة على السياسة الناشئة عن وجود القيود وراء الحدود فضلا عن الاختلاف في تحقيق الإمكانيات التجارية بين الدول العربية، هو أن البلد المحدد يحتاج إلى العوامل الاجتماعية، السياسية، و المؤسسية إلى اهتمام جاد من جانب صناع السياسات حتى يتم القضاء على هذه القيود "وراء الحدود"، دون إزالة أو الحد من هذه الصرامة التجارية (أي وراء القيود)، فإن تعزيز الأداء التجاري العربي البيني لن يحقق أهداف إنشاء التجارة المتوقعة؛
- ⑨ بالإضافة إلى ذلك، فإن الدور الكبير للترتيبات التجارية متعدد الأطراف والثنائية ودون الإقليمية مثل GCC و AGADIR و AMU تطلب المزيد من الجهود لتعزيز مستويات التكامل بين الدول العربية.

2. دراسة سابقة لـ عقبة عبد اللاوي والمعنونة بـ:

التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية

دراسة قياسية لتكتل النفط للفترة 1980-2012

وجاءت هذه الدراسة سنة 2014، ليتناول الباحث التكتلات الاقتصادية الإقليمية والأزمات الرأسمالية مستندا في ذلك على تجربة تكتل النفط، انطلاقا من الإشكالية التالية: هل التكتل الاقتصادي معبر لتدويل الأزمة؟ أم أنه آلية ممانعة قادرة على تقليص معدلات الانتشار العالمي للأزمة إلى حدود المعقول؟ وللإجابة على الإشكالية قدم الباحث مفاهيم نظرية حديثة للفصل بين التكتلات الاقتصادية بمفاهيمها التقليدية وبين التكتلات الإقليمية كواقع جديد مختصر في مصطلح "الإقليمية الجديدة"، كما عرض الباحث أهم المفاهيم حول الأزمات الاقتصادية ومعرفة انعكاسات هذه الأخيرة على التكتلات الاقتصادية والدول المنظمة لها، معتمدا في ذلك على الاقتصاد القياسي لتفكيك العلاقة بين إقامة النفط وبين أزمة الرهون العقارية 2007، خلال الفترة 1980-2012، وكانت أهم النتائج المتوصل لها كما يلي:

① أن الإقليمية الجديدة هي مستوى متقدم من صيغ التكامل الإقليمي تلتف فيها الدول الأطراف والمعبر عنها بالدول النامية حول دول المراكز والمعبر هنا بالدول المتقدمة، أي أنها تختلف عن المفاهيم التقليدية للتكاملات الاقتصادية؛

② أيضا التكتل في إطار الإقليمية الجديدة الهدف ليس تحقيق الوحدة بين الأطراف المتعاقدة، لأنها تجيز التباين بين مختلف المستويات الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، فهي تقتصر على إقامة منطقة تجارة حرة فقط، بوضع حدود وقوانين لتتنقل البشر، كما أن التحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية من التطور والتقدم التكنولوجي وظهور العولمة الاقتصادية كان سببا في ارتباط الدول في أكثر من إقليم؛

③ أيضا عقد العديد من الاتفاقيات الإقليمية الجديدة يعد أداة أفضل لتحقيق برامج التحرير الاقتصادي فالإقليمية الجديدة تتجاوز المؤسسات الترتيبات متعددة الأطراف؛

④ كما توصلت الدراسة بأن الأزمة هي حالة لا استقرارية متحولة من حالة استثنائية إلى حالة نمطية مخلفة آثار سلبية اقتصادية اجتماعية ومالية، كما تبرز التكتلات الاقتصادية كقناة من قنوات تدويل خاصة عندما مراكز الاتفاق منشأ الأزمة؛

⑤ كما أن تكتل النفط رغم أنه كان سبب في زيادة الصادرات البينية للتجمع، إلا أن سياسة الاتفاق المطبقة وجهت تجارة المكسيك والمقدرة بـ 80% نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعرف بالاحتباس

التجاري، والذي كان سببا في انتقال الأزمة من المراكز إلى الأطراف، مما تأثر الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك وكندا.¹

3. دراسة سابقة لـ دربال عبد القادر و نورية خضري² الموسومة بـ:

**Estimation Du Commerce A l'interieur Et Entre Les Blocs Maghreb Et L' ue Dans
Le Cadre De La Zone De Libre Echange A L' aide D'un Modele Gravitaire
(1998-2009)**

وجاءت هذه الدراسة سنة 2014، والتي تعني تقدير التجارة داخل كتل الاتحاد المغاربي والاتحاد الأوروبي في إطار منطقة التجارة الحرة باستخدام نموذج الجاذبية (1998-2009)، وانطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية:

• ما هو تأثير اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة على تنمية تجارة الاورومغاربي؟

وللإجابة عن الإشكالية السابقة، اعتمد الباحثين على عينة الدراسة لـ 30 دولة من الاتحاد الأوروبي، وثلاث دول من المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، وكانت فترة الدراسة (1998-2009) والمتغيرات تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات المسافة، الحدود المشتركة واللغة المشتركة، مشروع اوروميدا الذي يقيم مدى اندماج الاتحاد المغاربي في الاتحاد الأوروبي، وكان الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من مدى التكامل التجاري بين الدول الأوروبية ودول المغرب العربي في إطار منطقة التجارة الحرة (2010-2017)، بدأ باتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب الثلاثة، وتقدير التجارة داخل وبين الكتل الجيوسياسية (المغربية-المغربية)، (مغربية اوروبية)، (اروبية- اوروبية) وذلك بالاعتماد على نماذج الآثار الثابتة لنموذج الجاذبية انطلاقا من المعادلة التالية:

$$Xijt = e^{\beta_0} + \alpha_{ij} + \delta_t (Yit\beta_1 Yjt \beta_2) (YTit\beta_3 YTjt \beta_4) Dij \beta_5 e^{Wij} + \eta_{it} + \epsilon_{ijt}$$

حيث تتمثل في:

Xijt: الصادرات البينية؛

Y: الناتج المحلي الاجمالي؛

Yt: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛

¹ - عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق.

² - Derbal Abdelkader ,Kadri, Estimation Du Commerce A l'interieur Et Entre Les Blocs Maghreb Et L' ue Dans Le Cadre De La Zone De Libre Echange A L' aide D'un Modele Gravitaire(1998-2009), Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N° 14, 2014.

D : المسافة بين عاصمتي دولتين؛

W : المتغيرات الوهمية كاللغة المشتركة والحدود المشتركة؛

$\epsilon_{ijt} + \eta_{it}$: مشروع ميذا الاوروبي ومعيار الخطأ.

وباستخدام منهجية المربعات الصغرى كانت النتائج كمايلي:

① انخفاض التجارة الثنائية(شمال -جنوب) و(جنوب -جنوب)((الاتحاد الاوروربي - الاتحاد المغاربي)، (الاتحاد المغاربي باتجاه الاتحاد المغاربي)؛

② معاملات المتغيرات الجاذبية الأساسية ذات دلالة إحصائية؛

③ معامل اللغة المشتركة سلبي وهذا يدل على أن اللغة ليست مؤثرة في اتجاه التجارة، ودليل على ذلك أن التبادل التجاري بين دول المغرب المشتركين في اللغة كان منخفض، عكس دول الاتحاد الأوروبي التي لديها لغات رسمية مختلفة وتبادلها التجاري قوي؛

④ الحدود المشتركة ايجابية ولها دلالة إحصائية، وأيضا المسافة؛

⑤ المتغير الوهمي اورو ميذا هو ايجابي وذو دلالة إحصائية.

وعليه طرح التحليل الاقتصادي لهذه الدراسة يكون كمايلي:

« لم تكن التفضيلات التي تتمتع بها جميع البلدان المغاربية في مقابل الاتحاد الأوروبي حاسمة في إحداث تغيير في السوق الأوروبية التي كانت بالفعل مفتوحة أمام الصادرات المغاربية. وقد أكدت النتائج الاقتصادية القياسية هذا؛

« من خلال الدراسة اتضح بأن متغير الحدود المشتركة، يمارس قوة الجذب بين الشركاء، لكن اللغة تبقى غير ذات دلالة إحصائية وذات دلالة سلبية؛

« ما نتج عن هذه الدراسة هو المستوى المنخفض نسبيا من التجارة البينية للبلدان المغاربية، مقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي وخاصة بعد التوسع في بلدان دول وسط وشرق أوروبا؛

« من الدراسة يلاحظ هناك قوة جذب دول الاتحاد الأوروبي لبلدان المغرب العربي.

4. دراسة سابقة لـ نجاح منصري¹ الموسومة بـ:—:

"أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة على التجارة العربية البينية"

وكانت هذه الدراسة سنة 2015، حيث انطلقت من فكرة كون أن العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن تتسم بالترابط والتشابك لدرجة كبير، مما دفع بمعظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إلى تكوين تكتلات وتجمعات اقتصادية في إطار ثنائي أو متعدد، وعلى صعيد الدول العربية وفي سياق سعيها لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم عمدت إلى السير في اتجاهين مختلفين بغية تحقيق تنميتها الاقتصادية ومسايرة التغير السريع في الاقتصاد العالمي، حيث ركز الاتجاه الأول على جهودها التكاملية فيما بينها حيث يعتبر إنشاء منطقة تجارة حرة عربية مدخل سليم ومنطقي للوصول إلى درجات عليا من التكامل فيما بين الدول العربية، بهدف الحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، أما الاتجاه الثاني فتمثل في توقيع اتفاقيات التعاون والشراكة مع مختلف التكتلات الاقتصادية، والتي كان أهمها توقيع اتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وعلى أثرها طرحت الباحثة الإشكالية التالية:

• "كيف تؤثر اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة على التجارة العربية البينية؟" وللإجابة على التساؤل السابق، طرحت الباحثة الفرضية التالية:

➤ تؤثر اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة الموقعة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي سلبا على التجارة العربية البينية.

واعتمد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لتقييم هذه الشراكة، وكان الهدف من هذه الدراسة تبيان الأثر المترتب لتوقيع اتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطة على التجارة العربية البينية، وإقامة منطقة تجارة حرة كبرى كخطوة أولى للوصول إلى درجات عليا في التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال عرض مختلف جوانب التي تحيط هذه الاتفاقيات والظروف الاقتصادية للدول العربية وجهودها المبذولة في سبيل الاستفادة من انفتاح اقتصادي على العالم، ومحاولتها تحقيق حلم الوحدة العربية المنشود، حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى عرض مشروع الشراكة الأوروبية متوسطة وتبيان الفرق بينه وبين المشروع الشرق الأوسطي وكذلك عرض لمشروع التكامل الاقتصادي العربي

¹ - نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة على التجارة العربية البينية، رسالة دكتوراة، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، 2015.

ومسيرة العمل العربي المشترك والأسس النظرية للتجارة الخارجية والبينية العربية والجهود المبذولة في هذا القطاع المهم، وفي الأخير ركزت هذه الدراسة على أسس إقامة منطقة تبادل حر أوروبومتوسطية وأثرها على التجارة العربية البينية. ويعد إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والتي تضم أربعة دول عربية متوسطية (مصر، الأردن، المغرب وتونس) من جهة والاتحاد الأوربي من جهة أخرى، أو ما يعرف باتفاقية أغادير، بهدف تنمية المبادلات التجارية البينية بين الدول العربية الأربعة في إطار شراكتها مع الاتحاد الأوربي، مع ابقاء هذه الاتفاقية مفتوحة لانضمام كل الدول العربية المتوسطية التي وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي، حيث أبدت بعض هذه الدول رغبتها بالانضمام إليها باعتبارها احد نماذج النجاح على المستوى الإقليمي.

وكانت نتائج الدراسة أن إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية الناتجة عن توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبومتوسطية بين الدول المتوسطية بما فيها العربية والاتحاد الأوربي كمايلي:

① تؤدي الشراكة الأوروبومتوسطية للعقلة الفعلية لتطبيق منطقة التجارة العربية الحرة وبالتالي القضاء على الحلم العربي في التكامل الاقتصادي نتيجة توجيه الجهود العربية خارج دائرة التكامل الشامل العربي، كون مدخل تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية ذو أهمية عظمى في سبيل الوصول للدرجات العليا من التكامل؛

② لكنها يمكن أن تساهم بفعالية في زيادة المبادلات التجارية بين الدول العربية المنضمة تحتها وهذا ما أثبت من خلال زيادة التجارة البينية للدول العربية في منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية (اتفاقية أغادير) وكذا بروز فرص تكاملية في قطاعات تصديرية مهمة في هذه الدول.

5. دراسة سابقة لـ محمود محمد رضا فتح الله¹ الموسومة بـ:-

" تقدير الآثار الاقتصادية لتداخل اتفاقات التجارة التفضيلية، دراسة قياسية بالتطبيق على الدول العربية"

في سنة 2013، وانطلقت فكرة الدراسة بوجود التزامات مختلفة للدول في كل اتفاق تجاري حيث أصبح تقييم كل واحد منهم بمعزل عن باقي الاتفاقات الأخرى، قد يعطي نتائج تختلف عن التحليل الشامل لشبكة الاتفاقات التجارية التي تدخل فيها الدولة، وبالتالي المشكلة هنا تلزم تحليل آثار تداخل تلك الاتفاقيات دفعة واحدة، وكان هدف الدراسة هو قياس الآثار الاقتصادية لتداخل الاتفاقات التجارية

¹ - محمود محمد رضا فتح الله، تقدير الآثار الاقتصادية لتداخل اتفاقات التجارة التفضيلية، دراسة قياسية على الدول العربية، رسالة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، أبريل 2013.

التفضيلية للدول العربية، وهذه الآثار تتمثل في خلق وتحويل التجارة، وللوصول إلى حل المشكلة طرح الباحث مجموعة من الأسئلة كما يلي:

① إذا كان هدف الدولة من الدخول في اتفاق تجاري هو زيادة الرفاهية الاقتصادية والمقاصة بخلق التجارة، فهل محصلة دخولها في اتفاقات تجارية عديدة ومتداخلة هي زيادة مستوى خلق التجارة الذي تحقق أم الخصم منه؟

② حسب ما تشير الدراسات السابقة أن الدخول في اتفاق تجارة تفضيلي يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية في الدولة في حال إذا كان أعضاء الاتفاق هم شركاء التجارة الطبيعيين، فهل تحقق الاتفاقات التجارية للدول العربية هذا الشرط؟

③ إذا كان الدخول في اتفاقات تجارة تفضيلية متداخلة له مزايا اقتصادية فما هي التكلفة المقابلة؟ وللإجابة على التساؤلات السابقة تعرض الباحث لمختلف الاتفاقات التجارية للدول العربية والمتمثلة في الشراكة الأوروبية، منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، اتفاقية اغادير، اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، مجلس التعاون الخليجي، واعتمد الباحث في دراسته لتحليل آثار تداخل هذه الاتفاقيات والمعبر عنها حسب بجاواتي (طبق سباقيتي) بالأداة التجريبية للاقتصاد القياسي و المتمثلة في نموذج الجاذبية، وذلك باستخدام سلاسل مجدولة panel data، وكانت المتغيرات التفسيرية في شكل ثلاث مجموعات، متغيرات تتعلق بالعرض والطلب لدى الدولتين، متغيرات العوامل الطبيعية التي تؤثر على تكاليف التجارة، ومتغيرات تتعلق بالسياسة التجارية للدول العربية، وكان الإطار الزمني للنموذج من (1980-2008)، وقسمت مدة الدراسة إلى قسمين، فترة ما قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية (1980-1994) وفترة ما بعد إنشاءها (1995-2008)، واعتمدت الدراسة على حجم التجارة السلعية دون الخدمة وبعيدا عن النفط، إضافة إلى منهج المحاكاة، وكانت نتائج النموذج المقدر كمايلي:

• وجود آثار ايجابية لتداخل الاتفاقات التجارية في الدول العربية، وذلك بتعويض آثار تحويل التجارة التي تظهر في الاتفاقات الثنائية على حد سواء. وفسر هذا الأثر الايجابي بان الاتفاقيات المتداخلة لدولة ما تعزز من فرص وصولها إلى أسواق متعددة، وبالتالي يدفع بالمستثمرين إلى نقل استثماراتهم إلى تلك الدولة بهدف الاستفادة من فرص التصدير إلى أسواق متعددة بمزايا تفضيلية، وبالتالي تحقيق أثر ايجابي على الصادرات لتلك الدولة، وهو ما يعرف بأثر اعتبار الدولة كمحور، وهو ما توصل إليه (Chong , Hur) سنة 2007؛

• وجود اختلافات فردية من علاقة ثنائية لأخرى وذلك راجع للمتغيرات التفسيرية ذاتها، وهذا لطبيعة العلاقة الغير متجانسة للدول، وهذا الأثر السلبي تتسبب فيه قواعد المنشأ وفق دراسة lee سنة 2005 فهي تكون ضئيلة بالنسبة للدول العربية بسبب طبيعة الاتفاقات التجارية المتداخلة، فتمثل الاتفاقات الأساسية أغادير، مجلس التعاون الخليجي، منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، الشراكة الأوروبية يلاحظ فيها سيادة قواعد المنشأ الأوروبية، أما عن قواعد المنشأ العربية فهي في الأصل قواعد المنشأ أوربية، وبالتالي لا يتوقع وجود مشاكل.

6. دراسة سابقة لـ وليد عبد مولا¹ الموسومة بـ:

" نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة "

وذلك سنة 2010، حيث ركز الباحث في دراسته على تحليل أثر الاتفاقيات الإقليمية للتجارة على أداء التجاري العربي البيني، وذلك بالاستعانة على الأداة التجريبية والمتمثلة في نموذج الجاذبية، حيث كانت متغيرات الدراسة التفسيرية تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، المسافة، السكان، الصادرات، مؤشر الحرية التجارية للشريك، مؤشر توافق التجارة، و أخرى متغيرات وهمية تتمثل في الحدود المشتركة، اللغة المشتركة، التاريخ الاستعماري المشترك، الانتماء إلى الدولة العربية، عضو في منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية، عضو في مجلس التعاون الخليجي، عضو في الاتحاد المغاربي، عضو في اتفاقية أغادير، الشريك عضو في الاتحاد الأوروبي، الشريك عضو في النافتا، الشريك عضو في الآسيان بالإضافة إلى الهند والصين وهذه لـ 21 دولة عربية باتجاه 77 شريك تجاري خلال الفترة (1990-2007) وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

① تأثر مستوي الصادرات العربية ايجابيا بحجم الاقتصاد، وسلبا بالمسافة وهذا ما يتوافق مع نموذج الجاذبية؛

② مؤشر الحرية التجارية كمؤشر للبنية المؤسسية للشريك التجاري لا تؤدي كما هو متوقع إلى تحفيز التجارة؛

③ مؤشر التوافق التجاري مهم إلى جانب الحدود واللغة المشتركة؛

¹ - وليد عبد مولا، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 97، 2010.

④ منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية أدت إلى تعزيز التجارة البينية لـ 17 دولة عربية، ولكن داخل المنطقة يبقى دون المستوى المرجو، مقارنة بما حققته العديد من الاتفاقيات الإقليمية التجارية وهذا راجع للتبعية للخارج والارتباط بالتكتلات اقتصادية كبرى.

1..2 الدراسات السابقة الأجنبية: هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت جانب من جوانب الموضوع والتي نذكر منها مايلي:

1. دراسة لـ أليزا ديكابريو وآخرون (Alisa Dicaprio and others)¹، وهي تابعة لهيئة الأمم المتحدة الاونكتاد والموسومة بـ :

Regional trade agreements, integration and development

في سنة 2017، حيث انطلقت هذه الدراسة من فكرة تزايد انتشار ظاهرة اتفاقات التجارة الإقليمية لدى الدول النامية خاصة، مما يثير تساؤلات حول كيفية توزيع فوائد هذا التعاون، ومن الانشغالات الرئيسية ما إذا كانت الدول منخفضة الدخل قادرة على تحقيق مكاسب التنمية من هذا التكامل، لأنه من الدراسات السابقة كان من الصعب تحديد هذه الآثار بدقة، وجاءت هذه الورقة لمعرفة مايلي:

• كيف تؤثر اتفاقات التجارة على عدم التكافؤ داخل الدول؟

أي تحليل أثر التكامل الإقليمي على النمو داخل الدول النامية، وذلك باستخدام منهج الاقتصاد القياسي (panel data)، والذي يغطي حوالي 170 دولة، والمتمثلة في أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، دول اسيا النامية، أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، أيضا تتحكم الدراسة في مستويات الدخل للبلدان أقل نمواً، والبلدان المنخفضة، ومتوسطة الدخل، بالإضافة إلى متغيرات كمؤشر الانفتاح، مؤشر عدم المساواة، وذلك وفق متوسط كل خمسة سنوات، خلال الفترة (1990-2010)، وانتهجت مستويين من التحليل، الأول على المستوى الوطني (أو ما يسمى بالأقلمة الداخلية)، حيث يمكن لدولة ذات سيادة أن تنضم إلى كتل تجاري قائم أو أن تنشئ علاقة جديدة مع شركائها التجاريين، وسيؤثر إدخال علاقات تجارية جديدة على عدم المساواة بين الحياة المعيشية في الدول الأعضاء في الغالب من خلال التأثيرات على أسواق العمل، الأرباح، والأجور، على غرار الروابط العامة بين التجارة والفقر، ويمكن قياس ذلك وفق العلاقة التالية:

$$Reg1i = \frac{tradeij * RTAij}{\sum j tradeij}$$

¹ -Alisa Dicaprio and others, Regional trade agreements, integration and development, UNCTAD Research Paper No. 1, UNCTAD/SER.RP/2017/1.

وتمثل $Reg1i$ إضفاء الطابع الإقليمي للتجارة الثنائية للبلد i مع الشريك البلد j ، RTA_{ij} ويمثل اتفاق التجارة التفضيلية من أي نوع، فقيمة $Reg1$ تكون مقياسه كتجارة مغطاة تحت أي نوع من الاتفاقات التجارية الإقليمية، كنسبة مئوية من إجمالي التجارة، وتكون محصورة ما بين (0-1)، فإذا لم تشارك الدولة في أي اتفاق فإن قيمة الأقلمة الداخلية تساوي الصفر، وكلما كانت القيمة أقرب إلى الواحد، كلما زادت حصة التجارة الإجمالية للبلد التي تجرى في إطار اتفاقات تجارية إقليمية مختلفة. وتتأثر قيمة $Reg1$ مباشرة بعدد أعضاء الكتلة التجاري الإقليمي مع حجم وقيمة التجارة فيما بينها، وهو ما يعرف هذا بأنه متغير داخلي في انحدارات النمو.

أما المستوى الثاني فهو المستوى الإقليمي أو بما يعرف (الأقلمة الخارجية)، انطلاقاً من فكرة أنه ليس لدى جميع الدول المتجاورة علاقات كتلة تجاري. ومع ذلك فهي تتأثر بالتغيرات في التدفقات التجارية القائمة لدى جيرانها. أي أن هناك آثاراً محتملة بالنسبة لبلد غير موجود في هذا الكتلة بشكل رسمي، ولكن تتأثر على نطاق واسع مع البلدان المهيأة بشدة للاتفاق الإقليمي مع البلدان الأخرى. وتدمج هذه الميزة في التحليل من خلال تقدير آثار الاتفاقات التجارية الإقليمية التي ينفذها الشركاء التجاريون لبلد مع أطراف ثالثة. ولتمييز هذا عن الفوائد المباشرة لكونه طرفاً في كتلة تجاري، يشار إلى الإقليمية غير المباشرة هذه بالتعرض الخارجي للإقليم. وذلك وفق العلاقة التالية:

$$Reg2i = \sum_j \left(\frac{trade_{ij}}{\sum_j trade_{ij}} * Reg1j - i \right)$$

حيث يمثل $\frac{trade_{ij}}{\sum_j trade_{ij}}$ حصة التجارة الدولية للبلد i من إجمالي التجارة

$Reg1j - i$ هي نفسها للبلد $Reg1j$. j محسوبة دون الأخذ بعين الاعتبار التجارة بين القطرين. وإذا كانت التجارة بين الدولتين ij تشكل 50% من التجارة i و 70% من التجارة j يجرى في شكل من أشكال اتفاقات التجارة الإقليمية مع بلدان أخرى غير i . وعليه قيمة $Reg2 = 0.5 * 0.7 = 0.35$ وعلى غرار $Reg1$ فتأخذ قيمة محصورة بين 0 و 1، فإذا كان البلد i معزولاً عن التكامل الإقليمي الثانوي، فقيمة $Reg2 = 0$ ، والعكس كلما كان البلد مرتبطاً ببلدان تكامل إقليمي، كلما ارتفعت قيمة $Reg2$ ، وبالتالي فإن هذه القيمة هي الأعلى بالنسبة للبلدان الواقعة في تكتلات إقليمية.

وتقوم الدراسة أيضاً على تقييم و تقدير أثر التكامل الإقليمي على التنمية، وذلك من أجل تحديد حجم النمو والتأثير التوزيعي للتكامل الإقليمي، وهي تدرس بشكل خاص ما إذا كان النمو وعدم المساواة

يتفاوتان بشكل مختلف في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، وكذلك في مجموعات البلدان النامية الأخرى، وقياس وتوزيع النمو وفق المستويين السابقين، ثم الجمع بينهما. فكانت نتائج الدراسة كمايلي:

① أن اتفاقات التجارة الإقليمية أصبحت الوسيلة المفضلة لزيادة التجارة. غير أن آثارها الإنمائية غير المباشرة يصعب تحليلها وتفكيكها، فبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل و البلدان أقل نمواً، تحدد الاتفاقات التجارية السياسة الوطنية التجارية لها، وبالتالي لها أثر مباشر على آفاق التنمية. ولكن ما بعد موائمة السياسات، هل هناك أدلة على أن الشركاء الأفقر يلتزمون بجيرانهم الأكثر تطوراً؟ وفي الدول متوسطة الدخل تؤثر التجارة إيجابياً على النمو، ولكن لها آثار غامضة على عدم المساواة؛

② وكمساهمة بشأن الآثار الإنمائية للتجارة، تقدم هذه الدراسة تدبيرين جديدين لإضفاء الطابع الإقليمي، حيث يساعد هذا الابتكار على تبسيط الآثار المعقدة للإقليمية هما التجارة التفضيلية الثنائية المباشرة والتعرض غير المباشر للتأثيرات التجارية للتجارة التفضيلية للجيران. ويظهر التحليل أن مستوى التفاوت داخل البلد يمكن أن يعزى إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية، وأن هذا التأثير قوي بوجه خاص بالنسبة لبعض المجموعات القطرية؛

③ وتبين النتائج التجريبية أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى زيادة التجارة الثنائية، وانخفاض عدم المساواة داخل المجتمع وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث تكون قنوات التجارة التفضيلية الثنائية وتجارة تفضيلية من طرف ثالث. وهكذا، فإن التجارة التفضيلية مع المشاركة في اتفاقات التجارة الإقليمية (بوصفها وكالة) تزيد من النمو الإجمالي، وتقلل من عدم المساواة داخل البلد، ولها تأثير مباشر وغير مباشر من خلال مشاركة الآخرين. وآثار التطبيع الإقليمي المبينة في الورقة قوية بشكل خاص بين بلدان آسيا النامية. و بالمشاركة في اتفاقات التجارة الإقليمية كبديل، يظهر التحليل أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى نتائج إنمائية إيجابية مباشرة ومتمثلة في ارتفاع النمو الاقتصادي وانخفاض التفاوت داخل البلد، ولا تقتصر الفوائد على الأطراف في الاتفاقات الثنائية؛

④ وبالإضافة إلى ذلك، هناك قناة انتقال ثنائية، حيث مكاسب تجربة الأطراف الثالثة، وتختلف هذه التأثيرات عبر مجموعات البلدان النامية، حيث تستفيد آسيا النامية مع العالم المتقدم في النمو. وفي حين أن الحماية آخذة في الارتفاع في السنوات الأخيرة، فإن هذه الورقة تبرز أن التجارة تلعب دوراً هاماً في الحد من عدم المساواة والفقر في العالم النامي وفي السنوات السابقة، كان يمكن تطبيق هذا الإطار

التحليلي من أجل فهم أفضل للآثار المترتبة على الاتفاقات التجارية الكبرى. ومع ذلك، هناك ثلاثة مجالات منفصلة يمكن أن يساعدها هذا البحث في المستقبل، أي النظر بشكل أعمق في ما يلي: آثار عدم التكافؤ داخل الأقاليم في مناطق الأقاليم؛ تجارب أقل البلدان نموا في اتفاقات التجارة الإقليمية؛ وما إذا كانت آثار تحسين عدم التكافؤ تتأثر بالمشاركة في سلسلة القيمة العالمية للتجارة. وإذا ما أخذناهم معا يمكن إيجاد رؤية أكثر مركزية للتنمية من منظور الأقاليم.

2. دراسة سابقة لـ Afesorghor, Sylvanus, -kwkus¹ والمعنونة بـ:

Revisiting the effect of regional integration on African trade: evidence from meta-analysis and gravity model

وكانت هذه الدراسة في سنة 2017، والتي تعني إعادة النظر في تأثير التكامل الإقليمي على التجارة الإفريقية وجاءت هذه الدراسة لمقارنة تأثير خلق التجارة في اتفاقيات التجارة الإقليمية الإفريقية الرئيسية باستخدام نموذج الجاذبية، إضافة إلى تحليل الدراسات التجريبية السابقة لاستخلاص حجم التأثير المشترك وأيضا شرح عدم التجانس، حيث وجدت أنه هناك تشوهان رئيسيان يعيبان تقدير نموذج الجاذبية في الدراسات السابقة التي درست الآثار التجارية الناشئة عن الاتفاقيات الإقليمية الإفريقية (RTAS)، حيث توصلت إلى أنه:

- ① فشلت هذه الدراسات في حساب مصطلح الممانعة متعددة الأطراف، وهذا الفشل يجعل التقديرات متحيزة وغير متناسقة لنموذج الجاذبية؛
- ② فشلت أيضا في حساب التدفقات الصفرية التي هي بنسب كبيرة، فهي تتبع نموذج "Tobit" أو استبدال صفر التدفقات مع القيم الصغيرة التعسفية وهذا غير مناسب لتقدير نموذج الجاذبية؛
- ③ أيضا ظهور عدم التجانس بشكل كبير في آثار التدفقات الثنائية على التجارة.

3. دراسة سابقة لـ جوزيف دي أبله وآخرون (Joseph D. Alba and others)² الموسومة بـ:

"Effects of Hub-and-Spoke Free Trade Agreements on Trade: Panel Data Analysis"

وهذه الدراسة أجراها بنك آسيا للتنمية سنة 2008، وجاءت هذه الدراسة لإجراء تحقيق تجريبي لمدى تأثير اتفاقات التجارة الحرة وفق منهج Hub and Spoke، أي (وفق منهج المراكز والأطراف)، وهذا نظرا لتزايد الهائل لاتفاقات التجارة الحرة في العالم وتداخلها وتشابكها، جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير

¹-kwkus, -Sylvanus, Afesorghor, Revisiting the effect of regional integration on African trade: evidence from meta-analysis and gravity model, the journal of international Trade and Economic Development, an international and comparative review, volume 26, 2017, issue 2.

²- Joseph D. Alba and others, Effects of Hub-and-Spoke Free Trade Agreements on Trade: Panel Data Analysis, ADB Economics Working Paper Series, Asian Development Bank, 2008.

الاتفاقات التجارية الحرة للدول المحور والتي لها صفة التصدير على دول الأطراف في مسار عملية التبادل، أي للدول المتعاملة بصفة مباشرة والدول المتأثرة من هذه العملية بطريقة غير مباشرة على اعتبار ليس لها علاقة بدول المركز، واستعانت هذه الدراسة بالاقتصاد القياسي من خلال استخدام نموذج الجاذبية بجميع المتغيرات التفسيرية من الصادرات البينية في إطار اتفاق، الناتج، المسافة، اللغة، عدد السكان، حدود مشتركة، تاريخ استعماري مشترك، إضافة إلى هذا الاتفاقات التجارية، إضافة متغيرين لدول المحور (FTA Hub) ويأخذ قيمة واحد إذا هناك اتفاق، و 0 إذا لم يكن هناك اتفاق، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

$$FTA_{ij} = \begin{cases} 1 & \rightarrow E2_{ij} \\ 0 & \rightarrow HuB_{ij} \\ 0 & \rightarrow E1_{ij} \\ 0 & \rightarrow E0_{ij} \end{cases}$$

حيث يمثل كل عنصر كما يلي:

E_{ij} يمثل قيمة الصادرات من البلد i إلى البلد j ، ويمكن التعبير عنها كمايلي:

$$E_{ij} = FTA_{ij}[HuB_{ij}E2_{ij} + (1 - HuB_{ij})E1_{ij}] + [1 - FTA_{ij}] E0_{ij}$$

حيث $E2_{ij}$ ، $E1_{ij}$ ، $E0_{ij}$ باعتباره يمثل صادرات الدولة X_i ، من منطلق هي دولة محور في الاتفاق وتغطي هذه الدراسة حوالي 99 بلد خلال الفترة (1960-1999)، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج، كانت نتائج الدراسة كمايلي:

① متغير الحدود المشتركة له تأثير إيجابي على التجارة الثنائية، كما الحال للبلدان الآسيوية المتجاورة؛

② العضوية في اتفاق التجارة التفضيلية الإقليمية له الأثر الإيجابي والكبير على حجم التجارة؛

③ أثر المسافة بين الشركاء التجاريين سلبى للغاية على حجم تدفق التجارة، كما أن تأثير الدول أقل تطورا سلبى على التدفقات التجارية.

وهذه الدراسة ركزت أكثر على متغيري اتفاقية التجارة الحرة، ومتغير مركزية الاتفاق، وكانت النتائج

كمايلي:

- المتغير المتعلق باتفاقية التجارة الحرة له تأثير كبير وإيجابي على التجارة الثنائية، والذي يشير إلى فكرة أن التجارة الثنائية سوف تختلف على أساس ما إذا كان أو لم يكن البلدين يشتركان في اتفاقية التجارة الحرة؛

- تؤثر اتفاقيات التجارة الحرة تأثيرا إيجابيا وهاما على التجارة الثنائية بين أعضاء اتفاقية التجارة الحرة، وهذا التأثير يحدث على الفور لدول المركز، ولكن دول الأطراف بشكل بطيء؛

- كما تشير نتائج الدراسة إلى معدل نمو سنوي قدره 4.9٪ في التدفقات الثنائية، وبالتالي مضاعفة التجارة بعد مرور 14 عاما بين الشركاء في منطقة التجارة الحرة؛
- الطبيعة المحورية وأطراف اتفاقيات التجارة الحرة لها تأثير مباشر في تحرير التجارة لاتفاقيات التجارة الحرة.

4. دراسة سابقة لجاديش بغاوتي (Jagdish Bhagwati) سنة 1995¹ والموسومة بـ:

US Trade Policy: The Infatuation with FT As

وانطلقت هذه الدراسة من عبارة "إن الوقت حان لأننا أدركنا أن عبارة مناطق التجارة الحرة هي الكلام الجديد حول الانفتاحية" للباحث جاديش بغاوتي، وهو يناقش مسألة التوقيع على اتفاقية إنشاء كتل النافتا، الذي يرى فيه نوع من التناقض (جزء يشجع قيام مناطق حرة، وآخر يدعم الحمائية)، أي تحرير التجارة بتخفيض الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء، وضمنيا يتم رفعها لغير الأعضاء، أي تأخذ وجهين:

- تجسد تحرير التجارة من جهة، والنزعة الحمائية من جهة أخرى والسبب هو أنها بطبيعتها تفضيلية وتمييزية؛ فحسب وجهة نظر بغاوتي حول تشدد السياسة المالية لهذه الاتفاقية هي تمثل حماقة في جوهرها، وذلك لتزايد انتشار اتفاقيات التجارة التفضيلية في العالم، أي هناك ترتيبات تجارية مختلفة مما يخلق ظاهرة "طبق السباقيتي"، فمثلا الاتحاد الأوروبي لديه أنواع مختلفة من الاتفاقيات التجارية مع بلدان خارج الأعضاء الأساسيين؛ الولايات المتحدة لديها ترتيبات تجارية حرة مع دول أخرى، والتي بدورها ليست عضو في كتل النافتا، كذلك المكسيك شريك في النافتا، ومنطقة التجارة الحرة الآسيوية الطموحة ميركوسور على وشك الدخول في مفاوضات لترتيب تجاري تفضيلي مع الاتحاد الأوروبي، وهكذا ومع وصول البلدان إلى عقد صفقات خاصة، ليس فقط بين البلدان النامية

ولكن مع الدول التجارية الكبرى أيضا، وعليه وصف هذه التشابكات بظاهرة طبق السباقيتي، فهي تعكس مشاكل الترتيبات التجارية التفضيلية، أي انتشار ظاهرة طبق السباقيتي على اثرها تتعثر التجارة عند التركيز في جنسية السلع، و مع التكاليف التي لا مفر منها خاصة على المدى الطويل، والتي منها على وجه الخصوص والتي ذات صلة بالمناطق التجارية الحرة، والآخر أكثر عمومية وهذه النقاط كمايلي:

¹- Jagdish Bhagwati , US Trade Policy: The Infatuation with FT As, Discussion Paper Series No. 726, Columbia University,1995.

﴿ قواعد المنشأ والتي هي تعسفية بطبيعتها على الرغم من تقنينها، تتضاعف في مناطق التجارة الحرة مما يجعل هناك لوبيات ضغط يسعون إلى الحماية عن طريق التملص باعتماد هذه القواعد؛

﴿ زيادة على ذلك، ومع العولمة الهائلة للاستثمار والانتاج، فتعريف السياسة التجارية يعتبر أمر عبثي يعرقلها ويجعلها في قبضة الحمائية، ومثال على ذلك عندما حاولت اليابان الرزاعة في الولايات المتحدة وعند تحصيلها فهي تعتبر صادرات الولايات المتحدة... الخ، فالواقع أن الاقتصاد العالمي أصبح متشابك بشكل متزايد؛

﴿ كثيرا ما ينظر أن أمر خلق التجارة سيكون مهم مع اتفاقيات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وبالتالي لا خوف من مشكل تحويل التجارة. ولكن كما لاحظ بغاوتي قبل سنوات من هذه الدراسة عندما تكون الحماية في شكل تقارير مراجعة الحسابات وإجراءات مكافحة الإغراق وما إلى ذلك، فهي انتقائية يعني خلق التجارة يمكن أن يتحول إلى تحويل التجارة؛

﴿ وفيما يتعلق بتحويل التجارة، وحسب المنظر التجاري ومحلل السياسات البارز أرفيند باناغاريا لديه تساؤل حول آثار المستقبلية المحتملة لانضمام المكسيك وبلدان أمريكا الجنوبية النامية التي تسعى للانضمام إلى نافتا؟ وهو في الواقع بأن المكسيك تعرضت لتحويل التجارة نتيجة انضمامها للنافتا؛

﴿ ربما تكون الحجة "غير الاقتصادية" الأكثر تواترا نيابة عن المكسيك وآخرون، والانضمام إلى ترتيب التجارة التفضيلية مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) هو أنه يساعد على "تأمين الإصلاحات"، ومنحها مصداقية. ولكن إذا كان هذا يعني تأمين تحرير التجارة، فالتزام المكسيك مثلا بالتزامات الغات فهو أمر صعب باعتبارها دولة ضعيفة ونامية؛

﴿ كما تطرقت هذه الورقة إلى تحليل السياسة الأمريكية وفق نهج الاتفاقات التجارية الحرة إلى جانب منظمة التجارة العالمية، رغم إيجابياته بالنسبة للولايات المتحدة، إلا أن بغاوتي يعارض توجهات هذه السياسة التي تدعم تحرير التجارة، في حالة توقف هذا الاتفاق، أو احتضان اتفاقات التجارة التفضيلية يتساءل بغاوتي وذلك بتقديم هذه الملاحظات:

- ① عندما ترغب مجموعة من الدول إلى تطوير السوق المشتركة، ليس فقط من ناحية التجارة، بل من ناحية حواجز الاستثمار، الهجرة، للوصول كما هو الحال دولة اتحادية، تكامل اقتصادي ومزايه؛
- ② عند تعذر مفاوضات الغات ومنظمة التجارة العالمية الوصول إلى التجارة الحرة متعددة الأطراف لابد من النزول إلى مناطق التجارة الحرة التفضيلية، كمرحلة أولية للوصول إلى تجارة حرة في العالم؛

③ وهل السعي وراء اتفاقات التجارة الحرة له آثار ايجابية على عملية تحرير التجاري؟ وهل هناك علاقة تكاملية بين النظام متعدد الأطراف واتفاقات التجارة الحرة؟ باعتبار اتفاقات التجارة الحرة أسرع في تفكيك الحواجز والعراقيل.

فيعارض بغاوتي كون أن اتفاقات التجارة الحرة بقيادة الولايات المتحدة من الناحية الإقليمية المفتوحة، سوف تؤدي إلى التعددية الكاملة والتحرر بشكل سريع وفعال في جميع أنحاء العالم، على عكس منظمة التجارة العالمية. فيرى اتفاق النافتا هو خضوع المكسيك لمساومة الولايات المتحدة والتي لها أهداف سياسية بعيدة المدى، والتي ليس لها علاقة بالتجارة. وخلاصة قوله بأن اتفاقات التجارة الحرة، كونها من الترتيبات التجارية التفضيلية إلى جانب العوائق الاقتصادية فهي ترتيبا مؤسستيا مدمرا لإضفاء الشرعية على النظام التجاري العالمي. ولابد من مواجهة هذه الهيمنة بتجمعات تجارية تفضيلية وأخذ الاقتصاد الاسيوي، واقتصاد اليابان المعجزة كأمثلة لذلك.

5. دراسة — إيلينا فرجين (Elina Fergin)¹ والمعنونة بـ

Tangled up in a spaghetti bowl trade effects of overlapping preferential trade agreements in Africa

في سنة 2011، وانطلقت هذه الدراسة من مصطلح "طبق السباغيتي" الذي صاغه جاديش بغاوتي في أدبيات التجارة الإقليمية سنة 1995، والذي يشير أن منطقة التجارة التفضيلية هي منطقة معقدة ومتشابكة بتداخل الاتفاقات التجارية التفضيلية، وتكون أكثر تعقيدا من خلال زيادة عدد التعريفات الجمركية وقواعد المنشأ. وإسقاط هذا المفهوم على التجارة التفضيلية بإفريقيا ومن ثم قياس أثر تشابك وتعدد هذه الاتفاقيات على التكامل التجاري الإفريقي، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية لتقدير التدفقات الثنائية، ولكن في هذه الدراسة ولأول مرة دمج متغير طبق السباغيتي في النموذج كمتغير وهمي، حيث يأخذ قيمة 0 إذا كان لم يكن هناك اتفاق مع طرف ثالث، و 1 إذا كان هناك اتفاق، إضافة إلى باقي المتغيرات الأساسية والوهمية للنموذج المتفق عليها في أدبيات دراسة النموذج، وتغطي الدراسة مجموعة البيانات للتدفقات التجارية الثنائية في أفريقيا لسنة 2010، وتستخدم 53 بلد أفريقي، أي 2756 زوج، وتكون العلاقة وفق مايلي:

$$\ln Mijt = \beta_1 + \beta_2 \ln GDP_i + \beta_3 \ln GDP_j + \beta_4 \ln GDP_{capi} + \beta_5 \ln GDP_{capj} + \beta_6 \ln Dist_{ij} + \beta_7 Border_{ij} + \beta_8 Language_{ij} + \beta_9 Colony_{ij} + \beta_{10} Landlocked_i + \beta_{11} Landlocked_j + \beta_{12} PTA_{ij} + \beta_{13} (PTA_{ij} \times Spaghettibowl) + \varepsilon_{ij}$$

¹ - Elina Fergin, Tangled up in a spaghetti bowl, trade effects of overlapping preferential trade agreements in Africa,, Bachelor Thesis in Economics, School of Economics and Management, Lund University, 2011.

لكن قبل الوصول إلى النتائج النهائية اعتمدت الدراسة على 6 انحدارات كتقدير للدراسة، حيث الأول ركز على المتغيرات الأساسية للنموذج، دون إدخال المتغير الوهمي طبق سباقيتي، انطلاقاً من الفرضية التي تفرضها اتفاقية التجارة التفضيلية هي أن اتفاقية التجارة التفضيلية لها تأثير إيجابي على التجارة الثنائية. فكانت النتائج كمايلي:

- ① الناتج المحلي الإجمالي هو محدد أساسي ولديه أثر إيجابي كبير، وهذا ما يتفق مع تنبؤات النموذج خاصة بالاقتصاديات الكبيرة التي تميل إلى التجارة، كما يمكن اعتبار الناتج المحلي الإجمالي مقياساً لميل البلد إلى الاستيراد؛
 - ② نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سلبي وبشكل كبير عند مستوى معنوي قدره 10٪ بالنسبة للبلد المستورد، وإيجابي وبشكل كبير عند مستوى دلالة 5٪ بالنسبة للبلد المصدر، ونصيب الفرد يعتبر أكثر تعقيد وغموض تأثيره على التجارة، ويمكن اعتباره مقياساً للتنمية بالنسبة للدولة المصدرة؛
 - ③ متغير قياس حجم السكان. وكلما كان عدد السكان أصغر حجماً، ومن ثم فإن الميل إلى الاستيراد من المرجح أن يكون أقل وقد يكون للمتغير تأثير سلبي على التجارة؛
 - ④ متغير المسافة لديه معامل كبير وسالب، وهذا يتفق مع ما يترتب من أثر سلبي متوقع من الهياكل الأساسية السيئة وارتفاع تكاليف النقل على الصعيد الداخلي لتجارة أفريقيا، أي المسافة البعيدة تعني ارتفاع تكاليف النقل وانخفاض التجارة؛
 - ⑤ ومن ناحية أخرى، فإن الوهمية الحدودية إيجابية ومهمة؛
 - ⑥ ومتغير الحدود غير الساحلية تظهر معامل سلبي إلى حد كبير. وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية؛
 - ⑦ معامل اللغة المشتركة إيجابي وكبير كما هو متوقع، مما يسهل التعاون الاقتصادي مما يصبح الاتصال أسهل، وبالتالي تتخفف تكاليف المعاملات؛
 - ⑧ على العكس من ذلك تاريخ الاستعماري المشترك هو ضئيل في الانحدار، وبالتالي لا يبدو أن المستعمر المشترك هو محدد تجاري مهم في هذه الدراسة؛
- وبعدها تم إضافة المتغير المتفاعل إلى النموذج، فقط الانحدار الثالث في هذه الدراسة كان حول التدفقات الثنائية داخل إفريقيا. وكان هدف الدراسة هو معرفة مدى تأثير متغير طبق سباقيتي على التكامل التجاري التفضيلي بأفريقيا، فالدراسة لم تتمكن من استنتاج نتائج طويلة المدى والتي يمكن عرضها كمايلي:
- هناك تأثير سلبي لمتغير طبق سباقيتي على التجارة التفضيلية؛

- ولكن عند حذف متغير الاتفاقات التجارية خارج أفريقيا، لم يظهر المتغير أي دلالة إحصائية؛
 - على الرغم من أن ظاهرة طبق سباقيتي لتغذيته لا بد من اتفاقات خارج إفريقيا، ولكن على اعتبار إفريقيا إقليم مشاكل أدى إلى عزوف ذلك. مما يجعله متغير غير مهم وليس له أهمية؛
 - الانحدارات المقدرة قدمت نتائج مرتبكة، وذلك لتضمنها عدد كبير من الاصفار، وهذا من الصعب أن يعكس عدم وجود تدفقات تجارية حقيقية ناجمة عن حواجز وتكاليف المعاملات، أو لأسباب أخرى تشير النتائج إلى أن:
 - ♦ المشاكل المرتبطة بمتغير طبق سباقيتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالآثار الخاصة لكل بلد في النموذج، مثل الجودة المؤسساتية، القدرة الإدارية، فمثلا البلد التي تمتلك قدرة أكبر من الجودة والرأس المال... فهي تجني فوائد أكثر من العضوية في هذا الاتفاق مقارنة بدول أخرى؛
 - ♦ أي أن الاتفاقات الإقليمية التجارية المتداخلة تؤثر سلبا على التكامل التجاري الإقليمي بأفريقيا.
6. دراسة سابقة لـ Dong Phong nguyen, Xuan vinh vo¹ الموسومة بـ :

Determinants of bilateral trade: evidence from ASEAN+3

وكانت سنة 2017، والتي تعني محددات التجارة الثنائية أخذين أدلة من رابطة الآسيان+3، حيث اعتمد الباحثين في هذه الورقة البحثية على مجموعة بيانات من الخصائص التجارية والاقتصادية الثنائية في بلدان الآسيان+3 إضافة إلى التحقيق في محددات التجارة الدولية، وهذه المتغيرات التابعة يحتمل أن تدفع التجارة الدولية، مع استخدام متغيرات نموذج الجاذبية القياسية للحفاظ على الاتساق مع الأدب الاقتصادي، وكانت النتائج كمايلي:

- ① أن التباين في الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان يفسر التجارة الثنائية بشكل ايجابي؛
- ② الاستفادة من الميزة النسبية عن طريق التمييز بين هيكل المنتجات التصديرية أمر هام في تعزيز التجارة الدولية؛
- ③ لا أثر لتقلب أسعار الصرف الثنائية على التجارة الثنائية، وتشير هذه النتيجة إلى أهمية توفير الفرص للتحوط من عدم اليقين في العملة لتجنب آثارها السلبية على التجارة؛
- ④ وتتفق نتائج نموذج الجاذبية القياسية الأخرى مع نتائج البحوث النظرية والتجريبية السابقة.

¹-Dong Phong nguyen ,Xuan vinh vo, Determinants of bilateral trade: evidence from ASEAN+3, <http://onlinelibrary.wiley.com>.2017

7. دراسة سابقة لزكريا سرغو (Zakaria Sorgho) سنة 2014 بعنوان:

RTAs' Proliferation and Trade-diversion effects: Evidence of the "Spaghetti Bowl" Phenomenon¹

وانطلقت هذه الدراسة كون اتفاقات التجارة الإقليمية تجتاح النظام التجاري المتعدد الأطراف، بينما محادثات منظمة التجارة العالمية تسير ببطء خاصة خلال العقدين الأخيرين، وكما أشار باغواتي(2008)، فإن الإقليمية تشكل تهديدا للتعددية، بقوله قد تم تحديد "... عيب كبير لنظام التجارة الحرة هذا، وهو ما يميل إلى انتشار الإقليمية على حساب التخفيف من تعددية الأطراف"، وذلك كون أن تعدد العضوية في اتفاقات التجارة الإقليمية قد تولد إمكانية الوصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية والتعريفات الجمركية الصفرية على الواردات مع العديد من الشركاء التجاريين، ومن ثم يمكن أن يكون بديلا جذابا لصانعي السياسات الوطنية كبديلا للتجارة الحرة، لذلك أصبحت اتفاقات التجارة الإقليمية تمثل ميزة في كل مكان من التجارة العالمية. حيث عرف تطورا كبيرا لتشكيل اتفاقات التجارة الإقليمية بين البلدان سواء المتقاربة جغرافيا أو غير ذلك، ويمثل هذا التكاثر للاتفاقات التجارية الإقليمية عن طريق العدوى، أي انتشارها يمكن أن يخلق ما يسمى بظاهرة "طبق سباقيتي"، وعليه هذه الدراسة تقوم لاختبار الفرضية التي تنص على:

- أن الانتشار الإقليمي الشبيه بالدومينو يرجع جزئيا إلى اتفاقات التجارة الإقليمية "الدفاعية"، والتساؤل المطروح حول آثار إنشاء تكتلات تجارية تفضليه على الدول الأعضاء ودول خارج هذا الاتفاق هو كمايلي:

- هل هذه التكتلات التجارية تعمل على خلق أو تحويل التجارة؟

فالدراسات التطبيقية السابقة لم تتوصل إلى نتائج وذلك لتحيزها وعلى رأسها دراسة كيمورا وآخرون سنة 2006 حول تجارة السيارات باستخدام بيانات المقطع العرضي كمواصفات لنموذج الجاذبية والذي يستنتج مواصفات كل بلد خلال (2002-2003) لقياس آثار إنشاء الاتفاقات الإقليمية التجارية فكانت هي آثار سلبية أي تحويل التجارة للدول الأعضاء وغير الأعضاء، بينما هذه الدراسة جاءت لتحليل والتفسير أكثر للظاهرة، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية بجميع متغيراته التفسيرية إضافة عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية، القانون المشترك، منظمة التجارة العالمية، الغات، الأزمة الاقتصادية لسنة 2008/2009 والاعتماد على الآثار الثابتة القطرية المتحركة للتمييز بين خصائص كل بلد، أي هذه الدراسة جاءت

¹ -Zakaria Sorgho, RTAs' Proliferation and Trade-diversion effects: Evidence of the "Spaghetti Bowl" Phenomenon, Laval University, MPRA Paper No. 60503, posted 11. December 2014 02:44 UTC.

للتحقيق في أثر تحويل التجارة وفق ظاهرة طبق السباقيتي، وتعتمد هذه الدراسة على الاتفاقات التجارية الإقليمية لحوالي 247 خلال الفترة (1995-2012)، منها 32% وقعت مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، و 45% اتفاقيات إقليمية وقعت من قبل الدول التجارية في مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأكثر من 40% لدول لبريكس، فكانت نتائج تقدير نموذج الدراسة كمايلي:

- ① كانت معاملات متغيرات الجاذبية التفسيرية ذات أهمية كبيرة عند مستوى ثقة 95%؛
- ② التجارة الدولية ترتبط سلبا مع المسافة بين الدول التجاريين؛
- ③ الأزمة الاقتصادية لها أثر سلبي على التجارة الدولية؛
- ④ معاملات الجاذبية للمتغيرات الوهمية (غات، منظمة التجارة العالمية، الحدود المشتركة، اللغة، القانون، التاريخ الاستعماري المشترك) لها أثر ايجابي على التجارة الدولية؛
- ⑤ المتغير الوهمي للاتفاقات التفضيلية لها أثر ايجابي على حجم التجارة؛
- ⑥ علاقة سلبية بين عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية بين دولة الاتفاق والقيمة التجارية لهذا الاتفاق، وهذا ما يثبت وجود ظاهرة طبق سباقيتي في كل العالم؛
- ⑦ اتفاقيات التجارة الإقليمية لها أثر سلبي على عالمية التجارة. يعني توقيع أحد الأطراف مع بلدان أخرى كطرف ثالث، يقلل من حجم التجارة المباشرة للاتفاقات الإقليمية.

ولتحديد أي الشركاء تظهر معه حالة تحويل التجارة، وذلك بالنظر وتقييم حجم التجارة الداخلية بين البلدان النامية وباقي العالم، البلدان متقدمة النمو وبقية العالم، بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وباقي دول العالم، أيضا الولايات المتحدة وباقي دول العالم، التجارة الداخلية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون، الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة، فكانت النتيجة كمايلي:

- تقديرات التجارة لدول شمال - شمال لها تأثير على تحويل التجارة مثل طبق السباقيتي؛
- إبرام اتفاقية تأمينية إضافية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تسبب في تحويل متوسط للتجارة؛

• في المقابل عند إبرام اتفاقات بين دول الشمال و الدول النامية سوف يؤدي إلى خلق التجارة، يعني أن البلدان النامية هي عامل ايجابي لدول الشمال، بينما العكس بالنسبة للدول النامية تعمل على تحويل التجارة.

وأخيرا هذه الورقة جاءت لإجراء التحليل التجريبي لظاهرة طبق السباقيتي والمتعلقة بترابط اتفاقات التجارة الإقليمية كما أشار بغواتي 1995، فكانت نتائجها تشير إلى وجود علاقة سلبية كبيرة بين عدد

اتفاقات التجارة الإقليمية التي تبرمها الدول والقيمة التجارية الإضافية المنسوبة إلى إبرام الاتفاقات التجارية التفضيلية مع الاتحاد الأوروبي، و يبدو أن الولايات المتحدة على وجه الخصوص الأكثر تضررا من هذا التأثير من طبق السباغيتي، وخلاصة القول بدلا من ذلك من تعزيز التجارة فإن مضاعفة اتفاقات التجارة الإقليمية قد تؤدي بدلا من ذلك إلى تحويل التجارة بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات بسبب مجموعة من القواعد المتداخلة.

8. دراسة سابقة لـ Zaki Mehchy و Rabie Nasser و Marc Schiffbauer¹ بعنوان:

Trade determinants and potential of Syria: using a gravity model 'with an estimation of the Syrian crisis' impact on exports

وكانت في سنة 2015، واعتمدت هذه الدراسة على معادلة نموذج الجاذبية المعززة والتي تتضمن المتغيرات الأساسية (الناتج المحلي الإجمالي، السكان، المسافة الجغرافية)، إضافة إلى متغيرات وهمية حسب العوامل المؤثرة على التدفقات التجارية والمتمثلة في سعر الصرف الفعلي الاسمي، ومؤشر المخاطر السياسية الذي يخدم أداء المؤسسات لتحديد البلدان الأكثر طلبا على صادرات سوريا، وأيضا استخدم نموذج الجاذبية لمحاكاة تأثير الصراع الدائر فيها على إمكانية التصدير، وذلك خلال الفترة (1995-2010) مع مجموعة من الدول الاتحاد الأوروبي، تركيا، ودول منطقة التجارة العربية (غافتا) وكانت النتائج كما يلي:

- ① المسافة الاقتصادية وهي الفرق والاختلاف بين حجم الناتج المحلي السوري مع نظيره للشريك التجاري حيث أنها هذه المسافة تؤثر على الصادرات بشكل ايجابي على حجم الناتج المحلي الإجمالي السوري؛
- ② المسافة الجغرافية تلعب دورا هاما وسلبيا في تحديد وجهات التصدير السورية، يعني المناطق المجاورة كالشرق الأوسط، شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي تعتبر أسواق هامة للصادرات السورية؛
- ③ التشابه الثقافي له تأثير ايجابي واقتصادي كبير على الإمكانات السورية؛
- ④ اتفاقيات التجارة مع المنطقة العربية (غافتا)، ودول الاتحاد الأوروبي، وتركيا لها تأثير ايجابي على الصادرات السورية؛
- ⑤ التغيرات في القيمة الاسمية الفعلية مستقرة، أي أن سعر الصرف لا يؤثر بشكل كبير على الصادرات السورية، بالنظر إلى الليرة السورية كانت مستقرة نسبيا خلال الفترة (1995-2010)؛

¹ - Zaki Mehchy and others, Trade determinants and potential of Syria: using a gravity model 'with an estimation of the Syrian crisis' impact on exports, Middle East Development Journal, 2015.

⑥ أيضا استخدم نموذج الجاذبية لتقدير أثر الأزمة السورية الحالية على إمكانيات التصدير من خلال تلك المتغيرات، وأثبتت الدراسة أن الأزمة السورية قللت وبشكل كبير على إمكانيات التصدير السوري، ومن المتوقع من استمرار الأزمة سيؤدي وبشكل كامل إلى انهيار الاقتصاد السوري.

9. دراسة سابقة لـ Gert-Jan M. Linders و Henri L.F. de Groot¹ المعرفة بـ:

Estimation of the Gravity Equation in the Presence of Zero Flows

وكانت في سنة 2006، وتطرق الباحثين في هذه الورقة الي دراسة مشاكل الاقتصاد القياسي لنموذج الجاذبية الناتجة عن حدوث التدفقات الصفريّة أي المتغيرات غير القيمة للتجارة الثنائية، من خلال دراسة استخدام نموذجين طريقة Tobit ونهج هيركمان باختيار العينة* للتعامل مع التدفقات الصفريّة، ومن ثم تقديم نموذج أكثر دقة لتفسير التدفقات الصفريّة للتجارة الثنائية، حيث كانت عينة الدراسة 127 دولة، خلال السنة 1999، معتمدين في ذلك على المتغيرات التالية: الصادرات، الواردات، المسافة الجغرافية، الحدود المشتركة، التاريخ الاستعماري المشترك، الإمبراطورية (col)، الدين الأساسي المشترك (REL)، عضو في كتل (RIA)، والتدفقات الصفريّة قد تحيز نتائج تقدير معادلة الجاذبية للتجارة الثنائية، وكانت هذه الدراسة من أجل اختيار دقيق لطريقة التعامل مع التدفقات الصفريّة، وكانت الحلول غالبا باستبدال القيم الصغيرة للتدفق الصفري أو استخدام Tobit، أو الانحدار اقتطاع لنموذج الجاذبية فكانت نتائج الدراسة كمايلي:

- ① الاصفار لا تعكس التجارة التي لا يمكن ملاحظتها في نموذج الجاذبية؛
- ② تقريب تدفقات التجارة كسبب للرقابة ليس مهما في تفسير التدفقات الصفريّة، والتدفقات الصفريّة هي نتيجة لاتخاذ القرارات الاقتصادية استنادا للربحية من خلال الانخراط في التجارة الثنائية؛
- ③ حجم التجارة هناك المحتملة والمتوقعة يحددها نموذج الجاذبية التقليدي، أما حجم التجارة الصفريّة الفعلية فان التجارة المحتملة هنا غير مرصودة، وهذا المزيج يتطلب اتخاذ قرارات اقتصادية متزامنة ومتكافئة جزئيا مع التجارة الثنائية؛

¹ -Gert-Jan M. Linders, Henri L.F. de Groot, Estimation of the Gravity Equation in the Presence of Zero Flows Tinbergen Institute Discussion Paper, Universiteit Amsterdam, 2006.

* النموذج، المعروف أيضا باسم نموذج اختيار هيكمان (هيكمان، 1979)، وغالبا ما تستخدم في بحوث الاقتصاد الجزئي، وخاصة في اقتصاديات العمل.

- ④ نهج هيكل اختيار العينة يمثل النموذج الأمثل للتجارة الثنائية في وجود تدفقات صفرية، حيث أن ربحية التجارة تعتمد على الحجم، ولكن لا تعكس التجارة المحتملة. وعوامل الاقتصاد الجزئي التي لا تؤثر على حجم التجارة يمكن أن تكون مهمة بالنسبة للأرباح؛
- ⑤ نهج اختيار العينة يسمح لجميع أنواع هياكل البيانات في الظهور في النشاطات العملية، ويوفر معلومات اتخاذ القرار الكامنة وراء التدفقات الصفرية.

10. دراسة سابقة لـ Panpanut Voraveeravong¹ والمعنونة بـ:

Corruption Impacts on Bilateral Trade between ASEAN Countries During 2006 to 2011: Gravity Model Approach

وكانت الدراسة في سنة 2013، حيث انطلق من الإشكالية الموجه لصانعي السياسات كمايلي:

- هل الفساد الكبير يؤثر على الصفقات الثنائية بين دول الآسيان؟

واعتمد الباحث في دراسته هذه على 10 دول من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا خلال الفترة 2006-2011، والمتغيرات المستخدمة هي المسافة، الناتج المحلي الإجمالي، تطور الفساد من خلال مؤشر إدراك الفساد (CPI) التغير في سعر الصرف، إجمالي السكان، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة (النسبة المئوية للقوى العاملة)، وباستخدام نموذج الجاذبية تشمل البيانات المستخدمة إحصائياً على 540 ملاحظة مع 90 وحدة المقطع العرضي و 6 فترات زمنية، ولدت القيم المفقودة 219 تخطي الملاحظات. وكانت نتائج الدراسة بعد استخدام طريقة مربعات الصغرى لـ OLS لتقدير تأثير جميع المتغيرات كمايلي:

- ① أن مؤشر أسعار المستهلك إلى جانب المتغيرات الأخرى بما فيها معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة له تأثير على حجم التجارة؛
- ② كما أظهر مؤشر أسعار المستهلك أو مؤشر تصور الفساد نفسه تأثير إيجابي على حجم التجارة؛
- ③ الفساد له تأثير سلبي كبير على حجم التجارة.

¹ -Panpanut Voraveeravong, Corruption Impacts on Bilateral Trade between ASEAN Countries During 2006 to 2011: Gravity Model Approach, World Journal of Social Sciences, Vol. 3. No. 6. November 2013 Issue, Pp. 27 – 44.

11. دراسة لـ Luqman O. Afolabi, Nor Aznin Abu Bakar, Mukhriz Izraf Azman Aziz¹ والمعنونة بـ:

Openness And ECOWAS Regional Trade: A Panel Cointegration Analysis Using A Gravity Model

وكانت سنة 2016، وجاءت هذه الدراسة للتحقيق في الأثر العام لاتفاقيات التكامل الإقليمي التي وضعتها جماعة دول غرب أفريقيا، إضافة إلى دراسة وتحليل التجارة لدول الأعضاء ومستوى الانفتاح بين الجماعة الاقتصادية للاكواس، وشملت الدراسة على التدفقات التصديرية لـ 15 بلد من الاكواس خلال الفترة 1983-2013، واستخدم نموذج الجاذبية كأداة تجريبية لتقدير عملية التكامل المشترك، واعتمد على المتغيرات التالية: المسافة، الناتج المحلي الإجمالي، تشابه الناتج المحلي الاجمالي، السكان الانفتاح التجاري، الانفتاح المالي، ومتغيرات وهمية اللغة المشتركة، عضو في الاكواس، وكانت النتائج المتوصل كما يلي:

- ① اختبار التكامل المشترك على إحصاءات المجموعة يسمح بوجود عدم التجانس لا سيما على المعاملات على المدى الطويل، كما تستوعب الاتجاهات الفردية والاعتراضات في المعادلة؛
- ② المسافة لها تأثير سلبي وقوي على حجم التجارة بين 15 دولة من الاكواس. وهذا ما يتماشى مع نموذج الجاذبية الكلاسيكي. أي سوف تؤدي الزيادة في المسافة بين i و j بنسبة 1% إلى انخفاض في الصادرات بنسبة 1.1% ويبقى هذا الانخفاض ثابت تقريباً؛
- ③ الانفتاح التجاري سلبي ومهم في جميع التقديرات تقريباً. هذا يعني اتجاه تدفق السلع داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يعوقه فشل بعض البلدان على تبني التحرير الكامل من أجل التحفيز على التنمية على المدى الطويل؛
- ④ مؤشر الانفتاح المالي كان سلبياً وبشكل كبير، وهذا يميل إلى إعاقة تدفق السلع بين الدول الأعضاء وهذا لا يعزز سياسات التجارة الحرة الليبرالية؛
- ⑤ تقاسم الحدود المشتركة له أهمية كبيرة للدول الأعضاء؛
- ⑥ اللغة المشتركة ايجابية ودالي إحصائياً. مما يشير أن بلدين أو أكثر التي تشترك في لغة مماثلة تميل رسمياً تميل نحو تحفيز متزايد للتبادل التجاري؛
- ⑦ أثر التجمعات الإقليمية باستخدام معامل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو سلبي.

¹ - Luqman O. Afolabi, Nor Aznin Abu Bakar, Mukhriz Izraf Azman Azi, OPENNESS AND ECOWAS REGIONAL TRADE: A PANEL COINTEGRATION ANALYSIS USING A GRAVITY MODEL, University Utara Malaysia.2016.

12. دراسة سابقة لـ Scott L. Baier, Jeffrey H. Bergstrand¹ والموسومة بـ:**Estimating the effects of free trade agreements on international trade flows using matching econometrics**

وكانت في سنة 2009، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تقديرات المقطع العرضي لآثار العلاجية طويلة الأجل لاتفاقيات التجارة الحرة على تدفقات التجارة الثنائية للدول الأعضاء باستخدام معيار الاقتصاد القياسي (غير متماثل)، وهنا يكون تقدير المقطع العرضي لآثار العلاج على المدى الطويل أكثر استقرار بعد مرور سنوات ونجد لديها قيم معقولة من الناحية الاقتصادية مقارنة بتقديرات المقطع العرضي للتدفقات الثنائية للتجارة في نموذج الجاذبية انطلاقاً من المتغيرات التالية: التدفقات التجارية الثنائية بما فيها الصفريّة، انكماش الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الاسمي، خلق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المسافة، اللغة المشتركة، الحدود المشتركة، اتفاقيات تجارة كاملة، اتحادات جمركية خلال الفترة 1960-2000 لـ 96 شريك تجاري حيث استخدم بيانات مقطعية كل خمسة سنوات بمعنى متوسط تسع سنوات، وكانت النتائج كمايلي:

- ① وجود علاقة لا خطية محتملة بين متغير اتفاقية التجارة الحرة وغيرها من المتغيرات، نجدها مجموعة أضيق عبر السنوات وقيم أكثر معقولة من الناحية الاقتصادية لآثار على المدى الطويل من اتفاقيات التجارة الحرة على تجارة الدول الأعضاء؛
- ② تشير التقديرات إلى أن معادلة الجاذبية قد لا تزال توفر الإطار المعياري الأساسي لتقييم آثار التجارة الحرة على التدفقات التجارية.

¹- Scott L. Baier ,Jeffrey H. Bergstrand, Estimating the effects of free trade agreements on international trade flows using matching econometrics, Journal of International Economics 77 (2009) 63–76.

ثانيا

ربط إشكالية الدراسة بالدراسات السابقة

لتفكيك العلاقة بين إشكالية الدراسة والدراسات السابقة، سنتطرق في هذا الجزء عرض المفاهيم النظرية الحديثة للإقليمية الجديدة وربط مفهومها بالاتفاقيات التجارية الإقليمية الواسعة الانتشار، وحجم التدفقات التجارية البينية كمايلي:

1.1 علاقة موضوع الدراسة بالدراسات السابقة

نريد من هذه الدراسة تفكيك العلاقة بين الترتيبات التجارية الحديثة والمختزلة في ظاهرة" الاقليمية الجديدة" مع أداء التجارة البينية للدول العربية، وعند إجراء عملية مسح للدراسات السابقة، لم نلتمس هناك دراسات، خاصة عربية تهتم بقياس أثر الإقليمية الجديدة على أداء التجارة العربية البينية والذي يعتبر موضوع دراستنا هذه، وعليه نتمنى أن نحقق إضافة في أدبيات التجارة الدولية وفي هذا المجال خصوصا وبما أن مجال الإقليمية الجديدة من المواضيع الشائكة والمتداخلة، مزال الاقتصاديون والسياسيون والهيئات والمنظمات الدولية، وصناع القرار يحاولون الفصل فيها من خلال بحوثهم ومواضيعهم ودراساتهم وتقاريرهم، ونظرا لأن أغلب الدراسات التي تناولت الإقليمية الجديدة والتجارة البينية، كانت كلها تحاول دراسة المتغيرات التي تؤثر في التدفقات التجارية بين الدول، أو دراسة محددات التجارة أو دراسة بعض التكتلات الاقتصادية وتحليل أدائها داخليا، وعلى اعتبار أن حجم التبادل التجاري العربي البيني متواضعا جدا، فان الاقتصاديين والباحثين العرب يسعون إلى إيجاد الحلول لهذه المعضلة الاقتصادية، للمطالبة بالتحريك أكثر بين الدول العربية. وبما أن أغلب الدراسات التي تم سردها اهتمت بجانب من جوانبه فقط ولم تستخدم كل المتغيرات المؤثرة في حركة التجارة، دراستنا هذه جاءت لتحاول أكثر في تحليل أثر الاتفاقيات الإقليمية على مستويات التجارة الخارجية، لتحديد كيف تؤثر هذه الاتفاقيات، وأيهما الأكثر تأثيرا على مستويات التجارة البينية بين الدول المتكتلة.

ويمكن التعقيب على الدراسات السابقة كمايلي:

(1) الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الطالبة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة، وكذلك في اختيار النماذج المناسبة لكل المتغيرات المؤثرة في أداء التجارة الخارجية، والتي تم استخدامها في تقييم أداء التجارة العربية البينية.

(2) أوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الفكرة العامة لموضوع بحثنا هذا، إلى جانب دراسة الإطار التطبيقي لتحليل أداء التجارة، والمتمثل في نموذج الجاذبية بنظرياته وأهميته وأسباب قيامه وتشابهت مع (دراسة محمود محمد رضا فتح الله سنة 2013، نجاح منصري 2015، دريال عبد القادر ونورية خضري 2014، وليد عبد مولاه 2010) والدراسات الأجنبية التالية (Alisa Dicaprio and others 2017, Sylvanus, -kwkus 2017, Elina Fergin 2011, Afesorgbor, Zakaria Sorgho 2014, Joseph D. 2008, Luqman O. Afolabi, Nor Aznin Abu Bakar 2016 Mukhriz Izraf Azman Alba and others)، كما تتشابه هذه الدراسة مع دراسة (عقبة عبد اللاوي 2014) من الجانب النظري، من خلال تناوله موضوع الإقليمية الجديدة، أين عمل على فصل بين مختلف الأدبيات النظرية التقليدية للتكتلات الاقتصادية، وبين التأسيسات المفاهيمية للإقليمية الجديدة موضوع دراستنا هذه، وتتشابه أيضا هذه الدراسة في طريقة تحليل هذه الظاهرة مع دراسة اليزا ديكبريو من حيث تقسيم الظاهرة إلى إقليمية داخلية والتي تشمل التجمعات والعلاقات الداخلية للدول، وأخرى إقليمية خارجية والتي تشمل الاتفاقات والتعاقدات مع التكتلات والدول الخارجية، أما الدراسات الأخرى ففي كمية المتغيرات المستخدمة في تقييم أداء التجارة الخارجية حيث استخدمت بعض الدراسات نموذج الجاذبية تقليديا أو جمع معه بعض المتغيرات التي سنستخدمها في هذه الدراسة.

أما من الناحية التقنية والقياسية تعمدنا عرض مجموعة من الدراسات للتعرف على المنهجية

الأنسب والأفضل لتقدير نموذج الجاذبية كالدراسات التالية (Henri L.F. , Gert-Jan M. Linders 2006) وكذلك استعنا ببعض الدراسات لاستخدامها متغيرات نحتاجها في تقدير نماذج دراستنا والمتمثلة في دراسة كل (العبد الله العبد الله ومحمد المصطفى 2018، Dong Phong nguyen, Xuan vinh vo 2017, Panpanut Voraveeravong 2013, Zaki Mehclly 2015 و Rabie Nasser و Marc Schiffbauer).

1.2 أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وخاصة الأجنبية أنها قدرت مجموعة من النماذج لتحليل وتقييم أداء التجارة العربية البينية، في حين الدراسات السابقة قدرت على الأكثر نموذجين كدراسة اليزا ديكبريو 2017.

واختلفت هذه الدراسة مع الدراسة التي أجراها (Jagdish Bhagwati 1995)، كونه أعطى تفسيراً للظاهرة دون اللجوء إلى المنهج التجريبي.

وفي الأخير تم التوصل وفق هذه الدراسة إلى مفاهيم ونظريات حديثة حول تفسير ظاهرة الإقليمية الجديدة كإضافة للدراسات العربية، كما تم التعرف على منهجية حديثة لتقدير نموذج الجاذبية.

المبحث الثاني

علاقة الإقليمية الجديدة (الاتفاقيات التجارية الإقليمية) بالتجارة البينية

تحرص الدول على الاندماج في كيانات اقتصادية كبيرة، كمحصلة للمكاسب العديدة التي تحصل عليها نتيجة لوفورات الحجم والتخصص الإنتاجي الذي يستند على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة من دول التكتل، وهو ما يعمل على ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وتقليص معدلات البطالة هذا بالإضافة إلى المزايا التي تجنيها من وراء تحسن شروط التبادل التجاري وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والمعرفة الفنية... وغيرها، وعلى أثر هذه التغيرات والتحولات السريعة على الساحة الدولية أصبحت اتفاقات التجارة الإقليمية (RTAs) في ختام القرن العشرين في تزايد كبير في عالم التجارة الدولية، حيث ظهرت هنا وهناك وفي كل مكان من الكرة الأرضية. مما يعني لها اثارها على حجم التدفقات البينية والتي سنتعرض إلى كيفية تأثيرها على حركة التجارة الدولية للدول المتعاقدة كمايلي:

أولاً

قراءة تحليلية لنظرية التكامل الاقتصادي

تثير الاتفاقات التجارية الإقليمية خلافاً فقهيًا سواء على الصعيد الاقتصادي بشأن تأثيرها على حرية التجارة ورفاهية الشعوب، أو من الجانب السياسي لتعارضها مع مبادئ منظمة التجارة العالمية وعليها نجد الكثير من الاقتصاديين يشيرون إلى أن هناك مكاسب للتعاون الإقليمي تقوم على توافر مجموعة من الشروط وتنقسم إلى مكاسب استاتيكية وأخرى مكاسب ديناميكية، ووفقاً لنظرية الاتحاد الجمركي يترتب على قيام التعاون الإقليمي نوعين من الآثار المحتملة:

خلق التجارة (Trade creation) وأخرى تحويل التجارة (Trade Diversion)، وعليه يمكننا طرح التساؤل: لكن كيف تعتمد آثار الرفاهية لاتفاقية التجارة الإقليمية (RTA) على خلق التجارة وتحويل التجارة؟

وسننتقل إلى تفسير العلاقة بين الاتفاقات التجارية وأداء التجارة البينية للتكتلات الاقتصادية كمايلي:

1.1 تحليل نظرية التكامل الاقتصادي (لفاينر)

اهتم العديد من الاقتصاديين بتقدير التأثيرات الناجمة عن إبرام اتفاقيات التجارة، وإيجاد ما إذا كانت هذه الاتفاقات (RTAs) تعزز الرفاهية أم لا على مجموعة الدول الأعضاء، وكل هذا يتطلب الرجوع إلى مبادئ نظريات التكامل الاقتصادي بكافة مستوياته المختلفة، ولتفكيك هذه العلاقة نقف عند نوع الاتحاد الجمركي لاعتباره أكثر سهولة في التفسير لكثير من الاقتصاديين والباحثين في أدبيات التجارة الدولية.

« قانون فاينر للاتحادات الجمركية (The vienerion law): حظيت نظرية الاتحاد الجمركي باهتمام واسع من قبل الكثير من الاقتصاديين، لما لها من أهمية في تفسير قيام التكامل الاقتصادي، باعتبارها امتداداً لتطبيق نظرية التجارة الدولية التي تقوم على مبدأ المزايا النسبية، فحسب ريكاردو فإن سبب قيام التجارة الدولية هو الاختلاف في المزايا النسبية، وبافتراض المنافسة الكاملة وسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية، سيؤدي إلى استخدام الموارد بكفاءة، وبالتالي ينعكس على زيادة رفاهية الشعوب ككل وعلى هذا الأساس قدم فاينر (1950) النظرية الثابتة من خلال مفاهيم خلق التجارة (TC) وتحويل التجارة (TD) ويعتقد فاينر أن خلق التجارة يؤدي إلى ارتفاع الرفاهية، بينما تحويل التجارة من بلد عضو مرتفع التكلفة

إلى بلد عضو مستورد منخفض التكلفة في التكتل، وهذا ما يقلل من الرفاهية¹، كما أوضح فاينر أثر تكوين هذه الاتحادات في الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء، والتي تتمثل في ظهور قوتين متناقضتين تترتبان على قيام الاتحاد الجمركي هما: قوة خلق التجارة والتي تولد من إزالة العوائق والقيود على التجارة البينية للأعضاء المتكاملة، وقوة تحويل التجارة الناشئة من الحماية الزائدة للمنتجين المحليين، ويتم عرض القوتين كمايلي:²

① أثر خلق التجارة: المقصود بأثر أو قوة خلق التجارة التحول من منتجين غير أكفاء بسبب التكامل (إحلال جزء من الإنتاج المحلي، للبلد العضو بالتكامل بإنتاج أقل تكلفة مستورد من الدول الأخرى الأعضاء بالتكامل)، بمعنى أن الدول المتعاقدة تعمل على خلق أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، من خلال إزالة كافة القيود والمعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة وتبادل السلع بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد حركة التجارة البينية، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج وانخفاض تكلفته من خلال تحويل مصادر إنتاج السلع والخدمات من مصادر مرتفعة التكلفة ومنخفضة الكفاءة إلى مصادر أخرى منخفضة التكلفة مرتفعة الكفاءة، وهو ما يعرف بـ(الميزة النسبية) التي تقوم عليها حركة التجارة الخارجية.

② أثر تحويل التجارة: ويقصد بهذا الأثر الحالة العكسية لأثر خلق التجارة، أي التحول من منتجين أكفاء إلى غير أكفاء (إحلال واردات مرتفعة التكلفة مستوردة من أحد الدول الأعضاء بالتكامل محل واردات كانت تستورد من بلد غير عضو)، بمعنى تزايد الوسائل الحمائية للمنتجين داخل إطار التكتل نتيجة لفرض الدول الأعضاء تعرفه جمركية واحدة في مواجهة الواردات من الدول الخارجة على نطاق الدول المتعاقدة، ومن ثم فتحويل التجارة سوف يؤدي إلى إحداث آثار سلبية في الإنتاج وبالتالي نقص الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء ويمكن شرح المفهومين، TC و TD كما في الجدول التالي:³

الدولة C	الدولة B	الدولة A	سعر السلعة X
15	20	35	

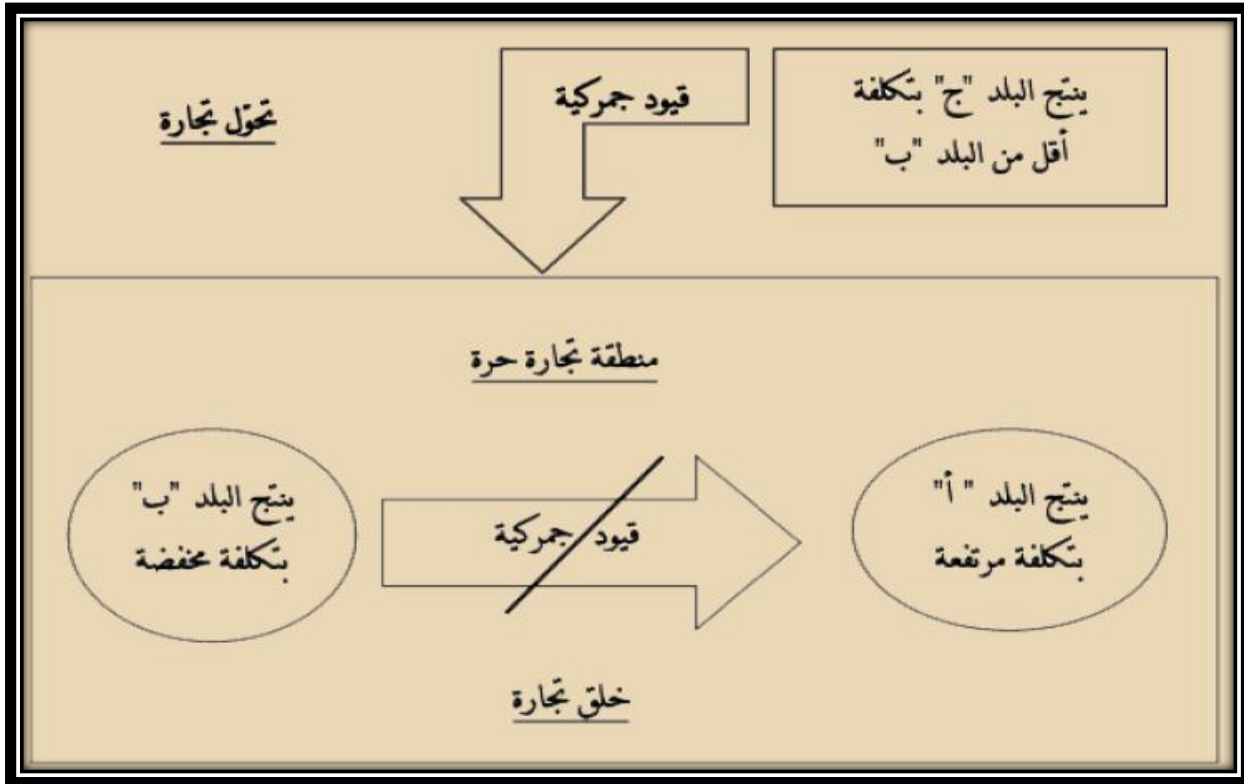
¹-T.U.I. Peiris and others, STATIC AND DYNAMIC THEORIES OF TRADE INTEGRATION REVISITED, International Journal of Information Technology and Business Management, 29th July 2015. Vol.39 No.1, ISSN 2304-0777, Malaysia, P48. <https://www.jitbm.com>
For more see: Balassa B. "Trade Creation and Trade Diversion in the European Market." The Economic Journal, vol.77, No.305, March 1967, pp.1-21. <https://ar.scribd.com/document/89826557/Trade-Creation-and-Trade-DXiversion-in-the-European-Common-Market>

²-أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، مارس 2009، ص 8.

³- T.U.I. Peiris and others Ibidp 48.

بشكل عام يشير خلق التجارة إلى وجود تجارة إقليمية ضمن اتفاقات تجارية (RTA)، حيث يولد التجارة ضمن هذا التكتل، ووفقا للمثال أعلاه إذا كان البلد A يدخل في اتفاقية التجارة الحرة إما مع الدولة B أو البلد C ففي كلتا الحالتين، سوف تبدأ الدولة A في الاستيراد السلعة X من البلد المتعاقد ، فالسعر المحلي للسلعة X في البلد A قيمته (35) أعلى من البلد B (20) أو البلد C (15). وبالتالي فإن اتجاه التجارة ينتقل من البلد A البلد العضو مرتفع التكلفة، بتكلفة منخفضة البلد العضو (البلد B أو C) الذي يؤدي خلق التجارة من ناحية أخرى ، يشير تحويل التجارة إلى أن اتفاقات التجارة الإقليمية RTA بتحول التجارة بعيدا عن مورد أكثر كفاءة خارج التكتل نحو مورد أقل كفاءة داخل التكتل. ويمكن عرض هذه الآثار في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): آلية خلق وتحويل التجارة



المصدر: أحمد الكواز، مصدر سابق، نفس الصفحة

ويتضح مما عرض سابقا، أن هناك آثارا إيجابية وآثارا سلبية تترتب على قيام اتفاقيات تجارية إقليمية (كالاتحادات الجمركية)، فالآثار الإيجابية الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركي متمثلة في زيادة حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتحاد، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية. أما عن الآثار السلبية فهي ناتجة عن قوة تحويل التجارة من مصادر منخفضة التكلفة عالية

الكفاءة، وغالباً ما تكون خارج نطاق الاتحاد ذلك الأثر السلبي للقوة التحويلية الناتجة عن قيام الاتحادات الجمركية. عموماً سيتم تقييم التكامل الإقليمي من حيث القوتين: قوة خلق التجارة، أو قوة تحويل التجارة

2.1. تقييم التكامل الإقليمي من حيث أثر خلق وتحويل التجارة:

خيرت الدول النامية فترة الخمسينيات حتى أواخر الستينيات لتحقيق التنمية الاقتصادية بين إستراتيجيتين، الأولى النظر إلى الداخل ويشار إليها بإستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، و تقوم هذه الإستراتيجية على أنه يمكن تحقيق الاعتماد على الذات فقط إذا ما تم تقييد التجارة وحركة الأفراد والاتصالات واستبعاد الشركات المتعددة الجنسية مع سلعها وتقنياتها الخاطئة، أما الخيار الثاني فيتمثل في إستراتيجية النظر إلى الخارج، أو ما يسمى بإحلال الصادرات، والتي لا تقتصر فقط على تشجيع تحرير التجارة وإنما تشمل حرية حركة رأس المال والعمالة والمشاريع والطلبة والشركات المتعددة الجنسية ونظام مفتوح من الاتصالات¹.

وبما أن الساحة الدولية شهدت تغيرات جذرية وسريعة، أفرزت ما يعرف بظاهرة الإقليمية الجديدة والتي من صورها الاتفاقات التجارية الإقليمية (RTAs)، والتي تعتبر واحدة من عوامل النمو الرئيسية في العالم المعاصر بسبب إمكاناتها في توليد مكاسب الرفاهية، ولتقييم آثار اتفاقات التجارة الإقليمية، دفع معظم الباحثين الاقتصاديين النظر إلى النظرية الثابتة (الساكنة)، والتي تتناول تأثير تخصيص الموارد للتكامل التجاري، على الرغم من أن النظرية الديناميكية تعود إلى نفس حقبة النظرية الثابتة، وأصبحت أهمية الكفاءة الديناميكية لاتفاقات التجارة الإقليمية ضرورية إلى جانب السكونية، لتقييم آثار الاتفاقات التجارية الإقليمية، حيث يرى "فاينر" أن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى وضع تعريف جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد، ثم توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس قاعدة مقبولة للجميع. وتقوم هذه النظرية بتحليل الآثار المترتبة عن إقامة اتحاد جمركي أو أي نوع من أنواع الاتفاقيات التجارية الإقليمية، وذلك من خلال دراسة الآثار الاستاتيكية (السكونية) والآثار الديناميكية الناتجة عنه، وذلك كمايلي:

① الآثار الثابتة (السكونية): عند إجراء تكتل أو تجمع اقتصادي من خلال ازالة أو تخفيض التعريفات والمعوقات الجمركية بين الاطراف المتعاقدة ينتج عنها مباشر أثرين خلق وتحويل التجارة في المدى

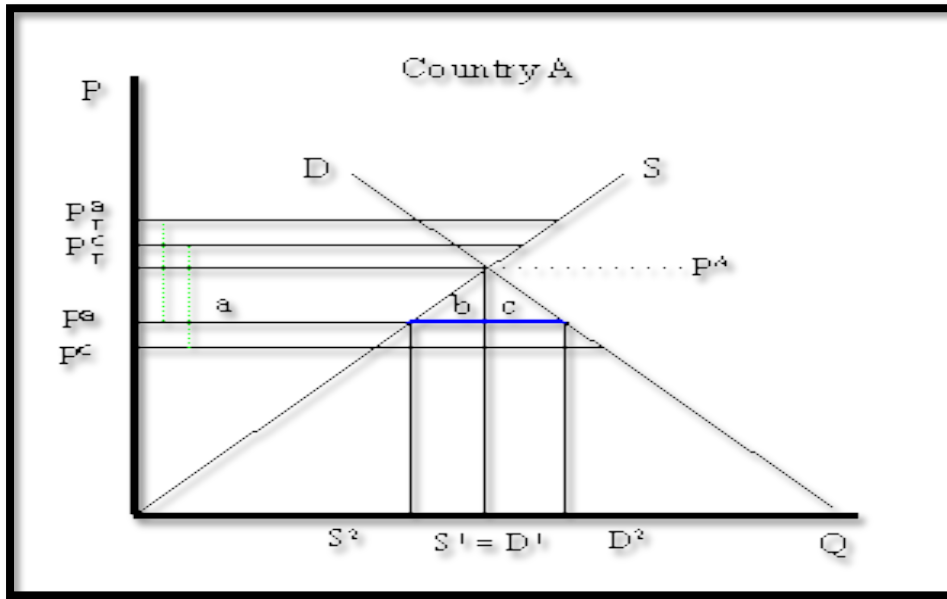
¹- للمزيد أكثر انظر إلى : أحمد الكواز، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، -C40-1/2009/14 http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2009/14_C40-3.pdf

القصير، وهو ما يطلق عليها الآثار الاستاتيكية أو السكونية أو الثابتة للقيام مشروع تكامل اقليمي والتي يمكن توضيح آليات تأثيرها على التبادل البيني كمايلي:

• **خلق التجارة والأثر الإنتاجي والاستهلاكي للتكتل الاقليمي:**¹ وهي الآثار المحتملة للتعاون الإقليمي على التجارة البينية في المدى القصير، وبشكل عام حسب فاينر فان خلق التجارة يعني أن منطقة التجارة الحرة تعمل على خلق التجارة التي لم تكن موجودة من قبل، ونتيجة لذلك ، يظهر منتج أكثر كفاءة. مما يعمل على رفع مستوى الرفاهية الوطنية للبلد.

والرسم البياني التالي يوضح حالة خلق التجارة، وذلك بدلالة منحنيات العرض والطلب للبلد A، حيث تمثل (P^B) و (P^C) أسعار إمدادات التجارة الحرة للسلع من B و C على التوالي، ويجب ملاحظة أنه من المفترض أن يكون البلد C قادر على توفير المنتج بسعر أقل من البلد B، (ملاحظة: لكي يكون هذا ممكناً ، يجب أن يكون لدى البلد (B) تعريفات جمركية أو قيود تجارية أخرى على الواردات من البلد (C)، أو البلد (B) سيوفر كل احتياجات أسواقها من البلد (C)

الشكل رقم(2-2): آلية خلق التجارة ضمن تكامل اقليمي



Source: Steven M. Suranovic, <http://internationalecon.com/Trade/Tch110/T110-2A.php>

نفترض أن البلد A لديها تعريفية محددة على الواردات من كلا البلدين B و C

$$t^B = t^C = t^*$$

¹ -Steven M. Suranovic, International Trade theory and policy ,trade diversion and trade creation, Chapter 110-2A, Last Updated on 4/1/98 :(<http://internationalecon.com/Trade/Tch110/T110-2A.php>

وتؤدي هذه التعريف إلى رفع أسعار التوريد المحلية إلى P_T^B و P_T^C ، على التوالي، وتم تعريف حجم التعريف بالخطوط الخضراء المنقطة في الرسم البياني كمايلي:

$$t^* = P_T^B - P^B = P_T^C - P^C$$

والتي تبين أن سعر الاكتفاء الذاتي في البلد A، المسمى P^A في الرسم البياني، هو أقل من أسعار P_T^C و P_T^B التي يتم فرضها على الرسوم الجمركية، وعليها لن يتم استيراد المنتج. وبدلاً من ذلك، ستقوم البلد "A" بتوفير الطلب المحلي الخاص بها في النقطة $S_1 = D_1$ في هذه الحالة، التعريفات تعتبر مرتفعة. أيضاً لنفترض أن البلدان A و B تشكلان اتفاقية تجارة حرة، والبلد A يلغي التعريف الجمركية على الواردات من البلد B، أي أن التعريف في هذه الحالة هي:

$$t^B = 0$$

ولكن t^C ستظل عند t^* ، وعليه فالأسعار المحلية على السلع من البلدان B و C تعادل الآن P^B و P_T^C على التوالي، وبما أن $P^B < P^A$ فإن البلد A سيستورد المنتج من البلد B بعد إبرام اتفاقية التجارة الحرة. وعند انخفاض السعر المحلي، فإن الواردات سترتفع إلى مسافة الخط الأزرق، أو $D_2 - S_2$ ، وبما أن هناك حركة التجارة في إطار اتفاقية التجارة الحرة، ولم تكن من قبل بمعنى هناك ما يعرف بـ "خلق التجارة"، و يتم تلخيص تأثيرات الرفاهية في الجدول أدناه:

الجدول رقم (1-2): آثار إنشاء منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة

آثار الرفاهية من إنشاء منطقة التجارة الحرة "حالة خلق التجارة"	
الدولة A	
$+(a+b+c)$	فائض المستهلك
$-a$	فائض الانتاج
0	ايرادات الحكومة
$+(b+c)$	الرفاهية الوطنية

المصدر: أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 13.

ويتم تفسير ذلك كمايلي:¹

¹ -Steven M. Suranovic, Ibid

◀ **مستهلكو الدولة A:** يستفيد المستهلكون من منتجي البلد المستورد من منطقة التجارة الحرة، أي أن انخفاض السعر المحلي للسلع المستوردة، والبدائل المحلية سيزيد من فائض المستهلك في السوق (الرجوع إلى الجدول والشكل لمعرفة كيف يتم تمثيل حجم التغيير في فائض المستهلك).

◀ **منتجو الدولة A:** يعاني المنتجون في البلد المستورد من خسائر نتيجة لمنطقة التجارة الحرة، أي انخفاض سعر منتجاتها في السوق المحلية يقلل من فائض المنتج في الصناعة، كما يؤدي انخفاض السعر أيضا إلى انخفاض في إنتاج الشركات القائمة (وربما يتم إغلاق بعض الشركات)، انخفاض في التوظيف، انخفاض في الأرباح أو المدفوعات إلى التكاليف الثابتة. (الرجوع إلى الجدول والشكل لمعرفة كيفية تمثيل حجم التغيير في فائض المنتج).

◀ **حكومة الدولة A:** بما أن الرسوم التعريفية الأولية مرتفعة، ولم يكن المنتج مستوردا في الأصل، فلم يكن هناك دخل مبدئي للتعريفات وبالتالي، فإن اتفاقية التجارة الحرة لا تؤدي إلى خسارة في الإيرادات.

◀ **الرفاهية الوطنية للدولة A:** يتم الحصول على الرفاه الإجمالي للدولة من خلال جمع المكاسب والخسائر للمستهلكين والمنتجين. يتكون التأثير الصافي من عنصرين إيجابيين:

- مكاسب كفاءة الإنتاج الإيجابي (b)؛

- ومكاسب كفاءة الاستهلاك الإيجابي (c).

وهذا يعني أنه إذا نشأ خلق التجارة عند تشكيل اتفاقية التجارة الحرة ، فهذا يعني أنها تؤدي إلى مكاسب وطنية صافية في مجال الرفاه الاقتصادي (الرجوع إلى الجدول والشكل لمعرفة كيفية تمثيل حجم التغيير في الرفاه الوطني).

● تحويل التجارة والأثر التحويلي للتكتل الإقليمي: حسب فاينر بأن أثر تحويل التجارة يقلل من الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء، إلا هناك انتقادات وجهت له من طرف الاقتصاديين F.Gehrels و Rilipse حيث أوضحا الباحثين أنه ليس بالضرورة أن أمر تحويل التجارة ضار بالرفاهية، لما قد يؤثر بالإيجاب على الاستهلاك مما يترتب عليه زيادة الرفاهية، وذلك بقبول المستهلكين تعديل مستويات مشترياتهم بعد إقامة التكتل، وذلك بالمساواة بين معدل الإحلال الحدي وشروط التبادل، كما حاول كل من

Melvin و Bhagwati تعميم هذه الفكرة على المنتجين، أي قد يؤدي تحويل التجارة إلى تعديل مستويات الإنتاج إلى أن يتم التعادل بين المعدل التحويلي الحدي وشروط التبادل.¹

وحتى يكون التكتل الاقتصادي الإقليمي له مبرراً، لا بد أن يكون الأثر الصافي لخلق وتحويل التجارة الأثر الموجب على الرفاهية العامة، ولكن أثر خلق وتحويل التجارة غير واضح، قد يكون سالب أو موجب وهذا يتوقف على العديد من العوامل التي يمكن أن تحدد المكاسب التي يمكن أن تحققها التجمعات، وهذه العوامل يمكن تلخيصها في النقاط التالية:²

- تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل؛
- حتى لا يكون تحويل التجارة من خارج دول التكتل أعلى من نمو التجارة داخله، ينبغي أن تقترب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء في التكتل مع هياكل أسعار شركائهم التجاريين الرئيسيين، ذلك لأن تفوق أثر التحويل يفضي إلى خسارة في كفاءة تخصيص الموارد نظراً لتحويل الاستيراد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة خارج نطاق التكتل إلى المنتجين في الدول الأعضاء الذين حصلوا على ميزاتهم النسبية نتيجة الإعفاءات الجمركية وليس نتيجة تكلفة إنتاجهم المنخفضة؛
- إن تقارب مستوى الأداء والاستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل، يمثل عاملاً حاسماً في تكافؤ المكاسب والتكاليف بين الأعضاء، ويقلل من استقطاب المنافع إلى دولة واحدة أو عدد محدود من الدول الأعضاء على حساب الآخرين إلا أن هذا لا يمنع من إقامة تكتل بين دول تتباين مستويات أدائها الاقتصادي طالما هناك إمكانية التوصل إلى اتفاق حول السياسات التي تعمل على تحقيق التقارب المنشود مع أسلوب عملي لتقسيم المنافع ونحمل الأعباء فيما بينها. عموماً يمكن شرح آلية تحويل التجارة لقيام تكتل إقليمي كمايلي:

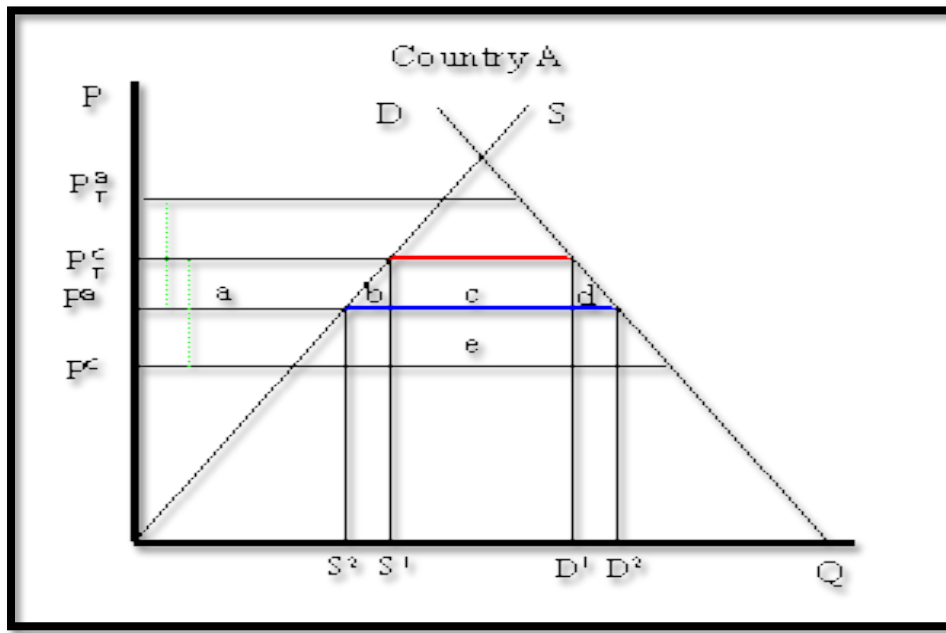
بشكل عام يعني تحويل التجارة أن منطقة التجارة الحرة تحول التجارة بعيداً عن مورد "أكثر كفاءة خارج اتفاقية التجارة الحرة، نحو مورد" أقل كفاءة" في منطقة التجارة الحرة. وفي بعض الحالات سيؤدي تحويل التجارة إلى تقليل الرفاهية الوطنية للدول، ولكن في بعض الحالات يمكن أن تتحسن الرفاهية الوطنية على الرغم من التحويل التجاري. عموماً نستعرض الحالتين كمايلي:

¹ - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001/2000، ص 200. للمزيد أكثر انظر إلى : Bhagwati, J. "Trade Diverting Customs Union and Welfare Improvement: Clarification." Economic Journal, vol.81, No.323, September 1971, pp.580-587

² - عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003، ص ص 33، 34 .

- **تحويل التجارة الضار:** يوضح الرسم البياني أدناه الحالة التي يكون فيها تحويل التجارة ضارا بالدولة التي تنضم إلى اتفاقية التجارة الحرة، و يبين الرسم البياني منحنيات العرض والطلب للدولة A. حيث تمثل كل من P^C و P^B أسعار توريد التجارة الحرة للسلعة من البلدين B و C على التوالي، لاحظ أنه من المفترض أن يكون الدولة C قادر على توفير المنتج بسعر أقل من البلد B، (ملاحظة لكي يكون هذا ممكنا، يجب أن يكون لدى البلد (B) تعريفات جمركية أو قيود تجارية أخرى على الواردات من البلد (C) وخلاف لذلك سوف تستورد الدولة B كل احتياجاتها من الدولة C).

الشكل رقم (3-2): آلية تحويل التجارة الضار



Source: Steven M. Suranovic, Ibid,

نحن نفترض أن الدولة A لديها تعريفية محددة كمايلي:

$$t^B = t^C = t^*$$

على الواردات من كلا البلدين B و C، وهذه التعريفية ترفع أسعار التوريد المحلية إلى P_T^B و P_T^C

على التوالي يتم تعريف حجم التعريفية بالخطوط الخضراء المنقطة في الرسم البياني والتي تبين أن:

$$t^* = P_T^B - P^B = P_T^C - P^C$$

وبما أن تعريفية الدولة C أرخص، فإن الدولة (A) ستستورد المنتج من البلد (C) ولن تتعامل مع الدولة (B). تعطى الواردات بالخط الأحمر، أو بالمسافة $S^1 - D^1$. وتعطى إيرادات التعريفية الأولية حسب المنطقة (c+e)، ومعدل التعريفية يضعف الكمية المستوردة. بعد ذلك، نفترض أن البلدان A و B تشكلان اتفاقية تجارة حرة، والدولة A تلغي التعريفية الجمركية على الواردات من البلد B. بمعنى يترتب عن ذلك:

$$t^B = 0$$

ولكن t^C يظل عند t^* ، تعادل الأسعار المحلية للسلع من البلدان B و C، P^B و P_T^C على التوالي. بما أن $P^B < P_T^C$ فإن الدولية A ستستورد كل احتياجاتها من الدولة B بعد اتفاقية التجارة الحرة، ولن تستورد أي شيء من الدولة C.

في السعر المحلي الأدنى P^B سترتفع الواردات إلى $S^2 - D^2$ ، ويرمز لها بالخط الأزرق. وبما أن السعر غير المشوه (أي التجارة الحرة) في الدولة C أقل من السعر في الدولة B، يقال إنه يجري تحويل التجارة من مورد أكثر كفاءة إلى مورد أقل كفاءة. ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): آثار إنشاء منطقة التجارة على الرفاهية حالة تحويل التجارة الضار

آثار الرفاهية من إنشاء منطقة التجارة الحرة "حالة خلق التجارة"	
الدولة A	
$+(a+b+c+d)$	فائض المستهلك
$-a$	فائض الانتاج
$-(c+e)$	إيرادات الحكومة
$+(b+d)-e$	الرفاهية الوطنية

المصدر: أحمد الكواز، نفس المرجع، ص 12.

ويمكن توضيح آثار منطقة التجارة الحرة على الكل كمايلي:¹

➤ **مستهلكو الدولة A:** يستفيد المستهلكون من المنتج في البلد المستورد من منطقة التجارة الحرة، أي أن انخفاض السعر المحلي للسلع المستوردة والبدايل المحلية يزيد من فائض المستهلك في السوق. (الرجوع إلى الجدول والشكل لمعرفة كيف يتم تمثيل حجم التغيير في فائض المستهلك).

➤ **منتجو الدولة A:** يعاني المنتجون في البلد المستورد من خسائر نتيجة لمنطقة التجارة الحرة، وهذا راجع لانخفاض سعر منتجاتها في السوق المحلية، والذي بدوره يقلل من فائض المنتج في الصناعة أيضا يؤدي انخفاض السعر إلى انخفاض في إنتاج الشركات القائمة (وربما يتم إغلاق بعض الشركات) انخفاض في التوظيف، وانخفاض في الأرباح أو المدفوعات إلى التكاليف الثابتة. (الرجوع إلى الجدول والشكل لمعرفة كيفية تمثيل حجم التغيير في فائض المنتج).

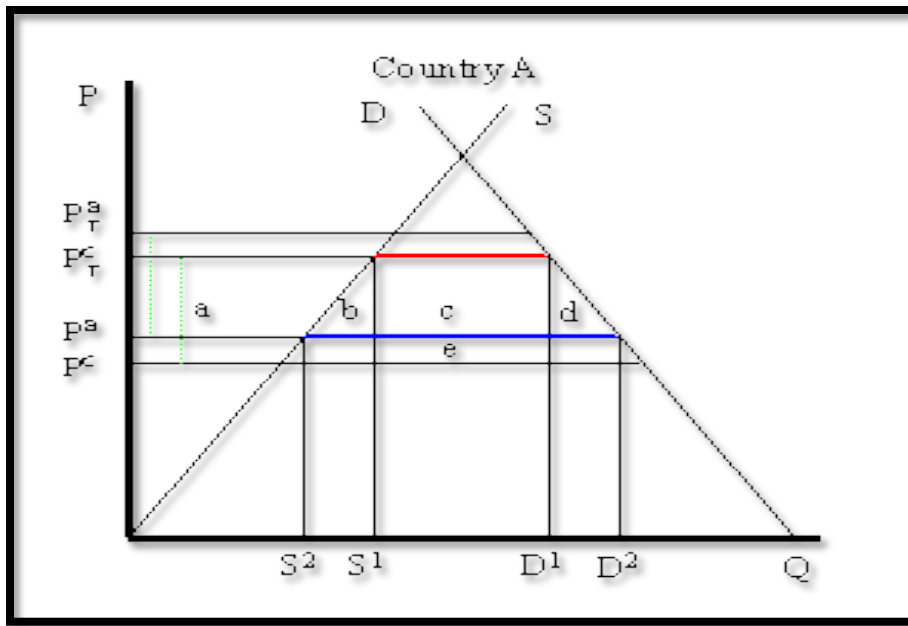
➤ **حكومة الدولة A:** تخسر الحكومة جميع عائدات التعريفية الجمركية التي تم جمعها على واردات المنتج. وهذا يقلل من الإيرادات الحكومية التي قد تقلل بدورها من الإنفاق الحكومي أو التحويلات أو ترفع

¹ - Ibid

ديون الحكومة. وهنا من يخسر يعتمد على كيفية إجراء التعديل. (الرجوع إلى الجدول والشكل لمعرفة كيفية تمثيل حجم عائدات التعريف).

عموما بسبب وجود عناصر إيجابية وسلبية على حد سواء، يمكن أن يكون صافي تأثير الرفاهية الوطنية إيجابيا أو سلبيا، كما وضح الرسم البياني أعلاه الحالة التي تؤدي فيها اتفاقية التجارة الحرة إلى انخفاض في الرفاهية الوطنية. ولكن إذا كانت الظروف مختلفة، فقد يكون التغيير في الرفاه الوطني إيجابيا. انظر في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (2-4): آلية تحويل التجارة النافع



Source: Steven M. Suranovic, Ibid

يختلف هذا الرسم البياني عن الرسم البياني المذكور سابقا ، حيث إن سعر العرض الخاص بالتجارة الحرة الذي تقدمه الدولة P^B ، أقل وأقرب من سعر P^C الخاص بتكلفة التجارة الحرة، والوصف الوارد أعلاه فيما يتعلق بالتوازن قبل وبعد اتفاقية التجارة الحرة ما زال كما هو، ولا يزال التحويل التجاري يحدث. تبقى آثار الرفاهية كما هي في الاتجاه، لكنها تختلف من حيث الحجم. لاحظ أن مكسب فائض المستهلك أكبر الآن، لأن انخفاض السعر المحلي أكبر. لاحظ أيضاً أن تأثير الرفاه الوطني الصافي ($b + d - e$) يبدو إيجابيا، هذا يدل على أنه في بعض الحالات، قد يؤدي إنشاء اتفاقية التجارة الحرة إلى تحويل التجارة، وله تأثير إيجابي على المستوى الرفاه العام. وبالتالي ليس بالضرورة تحويل التجارة هو الحد من الرفاهية، ويخلص ذلك في العبارة التالية:

بشكل عام كلما كان الفرق أكبر بين الأسعار غير المشوهة في بلد عضو في اتفاقية التجارة الحرة مع بقية دول العالم، كلما زاد احتمال أن يؤدي تحويل التجارة إلى الحد من الرفاهية الاقتصادية.

وهناك آثار أخرى سكونية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹

- أن التكامل يؤدي إلى الادخار الإداري عن طريق التخلص من الموظفين الحكوميين الذين كانوا يقومون برصد السلع وخدمات الشريك التجاري التي تعبر الحدود؛
- أن الحجم الاقتصادي للإتحاد يسمح له بتحسين معدلات تبادله التجارية الجماعية مع بقية العالم الخارجي مقارنة بالمعدلات السابقة التي كانت تحصل عليها الدول الأعضاء كل على حدى؛
- إن الدول الأعضاء تتحصل على قوة تفاوضية كبيرة في المفاوضات التجارية مع بقية العالم الخارجي الشيء الذي يمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأخرى بما يحقق مصالحها.

② الآثار الديناميكية: يجب أن يكون تحسين الرفاه العام الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي، ومن ثم تقييم آثار قيام كتل إقليمي من خلال مساهمته في رفع الرفاهية الاجتماعية حسب بلاسا، وتشير العديد من الأبحاث إلى أن تحليل فاينر لخلق وتحويل التجارة وتطوراتها غير كافية في تقييم رفاهية الترتيبات التجارية الحديثة. وبالتالي هناك أبحاث ودراسات تشير إلى أنه يمكن قياس الرفاه الاقتصادي الناتج عن التكامل الإقليمي من خلال تغيير كمية السلع المنتجة، تغير في درجة التمييز بين السلع المحلية والأجنبية، إعادة توزيع الدخل بين مختلف مواطني البلدان، إعادة توزيع دخل الفرد داخل بلدان عموما العوامل الديناميكية تشمل وفورات الحجم، والتقدم التكنولوجي، والعلاقات الديناميكية بين الصناعات في الإنتاج والاستثمار، والمخاطر، وهياكل السوق والمنافسة والإنتاجية والنمو عموما يمكن قياس هذا الآثار وفق المقاييس التالية:²

« **المقياس الاقتصادي:** قام كوردن (1972) بدراسته حول "اقتصاديات الحجم ونظرية الاتحاد الجمركي"، بالتحقيق في تأثير وفورات الحجم على النظرية الساكنة التقليدية، حيث أشار إلى أنه عند تكوين كتل، فإن متوسط التكلفة لكل وحدة من الإنتاج المحلي ينخفض، وذلك نظرا للتوسع في الإنتاج المحلي، ويطلق على هذا التأثير الإيجابي للرفاه "تأثير خفض التكاليف"، كما لاحظ هناك تأثير سلبي على الرفاه، لأن الواردات من المنتجين الأكثر كفاءة تحل محل المنتجين المحليين الأقل كفاءة، وهذا ما يسمى "تأثير تحويل التجارة"، وخلص كوردن إلى أنه عندما يسمح بوفورات الحجم في تحليل الرفاه الاستاتيكي، يجب أن تستكمل مفاهيم خلق و تحويل بمفاهيم خفض التكلفة و آثار تحويل التجارة. ومع ذلك كراوس (1972) انتقد استنتاج كوردن (1972) على أساس أن كلا من هذه المفاهيم خلق التجارة تقلل من تأثير خفض

¹ - سعدوني محمد، الوحدة النقدية وإشكالية تكامل أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراة، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص16.

² - T.U.I. Peiris and others, Ibid PP 54-57.

التكلفة وأثر تحويل التجارة في التبادلات التجارية، ومن ثم ينبغي "استيعاب وفورات الحجم" من خلال توسيع تعاريف خلق و تحويل التجارة، وليس استكمالها".

﴿ **معدل العائد على رأس المال:** هنا يمكننا البحث في الكيفية التي يؤثر بها ترتيب التكامل على معدل العائد على رأس المال (RRC) في بلد عضو في التكتل، يشير نموذج هيكشر ألين إلى أن ترتيب التكامل بين بلدان الشمال والجنوب أو بين البلدان الصناعية والبلدان النامية يميل إلى خفض تكلفة التكتل الإقليمي في الاتجاهين، لأن التجارة الدولية تؤدي إلى انخفاض العائدات، كما ورد في تقرير (Falvey 1995) و (Schiff و Winters 1998) فإن نموذج هيكشر ألين هذا محدود في طبيعته لتقييم ترتيبات التكامل على معدل رأس المال، لأنه لا يمكن تطبيقه إلا على النماذج بأعداد متساوية من عوامل الإنتاج ويفترض تجانس المنتجات المتداولة، ومع ذلك يشير العديد من الباحثين إلى العديد من الحقائق التي تفيد بأن ترتيب التكامل قد يؤدي إلى زيادة (RRC) لدى جميع الأعضاء، وكما ذكر شيف ووينترز (1998) فهي تشمل ما يلي:

- تخفيض تكلفة المعاملات التجارية للسلع القابلة للتداول من تلك المتعلقة بالبضائع غير القابلة للتداول؛
- تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات من المعدات الرأسمالية؛
- تحسينات في القطاع المالي سوف يقلل من تكلفة الأموال. ومن خلال المصادقية الأكبر للسياسات الحكومية، قد توفر مناخاً أفضل للاستثمارات حسب بلدوين وغيره.

﴿ **المصادقية في السياسات الحكومية:** ويشير ويللي (1996) في دراسته "لماذا تسعى البلدان إلى اتفاقات التجارة الإقليمية"، ويتوقع من ذلك تعزيز إصلاحات السياسة المحلية هو أحد الأهداف الرئيسية لقرار بلد ما بالمشاركة في ترتيب التكامل الإقليمي. ويشير إلى المفاوضات المكسيكية بشأن اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية باعتبارها أحد أفضل الأمثلة في هذا الصدد. أيضاً يؤكد فرانسوا (1997) الحجة القائلة بأن منظمة الشفافية الدولية تؤدي إلى زيادة مصادقية السياسات الاقتصادية للبلدان المشاركة من خلال الإشارة بشكل خاص إلى المفاوضات المكسيكية حول اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية، ومن ثم التكامل الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط. ويشير (Wacziarg 2001) أيضاً إلى عدة أسباب لهذه الظاهرة من تحسين مصادقية السياسة، إلى أن مصادقية السياسات الحكومية تزداد خلال اتفاقيات التكامل وبسبب تهديد هروب رأس المال عبر الحدود، كما ذكر أن شرط ضمان بيئة تنافسية للشركات المحلية التي تشارك في التجارة الدولية، يضغط على الحكومات المحلية للحفاظ على استقرار سياسات الاقتصاد الكلي.

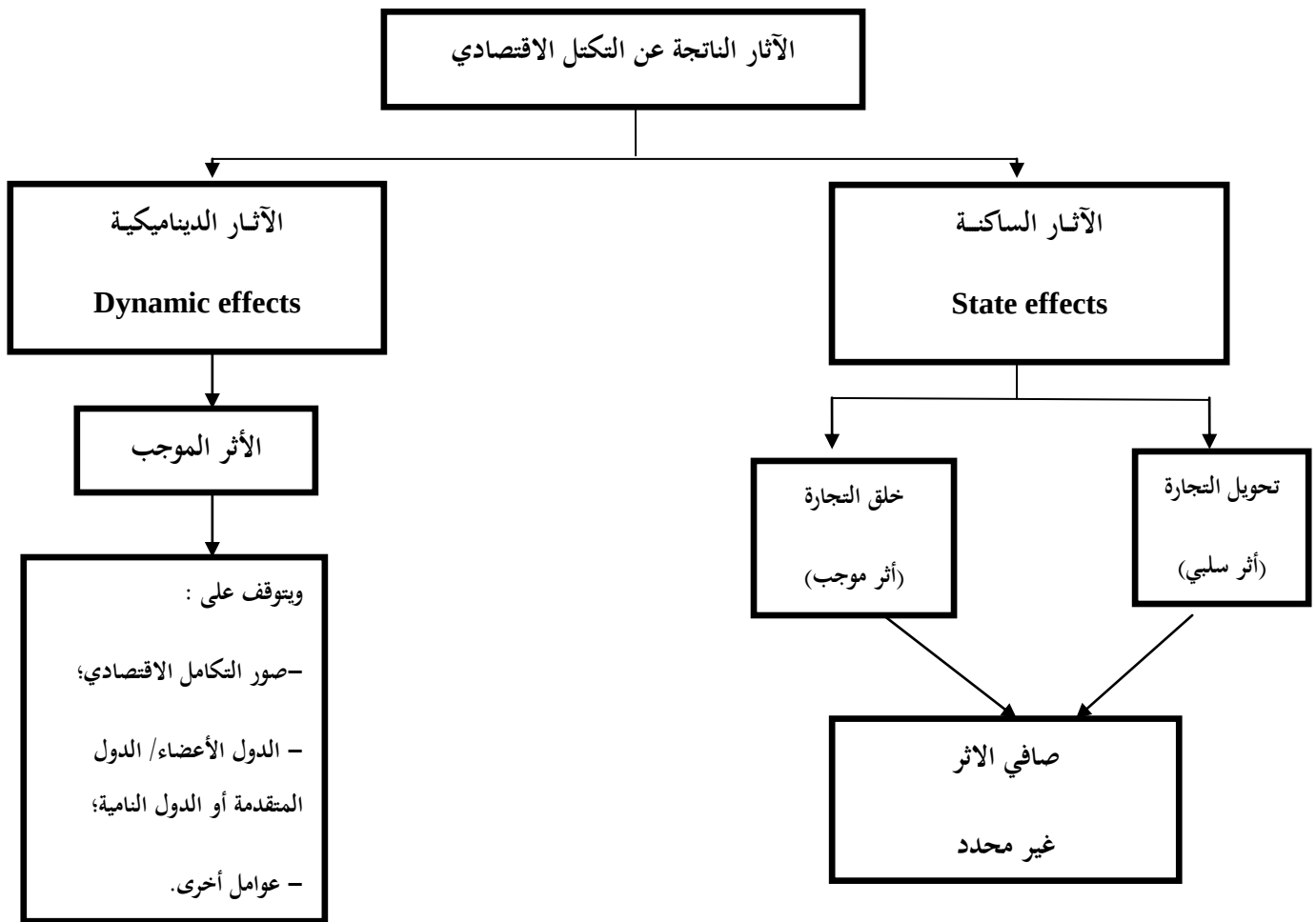
﴿ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعد حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل الديناميكية للترتيبات التكامل الإقليمي، حيث أثير العديد من الأبحاث على دراسة تأثير ترتيبات التكامل على الاستثمار الاجنبي، ومن أهم هذه الدراسات التي تركز على الاتحاد الأوروبي، النافتا، والاسيان، حيث درس برينتون (1996) سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بمفهوم السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي من خلال "تأثير السوق الموحدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي"، ووصل أن مفهوم السوق الموحدة قد أثر على شركات الاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي للاستثمار في دول الاتحاد الأوروبي، كما درس (Rahman و Feils 2008) ويخلصون إلى أن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) تؤثر بشكل إيجابي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى المنطقة ككل، لكن معظم هذه الشركات حصلت عليها من قبل الولايات المتحدة وكندا، كما نجحت ترتيبات التكامل في جنوب شرق آسيا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة والبلدان الأعضاء فيها.

﴿ **نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر:** هناك العديد من الأبحاث للتحقيق من الفوائد المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، باعتبارها من المكاسب الديناميكية لترتيبات التكامل ونتيجة لذلك، أصبحت المنافع المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر جزءا مهما من المكاسب الديناميكية. ويمكن أن تأخذ عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة شكلين. هذه هي العملية أفقية و رأسية لنقل التكنولوجيا، و تتطوي العملية الأفقية على نقل التكنولوجيا الكاملة اللازمة لإنتاج سلعة معينة. ولكن في العملية الرأسية يتم نقل التكنولوجيا المطلوبة لإنتاج مرحلة أو مراحل معينة من المنتج.

﴿ **نقل التكنولوجيا من خلال التجارة:** وقد يؤدي تأثير توسيع التجارة في اتفاقات التجارة الإقليمية إما عن طريق خلق أو تحويل التجارة بحد ذاته إلى نقل للتكنولوجيا، و توفر أدبيات التجارة الدولية كمية كبيرة من الدراسات التجريبية التي تركز على الروابط بين التجارة ونقل التكنولوجيا. و يؤكد بارنتي وبريسكوت (1994) في دراستهما "بأن الحواجز التي تحول دون اعتماد التكنولوجيا وتطويرها" تجعل من الصعب على الشركات تبني تكنولوجيات جديدة من خلال الحفاظ على الاختلافات في العوامل السياسية والتنظيمية والقانونية والاجتماعية مع الاطراف المقابلة الأخرى العالمية. وعلاوة على ذلك ، يشير إلى أن التجارة الدولية تقضي على هذه العوائق أمام التبني التكنولوجي إلى حد ما، وبالتالي قد تؤثر التجارة على النمو نتيجة للتقدم التكنولوجي. كما قدم و (coe Helpman 1995) نموذجا لالتقاط التبعية بين إجمالي إنتاجية العامل وكل من رأس المال البحثي الأجنبي والمحلي وتشير نتائجهم إلى أن الإنتاجية المحلية تستفيد من

رأس المال الأجنبي للبحث والتطوير. علاوة على ذلك ، يستنتجون أن هذه الفوائد أعلى لدى البلدان أكثر انفتاحًا على التجارة الدولية. وفي وقت لاحق، أعد كل من (Hoffmaister , Helpman , Coe 1997) الدراسة السابقة عن طريق إدخال الأصل القانوني وحماية براءات الاختراع كمتغيرات مفيدة في إطار عمل إطار التكامل المشترك. وتشير هذه النتائج الجديدة لتؤكد النتائج الرئيسية السابقة إلى أن "الاختلافات المؤسسية هي محددات هامة لإجمالي إنتاجية العامل وأنها تؤثر على درجة انتشار البحث والتطوير". عموماً يمكن تلخيص الآثار الساكنة والديناميكية لقيام التكامل الإقليمي في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-5): آثار التكامل الاقتصادي



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 32

ثانيا

تقييم بعض الترتيبات الإقليمية الدولية

سنتطرق إلى عرض بعض التجارب الاقتصادية الدولية وتقييم تبادلاتها البينية، والخارجية وإسقاط النظرية الاقتصادية للتكامل الاقتصادي على هذه الترتيبات التجارية وتحليلها وفق النقاط التالية:

1.1 تقييم أثر الترتيبات الإقليمية الجديدة على أداء التجارة البينية لبعض التجارب الدولية

تعتبر حركة التكتلات الاقتصادية من أهم المتغيرات والمستجدات الدولية الراهنة والتي ظهرت إلى الوجود، وعلى إثرها سعت الكثير من الدول في العالم الانخراط في التوجهات الحديثة للاتفاقيات التجارية، حيث تمحورت سياسة التكتل الإقليمي في ظل الظروف الراهنة حول استراتيجية النظر إلى الخارج، و رغم القوة الاقتصادية للدول الصناعية إلا أنها تشعر أنها ليست قادرة لوحدها على مواجهة ظروف المنافسة الحرة في الأسواق الدولية، وعليها تنامت التكتلات الاقتصادية في العالم بشكل كبير، لكن سرعة التغيرات الاقتصادية تشير إلى ظهور مخاوف دولية لكثير من الدول بزيادة الفجوة بين بعض الدول المنخرطة في التكتلات الإقليمية نتيجة فقدانها لبعض أسواقها، وبالتالي تواجه الكثير من الدول مشكلة عدم تحقيق منافع لها بدخولها تكتلات اقتصادية، وعليها نريد تحليل أداء هذه التكتلات تجاريا ، انطلاقا من الحركة التبادلية هل هي حركة تؤدي إلى زيادة خلق التجارة أو زيادة تحويلها. عموما سنستعرض بعض التجارب الدولية التكاملية وفق تجارب تكاملية كمايلي :

⁽¹⁾ الاتحاد الأوروبي (EU): تعد التجربة الأوروبية إحدى نماذج التجمعات الإقليمية والعالمية الناجحة، التي شقت طريقها نحو النجاح بإستراتيجية ثابتة ، لتحقيق وحدة أوروبا اقتصاديا ، سياسيا، وحتى عالميا في إطار ما أستخدم عليه في أدبيات التجارة الدولية بـ "الإقليمية"، وقد أعطى هذا النجاح التجربة الأوروبية ثقلًا اقتصاديًا دوليًا متزايدًا، ودائمًا وفي إطار التكامل الإقليمي الأوروبي، عمد هذا الأخير منح مكانة مميزة لقطاع التجارة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات وقرارات تعمل على تحرير التجارة البينية وذلك من أجل تحسين مستوى المعيشة للأفراد داخل التكتل، الامر الذي شجع هذا التكتل بربط علاقات مع دول وتكتلات أخرى عالمية كدول شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، ودول الكاريبي وغيرها، مما جعله يمثل أكبر شريك تجاري في التجارة الدولية، حيث أصبح من أكبر المصدرين والمستوردين في العالم.

عموماً يمكن توضيح أهداف قيام الاتحاد الأوروبي - على ضوء المراحل التأسيسية والبنائية التي مرّ بها منذ العقد الخامس من القرن العشرين وحتى ما تمخضت عنه معاهدة لشبونة عام (2007)- على النحو الآتي:¹

- تحقيق التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؛

- إيجاد اتحاد اقتصادي قوي يخدم أبعاد السوق الاجتماعي، ويكون ذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة و التي تعزز بكافة مجالات التقدم الاجتماعي؛
- إيجاد سوق حرة واحدة تلبي احتياجات المستهلكين الأوروبيين، وتعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد؛

- العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الاتحاد الأوروبي؛
- تعزيز الجوانب الأمنية الداخلية ومن كافة التحديات الخارجية؛
- محاربة الإقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الاجتماعية؛
- دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الإنسانية والحفاظ على الميراث الحضاري الإنساني؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الاتحاد الأوروبي، وحياسة الاحتياطات النقدية الأجنبية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي الاتحادي من خلال البنك المركزي الأوروبي الموحد وعرض ذلك على البرلمان الأوروبي بطريقة دورية.

(1) **تكتل رابطة التجارة الحرة الأوروبية** ("European Free Trade Association," EFTA): هي منظمة حكومية دولية تعمل على تعزيز التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي للدول الأعضاء فيها، وتأسست في عام 1960، لإلغاء التعريفات وإزالة العقبات الأخرى أمام التجارة في أوروبا وتحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء، وتعمل الإفتا على تمكين أواصر التعاون مع هيئات ومنظمات دولية عديدة أهمها الاتحاد الأوروبي. وتمخض عن هذا التعاون توقيع اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية في 1994 وعموماً تتمثل أهداف الرابطة في النقاط التالية:²

- تعزيز مستمر ومتوازن للتجارة و العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء بشروط عادلة للمنافسة واحترام القواعد المتكافئة ، داخل منطقة الرابطة؛

¹ - محمد المقداد، صايل السرحان، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة، مقال بمجلة المنارة ، المجلد 19، العدد 2 ، العراق، 2013، ص ص 17، 18.

² - CHAPTER I : OBJECTIVES ARTICLE 1 The Association, CONVENTION ESTABLISHING THE EUROPEAN FREE TRADE ASSOCIATION, Consolidated version, last amended on 20 September 2010, Geneva, P4. <http://www.efta.int/media/documents/legal-texts/fta-convention/fta-convention-texts/fta-convention-consolidated.pdf>

- تحرير تجارة البضائع؛
- التحرير التدريجي لحركة الأشخاص؛
- التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات والاستثمار؛
- توفير شروط المنافسة العادلة التي تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء؛
- فتح أسواق المشتريات العامة للدول الأعضاء؛
- توفير الحماية المناسبة لحقوق الملكية الفكرية وفقا لأعلى المعايير الدولية.

(2) **تكتل دول جنوب شرق آسيا (ASEAN):** تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي النموذج الأمثل في إنشاء تكتل ناجح في العالم، وهذا الأخير حفز الكثير من دول العالم النامي، للقيام بمحاولات تكاملية، كوسيلة لتحقيق التنمية والنهوض بالشعوب نحو الرفاهية والتقدم، والتي منها دول جنوب شرق آسيا، غير أنه وبدرجة كبيرة من الثقة يمكن القول أن إنشاء منظمة "الآسيان" جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا - الباسفيك خلال مرحلة الحرب الباردة، التي تميزت بسعي الولايات المتحدة إلى حصار المد الشيوعي واحتوائه، خوفا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة لاسيما مع خروج فرنسا من الهند الصينية، عندئذ برزت الحاجة إلى آلية أمنية في جنوب شرق آسيا تكون مهمتها حصار المد الشيوعي والحيلولة دون انتشاره، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى خلق هذه الآلية في محاولة لتنظيم صفوف الحلفاء في جنوب شرقي القارة، وتقوية اقتصادهم من خلال ضخ رؤوس الأموال الهائلة والزائدة عن دورة رأس المال الأمريكي، عموما كان الهدف الرئيسي للرابطة هو تحويل منطقة جنوب شرق آسيا بأكملها سلام واستقرار وتقدم ورخاء، ورغم الإيديولوجية والحروب السائدة وحدد أهدافها كالتالي:¹

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في دول الرابطة؛
- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى وتجنب المشاحنات فيما بينها، مع مراعاة العدل وسيادة القانون في العلاقات الإقليمية، مع الالتزام بميثاق الأمم المتحدة؛
- تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها بتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب وفي شتى المجالات؛

¹ - محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2004، ص 281.

للمزيد أكثر انظر إلى : على عواد الشرعة <https://journals.openedition.org/insaniyat/8350?lang=en>

- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية و الصناعية وتوسيع تجارتها ،بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين تسهيلات النقل والاتصالات ورفع مستويات معيشة الشعوب؛
 - تعزيز الدراسات حول جنوب شرق آسيا؛
 - إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة، وتعزيز كل السبل لإقامة العلاقات بين دول الإقليم.
- (3) **تكتل النافتا (NAFTA):** تعتبر تجربة النافتا شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث، مقارنة بالاتحاد الأوربي، كما لا تتوقف هذه الأشكال من التجمعات على دول ذات اقتصاديات متجانسة سواء من الدول المتقدمة أو النامية، وإنما تجاوزت ذلك إلى إقامة تكتلات اقتصادية بين أطراف متناقضة، منها التكامل ما بين الولايات المتحدة الأمريكية المتربعة على عرش الاقتصاد العالمي منذ زمن بعيد، إلى جانب المكسيك كدولة نامية، من أجل إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" من أجل حماية مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية، وذلك كرد فعل نحو إقامة الترتيبات الإقليمية في بداية التسعينات بعد إن ظلت ترفض هذا التوجه الذي تعتبره يعيق تحرير التجارة العالمية، وعموما يقوم تكتل النافتا على تحقيق جملة من الأهداف لتنشيط التجارة والتي من أهمها:¹
- **بالنسبة للتعريفات الجمركية:** تتم إزالتها دفعة واحدة، أو بالتدريج على فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل 15 عاما؛
 - **إلغاء القيود الإدارية:** مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة؛
 - يمكن العودة إلى قدر من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية للدولة المعنية لبعن الصعوبات نتيجة فتح الأسواق؛
 - إزالة القيود المفروضة على الاستثمار، حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة، ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق، كما تمت أيضا إزالة متطلبات الأداء، مثل الحفاظ على مستويات التصدير، وتحقيق التوازن التجاري؛
 - تحرير التجارة في الخدمات: ومنح معاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث وتسهيل منح التراخيص عمل المتخصصين، وإزالة متطلبات الإقامة والمواطنة لهذه الشريحة، بالإضافة إلى تحرير لوائح الانتقالات بنهاية عقد التسعينات؛

¹ -عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص 260، 261.

• حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الإنتاج الأدبي والتسجيلات وبرامج الكمبيوتر وبراءات الاختراع لمنتجات، والعمليات، وقواعد البيانات، وتشمل الاتفاقية أيضا علامات الخدمات والأسرار التجارية، وكذلك أفضة الدوائر المتكاملة سواء المباشرة أو التي تدخل كأجزاء في منتجات أخرى.

(4) **تكتل ECOWAS**: جاء ميلاد المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة "ايكواس" في شهر مايو عام 1975 بموجب اتفاقية وقعتها خمس عشرة دولة من دول المنطقة بعد جهود ومساعدات وتجارب كثيرة بذلتها وخاضتها هذه الدول على مدار سنين طويلة للوصول إلى تكتل يجمع بينها ويوحد قدراتها الاقتصادية ومواقفها السياسية ويضمن لها الاستقرار الأمني، وتشمل هذه الاتفاقية على تحقيق الأهداف التالية:¹

- خلق وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في جميع المجالات الخدمية والإنتاجية؛ في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة والنقل والمواصلات؛
- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية لتحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وذلك من أجل الرفع من المستوى المعيشي والتنموي لشعوب المنطقة والقارة الإفريقية بوجه عام.

(5) **تكتل COMESA**: يضم تكتل الكوميسا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا) واحد وعشرون دولة شرق وجنوب إفريقيا، باستثناء مصر التي تقع شمال إفريقيا، وهذا التكتل مبادرة عبر الحدود تحت الرعاية المشتركة لكل من بنك التنمية الإفريقي، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ولجنة الاتحاد الأوروبية، كخطوة نحو التكامل الاقتصادي لدول التكتل، وعموما يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:²

- زيادة نسبة تدفق التجارة والاستثمار؛
- إلغاء كافة الحواجز الجمركية للدول الأعضاء سنة 2000؛
- السعي نحو إنشاء اتحاد جمركي خلال خمس سنوات؛
- زيادة تدفق الاستثمار ورفع الأداء الاقتصادي، وخفض الديون الخارجية والحد من الفقر والقضاء على الصارعات الداخلية لكثير من الدول الأعضاء.

(6) **تكتل MERCOSUR**: وأنشئ هذا التكتل سنة 1991 مابين البرازيل والأرجنتين والاوروجواي والباراجواي، وتم تنفيذ بنوده عمليا سنة 1995 من أجل تكوين أول تجمع اقتصادي حقيقي يهدف إلى نوع

¹ - الهيئة العامة للاستعلامات بمصر <http://sis.gov.eg/section/1795/7326?lang=ar>

² - على عبد الرحمن على، التكتلات الاقتصادية وأثرها على خلق التجارة وتحولها، المؤتمر الثاني لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي حول "التكتلات الاقتصادية وأثرها على القطاع الزراعي المصري مع التركيز على التكامل العربي، مصر، 2003، ص 143 <http://www.academia.edu>

من التكامل الاقتصادي، مع ترك المجال مفتوحا امام تلك الدول لتمارس سياسات خارجية تملئها عليها توجهاتها الايدولوجية، على أن لا تتنافي هذه السياسات بقدر الامكان مع تطور التجمع الاقتصادي وعموما يهدف إلى تحقيق مايلي:¹

- إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء بهدف تحرير التجارة بنسبة 80% من التجارة الإقليمية من التعريفة الجمركية، خلال فترة انتقالية مدتها 10 أعوام.

¹ - على عبد الرحمن على، نفس المرجع، ص142.

الجدول رقم(2-3): تطور الصادرات الإجمالية لمجموعة من الترتيبات التجارية الإقليمية(للفترة 2005-2016) الوحدة مليون دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2 105 597	2 093 485	2 284 045	2 104 759	1 944 927	1 948 129	1 723 511	1 656 286	1 898 613	2.450.050	2.067.510	1849727	EU*
161 604	159 076	174 732	166 996	159 103	152 232	139 414	130 023	142 011	126 411	105 504	98 410	EFTA
815 252	802 781	816924	754 601	721 531	687 243	611 360	493 055	569 852	487 380	395 933	345 423	ASIEN
859 119	857 347	851 978	809 990	762 100	728 855	655 749	596 488	625 834	576 714	499 062	450 561	NAFTA
15 464	14 435	9 748	10 642	11 032	10 800	9 245	8 367	9 289	7 695	7 240	6 131	ECOWAS
33 128	38 772	42 336	37 967	41 463	36 826	38 303	33 956	38 629	31 955	26 053	23 213	COMESA
52 540	54 061	61 099	59 657	61 418	57 957	48 876	43 351	46 825	38 207	29 691	24 838	MERCOSUR

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tab>

* - ملاحظة على بيانات الاتحاد الاوربي تم اعتماد احصائيات (الصادرات +الواردات) للسنوات 2005، 2006، 2007، وبالتقريب من مصدر البيانات [/https://comtrade.un.org/data](https://comtrade.un.org/data)

الجدول رقم(4-2): تطور الواردات الإجمالية لمجموعة من الترتيبات التجارية الإقليمية للفترة (2005-2016) الوحدة مليون دول

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1866418	389 832 1	258 951 1	069 785 1	813 651 1	661 663 1	010 514 1	1496920	1715491	2593935	2265148	1952941	EU
897 150	933 144	399 160	624 151	366 141	320 133	622 116	557 104	009 114	690 100	82947	301 78	EFTA
1073321	418 053 1	302 076 1	734 927	732 863	060 791	356 682	646 573	154 651	914 557	212 471	178 423	ASIEN
945 637	685 625	031 626	110 606	258 595	462 574	640 534	861 494	978 524	477 480	927 437	412 392	NAFTA
289 31	483 39	271 43	036 40	454 39	204 39	285 34	670 30	552 36	748 28	22 728	278 14	ECOWAS
913 41	843 45	428 50	655 47	360 45	945 40	054 40	747 34	071 39	389 31	25620	846 22	COMESA
673 98	752 108	236 129	834 128	533 121	642 111	063 92	695 74	183 76	800 60	44 177	597 37	MERCOSUR

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

الجدول رقم (5-2): تطور حجم التجارة لمجموعة من الترتيبات التجارية الإقليمية للفترة (2005-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
3972015	3925874	4235303	3889828	3596740	3611790	3237521	3153206	3614104	2838985	2067810	3802668	EU
312501	304009	334771	318620	300459	285552	256036	234580	256020	227101	188451	176711	EFTA
1888573	1856199	1893226	1682335	1585263	1478303	1293716	1066701	1221006	1045294	867145	768601	ASIEN
1497064	1483032	1478009	1416100	1357358	1303317	1190389	1091349	1150812	1057191	936989	842973	NAFTA
46753	53918	53019	50678	50486	50004	43530	39037	45841	36443	29968	20409	ECOWAS
75041	84615	92764	85622	86823	77771	79248	68703	77700	63344	51673	46059	COMESA
151213	162813	190335	188491	182951	169599	140939	118046	123008	99007	73868	62435	MERCOSUR

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين السابقين

الجدول رقم(2-6): تطور الصادرات البينية لمجموعة من الترتيبات التجارية الإقليمية للفترة 2005-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
3400841	3361025	3837572	3748544	3588098	3876616	3352224	3057274	3999490	3646085	3133883	2747051	EU
1950	1981	2646	2525	2971	2857	2084	2108	2962	2186	1524	1253	EFTA
275275	281809	329231	331318	324044	309622	262970	199538	250612	216846	190940	165259	ASIEN
112625	1154880	1252084	1187970	1151198	1102225	956720	768105	1012592	951022	902094	824515	NAFTA
7780	8244	11371	12910	11452	11708	8653	7842	9804	7231	6500	5918	ECOWAS
6878	8062	9037	10632	9963	8856	8488	6580	6803	4899	4214	3457	COMESA
37017	40095	50758	58178	57664	62497	51563	40024	51678	40126	32720	25610	MERCOSUR

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

الجدول رقم(2-7): تطور الواردات البينية لمجموعة من الترتيبات التجارية الإقليمية للفترة 2005-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
3110754	3073008	3514709	3436107	3247064	3576002	3084453	2806978	3710278	3404833	2889895	2541894	EU
2109	2145	2743	2723	2943	2546	1760	1896	2461	1879	1762	1378	EFTA
244342	252051	283378	285580	285659	273912	236283	181799	234151	200621	178944	154693	ASIEN
1008039	1049267	1138143	1087774	1066026	1019520	889587	707692	952739	904210	855678	782101	NAFTA
8226	8585	11172	12967	10500	9536	7602	6365	9614	6455	6036	5362	ECOWAS
7581	9351	10610	11737	10507	8999	8789	6912	7015	5145	4774	4037	COMESA
35284	39422	48373	56666	55337	61721	51347	38991	51371	40214	31298	25278	MERCOSUR

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx>

2.1 قراءة تحليلية للجداول السابقة:

باستخدام نموذج **Shallow and Deeper** لتحليل تجارة التكتلات الاقتصادية والتي يلغي فيها الدول الأعضاء الرسوم الجمركية، والحوافز التجارية الأخرى على السلع بالتساوي بين الدول الأعضاء ولكن ليس بالتساوي مع الدول غير الأعضاء، وهذه المنهجية توضح آثار خلق التجارة وتحويل التجارة للتكتلات الاقتصادية لمعرفة هذا التعاون عميق أم سطحي، كما تم الاعتماد على الانحدار الخطي اللوغاريتمي لتحليل تجارة التكتلات الاقتصادية، ويعتمد هذا النموذج على الفرضيات التالية:

- أن يكون هناك تكتل إقليمي لقياس أثر تغير الصادرات، خلق وتحويل التجارة؛
- أن الدول الأعضاء في التكتل لديها المرونة، لكي تسمح بتغير في الأسعار المحلية وفقاً للأسعار العالمية؛

- أن السلع التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء في تكتل سلع متجانسة، لها بديل في السوق المحلي؛
- أن المعروض من الصادرات من السلع المختلفة في الدول الأعضاء في التكتل تشمل المعروض إلى جانب كمية الطلب على نفس السلع المصدرة في الدول الأخرى غير الأعضاء، على أساس أن ذلك سيؤدي إلى تغيير كمية المعروض من الصادرات من جانب الدول المصدرة لهذه السلع.¹ ويمكن تحليل حركة التبادل التجاري البيني لهذه الترتيبات التجارية، بتقدير حجم الزيادة أو النقصان في حجم التجارة من خلال تقدير آثار خلق وتحويل التجارة لهذه التكتلات وفق النماذج التالية:²

① خلق التجارة: لمعرفة حجم التجارة التي قد تتولد نتيجة إقامة منطقة التجارة الحرة، من خلال التكتلات الاقتصادية، والنموذج التالي يوضح ذلك:

$$TC = \Delta Md$$

حيث أن:

TC: خلق التجارة نتيجة إقامة التكامل الاقتصادي؛

ΔMd : التغير في كمية الواردات المطلوبة لدول التكتل الاقتصادي.

ومن خلال التحليل لحركة التجارة لدول التكتل، يتضح بأن خلق التجارة أدى إلى زيادة حجم التجارة نتيجة إقامة تكامل اقتصادي وبالتالي خلق تجارة بينية للدول الأعضاء.

¹ - على عبد الرحمن على، نفس المرجع، ص 147 .

² - على عبد الرحمن على، نفس المرجع، ص 148 .

② تحويل التجارة: تحويل التجارة أي نقص الواردات للدول غير الأعضاء في الكتلة، وبالتالي فإن تحويل التجارة يعادل الزيادة في حجم التجارة دول الكتلة من الدول غير الأعضاء في الكتلة نتيجة وجود تنافسية في تجارة السلع، والنموذج التالي يوضح تحول التجارة نتيجة إقامة تكامل اقتصادي كمايلي:

$$TD = \sum \{\Delta X^S\}$$

حيث أن:

TD: تحويل التجارة نتيجة إقامة التكامل الاقتصادي؛

ΔX^S : التغير في الصادرات، أي الكميات التي توجه للتصدير من خلال دول الكتلة

وتوضح المعادلة السابقة، أن تحويل التجارة نتيجة وجود كتلة اقتصادي، هو زيادة عدد الدول المصدرة للسلع، وعبرة عن أعلى سعر للتبادل في حالة وجود منافسة للصادرات، كما يتبين أن التغير في الصادرات بين دول الكتلة الأعضاء في الكتلة تنخفض (أي تحويل التجارة)، وهذا يجعل الواردات من السلع المختلفة تنخفض للدول المصدرة لها.

من الإحصائيات السابقة بالاعتماد على قوة خلق وتحويل التجارة نستنتج مايلي:

◀ ارتفاع حجم التجارة البينية لدول التكتلات الاقتصادية المذكورة أعلاه، هذا يفسر من الناحية الاقتصادية بزيادة الصادرات البينية، أي أن كل من المنتجين والمستهلكين للسلع المتداولة في هذا الكتلة لا تخضع للمنافسة من دول غير أعضاء؛ وهذا ما يفسر بخلق التجارة؛

◀ يتضح أن التبادل التجاري بين دول الكتلة، خاصة في حالة زيادة الواردات يؤدي إلى خلق التجارة نتيجة انخفاض اسعار السلع، وبالتالي تنخفض الواردات من الدول غير الأعضاء، بمعنى تحويل التجارة؛

◀ الفرق بين هوامش آثار تحويل التجارة يفوق بشكل كبير آثار خلق التجارة يكون في الاقتصاديات المتواضعة (الافتاء، الاكواس، الميركوسر، الكوميسا) بينما يفوق آثار خلق التجارة أثر تحويل التجارة الاقتصادية الكبيرة (الاتحاد الاوروبي، النافتا) .

الخلاصة

على مدى العقد الماضي تم السعي إلى تحرير الاقتصاد الدولي من خلال ترتيبات إقليمية متعددة الأطراف، حيث اقترن هذا التحول بمفهوم الانتشار، ومصطلح الإقليمية الجديدة المختزل في ظاهرة تنامي الاتفاقيات التجارية الإقليمية، والتي تعد من المفاهيم وثيقة الصلة بفكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي باعتبار أن نمط التعاون الاقتصادي اليوم تجاوز الجوار الجغرافي ليمتد إلى ما وراء الحدود بمعنى أصبح التعاون الاقتصادي الإقليمي بين وحدات وكيانات أكثر اتساعاً من المعنى الجغرافي للإقليم وفي هذا الفصل تناولنا أهم الدراسات التي طرحت فكرة تنامي هذه الظاهرة وأثرها على الدول المتعاقدة في التكتل، حيث أثير الحديث في هذا الفصل لإظهار المفاهيم الرئيسية ضمن أدبيات التجارة الدولية وتحديداً علم الإقليمية الجديدة، كما أنه أحد المجالات الرئيسية في دراسات الاقتصاد الدولي، وتفسير ذلك تعدد صور وجوانب التعاون الاقتصادي الممكنة بين الأقاليم الدولية لذلك نجد عند المراجعة التطبيقية لمتغيرات الدراسة لاستكشاف العلاقة بين الإقليمية الجديدة والتجارة البينية توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي نحصرها في النقاط التالية:

1. معظم الدراسات السابقة تناولت الاتفاقيات التجارية الإقليمية على أن لها الأثر الإيجابي على حجم التجارة للدول الأعضاء؛
2. تفسير أثر الاتفاقيات مرتبط بشكل العلاقة بين الدول الأعضاء للتكتل، أي بين دول الأطراف ودول المحور؛
3. أنه إذا نشأ خلق التجارة عند تشكيل اتفاقية التجارة الحرة ، فهذا يعني أنها تؤدي إلى مكاسب وطنية صافية في مجال الرفاه الاقتصادي؛
4. أنه عند تكوين تكتل، فإن متوسط التكلفة لكل وحدة من الإنتاج المحلي ينخفض، وذلك نظراً للتوسع في الإنتاج المحلي، ويطلق على هذا التأثير الإيجابي للرفاه "تأثير خفض التكاليف"، كما لوحظ هناك تأثير سلبي على الرفاه، لأن الواردات من المنتجين الأكثر كفاءة تحل محل المنتجين المحليين الأقل كفاءة وهذا ما يسمى بأثر تحويل التجارة؛
5. يعمل أثر تحويل التجارة على التقليل من الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء، إلا هناك انتقادات لهذا التوجه أنه ليس بالضرورة أن أمر تحويل التجارة ضار بالرفاهية، لما قد يؤثر بالإيجاب على الاستهلاك مما يترتب عليه زيادة الرفاهية، وذلك بقبول المستهلكين تعديل مستويات مشترياتهم بعد إقامة التكتل وذلك بالمساواة بين معدل الإحلال الحدي وشروط التبادل، مع تعميم هذه الفكرة على المنتجين؛

6. كلما كان الفرق أكبر بين الأسعار غير المشوهة في بلد عضو في اتفاقية التجارة الحرة مع بقية دول العالم، كلما زاد احتمال أن يؤدي تحويل التجارة إلى الحد من الرفاهية الاقتصادية؛
7. الصفة التشابكية للاتفاقيات التجارية الإقليمية، تصعب فك الرابط بين القوتين خلق وتحويل التجارة للدول للأعضاء؛
8. تعمل الاتفاقيات التجارية الإقليمية على تعزيز الإصلاحات السياسية للدول المتكتلة؛
9. الاتفاقيات التجارية الإقليمية تعمل على رفع معدل العائد لرأس المال للدول الأعضاء؛
10. تؤثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية بشكل ايجابي على الاستثمارات الأجنبية؛
11. تعمل الاتفاقيات التجارية الإقليمية على رفع المستوى التكنولوجي للدول الأعضاء.

الفصل الثالث

قياس أثر المشاركة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين مجموعة من
الدول العربية والأقطاب الرأسمالية وفق منهجية GMT

تمهيد

تعتبر الاتفاقيات التجارية الإقليمية صورة جديدة للتكامل الاقتصادي ما بين الدول والقارات، حيث تعمل على خلق نوع من التعاون في شكل كيانات معرفية متواصلة، ومن صورها الشراكة الأوروبية متوسطة مع دول شمال إفريقيا وباقي دول المنطقة العربية، أيضا مشروع أمريكا بمنطقة الشرق الأوسط، وكل هذا يتجسد في شكل المنافسة بين أهم الأقطاب الرأسمالية بالعالم على دول المنطقة العربية، لذا كانت هذه الدراسة لقياس مدى تأثير هذه الاتفاقيات والتعاقدات على أداء التبادلات التجارية العربية البينية كدول في إطار الجامعة العربية، أو ككيانات صغيرة دول مجلس التعاون الخليجي وبعض دول شمال إفريقيا، وذلك بقياس هذا الأثر باستخدام منهجيات نماذج الجاذبية التقليدية والمستحدثة كاختبارات قياسية لتحديد هل هذه الاتفاقيات على تعمل على تعزيز التبادل البيني العربي أو العكس ويمكن توضيح ذلك أكثر في المباحث التالية.

المبحث الأول

الطريقة، الأدوات ومنهجية الدراسة

إن المتغيرات الدولية التي أدت إلى ظهور نظام عالمي جديد، وهذا النظام تلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية دورا سياسيا واقتصاديا كبيرا، وكصراع نفوذ بينها وبين باقي الأقطاب الرأسمالية الأخرى وكإستراتيجية تنافسية من أجل الاستحواذ على الأسواق، ظهر المشروع الأوروبي كمنافس له في المنطقة العربية، ومن ثم ظهور صيغ الإقليمية الجديدة في شكل مشروعات، مشروع الشراكة الأوروبية، ومشروع الشراكة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، وبما أن المنطقة العربية هي جزء رئيسي ضمن هذه الإقليمية لما تلعبه من دور إستراتيجي في تكوين هذا النظام، والذي يعد التبادل التجاري فيه الآلية الرئيسية لإقامة علاقات اقتصادية إقليمية، مما دفع بالدول العربية إلى الانحراف نحو هذه التكتلات الاقتصادية الحديثة. وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل اقتصاديات بعض الدول العربية "عينة الدراسة" من حيث الطبيعة الاقتصادية والتجارية، وكذلك دراسة أهم الاتفاقيات الإقليمية العربية الأجنبية، والمتمثلة في الشراكة الأوروبية، والشراكة الأمريكية العربية، لتحديد انعكاساتها على التدفقات التجارية العربية البينية .

أولا

قراءة تحليلية لمتغيرات الدراسة

معظم الدول العربية تمتلك الكثير من الثروات الطبيعية المختلفة مثل الجزائر السعودية، الإمارات قطر... الخ، إضافة لليد العاملة مثل مصر، تونس، والمغرب، عموما فان الأحوال الاقتصادية تتأثر في المنطقة العربية إلى درجة كبيرة بمتغيرين أساسيين هما : أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة والسياسات والأنظمة الاقتصادية المتبعة داخل القطر العربي من جهة أخرى.

كما أن الدول التي تقع في شمال إفريقيا والمطلّة على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا والبحر الأحمر شرقا والمحيط الأطلسي غربا، وتشكل منطقة ربط الصحراء الكبرى بأفريقيا جنوب الصحراء وحسب التوزيع الإقليمي الخاص بالأمم المتحدة فان منطقة شمال أفريقيا تضم ست دول وهي مصر ليبيا تونس، الجزائر، السودان، والمملكة المغربية ومنطقة الصحراء الغربية ولكن حسب اتفاقية إنشاء الاتحاد المغاربي فان دول شمال أفريقيا تتمثل في خمس دول في مجملها تقع في الجزء الغربي من العالم العربي ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، وموريتانيا، أما الدول التي تقع في الخليج العربي في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب آسيا، فهي تعتبر من أحد أهم المناطق الحيوية، حيث تعتبر همزة وصل بين القارات الثلاث إفريقيا، آسيا، وأوروبا، كما تتحكم في مختلف أذرع المائية وهي البحر الأحمر والبحر الأبيض، والخليج العربي، وبالتالي تتحكم في مختلف طرق المواصلات البرية والبحرية وحركة التجارة والترانزيت، تبلغ المساحة الإجمالية لهذه الدول 2,673 مليون كم²، وتعداد السكان الإجمالي بلغ 33.1 مليون نسمة، كما شكلت هذه الدول كتل اقتصادي يعرف "بمجلس التعاون الخليجي" سنة 1981، أما الأردن ولبنان، فالأول يعد بلد صغير، يقع جنوب غرب آسيا، فهو يتوسط الشرق الأوسط بوقوعها في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام، والشمال لمنطقة شبه الجزيرة العربية لها حدود مشتركة مع كل من سوريا من الشمال، فلسطين من الغرب، العراق من الشرق، وتحدها شرقا وجنوبا المملكة العربية السعودية، لها منفذ بحري وحيد يطل على البحر الأحمر، لكن اقتصاده في تحسن مستمر، حيث يعتمد على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وتعد من الدول الناشئة. والثاني لبنان هي أحد الدول العربية التي تقع في الشرق الأوسط وغربي آسيا، حيث يعتمد اقتصادها على الخدمات المصرفية والسياحية، والقطاع الخاص 75%

يمثل من الطلب الكلي والقطاع المصرفي يمثل جزء كبير من هذا الطلب. وعموما فإننا سنتناول الدول محل الدراسة وفق توفر البيانات والمعطيات لتحليلها وتمحيصها.

1.1.1 عموميات حول التجارة العربية البينية

لتحديد العلاقة بين الإقليمية الجديدة والمتمثلة في مظهرها تنامي وتزايد الاتفاقيات التجارية الإقليمية مع أداء التجارة العربية البينية، نستعرض على إثرها أهم اقتصاديات الدول العربية من أجل تحليل طبيعة الدول الاقتصادية ضمن مستويات تجارية إقليمية مختلفة وربطها مع محددات التجارة المتمثلة في حجم الاقتصاد عدد السكان، المسافة، ... وغيرها من المتغيرات، ضمن سياسات واستراتيجيات صناع القرار لدى الدول العربية، فإننا سنتطرق إلى تحليل الواقع الاقتصادي للدول العربية من خلال مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى جانب عرض متغيرات الدراسة التي سنعتمد عليها في تقدير النموذج من خلال نموذج التجارة العربية البينية الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): نموذج التجارة العربية البينية



المصدر: من إعداد الطالبة

يرتكز تحليلنا لهذا النموذج إلى تفسير انحراف اتجاه التجارة العربية البينية نحو الإقليمية الجديدة انطلاقاً من فكرة خلق أو تحويل التجارة، بمعنى أن أثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية على أداء التجارة العربية البينية يكون سلبياً على تجارة الدول العربية، كلما كان هذا التوجه أكثر نحو الإقليمية الخارجية بمعنى آخر كلما كانت الواردات الخارجية أكبر من الواردات البينية كان هناك تحويل التجارة خارج الإقليم العربي، وهذا ضمن إستراتيجية سياسة تجارية عربية لها وجه نحو الخارج، على اعتبار أنها اقتصاديات نفطية أحادية الإنتاج، أما العكس كلما كانت الواردات البينية أكبر من الواردات الخارجية يعني هناك خلق للتجارة داخل الإقليم العربي، أي أثر إيجابي على التكتل العربي.

في حين تمثل الإقليمية الداخلية المشار إليها في النموذج السابق، بأن حركة التجارة الناتجة عن كل التبادلات التجارية العربية في إطار الجامعة العربية، أو ضمن اتفاقيات ثنائية أو تجمعات تجارية عربية صغيرة، وهذه الحالة تتحكم فيها إستراتيجية صناع القرار بالحكومات العربية المرتكزة أكثر على توجهات السياسة الخارجية للدول من جهة، وإلى طبيعة الحكم السائد إضافة إلى درجة الانكشاف الاقتصادي نحو الخارج، مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الأساسية التي يركز عليها التبادل التجاري العربي، على أساس الجوار الجغرافي، التاريخ الاستعماري المشترك.. الخ.

ومن النموذج فإن الاتفاقيات التجارية (العربية - العربية) تعكس منظومة الإقليمية الداخلية للدول العربية، إلى جانب الاتفاقيات التجارية الأجنبية تشكل منظومة الإقليمية الخارجية، بينما إستراتيجية صناع القرار بالدول العربية تتحكم في توجيه السياسات التجارية التي تتحدد وفق محددات ومتغيرات معينة.

عموماً من خلال هذا النموذج حاولنا إيجاد خطة لقياس مدى تأثير التجارة العربية البينية بالتغيرات الدولية من منطلق الاتفاقيات والتجمعات الإقليمية في العالم، ارتكازاً على الإقليمية الجديدة والذي يحدد من خلالها تحليل حجم التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية، لاكتشاف طبيعة العلاقة بين التجارة العربية البينية مع مختلف محددات تدفقات التجارة الثنائية على المستويين الإقليميين الداخلي والخارجي كمايلي:

1) على المستوى الإقليمية الخارجية: تأثرت التجارة الخارجية للدول العربية بتراجع أسعار النفط ما بين عامي 2014 و 2016 حيث تراجعت بمعدل % 8.5 من 2519 مليار دولار سنة 2014 إلى 1933 مليار دولار عام وجاء هذا التراجع مواكبا لنسبة الهبوط التي شهدتها تجارة السلع والخدمات على المستوى العالمي بمتوسط معدل نمو سلبي سنوي بلغ % 3.1 من نحو 23.1 تريليون دولار سنة 2014 إلى نحو 21 تريليون دولار سنة 2016، في المقابل تحول الفائض التجاري الإجمالي العربي من 238 مليار دولار إلى عجز بقيمة 66 مليار دولار خلال نفس الفترة بنسبة هبوط .% 165 كما شهدت حصة التجارة العربية من السلع والخدمات من إجمالي التجارة العالمية انخفاضاً من نحو % 5.4 سنة 2014 إلى نحو % 4.6 سنة 2016، وقد جاء هذا التراجع في حجم تجارة السلع والخدمات العربية نتيجة لتراجع حجم واردات السلع والخدمات العربية متوسط سنوي بلغ % 4.3 من 1140 مليار دولار سنة 2014 إلى 1000 مليار دولار سنة 2016، وكذلك لتراجع حجم صادرات السلع والخدمات العربية بمتوسط سنوي بلغ % 12.2 من 1379 مليار دولار إلى نحو 933 مليار دولار خلال نفس الفترة، إلا أنه وفي المقابل شهدت نسبة التجارة

العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي تراجعاً واضحاً خلال نفس الفترة من نحو 90 % سنة 2014 إلى نحو 79.1 % سنة 2016، وذلك انعكاساً لتراجع حصة الصادرات العربية من الناتج نحو 49.1 % إلى 38.2 % وبالتبعية تحول نسبة الفائض التجاري العربي من الناتج من 8.5 % إلى عجز بنسبة 2.7 % خلال نفس الفترة.¹

(2) على مستوى الإقليمية الداخلية: أما فيما يتعلق بتجارة السلع والخدمات على مستوى الأقطار العربية فتشير الإحصاءات إلى أن 10 دول عربية تستحوذ على أكثر من 92 % من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية وهي: الإمارات بحصة 32.5 % والسعودية بحصة 20.4 % ثم قطر والعراق والكويت ومصر والجزائر والمغرب وسلطنة عمان ولبنان بحصص تتراوح ما بين 7 و 2.5 % من إجمالي وفيما يتعلق بحصة تجارة السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن 3 دول عربية زادت فيها تلك النسبة عن 100 % أبرزها الإمارات في المرتبة الأولى بنسبة 169 % ثم البحرين في المرتبة الثانية بنسبة 140.6 % ثم جيبوتي في المرتبة الثالثة بنسبة 107.5 % وعلى صعيد أكثر الدول العربية تصديراً للسلع والخدمات، حلت الإمارات في المرتبة الأولى بقيمة 331.2 مليار دولار ثم السعودية بقيمة 198.3 مليار دولار ثم قطر بقيمة 75.9 مليار دولار. أما على صعيد قيمة واردات السلع والخدمات فقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر مستورد عربي بقيمة 297 مليار دولار وذلك بفضل نشاطها الكبير في تجارة إعادة التصدير إلى المنطقة ثم السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 195 مليار دولار ثم مصر بفارق كبير بقيمة 70.7 مليار دولار، وعلى صعيد أكثر الدول استفادة من تجارتها الخارجية جاءت الإمارات في المرتبة الأولى بفائض في ميزان تجارتها من السلع والخدمات بلغت قيمته 34.2 مليار دولار، ثم حلت قطر في المرتبة الثانية، ثم الكويت في المرتبة الثالثة، ومن الملاحظ أنه وعلى الرغم من تحقيق 6 دول عربية هي الإمارات وقطر والكويت والسعودية والبحرين وسلطنة عمان فوائض في ميزانها التجاري فإن تلك الفوائض شهدت تراجعاً خال العام 2016 مقارنة بالعام السابق فيما تحول العجز إلى فائض في السعودية. أما فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في مؤشر فائض الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي

¹ - ضمان الاستثمار، التجارة الخارجية العربية، مؤشرات الأداء والتطور، مجلة تصدر عن المؤسسة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أبريل

الإجمالي لسنة 2016، فقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى بنسبة 9.2 ثم قطر في المرتبة الثانية بنسبة 8.8 % ثم البحرين في المرتبة الثالثة بنسبة 8.4%¹.

2.1 مجتمع الدراسة والمتغيرات

إن موضوع تدفقات التجارة الثنائية ونموذج الجاذبية، يحظى باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين، فقد ركزت هذه الدراسة على الاتفاقيات التجارية الإقليمية الأكثر تأثيراً على حركية التجارة العربية البينية، والمعبر عنها باتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، والشراكة الأمريكية العربية. كما تعتمد الدراسة على البرنامج الإحصائي STATA16 لتقدير نماذج الدراسة.

ويتضمن مجتمع الدراسة أربعة عشر دولة عربية تختلف باختلاف نمط اقتصادها، كما تعتمد هذه الدراسة على الأداة القياسية نموذج الجاذبية من خلال اختبار سلسلة من النماذج التي تتماشى وطبيعة وخصوصية الدراسة، وذلك للفترة الممتدة 2000-2017، ويمكن عرض مجتمع ومتغيرات الدراسة كما يلي:

(1) **عينة الدراسة:** وتشمل الدول العربية التالية:²

1.1 الجزائر: تعتمد الجزائر في اقتصادها على صادرات النفط الخام، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي سنة 2017 قيمة 167,555.28 دولار أمريكي، أي بسنة نمو تقدر بـ 1.6% وكانت نسبة الصادرات الإجمالية من هذا الناتج تقدر بنسبة 22.6%، أما نسبة إجمالي الواردات قدرت بـ 33.5%، حيث بلغ عدد السكان آنذاك 41,318.14 مليون نسمة.

2.1 المغرب: أما المغرب فتعتمد في اقتصادها على قطاع الخدمات والزراعة، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قيمة 109,708.73 دولار أمريكي لسنة 2017، محققاً نسبة نمو في نفس السنة 4.1% فكانت نسبة الصادرات من هذا الناتج تقدر بـ 37.1%، و قدرت نسبة الواردات بـ 46.6%، وكان عدد السكان في هذه السنة 35,739.58 مليون نسمة.

3.1 تونس: يتميز الاقتصاد التونسي بكونه خدماتي سياحي، حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي لها سنة 2017 بـ 39,952.10 دولار أمريكي، محقق نسبة نمو سنوية تقدر بـ 1.8%، أما نسبة الصادرات الإجمالية اتجاه العالم الخارجي بـ 43.5%، أما نسبة الواردات الإجمالية تقدر بـ 55.9%، وكان عدد السكان 11,532.13 مليون نسمة.

¹ - نفس المرجع، ص ص 11، 12.

² جميع الإحصائيات مأخوذة من: <https://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd> يوم 2019/08/15 على الساعة 19:00

4.1 مصر: نهاية سنة 2017 بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمصر 235,369.13 دولار أمريكي، أي محقق نسبة نمو 4.2%، وكما هو معلوم فالاقتصاد المصري يعتمد على الزراعة والسياحة، وكانت نسبة إجمالي الصادرات من الناتج الإجمالي تقدر بـ 15.8%، أما نسبة الواردات 29.3%، وبلغ عدد السكان 97,553.15 مليون نسمة.

5.1 السودان: وفي نهاية عام 2017 كانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للسودان تقدر بـ 4.3% أي قيمته بالدولار الأمريكي يقدر 123,053.39، فكانت نسبة الصادرات اتجاه العالم الخارجي تقدر 9.7% أما نسبة إجمالي الواردات كانت تقدر بنسبة 11.8%، وكان عدد سكان السودان في سنة 2017 يقدر 40,533.33 مليون نسمة.

6.1 سوريا: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007 بـ 40,405.01 دولار أمريكي أي حققت نسبة نمو 5.7%، حيث بلغت نسبة الصادرات الإجمالية من الناتج نسبة 38.6% وقدرت نسبة الواردات آنذاك 37.8%، معتمدة في ذلك على النسيج والزراعة في تبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي، وعدد السكان كان 18,269.87 مليون نسمة.

7.1 لبنان: يعتمد الاقتصاد اللبناني على القطاع الخاص بنسبة 75% من إجمالي الاقتصاد، والقطاع المصرفي يستحوذ على الحصة الأكبر، حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017 بقيمة 53,393.80 دولار أمريكي، أي نسبة نمو 0.6%، وبلغ إجمالي الصادرات من الناتج نسبة 23.9%، بينما الواردات الإجمالية كانت نسبتها منه تقدر 48.6%، أما عدد السكان بلغ 6,082.36 مليون نسمة في نفس السنة.

8.1 العراق: يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا كليا على القطاع النفطي حيث يكون 95% من إجمالي دخل العراق من العملة الصعبة، حيث بلغ حجم الاقتصاد في سنة 2017 193,158.78 دولار أمريكي، حيث انخفض نموه مقارنة بسنة 2016 بنسبة -1.7%، حيث كانت نسبة الصادرات الإجمالية من إجمالي الناتج 38.4%، أما الواردات الإجمالية فكانت نسبتها من الناتج تقدر 35.7%، وعدد السكان يقدر بـ 38,274.62 مليون نسمة.

9.1 دول مجلس التعاون الخليجي (GCC): والتي تشمل دول الخليج التي يعتمد اقتصادها إجمالاً على صادرات النفط والغاز، مثلاً البحرين، قطر، الكويت، وعمان، حيث كان حجم اقتصادياتها على التوالي 35,432.69، 166,928.57، 119,551.60، 70,783.88 دولار في سنة 2017، محققة نسب نمو

3.8%، 1.6%، بالنسبة للبحرين وقطر على التوالي، أما بالنسبة للكويت وعمان فعرف حجم اقتصاد انخفاض قدر -3.5%، -0.9%، حيث كانت نسبة الصادرات والواردات الإجمالية من الناتج الإجمالي على التوالي (75.4%، 67.4%، البحرين)، (51.0%، 37.3%، قطر)، أما الكويت (50.4%، 48.1%)، أما سلطنة عمان فكانت (52.1%، 49.3%)، أما بالنسبة للسعودية والإمارات فهما متصدران قائمة هذه الدول من حيث حجم الاقتصاد والتعاملات الاقتصادية، حيث قدر في سنة 2017 688,586.13 382,575.09 دولار أمريكي، بينما عرف حجم اقتصاد السعودية انكماش قدر -0.7%، بينما قدرت نسبة نمو الإمارات بـ 0.8%، وكانت نسبة الصادرات والواردات الإجمالية من الناتج على التوالي للسعودية والإمارات كمايلي: (34.9%، 29.3%) (100.4%، 72.4%)، ويتراوح عدد سكان دول الخليج بين 1,492.58 مليون نسمة إلى أكبر عدد للسعودية 32,938.21 مليون نسمة حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2017.

10.1 الأردن: يتميز الاقتصاد الأردني بالاعتماد على الخدمات والتجارة، حيث بلغ حجم الاقتصاد في 2017 40,765.87 دولار أمريكي، محققة بذلك نسبة نمو سنوية مقدرة بـ 2.1%، أما نسبة الصادرات والواردات الإجمالية من الناتج كانت على التوالي 35.1%، 56.4%، وبلغ عدد سكان المملكة الأردنية سنة 2017 يقدر 9,702.35 مليون نسمة.

(2) متغيرات الدراسة: لقد اعتمدت جميع الدراسات التطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية، على مجموعة من المتغيرات الأساسية المتعارف عليها كأساسيات بناء النموذج المراد دراسته وهي الناتج المحلي الإجمالي عدد السكان، التدفقات التجارية البينية (صادرات، أو واردات أو مجموعهما، إضافة لإعادة التصدير وإعادة التوريد)، وكل هذا سنتطرق إلى عرضة لما يتوافق مع عينة الدراسة كمايلي:

1.2 الناتج المحلي الإجمالي (GDP - Gross Domestic Product):¹ يعرف على أنه يمثل قيمة السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد دولة ما، والذي يكون أقل من قيمة السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج. وأيضاً يعرف الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع نفقات الاستهلاك الشخصي، إجمالي

¹ -Karen Dynan, Louise Sheiner, GDP as a Measure of Economic Well-being, Hutchins Center on Fiscal and Monetary Policy, The Brookings Institution, Hutchins Center Working Paper 43, August 2018, p4. <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/08/WP43-8.23.18.pdf>

الاستثمار المحلي الخاص، صافي صادرات السلع والخدمات، ونفقات الاستهلاك الحكومي وإجمالي الاستثمار. وله أنواع عديدة من أهمها:¹

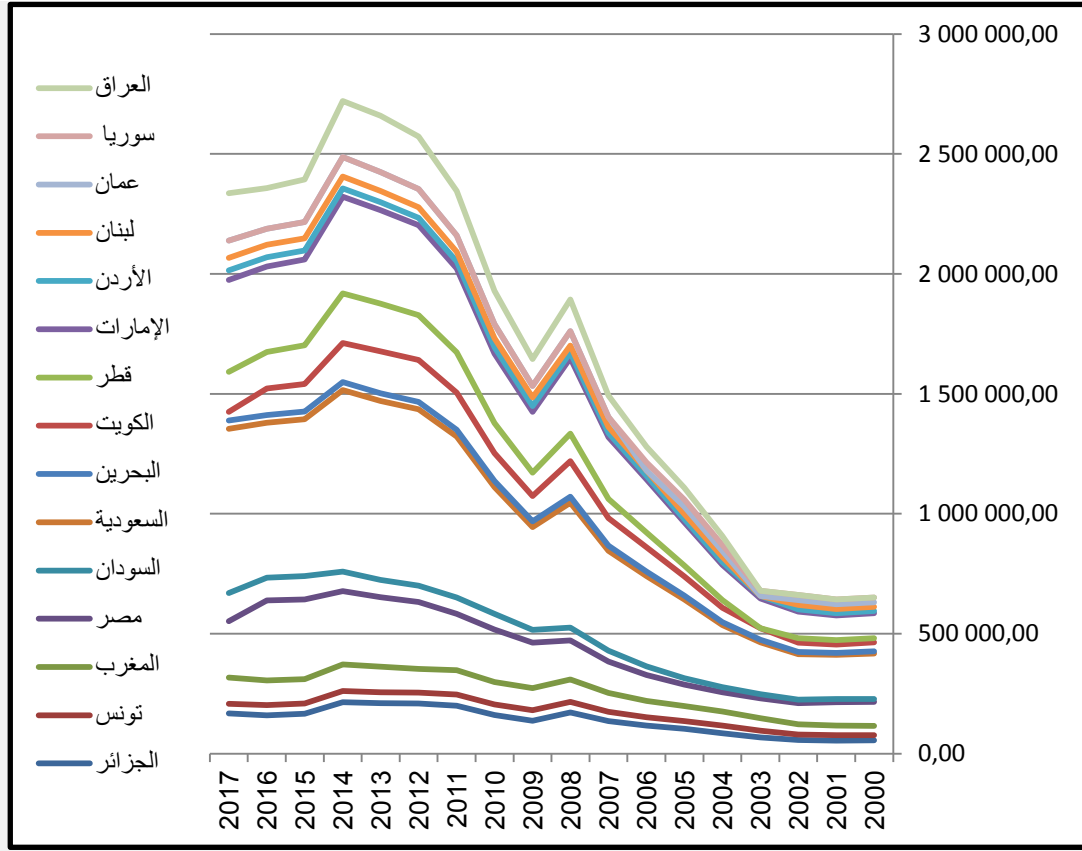
1.1.2 الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Nominal GDP): ويعتبر هذا النوع المقياس الذي يتضمن قياس الناتج المحلي الإجمالي مع حساب تغيير أسعار السوق في الوقت الحالي، ويتضمن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كافة التغيرات في أسعار السوق خلال العام الحالي بسبب التضخم أو الانكماش.

2.1.2 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP): ويستخدم هذا النوع لمقارنة الناتج الاقتصادي من عام إلى آخر مع استبعاد أثر التضخم، وتستخدم غالبية الدول الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أجل محو أثر التضخم ورصد التغير الفعلي في الإنتاج بعيداً عن تطور الأسعار وعادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى من نظيره الحقيقي كون التضخم يقع في المنطقة الإيجابية.

3.1.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Per Capita): ويعد هذا النوع هو الطريقة المثالية لقياس رفاهية الفرد أو مستوى المعيشة في كل دولة كونه يعطي صورة أكثر دقة، ويمكن حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما على عدد سكان تلك الدولة. ويمكن توضيح تطور الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدراسة كما في المنحنى التالي:

¹ - <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/economics/gdp-formula/>

الشكل رقم (2-3): منحى تطور الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدراسة للفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات <https://data.albankaldawli.org/indicator>

على ضوء الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول عرف تطوراً ملحوظاً منذ بداية الدراسة أي سنة 2000، باستثناء سنة 2009 أين وقعت الأزمة المالية العالمية، وبعدها عاد للارتفاع بالنسبة للجزائر، مصر، الكويت، البحرين، عمان، لبنان، أما تونس والمغرب ارتفع ثم انخفض في سنة 2012 وهذا ما يفسر تأثر قطاع الخدمات والمتمثل في السياحة بأحداث منطقة شمال إفريقيا التي أدت إلى عزوف السائحين وبالتالي التأثير على حجم الناتج ككل، وكذلك سوريا والسودان فقد عرف انخفاض كبير في قوة ناتجها، وهذا راجع لعدم الاستقرار السياسي والأمني بالدولتين، أما قطر فلقد عرف انخفاضا في سنة 2014 متأثراً بانخفاض أسعار النفط في السوق العالمي. إلى جانب السعودية والإمارات أين عرف حجم الناتج المحلي لهما تذبذب بين منخفض ومرتفع بين 2015-2017، متأثراً بذلك بالمنطقة العربية والدولية غير المستقرة اقتصادياً وأمنياً. عموماً من خلال مما سبق يلاحظ أن الدول المنفتحة أكثر على العالم الخارجي تتأثر مباشرة بالاهتزازات والتقلبات الدولية ونخص بالذكر هنا الدول

المصدرة للنفط، أما الدول الأخرى كالأردن ولبنان فهي تعتمد في تكوين ناتجها الإجمالي على قطاعات أخرى كالخدمات مثلا تكون في وضعية أفضل من شقيقتها.

2.2 إجمالي التدفقات التجارية البينية (TRT): ويمثل المتغير التابع، حيث يشمل الصادرات البينية والواردات البينية، وإعادة التصدير وإعادة التوريد بين الدول المتبادلة والمتعاملة اقتصاديا، ويمكننا توضيح هذه المفاهيم كما يلي:

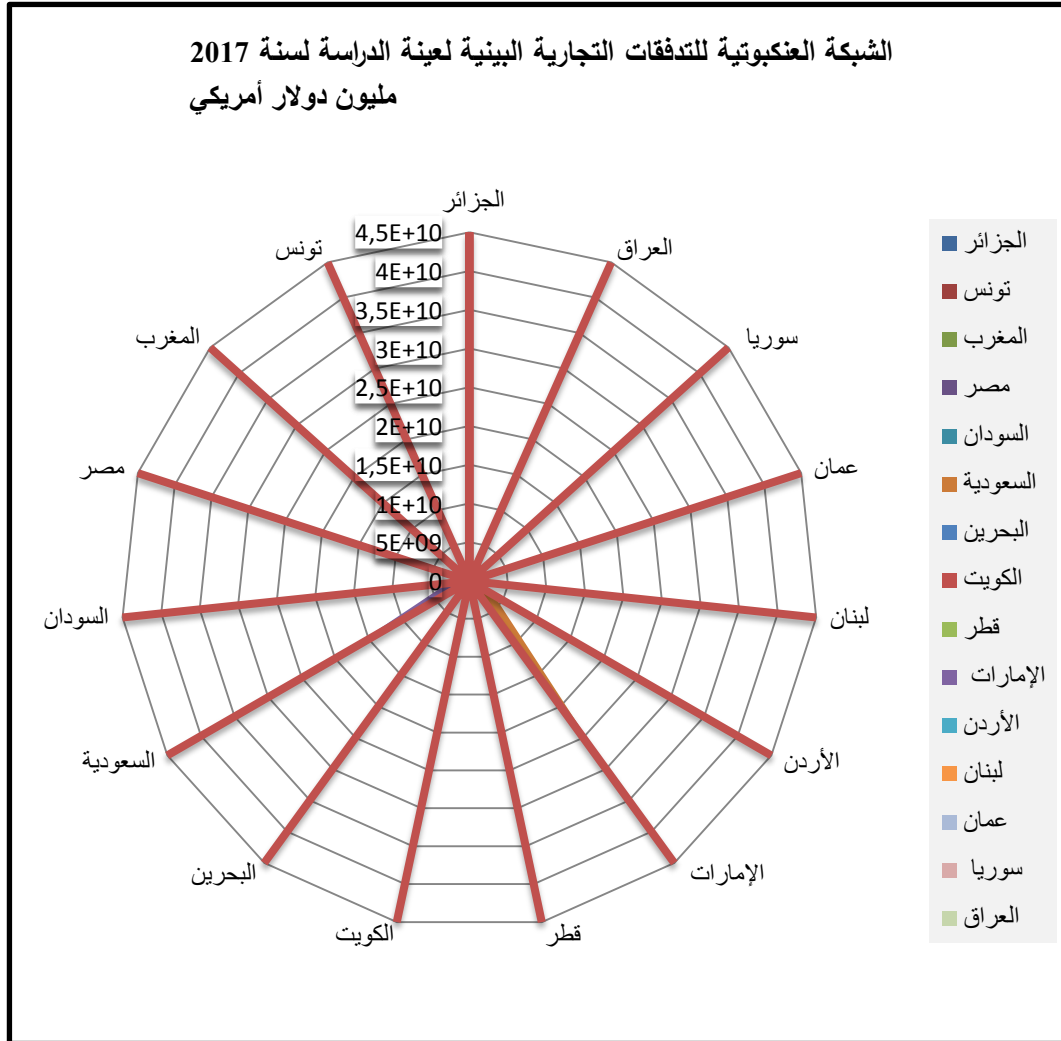
1.2.2 الصادرات البينية: عموما يعد مفهوم الصادرات، بأنه جميع السلع والخدمات التي ترسلها الدولة إلى الأسواق الدولية، وتقوم الدولة بتصدير منتجاتها وفق مجموعة من الشروط والمعايير الدولية، وعملية التصدير لها دور هام في تكوين الناتج الوطني لأي بلد وعليه فالصادرات البينية تضم الصادرات من السلع والخدمات إلى الدول التي تربطها اتفاقيات ثنائية أو جماعية، ويشمل ضمنها أيضا إعادة التصدير.¹

2.2.2 الواردات البينية: وهو مصطلح تجاري يطلق على كل ما تم ترويده للسوق المحلي من سلع وخدمات قادمة من الخارج لتغطية حاجة السوق من نقص السلع، ومعظم الواردات لأي دولة تكون من منتجات لا يتم تصنيعها بصورة محلية وعرضها بميزة نسبية أفضل من دول أخرى، كما أنها تساهم في نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وعليه تمثل الواردات جزءا هاما لاقتصاد أي دولة، وذلك بزيادة المقدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال السلع الاستثمارية، إضافة إلى ذلك فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة، وعليه الواردات البينية تمثل تلك المنتجات والخدمات التي تم جلبها من دول أخرى في اتفاقيات ثنائية أو جماعية وتشمل أيضا عمليات إعادة التوريد.² ومما سبق يمكننا عرض التبادلات التجارية البينية لعينة الدراسة وفق الشبكة العنكبوتية لهذه الدول في الشكل الموالي:

¹ - ناصر الدين بن قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014، ص 81.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، عالم الكتاب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 45.

الشكل رقم (3-3): التدفقات التجارية البينية لعينة الدراسة لسنة 2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات الامم المتحدة <https://comtrade.un.org/>

وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي <http://data.imf.org/regular.aspx?key=61013712>

يلاحظ من الشكل أعلاه والذي يعكس الشبكة العنكبوتية (أو ما يعرف بظاهرة طبق سباقيتي) للتدفقات التجارية البينية غير مركزية بين هذه الدول تتفاوت من دولة إلى أخرى، مثلاً الجزائر فتبادلاتها التجارية بالدرجة الأولى موجهة إلى دول الجوار تونس والمغرب، ثم تليها مصر فلبنان والأردن وأخيراً دول مجلس التعاون الخليجي، أما تونس فصادراتها للجزائر تحتل المركز الأول ثم تليها المغرب فمصر والأردن، لبنان ثم دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك المغرب، وهذا ما يثبت ما تنبأ به نموذج الجاذبية أن القرب الجغرافي والتاريخ والثقافة المشتركة تؤثر ايجابيا على التدفقات التجارية. ويمكن تطبيق هذه التحليلات على الواردات البينية أيضاً.

أما الأردن فتبادلاتها التجارية موجهة إلى لبنان بحكم قرب المسافة ثم إلى الجزائر وهذا يرجع للاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الطرفين لإقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين من أجل تنشيط حجم التبادل التجارة البينية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين*، ثم الكويت وهذا أيضا يعود إلى تفعيل اتفاقية تشجيع المبادلات التجارية وحماية الاستثمارات لسنة 2001 بين الدولتين، ثم مصر لإقامة منطقة تبادل تجاري حر وذلك بتطبيق التخفيض الجمركي(1999-2005) على السلع تدريجيا إلى أن يصل 100% في إطار تعزيز التكامل الاقتصادي بينهما لدعم التنمية والتقدم بين الشعبين. عموما نستنتج أن الاتفاقيات الثنائية للأردن مع العديد من الدول العربية تؤثر بالإيجاب على حجم الصادرات البينية لها.

أما بالنسبة للسودان وسوريا والعراق رغم عدم الاستقرار الأمني والحروب التي شهدتها إلا أن التبادلات التجارية بينها وبين شركاءها العرب لم تتوقف، فهذا يعني عامل الثقافة واللغة لهما أثر ايجابي في ذلك، ويترجم الجزائر والعراق، الجزائر سوريا...الخ، أيضا المسافة لها أثر سلبي في التبادلات، حيث نلاحظ معظم التبادلات التجارية سواء الصادرات والواردات تكون بقيمة كبيرة مع دول الجوار مقارنة مع باقي الدول، كالسودان ومصر...الخ. كما أن الإمارات والسعودية تمتلك الحصة الأكبر في جميع التبادلات البينية مع دول العينة، كما يوضح الشكل أعلاه. وهذا راجع لارتفاع الناتج الإجمالي الذي يعكس قوة الاقتصاد مقارنة مع الدول الأخرى.

مما سبق نلاحظ أن للمسافة أثر عكسي في حجم التجارة البينية، أي كلما قلت المسافة كلما قلت تكلفة الشحن والتأمين، وبالتالي يرتفع حجم التبادل والعكس صحيح وهذا ما لوحظ مع جميع الدول للجوار الحصة الأكبر في إجمالي التدفقات البينية، إضافة إلى عاملي تشابه الثقافة والتاريخ والعادات لدى هذه المجتمعات. عموما سوف نتطرق في هذه الدراسة للتحليل أداء التجارة البينية من منطلق هذه المتغيرات في المبحث الموالي.

3.2 عدد السكان (Population): ويمثل مجمل عملية جمع البيانات الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية في فترة زمنية معينة، والتي تخص جميع الأشخاص في البلد أو في جزء محدد منه تحديدا دقيقا، حيث يعتبر عدد السكان عنصر أساسي لإنتاج الثروة المادية وتوزيعها. ولكي يتسنى تخطيط وتنفيذ تنمية اقتصادية واجتماعية ونشاط إداري أو بحث علمي لا بد من وجود بيانات تفصيلية موثوق بها عن حجم

* - انظر إلى المرسوم الرئاسي 252-98 مؤرخ في 1998/08/08 بين الجزائر والمملكة الأردنية الهاشمية.

السكان وتوزيعهم، بحيث يشمل السكان المستقرين، الأشخاص عديمي المأوى والجماعات الرحل.¹ وتتمثل أهمية متغير التعداد السكاني في تحقيق الأهداف التالية:²

الهدف الرئيسي لتعداد السكان هو توفير الحقائق الأساسية التي يحتاجها صنع السياسات والتخطيط والإدارة على المستوى الحكومي، إذ من الضروري الحصول على معلومات عن عدد سكان البلد وتوزيعهم وخصائصهم للخروج بوصف وتقييم لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية ووضع سياسات وبرامج سليمة ترمي إلى تعزيز رفاهية البلد وسكانه؛ وبيانات تعدادات السكان ذات قيمة كبيرة في تلبية الكثير من الحاجات، حيث توفر معلومات إحصائية عن الخصائص الديمغرافية والمستوطنات البشرية والنواحي الاجتماعية والاقتصادية للأغراض المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، الاستخدامات لأغراض البحث، لأغراض الأعمال التجارية، وأخرى صناعية... وغيرها، ويمكن توضيح تطور سكان دول العينة من خلال المدرج البياني التالي كما في الشكل التالي:

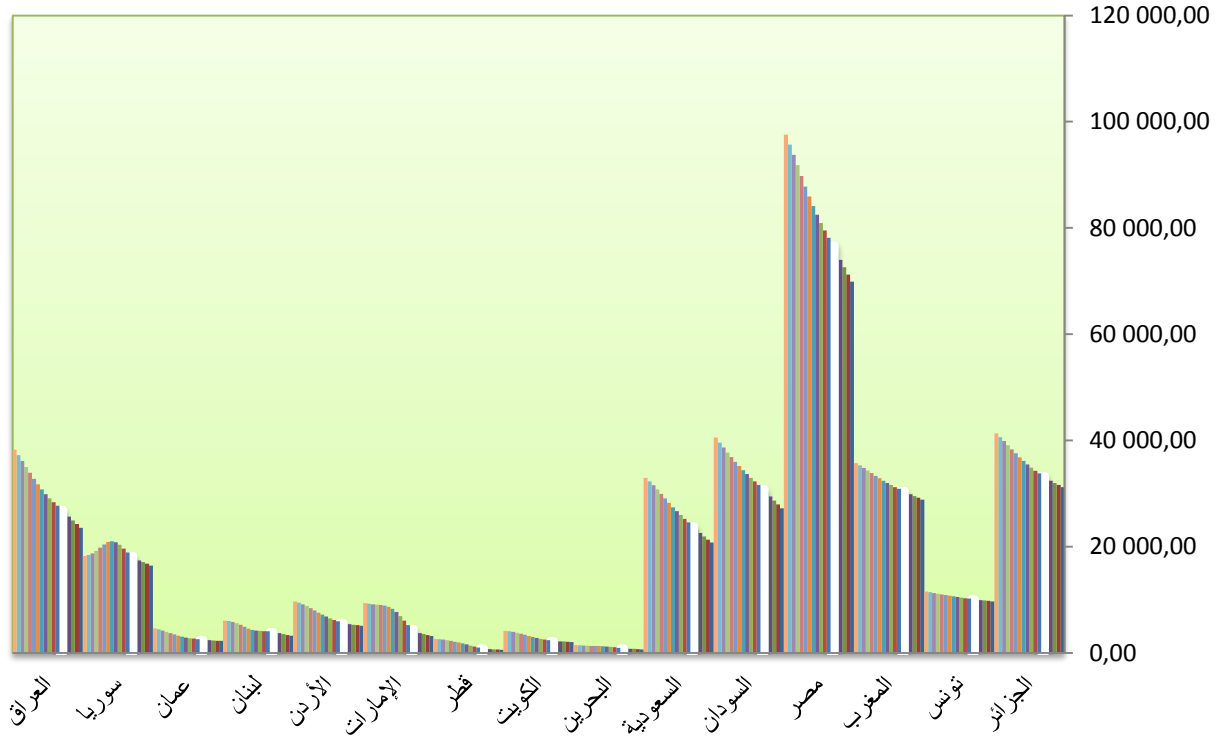
¹ - مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن التتقيح 2، ورفات إحصائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، السلسة ميم، العدد 67/التتقيح 2، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009، ص7.

https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/Seriesm_67rev2a.pdf

² - مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن التتقيح 2، نفس المرجع، ص11.

الشكل رقم (3-4): تطور عدد سكان دول محل الدراسة للفترة 2000-2017 (الوحدة مليون نسمة)

تطور سكان العينة من 2017-2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/sp.pop.totl>

من التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن جميع الدول عرفت زيادة ملحوظة في عدد سكانها خاصة مصر، الجزائر، بينما المغرب، الأردن، لبنان، عمان، وتونس هناك زيادة ولكن على شكل فترات ثابتة بينما الكويت عرفت زيادة طفيفة إلى غاية سنة 2011، أما العراق رغم الحرب إلا أن عدد سكانها في تزايد ملحوظ، بينما سوريا انخفض عدد سكانها في سنة 2011 وهذا يرجع لأسباب عدة منها الهجرة نحو الخارج بسبب تردي الأوضاع داخل البلاد وفقدان الأمن، بينما السودان رغم انقسامها في سنة 2012 إلا أن عدد السكان عرف زيادة طفيفة تلك الفترة.

4.2 المسافة الثنائية المرجحة (Weighted bilateral distance): حسب النظرية الاقتصادية هناك علاقة عكسية بين طول المسافة وحجم التبادلات التجارية للدول، ولاعتماد هذا المتغير هناك اختلاف كبير بين الباحثين الاقتصاديين في تقديراتهم لنموذج الجاذبية، فهناك من يعتبرها المسافة الاقتصادية والمعبر عنها بتكلفة التجارة، وآخرون اعتمد في تقديراته على المسافة الجغرافية، بينما دراستنا هذه

اعتمدنا على المسافة المرجحة "distwess distw" * وهي تعني حساب المسافة بين البلدين i و j على أساس مسافات ثنائية بين أكبر المدن من هذين البلدين في عدد سكانهما لأنها تتناسب وتتطابق مع نماذج الجاذبية في تدفقات التجارة الثنائية وفق الصيغة التي وضعها Thierry Mayer سنة 2002 والصيغة كمايلي:¹

$$dij = \left(\sum_{k \in i} \left(\frac{popk}{popi} \right) \sum_{e \in i} \left(\frac{pope}{popj} \right) d^{0}ke \right)^{1/\theta}$$

5.2 الحدود المشتركة (contiguity): وهو متغير وهمي يأخذ قيمة الواحد إذا كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين i و j، ويأخذ قيمة الصفر ماعدا ذلك.

6.2 الاستقرار السياسي (Political stability): وهو متغير كمي يعكس معدل الاستقرار السياسي في دول عينة الدراسة، والاستقرار السياسي هو غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاتف جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة لسياساته المشجعة التي تتضمن نتائج ملموسة، فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثلته، وينتج عن ذلك محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة، وعلى النظام الاجتماعي العام، وهنا وفي هذه الحالة وفي ظل هذه الوظائف يمكن الحديث عن حالة الاستقرار،² تسود هذه الدول، والعكس صحيح.

7.2 الفساد (Corruption index): وهو متغير كمي يعكس نسبة الفساد المنتشر في مؤسسات دول العينة، ويعرف حسب ما ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية بأن " الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة." كما يعرف أيضا بأنه مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها والتي تؤدي بالنتيجة إلى المساس بالمال العام.³

* distwess- والتي رمزنا لها في دراستنا هذه بـ DIST .

¹-Thierry Mayer, Soledad Zignago, Notes on CEPII'S distances measures, www.cepii.fr/francgraph/bdd/distances-pdf, p 4,5.

²- محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مقال منشور بمجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016 ص 312، <https://dspace.univ-ouargla.dz/>

³- جريو سارة، بوفليخ نبيل، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 2018، ص 121، <https://www.univ-chlef.dz/ref/>

8.2 اتفاقية القات (General Agreement on Tariffs and Trade): وهي متغير وهمي ويعبر عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وهي اتفاقية متعددة الأطراف التي تفرض التزامات وتعطي حقوقاً للمنضمين إليها تماثل تلك الحقوق والالتزامات التي تنشأ من العقود بين الأطراف المتعاقدة، ولذلك سميت الدول المنضمة للجات بالأطراف المتعاقدة Parties Contracting وتتبع أهمية هذه الاتفاقية من العدد الكبير من الدول التي انضمت إليها، ومنه الحجم الكبير من التبادل التجاري الدولي الذي تشمله هذه الاتفاقية.¹

9.2 الاتفاقيات التجارية الإقليمية الاورو متوسطية والأمريكية والدول العربية: وهي متغيران وهميان يعبران عن الشراكة الاورومتوسطية، والشراكة الأمريكية العربية، وتتبع أهمية دراسة هذه الاتفاقيات لمعرفة العدد الكبير من الدول التي انضمت إليها، ومنه تحديد حجم التبادل التجاري الذي تشمله هذه الاتفاقيات، لقياس أثره على حجم التبادل التجاري العربي البيني.

¹ - النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والقرارات المصدرة لها في مصر، جمع وترجمة وإعداد محمود محمد أبو العلا

دار الجميل للنشر، 1995، مصر، ص5/2014/ <https://eznaser.files.wordpress.com/2014/5>

ثانيا

الطريقة والأدوات

بعد التعرف على متغيرات الدراسة التي تركز عليها نماذج الدراسة، سنتطرق إلى معرفة الأداة التجريبية المستخدمة لتقديرات هذه النماذج المعتمدة والتركيبية الأساسية لها، وهذه الأداة تعرف بنموذج الجاذبية، والذي انطلق منذ بداية القرن الماضي كآلية لتفكيك العلاقة بين التدفقات التجارية البينية بين الدول وبين مجموعة من المؤثرات المتحركة في تغيير حركة هذه التبادلات، عموماً سنتعرف أكثر عليه كمايلي:

1.1 الجاذبية الهيكلية بين التنظير والتطبيق

ووفق هذه الدراسة سنتطرق إلى التطور النظري لمنهجية تطبيق نماذج الجاذبية المختلفة انطلاقاً من جذورها النظرية وصولاً إلى مختلف المنهجيات كطريقة المربعات الصغرى العادية، إلى أحدث منهجية في المجال التجريبي لهذه الأداة، كما سنتطرق إلى مختلف الانتقادات والتصحيحات التي تعرض لها هذا النموذج كما يلي:

(1) **تطور نظرية الجاذبية:** وفقاً لقانون الجاذبية الشامل في علم الفيزياء، للعالم الشهير نيوتن (Newton, 1687)، وفي مجمل تحليله أن أي جسم في الكون يجتذب مع الجسيمات الأخرى بفضل قوة احتكاكية تتناسب طردياً مع حجم كل منهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما، وقد صاغ هذه العلاقة القائمة بين هذين الجسمين بالنموذج الفيزيائي¹ الآتي:

$$F_{ij} = G \frac{M_i M_j}{D_{ij}^2}$$

حيث أن:

F_{ij}: مقدار قوة الجذب؛

M_j, M_i: الحجم؛

D_{ij}: المسافة بين الجسمين؛

G: ثابت الجاذبية يعتمد على وحدات قياس القوة ومجالها.

¹ - هلا علي يوسف، دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية حالة الأردن، أبحاث اليرموك، سلسلة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، المجلد 26، العدد 4، 2010، ص 749.

ويتطبيق هذا المفهوم على التجارة الدولية، فإن تجارة الدول تقوم بما يتناسب مع حجمها السوقي مع عكس المسافة بينهما، وبهذا المفهوم تعكس الخلفية النظرية العامة لمعادلة الجاذبية العادية على تدفقات ثنائية للسلعة بين الدول المصدرة والمستوردة، وكان أول تطبيق لفكرة قانون الجاذبية لتوضيح مجموعة التفاعلات للنشاطات الإنسانية من قبل كاري (Carey 1858)¹، وأيضا رافنستين (Ravenstein, 1885) حيث طبق قانون الجاذبية في دراسة الهجرة السكانية، من خلال امتصاص مراكز التجارة والصناعة لها حيث وجدها تنمو أقل مع المسافة نسبيا،² فحسب الدراسات السابقة فإن اسراد وبيك (Peck Isard, 1954) أول من برهننا تجريبيًا الأثر السلبي للمسافة لأنماط مختلفة من وسائل النقل المحلية والدولية على حد سواء، ولكن استخدم مصطلح قريب من علم الفيزياء يطلق عليه "الجهد الكهربائي بدلا من الجاذبية"، أما التطبيق التجريبي لنموذج الجاذبية في ميدان العلوم الاقتصادية يرجع إلى مجموعة من الاقتصاديين الهولنديين برئاسة Tinbergen الذين كانوا أول من نشر في الواقع نموذج الجاذبية (Tinbergen 1962)، أما لينمان (Linnemann, 1966) قدم بعض الحجج النظرية لتبرير صياغة معادلة التدفق التجاري من خلال وضع تكاليف النقل والشحن على أنها تعكس المسافة بين الدولتين،³ وأندرسون (Anderson, 1979) هو أول من قدم أساسا اقتصاديا نظريا لمعادلة الجاذبية تحت افتراضات تمايز المنتجات حسب مكان المنشأ والمرونة الثابتة في استبدال (CES) النفقات، أيضا هناك مساهمة أخرى لبيرجستران (Bergstrand 1985) وكورتمان (Kortum, 2002) من الذين استمدوا نظرية الجاذبية من جانب العرض كهيكل ريكاردي مع السلع الوسيطة، وأندرسون وفان وينكوب (Anderson and van Wincoop, 2003)، حيث قام أندرسون (Anderson, 1979) بتعميم نموذج Armington-CES، حيث أكد على أهمية تأثيرات التوازن العام لتكاليف التجارة، وفي الآونة الأخيرة ازداد الاهتمام الأكاديمي بنموذج الجاذبية، حيث تم تحفيزه مؤخرا من خلال عمل أركولاكيس وآخرون (2012)، الذي أثبت أن مجموعة كبيرة من النماذج تولد معادلات متشابهة للجاذبية، والتي تحافظ على مكاسب التجارة، باعتبار أن مكاسب التجارة ليست ثابتة على سلسلة من الشركات الصغيرة البديلة في اقتصاد واحد وذلك وفق نموذج المنافسة الاحتكارية لـ (أندرسون، 1979) و(أندرسون وفان وينكوب، 2003)، وفي إطار (Bergstrand 1985) Heckscher-Ohlin

¹ - Sven Erlander, Optimal Spatial Interaction and The Gravity Model, New York, 1980, p3.

² - Peter A. G. van Bergeijk, the gravity Model In International Trade, University press Cambridge, New York, 2010, p 4.

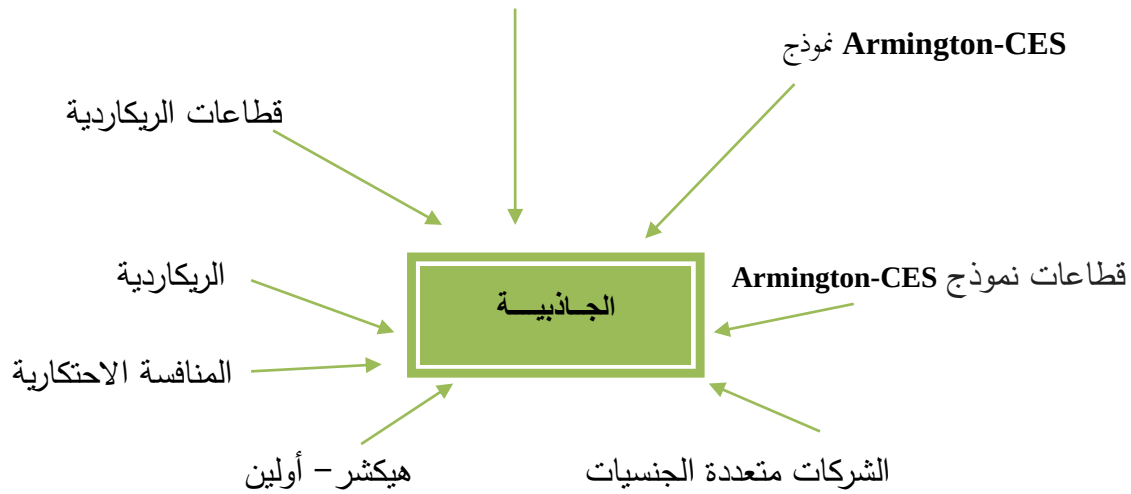
³ - Peter A. G. van Bergeijk, Ibid p4-6.

و(Deardoff, 1998) وفي الإطار الريكاردى (Eaton and Kortum, 2002)، دخول الشركات متعددة الجنسيات لاختيار الأسواق (Chaney, 2008; Helpman et al., 2008)، وفي إطار نموذج -Armington (2016 Yotov, Anderson)، وفي إطار النموذج الريكاردى دراسة (Costinot et al., 2012، Chor، 2010) تربط بين المدخلات والمخرجات لأجزاء الجاذبية على أساس دراسة (Eaton و Kortum، 2002) (Caliendo, Parro, 2015)، وفي الإطار الديناميكي مع تراكم عوامل الإنتاج دراسة (Yotov و Olivero، 2012).

وفي الآونة الأخيرة، ألن وآخرون (Allen 2014) أنشأ قوة الجاذبية العالمية عن طريق اشتقاق الشروط الكافية لوجود التميز في التوازن التجاري لفئة واسعة من توازن نماذج التجارة العامة.¹ والشكل التالي يوضح أهم الأسس التي يركز عليها نموذج الجاذبية والمستخلصة من الدراسات السابقة كما يلي:

الشكل رقم(3-5): أسس نظرية الجاذبية

الديناميكيات وتراكم عوامل الانتاج



Source: Yoto V. Yotov and others, An Advanced Guide to Trade Policy Analysis: The Structural Gravity Model, UNCTAD and WTO publications, 2016, P12.

والى جانب تلك الأسس هناك أيضا:²

¹ -Yoto V. Yotov and others, An Advanced Guide to Trade Policy Analysis: The Structural Gravity Model, UNCTAD and WTO publications, 2016, P12-13.

² -Laszlo Matyas Editor, The Econometrics of Multi-dimensional Panels, Theory and Applications ,Advanced Studies in Theoretical and Applied Econometrics 50, Badi H. Baltagi, Peter H. Egger and Katharina Erhardt , Chapter 11, The Estimation of Gravity Models in International Trade, Springer International Publishing AG 2017, p327

◀ تفضيلات Dixit-Stiglitz*؛

◀ وظائف التكاليف الخطية؛

◀ توازن التجارة؛

◀ الأرباح الإجمالية التي هي حصة ثابتة من الإيرادات الإجمالية؛

◀ نظام الطلب على الواردات CES^* ، ويمكن تقديره بشكل ثابت بواسطة تأثيرات متعددة الأبعاد.

وعلى ضوء ما سبق و بالاعتماد على بيانات متعددة الأبعاد في إطار الاقتصاد الدولي يتم تقدير معادلة الجاذبية الشهيرة للتجارة الدولية، ويمكن عرض مثال كلاسيكي من بيانات البائل، وفي أبسط حالة البيانات المقطعية كالتالي:

y_{ij} : المتغير التابع هو مزدوج القيمة ، حيث يشمل:

$i \in \{1, \dots, N1\}$ مؤشرات الدولة المصدرة؛

$j \in \{1, \dots, N2\}$ مؤشرات الدولة المستوردة.

وعند متابعة هذه البيانات من حيث الوقت (سنوات أو شهور) أو منتجات يزيد من بعدية البيانات، مما يؤدي إلى مشاكل متعددة الأبعاد، غير أن الخصائص التجريبية القديمة لمعادلة الجاذبية في الاقتصاد الدولي تقتصر إلى الأساس النظري العميق ولكنها نجحت بشكل كبير بفضل القوة التفسيرية القوية التي تتمتع بها.

(2) معادلة الجاذبية الأساسية: وعموما على ضوء ما سبق نستنتج أن الدراسات السابقة خلصت إلى أن الأسس النظرية للتجارة الخارجية تؤدي إلى وجود علاقة جاذبية لتدفقات التجارة، وسنستعرض الشكل الأساسي لمعادلة الجاذبية لقياس التدفقات الثنائية للتجارة كمايلي:¹

* - تفضيلات Dixit-Stiglitz: هو نموذج للمنافسة الاحتكارية التي طورها Joseph Stiglitz و Avinash Dixit سنة 1977، وقد تم استخدامه في العديد من المجالات الفرعية للاقتصاد بما في ذلك الاقتصاد الكلي والجغرافيا الاقتصادية ونظرية التجارة الدولية. للمزيد أكثر انظر إلى :

Jonathan I. Dine, The basics of "Dixit-Stiglitz lite", 9 June 2009,
http://www.columbia.edu/~jid2106/td/dixitstiglitzbasics.pdf

* - إن تحديد نموذج الطلب على الواردات هو مماثل لأي نموذج طلب، فبالرغم من أن هناك العديد من الدراسات التطبيقية لتقدير دالة الطلب على الواردات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية من أجل تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سلوك الطلب على الواردات، و اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات فيها من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن متغيرا الدخل والأسعار يعتبران محددا رئيسيان في دوال الطلب على الواردات، للمزيد أكثر انظر إلى :

- كروشة ايمان، زايري بلقاسم، دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر الفترة (2000-2015)، مقال بمجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السادس الثاني، 2017، ص ص 309-316.

¹ - Peter A. G. van Bergeijk, op-cit p5.

$$T_{ij} = \frac{GDP_i^\alpha GDP_j^\beta}{D_{ij}^\theta}$$

حيث أن:

T_{ij} : التجارة الثنائية بين الدولتين i ، j ؛

GDP_i : الحجم الاقتصادي للدولة i ، معبر عنه بالنتاج المحلي الإجمالي؛

GDP_j : الحجم الاقتصادي للدولة j ، معبر عنه بالنتاج المحلي الإجمالي؛

D_{ij} : المسافة الثنائية بين الدولتين i ، j ؛

Pop_k : يعني عدد سكان المدينة k ؛

Pop_i : يعني عدد سكان المدينة i ؛

θ : معلمة حساسية التدفقات التجارية للمسافة الثنائية؛

dk : لحساب $distw$ ؛

α ، β ، θ : المعلمات التي يتم تقديرها من خلال إعادة الصياغة الخطية للنموذج.

ويمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي لتحقيق أغراض الاقتصاد القياسي، من خلال

توظيف اللوغاريتم، حيث تتحول المعادلة السابقة في شكلها الخطي كمايلي:¹

$$\ln(T_{ij}) = \alpha_0 + \alpha \ln(GDP_i) + \beta \ln(GDP_j) + \theta \ln(D_{ij})$$

حيث يلاحظ من المعادلة الخطية تفسير تدفقات التجارة (صادرات + واردات)، وهي تمثل المتغير

التابع، بالاعتماد على ثلاث متغيرات تفسيرية تتمثل في لوغاريتم حجم الاقتصاد للدولة المصدرة، لوغاريتم

الدولة المستوردة، ولوغاريتم المسافة بينهما، كما يمكن استخدام معلمات النموذج α ، β ، θ ، كمقياس لمرونة

التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام اقتصاديات الدول أو المسافة بينهما.

وبناء على ما سبق ونظرا لبساطة هذا النموذج في مجال أدبيات التجارة الدولية في بدايته، إلا أنه

تحول إلى أحد أهم النماذج المستخدمة في التحليل الاقتصادي لتدفقات التجارة، نظرا لأهميته الواسعة في

تفسير الحركات التجارية بين الدول، لذلك ازدادت الدراسات الأكاديمية في الآونة الأخيرة لتحسين تقييم

معالم النموذج بالاعتماد على أسس نظريات التجارة الخارجية، وتقنيات الاقتصاد القياسي الحديثة.

¹ -وليد عبد مولا، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسور التنمية بالمعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 97، نوفمبر، 2010، ص 3.

(3) نموذج الجاذبية الموسع والاتفاقيات التجارية الإقليمية: يتميز نموذج الجاذبية الموسع بالنسبية كونه يعمل على تحليل السياسات التجارية لبيئات مختلفة من الدول، وللوصول إلى نتائج أكثر دقة عملت الكثير من الدراسات في هذا المجال وعلى أساس النظريات الاقتصادية القائمة على أسس مختلفة المتمثلة في الهبات الطبيعية، الاختلافات التكنولوجية، عوامل الإنتاج، تزايد الغلة في الإطار الريكاردوي ونموذج هيكشر أولين... الخ، وإلى جانب المسافة، حجم الاقتصاد للدول المتعاقدة، عمدت إلى توسيع محددات التجارة إلى متوسط دخل الفرد للشريك التجاري أثر ايجابي على الصادرات، لأنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين، كما تظهر الدراسات أن المتغيرات التي تعبر عن القرب الجغرافي كالحُدود، اللغة، التاريخ المشترك تؤثر إجمالاً بشكل ايجابي على التدفقات التجارية، كذلك الحال فإن نوعية البيئة المؤسسية المتعلقة بحرية التجارة وقيام الأعمال والفساد، تؤثر إيجاباً إذا كانت المؤسسات راقية وسلماً إذا عكست بيئة مؤسسية رديئة تقف عقبة في وجه تعزيز التدفقات التجارية، وقد توجهت الكثير من الدراسات إلى تقدير الآثار التجارية للاتفاقيات التجارية الإقليمية، عندما تشكل الدول اتفاقيات في إطار تعزيز التجارة الإقليمية، فإنها لا تطبق التعريفات الجمركية المنخفضة فحسب، بل إنها تتعاون أيضاً على عدد معين من مجالات السياسات الأخرى التي تقلل من تكاليف التجارة الثنائية الإجمالية بين الدول الأعضاء كإزالة الحواجز التجارية، من خلال تضمينها كمتغير مشترك في معادلة الجاذبية يشير إلى متغير وهمي ما إذا كان هناك اتفاق تجاري أم لا بين الدول، كالمجموعة الأوروبية، مجموعة دول شمال أمريكا، منظمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي باستخدامها كمتغيرات وهمية، حيث تأخذ قيمة 1 إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الاتفاقية، و 0 ماعدا ذلك، في حين لم تحظى الاتفاقيات الإقليمية العربية إلا بالقليل في الآونة الأخيرة كعبد مولاة 2010،¹ ويمكن عرض أهم هذه المتغيرات الوهمية لنموذج الموسع كمايلي:

Borderij: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان هناك حدود مشتركة بين الدولتين i و j، و 0 ماعدا ذلك؛

Languageij: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت اللغة الأولى مشتركة بين الدولتين i و j، و 0 ماعدا ذلك؛

Colonizerij: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا اشترك الدولتين i و j في التاريخ الاستعماري، و 0 ماعدا ذلك؛

¹ - وليد عبد مولاة، نفس المرجع، ص 4.

$RTAS_{ij}$: متغير وهمي، حيث تأخذ قيمة 1 إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الاتفاقية، و 0 ماعدا ذلك.

2.1.2 تقديرات نماذج الجاذبية بين التحديات وأفضل الممارسات

لقد شهدت نظرية الجاذبية في أدبيات التجارة الدولية تطور كبيراً منذ بداياتها التجريبية، وذلك من خلال معالجة كل التشوهات والانتقادات التي تتعرض لها النماذج المقطرة من قبل الباحثين الاقتصاديين، وخاصة إشكالية التحكم في الاصفار والاختلافات القياسية الناتجة عند التقدير والمقاومة متعددة الأطراف، عموماً سننتقل إلى معرفة هذه الأداة التطبيقية وكيفية تطويرها كمايلي:

(1) **المعادلة الهيكلية لنموذج الجاذبية:** نظراً للطبيعة التعددية لمعادلة الجاذبية الهيكلية، وبافتراض أنها تحمل في كل فترة زمنية t ، جزء من الخطأ المعبر عنه بمصطلح $(\varepsilon_{ij,t})$ والمعادلة الخطية الموسعة توضح شكلها التعددي كمايلي:¹

$$\ln X_{ij,t} = \ln E_{j,t} + \ln y_{i,t} - \ln y_t + (1 - \sigma) \ln t_{ij,t} - (1 - \sigma) \ln P_{j,t} - (1 - \sigma) \ln \pi_{i,t} + \varepsilon_{ij,t}$$

حيث يمثل كل من:

X_{ij} : الصادرات من البلدان i و j ؛

$E_{j,t}$: الإنفاق الإجمالي للبلد j ؛

$y_{i,t}$: بلد الإنتاج المحلي؛

t_{ij} : مجموع تكاليف التجارة بين البلدان i و j ؛

P_j : تمثل المقاومة متعددة الأطراف لوصول المستورد للسوق بسهولة؛

π_i : تمثل المقاومة متعددة الأطراف لوصول المصدر إلى السوق بسهولة.

ولتحليل المعادلة أعلاه، نلتزم بأنها المعادلة التجريبية الأكثر شعبية والتي تستخدم بشكل روتيني في أدبيات التجارة الدولية لقياس آثار مختلف محددات التجارة الثنائية. حيث استخدمت مئات الأوراق التجريبية لمعادلة الجاذبية لدراسة مختلف آثار المتغيرات سواء المسافة، النمو الديمغرافي، اتفاقات التجارة الإقليمية، التعريفات الجمركية، إعانات التصدير، الحظر، العقوبات التجارية، عضوية منظمة التجارة العالمية، الاتحادات النقدية، المساعدات الخارجية، الهجرة، الاستثمار الأجنبي المباشر، العلاقات الثقافية الاتحادات الاحتكارية، الأحداث الرياضية الضخمة (الألعاب الأولمبية وكأس العالم)، ذوبان القمم

¹ -Yoto V. Yotov and others, op-cit p17.

الجليدية، وما إلى ذلك من متغيرات ومدى آثارها على التجارة الدولية. و على الرغم من التقدم الكبير وإلى جانب التطبيقات العديدة لنموذج الجاذبية في الأدب التجريبي القياسي، إلا أن العديد من هذه التقديرات مازالت تعاني من تحيزات، تناقض، وتشوهات التقديرات في الأدبيات الموجودة، وهذا يرجع إلى عدم الالتزام المطلق بأساسيات نظرية الجاذبية عند تطبيقها للقياس، عموماً يمكن عرض أهم هذه الصعوبات والحلول كمايلي:¹

(2) التحديات والحلول التجريبية لتقدير نموذج الجاذبية: وتتمثل في النقاط التالية:

1.2 تحدي وصول الأطراف المتعاقدة للأسواق: وهي تمثل أحد التحديات الواضحة عند تقدير معادلة الجاذبية، فهي تعكس قدرة الأطراف المتعاقدة والمتعددة في الوصول إلى السوق، والمعبر عنها بالمصطلحين P_j و Π_i ، بحيث تمثل أفكار نظرية غير ملموسة وبالتالي لا يمكن ملاحظتها مباشرة بواسطة الباحث أو صانع القرار. حيث يؤكد كل من بالدوين وتاجليون (Baldwin and Taglioni 2006) على أهمية السيطرة الصحيحة على مصطلحات قدرة الأطراف المتعددة، من خلال وصف الدراسات التي تفشل في القيام بذلك ارتكاب "خطأ الميدالية الذهبية.*" ولمعالجة هذا الإشكال في التقديرات، اقترح الباحثون الكثير من الحلول وتتمثل في :

– الحل الذي استخدم من طرف أندرسون وفان وينكوب (2003) التكرار الترابطي الغير خطي لبرمجة المربعات الصغرى لقياس مقاومة الأطراف المتعددة في وضع ثابت. حيث قام الباحثين في البداية بتقدير معلمات تكلفة التجارة دون التحكم في قدرة الأطراف المتعددة، ثم استخدموا تكاليف التجارة المقدرة لبناء مجموعة أولية من مقاومة الأطراف المتعددة. وبعد ذلك يعيدون تقدير نموذج الجاذبية باستخدام المجموعة الأولية في الانحدار للحصول على مجموعة جديدة من تكاليف التجارة، والتي تستخدم في بناء مجموعة جديدة من المقاومة المتعددة الأطراف، وتكرر العملية حتى يحدث التقارب، أي إلى غاية تقديرات الجاذبية تتوقف عن التغير.

– استخدم العديد من الباحثين نسخة مخففة من العلاج المخصص من طرف (أندرسون وفان وينكوب 2003) حيث تقارب شروط مقاومة الأطراف المتعددة بما يسمى "مؤشرات البعد" (أي مثل دلالات

¹ - Ibid p18-23.

* خطأ الميدالية الذهبية : ويطلق هذا المصطلح على تحيز الحكم عند تقديره الخطأ لمنح الميدالية الذهبية للاعب الخطأ، واسقط هذا تعبيراً على التحيز الذي يحصل عند تقدير نموذج الجاذبية من طرف الباحثين الاقتصاديين.

المسافة الثنائية)، وإجمالي المنتجات المحلية (Wei, 1996 Baier and Bergstrand, 2009) ، كما انتقد (2014 Head and Mayer) مثل هذه الأساليب ذات الشكل المخفض لأنها تحمل القليل من التشابه نظريا مع شروط المقاومة الأطراف المتعددة.

2.2 التدفقات التجارية الصفرية: ومنذ (Tinbergen 1962) إلى غاية اليوم، طريقة المربعات الصغرى (OLS) هي الأسلوب الأكثر استخداما لتقدير النماذج المختلفة لمعادلة الجاذبية، ومع ذلك فإن العائق الواضح لمنهجية (OLS) هو أنه لا يمكن أن يأخذ في الحسبان المعلومات الواردة في إطار تدفقات التجارة الصفرية، لأن هذه الملاحظات يتم إسقاطها ببساطة من عينة التقدير عندما يتم تحويل قيمة التجارة إلى نموذج لوغاريتمي، وعندها تصبح المشكلة مع الأصفر أكثر وضوحا كلما كانت بيانات التجارة أكثر تفصيلا، وخاصة بالنسبة لتجارة الخدمات القطاعية بسبب الاستهلاك المحلي وإنتاج متخصص للغاية.¹ وللوصول إلى علاج هذا المشكل استخدم الباحثين مايلي:

– طريقة واحدة تطبق في كثير من الأحيان، ولكن غير متناسقة من الناحية النظرية، وهي إضافة قيم صغيرة جدا لاستبدال التدفقات التجارية الصفرية كما لاحظ (Head and Mayer 2014) ومع ذلك ينبغي تجنب هذه المنهجية لأن النتائج تعتمد على وحدات القياس وتفسير معاملات الجاذبية كما يتم فقدان المرونة؛

– اقترح إيتون وتامورا (1995) ومارتن وفام (2008) استخدام تقدير (Tobit) كحل اقتصادي قياسي لوجود الأصفر ومع ذلك فإن نظرية الجاذبية صامتة حول تحديد عتبات Tobit، مما تسبب في الفصل بين التقدير والنظرية. ومن الناحية العملية ينطبق نموذج Tobit على وضع تكون فيه القيم التجارية الصغيرة تقريبا تصل إلى الصفر أو تجارة صفرية فعلية قد تعكس التجارة السلبية المطلوبة.

– يتم التغلب على الصعوبة المرتبطة بتقدير النموذج بمنهجية Tobit بواسطة Helpman et al 2008 والذي يقترح عملية اختيار مؤلفة من خطوتين، حيث يجب على المصدرين استيعاب تكاليف ثابتة لدخول السوق وبالتالي فإن التكاليف الثابتة توفر تفسيراً اقتصادياً كلاسيكياً لتدفقات التجارة الصفرية بين النظرية والتطبيق. وعليه قدر كل من Melitz and Rubinstein (HMR) النموذج في مرحلتين:

¹ Yoto V. Yotov and others, op-cit pp19,20.

◀ **المرحلة الأولى:** استخدام منهجية Probit الذي يحدد احتمال التصدير؛

◀ **المرحلة الثانية:** بتطبيق نهج المربعات الصغرى على أساس العينة الايجابية للتدفقات التجارية والتي تمثل الاختيار في التصدير بسبب ثبات التكاليف.

– أيضا هناك حل آخر يتمثل في تقدير معادلة الجاذبية في شكل مضاعف بدل من اللوغاريتم وهذه المنهجية نادى بها سانتوس سيلفا (Santos Silva and Tenreyro (2006 بتطبيق تقدير Poisson Pseudo، والمعرفة بمنهجية (PPML) لتقدير نموذج الجاذبية، وتتميز بالتحكم الجيد مع نسبة الأصفار الكبيرة.

– وهيلبمان وآخرون في سنة 2008 عملوا على تقديم مساهمتين في أدبيات نموذج الجاذبية لتبسيط مشكل التدفقات التجارية المعدومة كمايلي:¹

◀ **أولا** تطوير نموذج نظري يؤدي إلى عدم وجود تدفقات تجارية بين الدول؛

◀ **ثانيا** يأخذون هذا الاختيار في الحسبان بشكل واضح عند تقدير التدفقات التجارية. يبنون على نموذج تجاري ل (Melitz 2003) مع تكاليف ثابتة للتصدير بين الدول واقتطاع توزيع باريتو (Pareto distribution) للشركات لإنتاجية.

3.2 **عدم تجانس بيانات التجارة:** من المعروف جيدا بأن بيانات التجارة تعاني من مشكل مهم وهو عدم التجانس، وهذه المشكلة تأسست على أثرها نظرية الجاذبية في الاقتصاد الدولي الحديث، والتي هي من المفترض أن تولد بيانات التدفقات التجارية الثنائية عند التقديرات الأصلية بدلا من التحويل إلى اللوغاريتم، وهذه المشكلة تقسم كمايلي:

◀ **في حالة بيانات المقطع العرضي:** إذا قدرت مستويات نماذج الجاذبية بدلا من التحويل للوغاريتم الذي ينشأ مشكلة عادة بسبب التباين الكبير في حجم البلد، ولحساب هذا التباين حسب Santos Silva and Tenreyro (2006) فان تقدير نموذج الجاذبية في شكله الأصلي وليس في شكله اللوغاريتم، يمكن من استخدام معلومات التدفقات التجارية الثنائية عند تحديد المعلمات. ويقترحون نموذج الجاذبية الآسي الغير خطي مع إضافة مصطلح خطأ للنموذج²، كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-6): معادلة الجاذبية الآسية غير الخطية

$$X_{ij} = \exp(h_{ij}\gamma + \alpha + \mu_i + \mu_j) + \epsilon_{ij}, i = 1, \dots, E, j = 1, \dots, F.$$

Source: Badi H. Baltagi and others, Panel Data Gravity Models of International Trade, CESIFO WORKING PAPER NO. 4616 CATEGORY 8: TRADE POLICY, JANUARY 2014, p12.

¹ -Ibid-P331.

² -Badi H. Baltagi and others, op-cit, p11.

كما توصل إليه (Nelder and Wedderburn 1972) و (McCullagh and Nelder 1989)، تظهر المشكلة أيضا عند تحويل النموذج الأصلي إلى اللوغاريتم، وهذا التحويل قد يؤدي إلى نتائج متحيزة أي حدوث اضطراب عند اختلاف التباين يكون في شكل دالة متوسطة مشروطة. وبدلا من تحويل هذه النماذج إلى اللوغاريتم، من الأفضل تقديرها في شكلها الأصلي الأسى، والتي تتميز بمواصفات دالة الكثافة للاضطرابات، ووظيفة الربط بين الاضطرابات والمتوسط المشروط للنموذج (أي طبيعة اختلاف التباين)، حيث شدد كل من (Santos Silva و Tenreiro 2006) على هذه المشكلة العامة في سياق نماذج الجاذبية التي توضح مقطعا عرضيا لبيانات التجارة الثنائية، اعتمادا على درجة التباين بين أشكال الاضطرابات، والمربعات الصغرى العادية (مع أو بدون آثار الثابتة المصدر والمستورد) يحصل على تقديرات متحيزة لفائدة المعلمات، على سبيل المثال متغيرات تكلفة التجارة يحصل على تقديرات متحيزة للمعلمات، حيث افترضوا توزيع Poisson لتباين اللوغاريتم الخطي، حيث يعزي الفارق البالغ مع تباينات متناسبة مع المتوسط الشرطي للبيانات. وإتبع (Egger و Staub 2016) تطبيق اللوغاريتم الأصلي للنموذج المقدر¹، وعليها تكون معادلة الجاذبية كمايلي:

الشكل رقم (3-7): اللوغاريتم الأصلي للنموذج المقدر

$$y_{ijt} = U_t + \alpha_j^* + \alpha_{it} + \alpha_{jt} + \gamma_{it} + \epsilon_{ijt}$$

Source: Laszlo Matyas Editor; Op-cit; p327.

وعند تحويل المعادلة أعلاه إلى اللوغاريتم الخطي، سوف نحصل فقط على تقديرات متناسقة بين المربعات العادية و معلمات متحيزة، وتكون تقديرات (OLS) غير متناسقة إذا كانت دالة التوقع المشروطة للتدفقات التجارية الثنائية متسارعة. وفي نماذج الجاذبية التقليدية يكون الجزء الداخلي من الدالة الآسية على الجانب الأيمن تراكمي. ولأن نماذج الجاذبية هي دالة خطية، فهي تحتوي على رابط اللوغاريتم وشروط الدرجة الأولى للنموذج تتناسب عكسيا مع شروط تباين المتغير التابع، ومن ثم تقدير المعادلة من هذا التباين، حيث أكد (Egger و Staub 2016) أن الاختبارات الإحصائية تتمثل في اختيار الدالة الآسية في مختلف التطبيقات. فقد قاموا بإجراء مجموعة من تطبيقات المحاكاة وبناء بيانات نموذج الجاذبية الهيكلي لدول متعددة، ووجدت أنه في مثل هذه المحاكاة هناك اختلاف بسيط بين تقدير Poisson الغوسية، المعكوس الغوسي، ونموذج GAMMA في بيانات المحاكاة. أما تطبيقها فهناك اختلاف كبير

¹ -Laszlo Matyas Editor; Op-cit; p325.

مع بيانات حقيقية تنشأ مشاكل تتجاوز نموذج الجاذبية الهيكلي القياسي، خاصة بيانات تجانس تكاليف التجارة.¹

« في حالة البيانات ذات المقاطع العرضية المتكررة (ثلاثية الأبعاد): يمكن لمنهجية PPML المستخدمة في تقدير نموذج ثنائي الأبعاد، تطبيقه أيضا على نماذج ثلاثية الأبعاد ذات الحجم الكبير للدول وعدد قليل من الفترات الزمنية، وعموما مشكل اختلاف التباين أو عدم تجانس البيانات راجع إلى أن تقديرات آثار تكاليف التجارة، والسياسة التجارية تكون متحيزة وغير متناسقة عند تقدير نموذج الجاذبية في شكله الخطي بطريقة المربعات الصغرى. وعليه تقترح الأدبيات النظرية حلين هما:²

– يمكن تقدير معادلة الجاذبية بعد تحويل المتغير التابع إلى حجم معدل للتجارة، والذي يعرف بأنه النسبة بين حجم التجارة وحجم السوق للمنتج والمعبّر عنه $(X_{ij,t} / (E_{j,t} Y_{i,t}))$ وعند هذا التحويل يظهر التباين معبرا عنه بمصطلح الخطأ $(\varepsilon_{ij,t})$ ، والذي يتناسب مع ناتج الأحجام من السوقين، ولكن العيب المحتمل لهذه المنهجية هو أنه يمثل المنتج من البلد كمصدر وحيد للبيانات الغير متجانسة، إضافة إلى ذلك استخدام معدل التجارة حسب الحجم كممتغير تابع، وهذا لا يقضي على مشكلة "تدفقات التجارة المعدومة"؛

– منهجية بديلة وشاملة اقترحها سانتوس سيلفا وتينيريرو سنة 2006، PPML لمعالجة مشكل وجود تدفقات تجارية صفرية بشكل فعال، مما يجعلها خيارا جيدا لتحليل نموذج الجاذبية التجريبي.

4.2 تكاليف التجارة الثنائية: تعتبر المواصفات المناسبة لتكاليف التجارة الثنائية ضرورية لتحقيق التوازن الجزئي وكذلك لتحليل التوازن العام للسياسة التجارية، ولتحليل هذه التكاليف نجد التحدي يظهر في الأدبيات التجارية لعملية تكلفة التجارة الثنائية التي تظهر في هيكل نموذج الجاذبية كما في المعادلة التالية:

الشكل رقم (8-3): معادلة الجاذبية مع تكلفة التجارة الثنائية

$$(1 - \sigma) \ln T_{ij,t} = B_1 \ln \text{DIST}_{ij} + B_2 \text{CNTG}_{ij} + B_3 \text{LANG}_{ij} + B_4 \text{CLNY}_{ij} + B_5 \text{RTA}_{ij,t} + B_6 T_{ij,t}$$

Source: Yoto V. Yotov and others, op-cit p21.

من المعادلة أعلاه وباستخدام سلسلة من المتغيرات الملحوظة، والتي أصبحت معظمها من المتغيرات المشتركة في نموذج الجاذبية التجريبي وهي:³

¹ -Ibid-p329.

² -Yoto V. Yotov and others, op-cit p20.

³ -Yoto V. Yotov and others, op-cit p21.

- المتغيران الأولان في المعادلة أعلاه هما أكثر المتغيرات المستخدمة على نطاق واسع في نموذج الجاذبية والتي تعكس تكاليف التجارة ($\ln \text{DIST}_{ij}$) هو لوغاريتم المسافة الثنائية بين الشركاء التجاريين i و j و CNTG_{ij} هو المتغير الذي يجسد وجود حدود مجاورة بين البلدين i و j ، و LANG_{ij} ، CLNY_{ij} هي متغيرات وهمية والتي تأخذ قيمة واحدة للغة الرسمية المشتركة و وجود علاقات استعمارية، على التوالي. وأخيراً، فإن RTA_{ij} و t و τ_{ij} وهما متغيران يعكسان السياسة التجارية. RTA_{ij} هو المتغير الوهمي الذي يفسر وجود اتفاق بين الشريكين التجاريين i و j في الفترة t ويأخذ قيمة واحدة إذا كان عضو في ذلك الاتفاق وصفر ماعدا ذلك. المصطلح τ_{ij} يمثل التعريفات الثنائية وهي تمثل التعريفات الجمركية التي تفرضها الدولة j على الواردات من البلد i في الفترة t وذلك يعكس تحولات الأسعار المباشرة، ويمكن التعبير عنها بالمعامل τ_{ij} .

5.2 تجانس السياسة التجارية: واحدة من أكبر التحديات في الحصول على تقديرات متسقة وموثوقة لآثار السياسة التجارية ضمن نموذج الجاذبية، هو أن متغيرات السياسة التجارية والمتمثلة في اتفاقيات إقليمية RTA_{ij} ، وتعريفات جمركية τ_{ij} على أساس أنها متغيرات داخلية لكونها مرتبطة بالسياسة التجارية مع تكاليف التجارة والتي لا يمكن ملاحظتها، وقد تعاني متغيرات السياسة التجارية من "السببية العكسية" لأن كل دولة أخرى متساوية أكثر احتمالاً لتحرير تجارتها مع بلد آخر، والذي يمثل شريك تجاري كبير. ومسألة تجانس السياسة التجارية في أدبيات التجارة لـ (Trefler، 1993) لم تكن ناجحة في معالجة المشكلة، حيث كانت الحلول لهذا المشكل كمايلي:¹

- توصل باير وبرغستراوند (2007) إلى نتائج أن الدراسات الحالية "متباينة ومختلطة" ودليل على ذلك عزل أثر اتفاقات التجارة الإقليمية على التدفقات التجارية الثنائية، وعليه نفس الباحثين يقترحون تطبيق متوسط طرق تأثير العلاج (ATE) من أجل معالجة تجانس اتفاقات التجارة الإقليمية في بيانات التجارة المجمعة أولاً لقياس تدفقات التجارة الثنائية استخدم الآثار الثابتة بين الدول ، على التوالي حيث لا يمكن الربط بين المتغير المشترك للسياسة الداخلية للتجارة ومدة الخطأ في تقدير انحدار الجاذبية، وعليه يجب ملاحظة أن مجموعة الآثار الثابتة الزوجية سوف تمتص جميع المتغيرات الثنائية الثابتة (مثل المسافة الثنائية) التي تستخدم بشكل قياسي في انحدارات الجاذبية، ومع ذلك فإن الآثار الثابتة الثنائية لا تمنع تقدير آثار السياسة التجارية الثنائية، لأن السياسات التجارية تتغير بمرور الوقت حسب التعريف، إضافة إلى ذلك

¹-Ibidp21.

فإن التأثيرات الثابتة الثنائية ستحسب أيضا أي مكونات غير متوقعة من حيث تكلفة التجارة، وعليه تبين أن الآثار الثابتة الثنائية هي أفضل قياس لتكاليف التجارة الثنائية من المجموعة القياسية لمتغيرات الجاذبية.

6.2 سياسة تجارية غير تمييزية: على الرغم من أهمية السياسات التجارية الأحادية الجانب وغير التمييزية، مثل إعانات التصدير، أو تعريفات الدولة الأكثر رعاية (الدولة الأولى بالرعاية)، والمصلحة الطبيعية لقياس آثارها على التدفقات التجارية الثنائية، وعليه حاول الباحثين الاقتصاديين وصانعي السياسات لتقدير آثار عدم تمييز السياسة التجارية داخل نموذج الجاذبية الهيكلي، سواء بالنسبة للمصدر أو المستورد فهي متغيرات مشتركة، وتتعرض من خلال وقت المصدر أو المستورد التي يجب استخدامها للسيطرة على المقاومة متعددة الأطراف في نموذج الجاذبية الهيكلية. وقد اقترحت عدة مناهج لتقدير أثر السياسة التجارية غير التمييزية في نموذج الجاذبية:¹

– أحد الحلول الممكنة هو تقريب الأطراف المتعددة والمعبّر عنها بـ "مؤشرات البعد" بدلا من تضمين الاتجاه بين (المصدر والمستورد)، والتنازل عن المصدر والتأثيرات الثابتة للمستورد تمكن من التعرف بشكل منفصل على آثار السياسات الخاصة بكل بلد، ومع ذلك لا يوصى باستخدام هذا الأسلوب نظرا لأنه لا يعمل بشكل صحيح بالنسبة لشروط المقاومة المتعددة الأطراف، وبالتالي من المرجح أن ينتج تقديرات جاذبية متحيزة؛

– حل آخر هو تقدير نموذج في مرحلتين، حيث تقديرات المقاومة متعددة الأطراف، ويتم شرح هذه المقاومة ضمن انحدار جاذبية في المرحلة الأولى في الانحدار المساعد الذي يشمل المتغير المشترك غير التمييزي.

7.2 التكيف مع تغيرات السياسة التجارية: من الطبيعي أن نتوقع أن تعديل التدفقات التجارية استجابة لتغيرات السياسة التجارية لن يكون بشكل آني، ولهذا السبب ينتقد (Trefler 2004) تقديرات التجارة المجمعة على مدى سنوات متتالية، والتحدي المتمثل في التكيف أكثر مع التأثيرات الثابتة، كما لوحظ في (Cheng and Wall 2005)، أنه لا يمكن تعديل الأسباب التي تعتمد عليها المتغيرات المستقلة بشكل كامل في عام واحد، و من أجل تجنب هذا المشكل استخدم الباحثون مجموعة من الحلول كمايلي:²

¹ -Yoto V. Yotov and others, op-cit p22.

² -Ibidp22.

- بيانات مجمعة لفترات بدلا من البيانات المجمعة على مدى سنوات متتالية، على سبيل المثال استخدم (Trefler 2004) فترات زمنية تبلغ 3 سنوات، واستخدم أندرسون ويوتوف (2016) فواصل زمنية مدتها 4 سنوات، وباير وبرغستراند (2007) باستخدام 5 سنوات ونصف، وقدم أوليفرو ويوتوف (2012) دليلا تجريبيا على أن تقديرات نموذج الجاذبية التي تم الحصول عليها مع بيانات التجارة لفترات زمنية تمتد لثلاث وخمس سنوات إلى حد كبير مقارنة بإجراء التقديرات من البيانات على مدى سنوات متتالية، تنتج تقديرات ممتازة لمعلومات مرونة تكلفة التجارة.

8.2 جاذبية البيانات المصنفة: تم التفاوض على العديد من السياسات التجارية وتطبيقها على المستوى القطاعي مثل التعريفات. بينما هو من حيث المبدأ يمكن تجميع السياسة التجارية ضمن نموذج الجاذبية الكلي، مثلا يجب تجنب ممارسات التجميع، ويجب تقدير الجاذبية عند إمكان مستوى التجميع وهو هدف السياسة المحددة. علاوة على ذلك بالنسبة للسياسات التي يتم التفاوض بشأنها على المستوى الكلي (على سبيل المثال بعض اتفاقات التجارة الإقليمية)، قد يكون من المرغوب فيه أيضا الحصول على الآثار القطاعية لأن آثار هذه السياسات غير التمييزية قد تكون في الواقع تماما غير متجانسة عبر القطاعات.¹

¹ -Ibidp3.

المبحث الثاني

أثر المشاركة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية على أداء التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية للفترة (2000-2017)

بعد التعرف على الأسس النظرية لمنهجية (GMT) المعتمدة في وصف التجارة البينية للسلع والخدمات، بالشكل الأساسي والتقليدي وصولاً إلى إدخال اتفاقيات التجارة الحرة والإقليمية ضمن شكلها النموذجي التقديري خلال العشر سنوات الأخيرة لمختلف دول العالم والتي منها الشرق الأوسطية ودول شمال إفريقيا، وللتعرف على الآثار الاقتصادية لمثل هذه الاتفاقيات، على بعض الدول العربية محل الدراسة سنتطرق في هذا الجزء إلى صياغة نماذج الدراسة وفق منهجيات حديثة تتماشى مع طبيعة الدراسة وفقاً لمعطيات وبيانات معتمدة دولياً، لاستنباط النتائج وإسقاطها اقتصادياً.

أولا

المنهجيات الإحصائية المستخدمة لتقدير نماذج الدراسة

بحكم طبيعة نموذج الجاذبية الخاصة والتي تستلزم العديد من المتغيرات المستقلة والوهمية، مما يتطلب الاعتماد على البرنامج الإحصائي Stata16، لما له من خصوصيات دقيقة تتماشى وطبيعة هذا النوع من النماذج والتي سنتعرف عليها كمايلي:

(1) متغيرات وتقنيات تقدير نماذج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة أسلوب التحليل القياسي، وذلك من خلال وصف النموذج القياسي الخاص بتقدير العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتدفقات التجارية الثنائية وإجمالي التجارة في الدول العربية للفترة 2000 إلى غاية 2017، حيث تم تحديد إجمالي التجارة كمتغير تابع (TRT)، أما حجم الاقتصاد (GDP) ومحددات اقتصادية أخرى للتجارة الثنائية كمتغيرات مستقلة، والهدف هو اختبار أثر المشاركة في إبرام اتفاقيات تجارية إقليمية مع باقي المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الدراسة حول عينة الدراسة كنموذج كامل، إضافة لنموذج دول مجلس التعاون الخليجي ونموذج آخر لبعض دول شمال إفريقيا، وذلك لمعرفة مدى مساهمة هذه الاتفاقيات في أداء التجارة البينية للدول العربية من جهة وبعض التجمعات العربية البينية من جهة أخرى.

1.1 منهجية الدراسة: لتحديد وضبط المنهجية المحكمة لقياس أثر هذه الاتفاقيات على حركية التجارة البينية، يتطلب تحديد دقيق لمفهوم الظاهرة والمتغيرات المؤثرة فيها، وفي هذا الجانب سنتطرق إلى تدرج الأدوات التجريبية الخاصة بطبيعة تقديرات نموذج الجاذبية بداية بمنهجية المربعات الصغرى العادية (OSL) مع استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية لقياس معنوية وجودة النموذج من جهة ومعنوية المعلمات لباقي المتغيرات المستقلة من جهة أخرى. وصولا إلى أحدث التقنيات الإحصائية لتقدير نموذج الجاذبية.

❶ عموميات حول الدراسة: عموما قبل البداية في تقدير النموذج القياسي، فعينة الدراسة تضم 15 دول عربية التي تم ذكرها سابقا. وقد تم جمع البيانات لهذه الدول للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017.

◀ هذا يعني أننا قد حاولنا جمع معطيات قدرها $15 \times 14 = 210$ مشاهدة لكل سنة. أي $14 \times 18 = 252$ مشاهدة لكل دولة. هذا يعني أننا حاولنا جمع 3780 مشاهدة ككل بالنسبة لنموذج مجموعة الدول العربية المتمثلة في عينة الدراسة.

◀ أما نموذج مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي فكان عدد المشاهدات لكل سنة $6 \times 5 = 30$ ، أي $5 \times 18 = 90$ مشاهدة لكل دولة، يعني أننا حاولنا جمع 540 مشاهدة ككل.

◀ أما النموذج الذي يضم ثلاث دول من شمال إفريقيا فكانت المعطيات قدرها $3 \times 2 = 6$ مشاهدة لكل سنة، أي $2 \times 18 = 36$ يعني إجمالي المشاهدات للنموذج تكون 108.

رغم أننا ارتأينا دراسة جميع الدول العربية الاثنان وعشرون، لكن معطيات بعض الدول لبعض السنوات لم يتسنى لنا جمعها لعدم توفرها في كل المواقع المعتمدة، على سبيل الذكر لا الحصر، ليبيا الصومال، .. الخ، وفقدان الكثير من المعطيات لكثير من عينة الدراسة من 1980-1999، لذا اعتمدنا سنة 2000 سنة الأساس لتوفر معطيات كل عينة الدراسة في هذه السنة، إلى غاية سنة 2017 لذلك فضلنا العمل بهذه السنة الحديثة بدل 2018 كون كل المعطيات متوفرة لاستخدامها في تحليلنا لنماذج الجاذبية. إضافة إلى أننا اعتمدنا في دراستنا على التجارة السلعية دون تجارة الخدمات، كون أكثر عينة الدراسة تقتصر إلى هذه التجارة، وغياب بيانات تجارة الخدمات لكثير من الدول العربية، وقبل الشروع في تقدير نماذج الدراسة، علينا كذلك أن نشير إلى ما يلي:

◀ المتغير التابع و بعض المتغيرات المستقلة في النموذج بعدها ثلاثي.

◀ البعد الأول هو السنوات، الثاني البلد الأصل، البعد الثالث والأخير هو البلد الوجهة، وهذا ما صعب علينا كثيرا التعامل مع مثل هذه البيانات.

◀ بمعنى أنواع البيانات المعروفة هي بيانات السلاسل الزمنية و التي لها بعد واحد ألا وهو الزمن. النوع الثاني للبيانات هو البيانات المقطعية وبعدها الوحيد هو الأفراد أو الأشخاص. والنوع الثالث للبيانات هو بيانات البائل ولها بعدين الزمن والأفراد أي هذا النوع الأخير من البيانات له بعد النوع الأول (الزمن) وله في نفس الوقت بعد النوع الثاني من البيانات (الأفراد).

◀ البيانات التي سنحاول استخدامها في دراستنا لتقدير النماذج الكلاسيكية أو (البديهية) كمرحلة أولى تكون وفق منهجية (OLS) التقديرية العادية، والتي تعرف كمايلي:

② أهم طرق تقدير نماذج الدراسة: تشمل هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات ومنهجيات تتماشى ومتطلبات منهجية (GMT)*، والتي سنتعرض أهمها كمايلي:

➤ **منهجية المربعات الصغرى العادية (OLS):** وتسمى أيضا بطريقة المربعات الصغرى الكلاسيكية، وتعد من الطرق الواسعة الاستخدام في التطبيقات الإحصائية، وتعتمد على وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر ويستند مبدأ هذه الطريقة إلى إيجاد ذلك الخط المستقيم الذي يتخلل نقاط الشكل الانتشاري، بالشكل الذي يجعل مجموع مربعات أبعاد النقاط عنه أقل ما يمكن، أي تحديد قيمة β التي تجعل هذا المجموع أقل ما يمكن في حالة الانحدار الخطي المتعدد، وعملية تقدير العلاقة الخطية بين عدة متغيرات أحدهما متغير الاستجابة والباقي متغيرات توضيحية يعتقد أنها تؤثر في متغير الاستجابة، أما تقدير المعلمات بشكل عام وفق معادلة الانحدار التالية:¹

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 \times X_{i1} + \beta_2 \times X_{i2} + \dots + \beta_k \times X_{ik} + U_i \dots$$

وفي حالة متغير توضيحي واحد تكون الصيغة كما يلي:

$$U_i = Y_i - \hat{\beta}_1 X_{i1} \dots$$

وبتربيع الطرفين ثم جمع كل طرف لـ (n) من المشاهدات تنتج دالة المربعات الصغرى وأخذ المشتقة الجزئية بالنسبة إلى β_0 مرة وبالنسبة إلى β_1 مرة أخرى وجعلها مساوية للصفر نحصل على المعادلات الطبيعية ثم يتم حلها لإيجاد معلمات نموذج الانحدار بواسطة الصيغة الآتية

$$\hat{\beta} = (X'X)^{-1}(X'Y) \dots$$

أما مصفوفة التباين والتباين المشترك لـ (β) فتكون بالشكل الآتي:

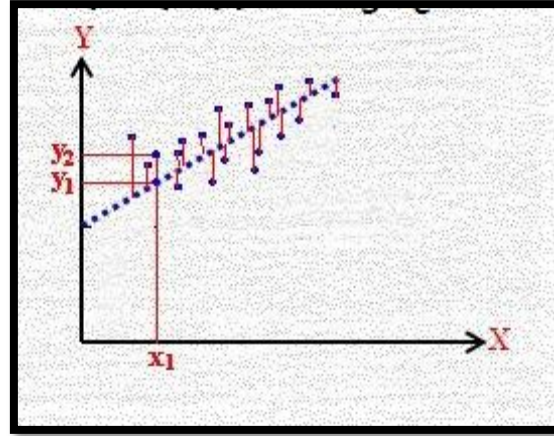
$$\text{Var-cov}(\hat{\beta}) = [(X'X)^{-1}\sigma^2]$$

والشكل التالي يوضح أكثر طريقة المربعات الصغرى العادية

* GMT: هو اختصار لـ Gravity Model Of Trade والذي يعني نموذج الجاذبية للتجارة.

¹ - صفاء يونس الصفاوي، عمار حازم طه، بعض طرق المقدرات التقليدية ومقدر بيز لمعاملات الانحدار الخطي العام، دراسة مقارنة مع تطبيق في مجال طبي، مقال منشور بمجلة تنمية الرافيدين 70(28)، العراق، 2005، ص 94.

الشكل رقم (9-3): طريقة المربعات الصغرى



المصدر: <https://www.jmasi.com/ehsa/regression/regression1.html>

– **خصائص تطبيق منهجية (OLS):** ويمكن عرض خصائص هذه الطريقة كمايلي:¹

- خاصية عدم التحيز، والتحيز يعني هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر، نقول عن ذلك المقدّر بأنه متحيز، وإذا عدنا لمقدّرات المربعات الصغرى والمشتقات الجزئية تكون مساوية للقيمة الحقيقية للمقدّرات.

- أفضل مقدّر خطي غير متحيز BLUE ومتسق، حيث تنطلق هذه الفكرة من نظرية Markov-Gauss والتي تقول "من بين المقدّرات الخطية وغير المتحيزة، تكون مقدّرات المربعات الصغرى العادية أفضل مقدّرتين خطيتين وغير متحيزتين، حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدّرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى، وإذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدّر ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل عبارة عن متغير تابع ومبطئ بفترة زمنية ما، ونقول عن المقدرة بأنها مقدّر متسق (Consistent Estimator)، إذا كان: كلما $n \rightarrow \infty$ فإن توزيع المعاينة المقدرة يقترب من القيمة الحقيقية للمقدّر، وهذا لا يكفي للحصول على مقدّر متسق، إلا إذا كانت قيمتا التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقتربت n من ما لانهاية.

¹ - محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، 2011، ص ص 22-23.

◀ **منهجية (PPML*) Pseudo Poisson Maximum Likelihood**: وهي تقنية تقدير للبيانات المستعرضة التي تتميز بوجود مرونة غير متجانسة باعتبارها الخيار الأفضل لدراسة نماذج ثلاثية الأبعاد ذات الحجم الكبير للدول وعدد قليل من الفترات الزمنية وتعرف كمايلي:

– مفهوم منهجية مقدر الإمكان الأعظم بواسون (PPML)¹: هي من الطرق الممكنة للحصول على تقدير أكثر كفاءة دون اللجوء إلى الانحدار غير البارامترى، استنادا إلى افتراض الشكل الوظيفي لـ:

$$var(y_i/x_i)$$

ومن الموصفات المحتملة، وبافتراض أن التباين الشرطي يتناسب مع الوسط الشرطي كما في الشكل التالي:

$$E[y_i/x_i] = e^{x_i^T B} \alpha \text{ var}(y_i/x_i)$$

حيث **B** يتم تقديرها عن طريق حل المجموعة التالية من شروط الدرجة الأولى:

$$\sum_{i=0}^n [y_i - e^{x_i^T \hat{B}}] x_i = 0$$

إن المقدر المحدد أدناه يساوي رقميا "مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (PPML) وهو يستخدم غالبا لحساب عدد البيانات، وصيغة المعادلة تعني أن الموصفات الصحيحة للمتوسط الشرطي:

$$E[y_i/x_i] = e^{x_i^T B}$$

لذلك ليس من الضروري أن يكون توزيع بواسون (عدد البيانات) و y_i عددا صحيحا بالترتيب بالنسبة إلى المقدر الذي يستند إلى دالة احتمالية بواسون، حيث يتم تقدير الحد الأقصى وفق منهجية (PPML) حتى عندما لا يكون المتغير التابع عددا صحيحا، لان الافتراض المتمثل في:

$$E(y_i/x_i) \propto E\{y_i/x_i\}$$

ومن غير المحتمل أن يحتفظ بهذا المقدر، فهو لا يحتاج إلى أقصى ما يمكن حساب المرونة غير المتجانسة في النموذج، ونتيجة لهذا فالاستنتاج لا بد أن يستند إلى تقدير التباين المشترك لـ Eicker-White robust، وعموما يتم تعريف نموذج الانحدار لـ poisson بواسطة:

$$p_r(y_i = j/x_i) = \frac{e^{-\sigma} \sigma^j}{j!}, j=1,2,3...$$

بحيث يتم تحديد σ بوجه عام $\sigma = e^{x_i^T B} = e^{B_0 + B_1 X_{i1}}$ ويمكن تقدير **B** بواسطة لوغاريتم

الإمكان الأعظم كما يلي:

* **PPML**: وأيضا هي حالة خاصة لتسمية النموذج الخطي المعمم (GLM)، والذي يفترض فيه أن يكون التباين متناسب مع الوسط.

¹- Victor Motta, Estimating Poisson pseudo maximum-likelihood rather than log-linear model of a log transformed dependent variable, Published article in the RAUSP Management Journal, Vol. 54 No. 4, (8 August 2019), PP, 510-511 DOI 10.1108/RAUSP-05-2019-0110 <http://www.scielo.br/pdf/rmj/v54n4/2531-0488-RMJ-54-4-0508.pdf>

$$\ln L(\beta) = \sum_{i=1}^n [-e^{x_i' \beta} + (x_i' B) \gamma_i - \ln(\gamma_i)]$$

ولا يعد انحدار بواسون هو النموذج الأكثر استخداماً لتعدد البيانات، ولكنه أصبح أكثر شعبية في تقدير النماذج المضاعفة. ويمكن فهم الأسباب التي جعلت هذا التقدير أكثر شعبية إلى تطابق اتجاه الدرجات ومصفوفة Hessian على التوالي أدناه:

$$S(\beta) = \sum_{i=1}^n [\gamma_i - e^{x_i' \beta}] x_i \text{ and } H(\beta) = - \sum_{i=1}^n e^{x_i' \beta} x_i x_i'$$

إن شكل اتجاه الدرجات يجعل من الممكن أن يتم تقدير B باستمرار لفترة طويلة، على سبيل المثال الشرط الوحيد المطلوب للاتساق هو تصحيح المواصفات الشرطية، بما أن مقدر مصفوفة التباين المشترك، أين لا يفترض المساواة بين القيمة المتوسطة والفرق بين المتغير التابع، يتطلب تقدير التباين الثابت إلى انحدار بواسون مع تقدير Huber-white-sandwich، حيث يعتبر تقدير التباين الخطي بديل مسموح به لانحدار اللوغاريتم الخطي.

– **خصائص منهجية (PPML):** وعلى أساس ما سبق يمكن استنتاج خصائص هذه المنهجية في النقاط التالية:

- ويعد استخدام انحدار بواسون مع الاخطأ القياسية القوية الأفضل في تقدير النموذج اللوغاريتم الخطي مقارنة بمنهجية (OLS)؛
- تسمح بإقامة فترات للثقة، بالنسبة للتنبؤات المعاكسة التي تفسر التغيرات في المقاومة متعددة الأطراف؛

- تقدير PPML يأتي دائماً مع النظرية، حتى لو كانت تدفقات التجارة مفقودة بشكل عشوائي؛
- منهجية PPML يكون تقديرها أفضل مع المتغيرات الوهمية.¹

◀ **اختبار إحصائية ستودنت t:** كما تمت الاستعانة باختبار إحصائية (t-statistics) والذي يستخدم للتعرف على منعوية معالم المقدرة b_1 ، b ، من خلال قسمة قيمة المعلمة على خطئها المعياري كالاتي:

$$tb = \frac{b}{sb}$$

وعليه هنا نختبر الفرضية التالية:

– **فرضية العدم:** $H_0: B_j=0$ ضد

¹ -Michael Pfaffermayr, Constrained Poisson Pseudo Maximum Likelihood Estimation of Structural Gravity Models, August 15, 2017, P2.

– **الفرضية البديلة:** $H_1: B_j \neq 0$ ثم نقارن قيمة t المحسوبة مع قيمة t الجدولية بدرجة حرية $n - k$ ، إذا كانت:

t^* المحسوبة $t(n - k) \geq$ الجدولية نقبل الفرض العدمي أي عدم وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع، أما اذا كانت:

$t(n - k) \leq t^*$ نقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة أو تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.¹

◀ **اختبار معنوية معالم النموذج F :**² وهو يهدف إلى اختبار الفرضية الآتية:

– **فرضية العدم:** $H_0: B_j = 0$ ، والتي تنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع؛

– **الفرضية البديلة:** $H_1: B_j \neq 0$ ، والتي تنص على وجود علاقة بين كل من المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع. وتحسب قيمة F وفق الصيغة التالية:

$$F = \frac{R^2 - (K - 1)}{1 - R^2(n - k)}$$

حيث أن:

R^2 : يمثل معامل الارتباط الجزئي؛

K : تمثل عدد المشاهدات؛

n : يمثل حجم العينة. ثم يتم المقارنة بين قيمة F المحسوبة وبين F الجدولية بدرجة حرية $K-1$ للبسط

و $n-k$ للمقام وبمستوى معنوية α أي 0.05 أو 0.01

♦ إذا كانت $F(K - 1)n - k\alpha \geq F^*$ يعني قبول فرضية العدم أي أن العلاقة الخطية غير معنوية بمعنى أن المتغير العشوائي هو المصدر الوحيد لانحرافات المتغير التابع، وأن قيمة y_i لا تتأثر قيمته بقيمة أي من المتغيرات المستقلة؛

♦ إذا كانت $F(K - 1)n - k\alpha \leq F^*$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير أو علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبالتالي فان العلاقة الخطية معنوية.

¹ – حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الكتب، العراق، 2018، ص119.

² – حميد عبيد، نفس المرجع، ص120.

« اختبار Ramsey's Reset لاختبار حسن توصيف وتعيين النموذج: ويعني Ramsey Regression The Equation Specification Error Test، واختصاره (Ramsey's RESET)، وهو اختبار الخطأ في مواصفات معادلة الانحدار، والذي قدمه (Ramsey، 1969) وهو بمثابة اختبار عام لمواصفات نموذج الانحدار الخطي. وبشكل أكثر تحديدا يختبر ما إذا كانت المجموعات غير الخطية للقيم المقدرة تساعد في تفسير المتغير التابع أم لا. والتوقع وراء الاختبار هو أنه إذا كانت التركيبات غير الخطية للمتغيرات التفسيرية تتمتع بالقدرة على تفسير المتغير التابع، عندئذ يكون النموذج محدد بشكل صحيح، والنموذج الموضح في الشكل التالي:

$$\{y\} = E\{y | x\} = \beta_0 + \beta_1 x$$

وبالاستعانة باختبار Ramsey بعد ذلك، يختبر ما إذا كان للمتغيرات التالية:

$$(\beta_1 x)^2, (\beta_2 x)^3, \dots, (\beta_k - 1 x)^k$$

القدرة التفسيرية لشرح المتغير y . ويتم تنفيذ ذلك عن طريق تقدير الانحدار الخطي التالي:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + \beta_2 x^2 + \dots + \beta_k x^k + \epsilon$$

ثم بعد ذلك نستعين بالاختبار F إذا كان $\beta_1 \sim \dots \sim \beta_{k-1}$ هي تساوي الصفر. فإذا كانت الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن جميع معاملات الانحدار في النموذج اللاخطي تساوي صفراً عندها سيكون النموذج يعاني من سوء التقدير.¹

2.1 متغيرات الدراسة: وبما أن خصوصية نموذج الجاذبية المتميزة عن باقي النماذج الاقتصادية الأخرى، كونها تضم العديد من المتغيرات سواء الكمية أو الكيفية، والتي منها المتغير التابع وهو متغير مركب يمثل إجمالي التبادلات التجارية البينية، كما تضم حجم الاقتصاد وعدد السكان والعديد من المتغيرات المؤثرة في شأن التبادلات التجارية والجدول التالي يوضح مختلف مفاهيم متغيرات الدراسة وقواعد بياناتها كما يلي:

¹ - Lambert M. and others, Ramsey RESET test, (2010-08-20), Betascript Publishing, <https://www.morebooks.de/store/gb/book/ramsey-reset-test/isbn/978-613-1-36588-1>

الجدول رقم (1-3): عرض متغيرات الدراسة القياسية

المتغير	المفهوم	المصدر
المتغير التابع		
Trt	وهو يمثل حجم التجارة البينية التي تعكس حجم التدفقات التجارية النقدية بين الدولتين i إلى الدولة j، وهذه التدفقات تشمل الصادرات + الواردات + إعادة التصدير وإعادة التوريد بين لدولة إلى الدولة j.	https://comtrade.un.org/data
المتغيرات المستقلة		
gdp_o	هو عبارة عن القيمة الإجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة لدولة ما خلال فترة زمنية محددة للدول المصدرة.	http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
gdp_d	هو عبارة عن القيمة الإجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة لدولة ما خلال فترة زمنية محددة للدول المستوردة.	
Distw	وهي تعكس المسافة الجغرافية المرجحة والتي تحسب بين أكبر مدينتين لدولتين متبادلتين وفق الصيغة التي وضعها Thierry Mayer سنة 2002	
pop_o	وهو يمثل حجم السكان بالمليون نسمة للدول المصدرة	
pop_d	وهو يمثل حجم السكان بالمليون نسمة للدول المستوردة	
Contig	وهو متغير وهمي يمثل حدود مشتركة ويأخذ قيمة 1 إذا كانت هناك حدود والعكس يأخذ 0.	
A_EU	وهو متغير وهمي يمثل المشاركة في اتفاقيات تجارية في الشراكة الأوروبية ومتوسطة ويأخذ قيمة 1 للدول ضمن الاتفاق منذ بداية سنة الاتفاق والعكس يأخذ 0 دون المشاركة في الاتفاق قبل أو بعد سنة الاتفاق.	http://rtais.wto.org/UI/publicPreDefRepByRTAType.aspx
A_USA	وهو متغير وهمي يمثل المشاركة في اتفاقيات تجارية مع الولايات المتحدة ويأخذ قيمة 1 للدول ضمن الاتفاق منذ بداية سنة الاتفاق والعكس يأخذ 0 عند عدم المشاركة في هذا الاتفاق قبل أو بعد سنة الاتفاق.	
gatt_o	وهو متغير وهمي يمثل المشاركة في الاتفاقية التجارية غات ويأخذ قيمة 1	http://www.cepii.fr/CEPII/en/b

dd_model/download.asp?id=8	بالنسبة للدول ضمن الاتفاق منذ بداية سنة الاتفاق والعكس يأخذ 0 للدول الغير مشاركة في هذا الاتفاق، وهذا بالنسبة للدول المصدرة.	
	وهو متغير وهمي يمثل المشاركة في الاتفاقية التجارية غات ويأخذ قيمة 1 بالنسبة للدول ضمن الاتفاق منذ بداية سنة الاتفاق والعكس يأخذ 0 للدول الغير مشاركة في هذا الاتفاق، وهذا بالنسبة للدول المستوردة.	gatt_d
http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports	وهو يمثل معدل التغير في نسبة الاستقرار السياسي للدولة المصدرة.	PS
https://www.transparency.org/news/pressrelease/2018_29_2019	وهو يمثل معدل الفساد في الدولة المصدرة.	CI

المصدر: من إعداد الطالبة

"3.1 النموذج الاقتصادي: يعتبر النموذج الاقتصادي عملية تقريب النظرية الاقتصادية إلى الواقع باستخدام أدوات تجريبية للقياس، كمعادلات رياضية يتم من خلالها بناء النموذج المفسر للظاهرة المراد تفسيرها أو التنبؤ بها، أو تحديد المتغيرات المفسرة والمؤثرة فيها، وذلك يتطلب تجريد الظاهرة عن كل الظواهر والعوامل المشابه لها، لتكميم العلاقات الاقتصادية، وفي دراستنا هذه سننطلق من ظاهرة انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية لقياس مدى انعكاساتها على التجارة البينية للدول العربية، وفق السؤال التالي: "هل اتفاقيات التجارة الإقليمية تعزز حجم التجارة بين الدول الأعضاء؟" عموماً توفر نماذج الجاذبية مقياساً أولياً لتأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية على التجارة ولكنها لا تستطيع التمييز بين الآليات الدقيقة، وسوف تعتمد دراستنا المنهجية التالية:

الشكل رقم (3-10): نموذج الجاذبية لعينة الدراسة

$$Ltrt_{ij} = \beta_0 + \beta_1 Lgdp_i + \beta_2 Lgdp_j + \beta_3 LDist_{ij} + \beta_4 Lpop_i + \beta_5 Lpop_j + \beta_6 LCI_i + \beta_7 LPS_i + \beta_8 contig_{ij} + \beta_9 gatt_i + \beta_{10} gatt_j + \beta_{11} A_{EU_i} + \beta_{12} A_{USA_j} + \varepsilon_{ij}$$

المصدر: من إعداد الطالبة

حيث أن:

β_0 : تمثل معالم معادلة إجمالي التجارة العربية البينية، أو ما يعرف بمعلمة الحد الثابت وتفسر حجم التجارة البينية مع انعدام المتغيرات المستقلة الأخرى؛

β_1 : تعكس نسبة التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة، ومدى تأثير هذه النسبة في تغير حجم إجمالي التجارة العربية البينية؛

β_2 : تعكس نسبة التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة الوجهة، ومدى تأثير هذه النسبة في تغير حجم إجمالي التجارة العربية البينية؛

β_3 : تمثل مقدار التغير في المسافة بين أكبر مدينتين بين الدولتين المتبادلتين، وحسب النظرية الاقتصادية تكون إشارته عكس إشارة حجم إجمالي التجارة البينية؛

β_4 : تمثل نسبة الزيادة في عدد السكان للدولة المصدرة، المؤثرة في تغيير حجم إجمالي التجارة البينية؛

β_5 : تمثل نسبة الزيادة في عدد السكان للدولة الوجهة، المؤثرة في تغيير حجم إجمالي التجارة البينية؛

β_6 : تمثل نسبة التغير في قيمة معدل الفساد للدول المصدرة، وهذه النسبة مدى تأثيرها في إجمالي التجارة البينية؛

β_7 : تمثل مقدار التغير في معدل الاستقرار السياسي للدولة المصدرة، ومدى تأثير هذا التغير في حجم إجمالي التجارة البينية؛

β_8 : هو متغير وهمي، يمثل الحدود المشتركة، ومدى تأثير هذه التقارب والتواصل في حجم إجمالي التجارة البينية؛

β_9 : تمثل نسبة تأثير المشاركة في اتفاقيات إقليمية ضمن القات للدولة المصدرة، ومدى تأثيره على حجم إجمالي التجارة العربية البينية؛

β_{10} : تمثل نسبة تأثير المشاركة في اتفاقيات إقليمية ضمن القات للدولة الوجهة، ومدى تأثيره على حجم إجمالي التجارة العربية البينية؛

β_{11} : تمثل نسبة التغير المؤثرة في حجم إجمالي التجارة البينية نتيجة انخراط الدولة المصدرة في الشراكة الأوروبية متوسطة؛

β_{12} : تمثل نسبة التغير المؤثرة في حجم إجمالي التجارة البينية نتيجة انخراط الدولة الوجهة في اتفاقيات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية؛

ε_{ij} : يمثل المتغير أو الخطأ العشوائي.

كما يمكننا وفق منهجية GMT تسجيل بعض القيود الهامة والمتعلقة بتقدير تأثير اتفاقات التجارة الإقليمية محل إشكالية الدراسة في النقاط التالية:

« قد تكون اتفاقيات التجارة الإقليمية متغيرات داخلية (أي العلاقة السببية بين تشكيل اتفاقات التجارة الإقليمية وتدفقات التجارة)، حيث يؤثر هذا على التقديرات القائمة على الجاذبية؛
 « الأدبيات الحديثة مليئة بالنماذج التي يتم فيها تشكيل اتفاقيات التكامل الإقليمي في السعي لتحقيق أهداف أخرى غير تجارية، على سبيل المثال كانت الاتفاقات جنوب-جنوب أكثر نجاحاً في الأبعاد غير التجارية مثل إدارة الموارد المشتركة أكثر، من بعد تحرير التجارة البحتة؛
 « كما ينبغي أن يتفادى تحليل اتفاقيات التجارة الإقليمية حصر نفسها في قياس تحويل التجارة وخلقها على الرغم من أن هذه قضايا مهمة لرفاهية الدول الأعضاء؛
 « كما أن التأثيرات الكمية لاتفاقات التجارة الحرة على متغيرات معادلة نموذج الجاذبية تكون منحازة بسبب عدم توفر الأدوات المناسبة.

إضافة إلى السابق وبلاستعانة ببرنامج stata16 وبعد إدخال المعطيات تحصلنا على النتائج الموضحة في الجداول أدناه، والتي سنتطرق لها بالتفصيل من خلال تحليل هذه البيانات.

2) تقدير نموذج الجاذبية الأساسي (Intuitive Gravity Model)

من بين الخيارات المختلفة التي يمكن تحديدها عند استخدام الانحدار، هناك خياران لهما أهمية خاصة في سياق نماذج الجاذبية يتم استخدامهما على نطاق واسع في العمل التطبيقي بحيث لا ينبغي للباحثين عادة تقديم نتائج لا تتضمن خياري التقدير هذين. الأول هو "robust"، والذي ينتج أخطاء معيارية قوية لأنماط تعسفية من عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) في البيانات. وبالتالي فإن خيار "robust" هو طريقة بسيطة وفعالة لإصلاح انتهاكات أحد أهم افتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). الخيار الثاني الذي يشجع استخدامه من قبل مصممي نماذج الجاذبية هو cluster(variable)، والذي يسمح بربط الخطأ ضمن مجموعات محددة بواسطة المتغير والخيار الشائع لنماذج الجاذبية هو cluster(distance). وبعد تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) نتحصل على النتائج التالية:

1.2 تقدير نموذج الجاذبية الكلاسيكي لعينة الدراسة و القراءة الإحصائية له: بعد الاستعانة بمنهجية (OLS)، كان تقدير النموذج لعينة الدراسة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): تقدير نماذج الدراسة الثلاثة وفق منهجية (OLS)

اختبار/ المتغيرات	نموذج الدول العربية	نموذج دول GCC	نموذج بعض دول UM
Lgdp_o (T)	0.1095625 (0.195)	0.1356016 (0.277)	*0.0955106 (0.073)
Lgdp_d (T)	0.0028646 (0.327)	0.0606609 (0.593)	0.021719 (0.608)
Lpop_o (T)	***0.5697098 (0.000)	***1.233 (0.000)	***5.721695 (0.002)
Lpop_d (T)	***0.3627378 (0.004)	***1.050915 (0.000)	***5.569807 (0.002)
LPS (T)	***0.1145779 (0.004)	***1.112061 (0.005)	***0.309513 (0.003)
LCI (T)	***1.543928 (0.000)	0.7118582 (0.228)	-4.291308 (0.489)
LDistw (T)	***-1.449991 (0.000)	***-1.189244 (0.000)	***-15.92016 (0.001)
contig (T)	***0.9407954 (0.002)	- 0.2315581 (0.599)	***-14.1201 (0.002)
gatt_o (T)	***0.2226431 (0.002)	0.8228328 (0.259)	0
gatt_d (T)	**1.01681 (0.028)	***0.3609219 (0.003)	-0.1376699 (0.615)
A_EU (T)	0.139146 (0.343)	0	0.2639711 (0.255)
A_USA (T)	***0.420342 (0.000)	**0.3276908 (0.037)	0.09684877 (0.764)
Cons (T)	***17.7526 (0.000)	***0.7917 (0.002)	***102.1929 (0.001)
R²	0.3140	0.4399	0.8707
N	3780	540	108
*** مغنوية معاملات المتغيرات عند مستوى مغنوية 01% ** مغنوية معاملات المتغيرات عند مستوى مغنوية 05% * مغنوية معاملات المتغيرات عند مستوى مغنوية 10%			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (01)

وعلى هذا الأساس تكون القراءة الإحصائية لنتائج التقديرات للنماذج الثلاثة كمايلي:

① النموذج الأول: تقديرات (OLS) لنموذج الجاذبية التقليدي لمجموعة من الدول العربية: بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي stata16 (انظر الملحق رقم 1،2) كانت معادلة نموذج الدول العربية على الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11): معادلة نموذج الجاذبية التقليدي للدول العربية وفق منهجية (OLS)

$$\begin{aligned} \text{Ltrt}_{ij} = & 17.752 + 0.109\text{Lgdp\_o} + 0.002\text{Lgdp\_d} - 1.449\text{LDistw} + 0.569\text{Lpop\_o} \\ & + 0.362\text{Lpop\_d} + 1.543\text{LCI}_i + 0.114\text{LPS}_i + 0.940\text{contig} \\ & + 0.222\text{gatt\_o} + 1.016\text{gatt\_d} + 0.139\text{A\_EU}_i + 0.420\text{A\_USA}_j \end{aligned}$$

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Stata 16

انطلاقاً من المعادلة والجدول أعلاه، نلاحظ أن النموذج ملائم بشكل جيد البيانات حيث تشير

R^2 إلى أن المتغيرات المستقلة تشرح فقط نسبة 31.40% من التغير في حجم التجارة البينية (TRT)

والمتمثل في المتغير التابع، كذلك تشير إحصائية F إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية عالية، كما

نلاحظ أن معلمات المتغيرات المتشكل من العبارات التالية:

Lpop_o ، Lpop_d ، LDistw ، contig ، gatt_o ، A_USA ، LCI ، LPS ذات دلالة إحصائية عند

مستوى معنوية 01%، أما معنوية المتغير gatt_d فهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 05%، أما باقي

معلمات المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية.

– كما استخدمنا إحصائية ستيودنت (t-statistics) في النموذج لاختبار عدد من الفرضيات البسيطة

ويمكننا أيضاً استخدامها لإجراء اختبارات الفرضيات المركبة. على سبيل المثال، في أدبيات تجارة السلع

غالباً ما تكون معاملات الناتج المحلي الإجمالي قريبة من الوحدة – وتشير بعض النظريات إلى أنها

يجب أن تكون الوحدة تماماً – والجدول الموالي يوضح هذا الاختبار في نموذج الدول العربية:

الجدول رقم (3-3): اختبار الفرضية القائلة بأن كلا معاملي الناتج المحلي الإجمالي مساويان للوحدة في البلدان العربية

القيمة المجدولة	نموذج الدراسة
F(2, 208)	4968.33
Prob > F	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، وبما أن p -value الخاصة بـ F -statistic للنموذج أصغر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة. وعليه فإن خاصية معاملات الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة والمستوردة تقترب من الوحدة بالنسبة للدول العربية، وهو ما يطابق الأدبيات الاقتصادية لنماذج الجاذبية.

– وباستخدام نفس المقاربة، يمكننا اختبار الفرضية المركبة التي تفيد بأن $gatt\_d$ ، $gatt\_o$ ، $contig$ ، A_USA ، A_EU غير مهمة ومؤثرة في التجارة البينية للدول العربية، أي أن المعاملات في جميع هذه المتغيرات تساوي بشكل مشترك الصفر. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-4): اختبار فرضية أن $contig$ ، $gatt\_o$ ، $gatt\_d$ ، A_EU ، A_USA معاملات صفرية في الدول العربية

القيمة المجدولة	نموذج الدول العربية
$F(5, 208)$	8.44
$Prob > F$	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

– نلاحظ من خلال الجدول السابق، وبما أن p -value الخاصة بـ F -statistic للنموذج أصغر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة عند مستوى 5%، وهو ما يشير إلى أن كل من $contig$ ، $gatt\_o$ ، $gatt\_d$ ، A_EU ، A_USA ذات أهمية في تحديد التجارة البينية للدول العربية.

– كما نستخدم اختبار Ramsey's Reset لاختبار حسن توصيف وتعيين نموذج الدراسة (إمكانية (اللاخطية) وإغفال المتغيرات الهامة، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار للدول العربية:

الجدول رقم (3-5): اختبار Ramsey's RESET لتوصيف نموذج الدول العربية

القيمة المجدولة	نموذج الدراسة
$F(3, 3748)$	20.17
$Prob > F$	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 15.1

– نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، وبما أن p -value الخاصة بـ F -statistic للنموذج أصغر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهو ما يشير إلى ضعف في توصيف نموذج الدول العربية.

2 النموذج الثاني: تقديرات (OLS) لنموذج الجاذبية التقليدي لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC):

وكانت نتائج تقدير النموذج كما في المعادلة التالية:

الشكل رقم (12-3): معادلة نموذج الجاذبية التقليدي للدول (GCC) وفق منهجية (OLS)

$$\begin{aligned} \text{Ltrt}_{ij} = & 17.0635 + 0.135\text{Lgdp\_o} + 0.060\text{Lgdp\_d} - 1.189\text{Ldistw} \\ & + 1.233\text{Lpop\_o} + 1.050\text{Lpop\_d} + 0.711\text{LCI}_i + 1.112\text{LPS}_i \\ & - 0.231\text{contig} + 0.822\text{gatt\_o} + 0.360\text{gatt\_d} + 0\text{A\_EU}_i \\ & + 0.327\text{A\_USA}_j \end{aligned}$$

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Stata 16

– نلاحظ من الجدول رقم (2-3) والشكل رقم (12-3) الخاص بنموذج دول GCC، أن النموذج ملائم بشكل جيد مع البيانات، حيث تشير R^2 إلى أن المتغيرات المستقلة تشرح حوالي 44% من التغير في حجم التجارة البينية لدول المجلس، كما تشير إحصائية F إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية عالية. كما نلاحظ أن معاملات المتغيرات gatt_d ، Lpop_d ، Lpop_o ، Lps ، Ldistw ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 01%، أما المتغير gatt_d فهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 05%، أما باقي معاملات المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية.

– كما استخدمنا أيضاً إحصائية ستيودنت (t-statistics) في هذا النموذج لاختبار معاملات الناتج المحلي الإجمالي القريب من الوحدة في نموذج الدول الخليجية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-3): اختبار الفرضية القائلة بأن كلا معاملي الناتج المحلي الإجمالي مساويان للوحدة في البلدان الخليجية

القيمة المجدولة	نموذج الدراسة
F(2, 29)	410.03
Prob > F	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

– نلاحظ من خلال الجدول السابق، مع أن p-value الخاصة بـ F-statistic للنموذج أصغر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة. وعليه فإن خاصية معاملات الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة والمستوردة تقترب من الوحدة بالنسبة للدول الخليجية، وهو ما يطابق الأدبيات الاقتصادية لنماذج الجاذبية.

– وباستخدام نفس المقاربة، يمكننا اختبار الفرضية المركبة التي تفيد بأن $gatt\_d$ ، $gatt\_o$ ، $contig$ ، A_USA ، A_EU غير مهمة ومؤثرة في التجارة البينية للدول الخليجية أي أن المعاملات في جميع هذه المتغيرات تساوي بشكل مشترك الصفر .

الجدول رقم (7-3): اختبار فرضية أن $gatt\_d$ ، $gatt\_o$ ، $contig$ ، A_USA ، A_EU معاملات صفرية في الدول الخليجية

القيمة المجدولة	نموذج الدول الخليجية
F(4, 55)	15.52
Prob > F	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

– نلاحظ من خلال الجدول السابق، بما أن p -value الخاصة بـ F-statistic للنموذج أصغر من 0.05 وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة عند مستوى 5%، وهو ما يشير إلى أن كل من $gatt\_d$ ، $gatt\_o$ ، $contig$ ، A_USA ، A_EU ذات أهمية في تحديد التجارة البينية للدول الخليجية. وهو ما يتطابق مع أدبيات دراسة نماذج الجاذبية.

– كما يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار Ramsey's RESET لاختبار حسن توصيف وتعيين نموذج الدراسة (إمكانية اللاخطية) وإغفال المتغيرات الهامة في الدول الخليجية:

الجدول رقم (8-3): اختبار Ramsey's RESET لتوصيف نموذج الدول الخليجية

القيمة المجدولة	نموذج الدراسة
F(3, 993)	22.96
Prob > F	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 15.1

– نلاحظ من خلال الجدول السابق، بما أن p -value الخاصة بـ F-statistic للنموذج أصغر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهو ما يشير إلى ضعف في توصيف نموذج الدول الخليجية.

③ النموذج الثالث: تقدير النموذج التقليدي لبعض الدول المغاربية (UM): أما نتائج تقدير نموذج الجاذبية لنموذج الدول المغاربية كما في الشكل لتالي:

الشكل رقم (3-13): معادلة نموذج الجاذبية التقليدي للدول (UM) وفق منهجية (OLS)

$$\text{Ltrt}_{ij} = 102.1929 + 0.0955\text{Lgdp}_o + 0.0217\text{Lgdp}_d - 15.920\text{LDistw} + 5.721\text{Lpop}_o \\ + 5.769\text{Lpop}_d - 0.429\text{LCI}_i + 0.309\text{LPS}_i - 14.120\text{contig} + 0\text{gatt}_o \\ - 0.360\text{gatt}_d + 0.263\text{A\_EU}_i - 0.068\text{A\_USA}_j$$

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Stata 16

– من الجدول أعلاه وشكل معادلة نموذج دول (UM) نلاحظ أن النموذج ملائم بشكل جيد مع البيانات، حيث تشير R^2 إلى أن المتغيرات المستقلة تشرح حوالي أكثر من 87.07% التغير في حجم التجارة البينية لبعض دول شمال إفريقيا، كذلك تشير إحصائية F إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية عالية. كما نلاحظ أن معاملات المتغيرات Ldistw ، LPS ، contig ، Lpop_d ، Lpop_o ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 01 %، أما معلمة المتغير Lgdp_o ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10 %، أما باقي معاملات المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية.

– كما تم الاستعانة بإحصائية ستيودنت (t-statistics) في هذا النموذج لاختبار معاملات الناتج المحلي الإجمالي القريبة من الوحدة لنموذج الدول المغاربية، ويتم عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): اختبار الفرضية القائلة بأن كلا معاملي الناتج المحلي الإجمالي مساويان للوحدة في البلدان المغاربية

القيمة المجدولة	نموذج الدراسة
F(2, 5)	8984.03
Prob > F	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16

– نلاحظ من خلال الجدول السابق، وبما أن p-value الخاصة بـ F- statistic للنموذج أصغر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة. وعليه فإن خاصية معاملات الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة والمستوردة تقترب من الوحدة بالنسبة للدول المغاربية، وهو ما يطابق الأدبيات الاقتصادية لنماذج الجاذبية.

– أما اختبار الفرضية المركبة التي تفيد بأن contig ، gatt_o ، gatt_d ، A_EU ، A_USA غير مهمة ومؤثرة في التجارة البينية للدول المغاربية، أي أن المعاملات في جميع هذه المتغيرات تساوي بشكل مشترك الصفر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (10-3): اختبار فرضية أن $contig$ ، $gatt_o$ ، $gatt_d$ ، A_{EU} ، A_{USA} معاملات صفيرية في الدول المغربية

القيمة المجدولة	نموذج الدول المغربية
F(4, 5)	95.95
Prob > F	0.0001

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16

- نلاحظ من خلال الجدول السابق، بما أن p-value الخاصة ب F-statistic للنموذج أصغر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفيرية ونقبل الفرضية البديلة عند مستوى 5%، وهو ما يشير إلى أن كل من $contig$ ، $gatt_o$ ، $gatt_d$ ، A_{EU} ، A_{USA} ذات أهمية في تحديد التجارة البينية للدول المغربية.
- كما نستخدم اختبار Ramsey's RESET لاختبار حسن توصيف وتعيين نموذج الدراسة (إمكانية اللاخطية) وإغفال المتغيرات الهامة، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار للدول المغربية كما يلي:

الجدول رقم (11-3): اختبار Ramsey's RESET لتوصيف نموذج الدول المغربية

القيمة المجدولة	نموذج الدراسة
F(3, 93)	6.62
Prob > F	0.0004

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 15.1

- نلاحظ من خلال الجدول السابق، بما أن p-value الخاصة ب F-statistic للنموذج اصغر من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفيرية، وهو ما يشير إلى ضعف في توصيف نموذج الدول المغربية.

عموما من خلال ما سبق لتقدير نماذج الدراسة، والمتمثلة في الدول العربية، دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض دول شمال افريقيا، لاحظنا اختبار توصيف النموذج كان ضعيفا، أيضا القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة للمتغير التابع (TRT) بالنسبة لنموذج الدول العربية والدول الخليجية كانت في الحقيقة غير جيدة في تقييم جودة معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مقارنة بنموذج الدول المغربية الذي كان أفضل في تقييم هذه المعنوية. وكل هذا راجع إلى تطبيق منهجية (OLS) التي تعرضت للكثير من الانتقادات من قبل الكثير من الباحثين القياسيين، خاصة في مجال الأخطا القياسية في تقدير النماذج، وذلك كون نموذج الجاذبية البديهي هو دالة أسية جانبها الأيمن تراكمي، وأيضا هي دالة خطية تحتوى على الرابط اللوغاريتم، مما يظهر مشكل اختلاف التباين وعدم تجانس البيانات عند

التحويل، وعليه أكد كل Staub و Egger 2016 على اختبار النموذج بشكله الاسي في جميع التطبيقات وبناء نماذج هيكلية أفضل لخصوصية الدراسة.

2..2 تقدير نموذج الجاذبية الهيكلي (Structural Gravity Model):

نموذج الجاذبية البديهي لا يخلو من الصعوبات بمجرد إدخال مفاهيم متقدمة من الأدبيات التجارية. كمثال بسيط، الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في تكاليف التجارة بين البلدين i و k على التجارة بين الدولتين i و j ، مثال على هذا التغير هو أن الدولتين i و k تبرمان اتفاقية تجارية تفضيلية تخفض التعريفات الجمركية على سلع كل منهما. وتشير النظرية الاقتصادية الأساسية إلى أن مثل هذه الخطوة قد تؤثر تأثير جيد على تجارة البلد j ، على الرغم من أنها ليست طرفاً في الاتفاقية. والمفاهيم المعروفة لخلق التجارة وتحويل التجارة هي أمثلة على هذه الآثار. ومع ذلك فإن نموذج الجاذبية البديهي لا يفسر هذه المشكلة على الإطلاق.

كما تنشأ مشكلة ثانية في النموذج الأساسي إذا أخذنا بعين الاعتبار الانخفاض المتساوي في تكاليف التجارة عبر جميع المسارات، بما في ذلك التجارة المحلية (السلع التي يبيعها بلد ما داخلياً). ومن الأمثلة على ذلك انخفاض سعر النفط، مما يقلل من تكاليف النقل في كل مكان، بما في ذلك داخل البلدان. وفي النموذج الأساسي ستؤدي هذه الخطوة إلى زيادات نسبية في التجارة عبر جميع المسارات الثنائية، بما في ذلك التجارة المحلية ومع ذلك فإن مثل هذه النتيجة تتعاضى عن الملاحظة أنه على الرغم من التغير في تكاليف التجارة، فإن الأسعار النسبية لم تتغير على الإطلاق. ففي حالة عدم وجود تغيير في الأسعار النسبية، نتوقع أن تظل أنماط الاستهلاك ثابتة لكمية معينة من إجمالي الإنتاج (GDP). وهذه هي الحالة الثانية التي يقوم فيها نموذج الجاذبية الأساسي بعمل تنبؤات تتعارض مع النظرية الاقتصادية.

يستخدم عدد متزايد من دراسات نموذج الجاذبية للتجارة كإطار عام لتقدير محددات التدفقات التجارية الثنائية. ومع ذلك فإن أحدث الأبحاث فقط يحل بعض مشكلات التقدير المتعلقة بالمواصفات الصحيحة لما يسمى بمصطلحات المقاومة المتعددة الأطراف (MR) multilateral resistance¹. حذف

¹ - يشير (Baldwin and Taglioni 2006) إلى هذا الخطأ باعتباره "الميدالية الذهبية" لأخطاء نموذج الجاذبية الكلاسيكية. حيث يعتمد نوع متغير البعد المدرج في معادلات الجاذبية التقليدية على المسافة فقط ولا يحتوي على عوامل أخرى تعرق التدفقات التجارية الثنائية. وللتغلب على هذه المشكلة، اقترح (Anderson and van Wincoop 2003) إدراج MR، والذي يعرف بأنه مؤشرات أسعار خاصة بكل بلد مرتبطة بالتجارة بين البلدان التي لها بُعد جغرافي مشترك فيما يتعلق بباقي العالم.

ضوابط المقاومة المتعددة الأطراف يمكن أن يؤدي إلى تقديرات متحيزة للمعاملات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي هذا إلى تقديرات ساكنة نسبية مضللة لتأثير الحواجز التجارية على التجارة.¹ هناك عدة طرق لالتقاط المقاومة متعددة الأطراف، فيما اقترح Bergstrand (1985, 1989) استخدام مؤشرات الأسعار، أما Anderson and Van Wincoop (2003) قاما بتقدير المقاومة متعددة الأطراف داخليا، بينما يستخدم Carrère (2006) متغيرات البعد كبديل لها. واختار Feenstra (2002) بدلا من ذلك استخدام التأثيرات الثابتة في المنشأ والوجهة، وهذه الطريقة الرابعة هي الأبسط وتنتج تقديرات متسقة.

1.2 تقدير التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Estimation): أحد الأساليب لتقدير نموذج الجاذبية النظري هو استخدام تقنية تقدير التأثيرات الثابتة لبيانات البائل. حيث يعتمد تقدير نماذج التأثيرات الثابتة ببساطة على إنشاء متغيرات وهمية لكل مستورد ومصدر، ثم إضافتها كمتغيرات تفسيرية إلى النموذج. ومع ذلك فإن إدخال التأثيرات الثابتة يفرض قيودا كبيرة على النموذج بسبب الافتراض الثالث فالمتغيرات التي تختلف فقط في نفس البعد مثل التأثيرات الثابتة لا يمكن إدراجها في النموذج، لأنها ستكون متداخلة خطيا تماما مع التأثيرات الثابتة. وستكون النتائج للنماذج الثلاث على التوالي كمايلي:

¹-Márquez-Ramos L, Martínez-Zarzoso I, Suárez-Burguet C, Trade policy versus trade facilitation: An application using 'good old' OLS. Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal 6, 2012, URL: <http://dx.doi.org/10.5018/economics-ejournal.ja.2012-11>

الجدول رقم(12-3): تقدير نماذج الدراسة الثلاثة وفق منهجية التأثيرات الثابتة والتأثيرات الثابتة باتجاهين

تقديرات المتغيرات المستقلة	نموذج الدول العربية		نموذج دول GCC		نموذج بعض دول UM	
	Fixed Effects	Fixed Effects two groups	Fixed Effects	Fixed Effects two groups	Fixed Effects	Fixed Effects two groups
Lgdp_o	**0.0966 (0.016)	***0.0966 (0.000)	0.1859 (0.229)	***0.1859 (0.006)	0.7592 (0.191)	0.0759 (0.241)
Lgdp_d	-0.300 (0.486)	-0.0300 (0.226)	0.0046 (0.973)	0.0046 (0.93)	0.0460 (0.405)	0.0406 (0.524)
Lpop_o	**0.6129 (0.028)	***0.6129 (0.000)	***0.9864 (0.006)	0.9864 *** (0.010)	1.7432 (0.735)	1.7432 (0.456)
Lpop_d	*0.3066 (0.106)	***0.3066 (0.000)	0.3425 (0.442)	0.3425 (0.395)	*9.6694 (0.072)	***9.6694 (0.000)
LPS	***0.1469 (0.000)	***0.1469 (0.000)	*0.5654 (0.074)	0.5654 (0.261)	***0.2862 (0.017)	0.2862 (0.213)
LCI	-0.0633 (0.824)	-0.0633 (0.746)	0.7325 (0.285)	*0.7325 (0.101)	-0.1375 (0.807)	-0.1375 (0.737)
LDistw	***-1.1101 (0.000)	***-1.1101 (0.000)	***-0.73906 (0.008)	***-0.7390 (0.005)	/	-25.5515 (1.000)
contig	**0.7912 (0.017)	***0.7912 (0.000)	-0.50537 (0.208)	-0.5053 (.0.127)	-1.2986 (0.842)	-22.4283 (1.000)
gatt_o	***0.5714 (0.002)	**0.5714 (0.044)	*0.34221 (0.106)	0.3422 (0.431)	/	/
gatt_d	***1.0399 (0.000)	***1.0399 (0.000)	***0.99013 (0.008)	**0.9901 (0.024)	/	/
A_EU	***1.1158 (0.000)	***1.1158 (0.000)	/	/	-0.3885 (0.216)	*0.3885 (0.062)
A_USA	***0.7108 (0.000)	***0.7108 (0.000)	***-0.791709 (0.002)	***0.7917 (0.001)	-0.1310 (0.567)	-0.1310 (0.343)
Exp-dum1	***2.9929 (0.002)	/	***1.8656 (0.007)	/	/	/
Exp-dum2	***3.1282 (0.001)	/	**1.4910 (0.026)	/	/	/
Exp-dum3	0.6666 (0.606)	/	/	/	/	/
Exp-dum4	-0.05929 (0.903)	/	/	/	/	/
Exp-dum5	** -1.0978 (0.039)	/	/	/	/	/
Exp-dum6	-1.4594 (0.252)	/	/	/	/	/
Exp-dum7	-0.5332 (0.565)	/	/	/	/	/
Exp-dum8	1.2360 (0.230)	/	0.3254 (0.506)	/	/	/
Exp-dum9	*1.4497 (0.075)	/	/	/	/	/
Exp-dum10	*-1.0509 (0.101)	/	/	/	-1.9935 (0.727)	/
Exp-dum11	0.1205 (0.920)	/	0.2484 (0.619)	/	/	/
Exp-dum12	1.2294 (0.320)	/	*0.5984 (0.057)	/	/	/
Exp-dum13	***1.7784	/	0.7392	/	/	/

	(0.006)		(0.528)			
Exp-dum14	/	/	/	/	/	/
Exp-dum15	***1.6969 (0.001)	/	/	/	/	/
Exp-dum16	-1.1903 (0.131)	/	/	/	/	/
Imp-dum1	***2.0680 (0.000)	/	**2.1451 (0.019)	/	/	/
Imp-dum2	/	/	/	/	/	/
Imp-dum3	0.0339 (0.965)	/	/	/	-9.8123 (0.425)	/
Imp-dum4	0.5629 (0.521)	/	/	/	/	/
Imp-dum5	-0.8334 (0.299)	/	/	/	/	/
Imp-dum6	0.15067 (0.771)	/	-0.1043 (0.910)	/	/	/
Imp-dum7	0.3756 (0.239)	/	0.3724 (0.448)	/	/	/
Imp-dum8	0.5796 (0.207)	/	/	/	/	/
Imp-dum9	-0.9036 (0.339)	/	/	/	*-10.8114 (0.071)	/
Imp-dum10	-0.1682 (0.645)	/	0.3938 (0.495)	/	/	/
Imp-dum11	0.1010 (0.717)	/	0.3638 (0.141)	/	/	/
Imp-dum12	***1.8893 (0.008)	/	2.2356 (0.192)	/	/	/
Imp-dum13	-0.8354 (0.283)	/	/	/	/	/
Imp-dum14	-0.1936 (0.800)	/	/	/	/	/
Imp-dum15	-1.3947 (0.151)	/	/	/	/	/
Cons	***21.0684 (0.000)	/	***13.3924 (0.009)	/	-9.8332 (0.122)	/
R ²	0.5120	0.5120	0.4878	0.4878	0.8749	0.8749
N	3780	3780	540	540	108	108
*** معنوية معاملات المتغيرات عند مستوى معنوية 01% ** معنوية معاملات المتغيرات عند مستوى معنوية 05% * معنوية معاملات المتغيرات عند مستوى معنوية 10%						

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملاحق (3،2)

انطلاقاً من الجدول أعلاه يمكننا تقديم القراءة الإحصائية لنماذج الدراسة وفق تقنية التأثيرات الثابتة

لتقدير نموذج الجاذبية كما يلي:

① نموذج الدول العربية: كانت تقديرات نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة بواسطة المستورد والمصدر للدول العربية كمايلي:

– أولاً من المفيد مقارنة نتائج نموذج الجاذبية المقدر وفق منهجية التأثيرات الثابتة مع نتائج النموذج البديهي دون تأثيرات ثابتة، حيث تنطلق هذه المقارنة من النقاط التالية:

◀ **الميزة الأولى البارزة** هي كما هو متوقع، أن القوة التفسيرية للنموذج تكون أكبر بكثير بمجرد تضمين الآثار الثابتة، حيث انتقلت من حوالي 31% إلى أكثر من 51.20%، وهذه الزيادة ليست مفاجئة نظراً لأننا أضفنا عدداً كبيراً من المتغيرات إلى النموذج،

◀ **الميزة الثانية** التأكيد على الدور الهام الذي يلعبه عامل المقاومة متعددة الأطراف في شرح نتائج التجارة المنظورة، كما تم ملاحظة نقص مرونة المسافة من 1.44- إلى 1.11-.

– ثانياً نلاحظ أن معلمات كل من المتغيرات $Lpop\_o$, $Lgdp\_o$, Exp_dum5 , $contig$ ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 05%، أما معلمات المتغيرات LPS , $LDistw$, $gatt\_d$, $gatt\_o$, USA_A , A_EU , Exp_dum1 , Exp_dum2 , Exp_dum13 , Exp_dum15 , Imp_dum1 , Imp_dum12 فهي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 01%، بينما معلمات المتغيرات $Lpop\_d$, Exp_dum10 , Exp_dum9 ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، أما باقي معلمات المتغيرات ليس لها دلالة إحصائية.

✓ **منهجية التأثيرات الثابتة باتجاهين:** كما استخدم (Head and Mayer (2014¹ طريقة تكرارية لتقدير النماذج بمجموعتين من التأثيرات الثابتة، مثل المصدر والمستورد، بحيث ليس من الضروري تضمين متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية. والجدول اعلاه يوضح نتائج تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة باتجاهين، مستورد مصدر للدول العربية، وبالمقارنة مع نموذج التأثيرات الثابتة السابق نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج ارتفعت إلى أكثر من 95%، وهذا نتيجة عدم تضمين متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (15مصدرين و15مستوردين) في النموذج الجديد. أما في ما تعلق بمعنوية المعلمات فإننا نلاحظ أن معلمات المتغيرات $Lgdp\_d$, $Lpop\_d$, LCI معنوية عند مستوى 05%، بينما معلمات المتغيرات USA_A , $gatt\_d$, $Lgdp\_o$ معنوية عند مستوى 10% في نموذج التأثيرات الثابتة باتجاهين فقط. كما نلاحظ أن المرونة تقريبا متقاربة في النموذجين.

¹-Head, K., and T. Mayer, "Gravity Equations: Workhorse, Toolkit, and Cookbook" in G. Gopinath, E. Helpman, and K. Rogoff (eds.) Handbook of International Economics Vol. IV, 2014, Amsterdam: Elsevier.

② نموذج الدول الخليجية: كما كانت نتائج تقديرات نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة بواسطة المستورد

والمصدر للدول الخليجية كما في الجدول أعلاه:

- وبمقارنة نتائج نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة مع نتائج النموذج البديهي دون تأثيرات ثابتة السابق. لاحظنا أن القوة التفسيرية للنموذج تكون أكبر بمجرد تضمين الآثار الثابتة حيث انتقلت من حوالي 43.99% إلى أكثر من 48%. وهذه الزيادة لإضافة عدد من المتغيرات إلى النموذج، كما يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه عوامل المقاومة متعددة الأطراف في شرح نتائج التجارة الملحوظة. كما يمكن ملاحظة نقص مرونة المسافة من -1.18 إلى -0.73.

- كما لاحظنا أن معلمة المتغير Exp-dum2 ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 5%، بينما Exp-dum12، Lpop_o، Ldistw، gatt_d، USA_A ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 01%، أما معلمة المتغير LPS فهي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10%، أما معلمة المتغير Exp-dum 1 معنوية عند مستوى 1%، أما باقي المتغيرات فهي ليست ذو دلالة إحصائية.

✓ أما نتائج تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة باتجاهين، مستورد مصدر للدول الخليجية فكانت كما في الجدول السابق، حيث نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج انتقلت من حوالي 43.99% إلى أكثر من 48.78%، وهذا نتيجة عدم تضمين متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (6 مصدريين و6 مستوردين) في النموذج الجديد. أما فيما تعلق بمعنوية المعلمات فإننا نلاحظ أن معلمة المتغير gatt_d ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 05%، بينما معلمات المتغيرات Lpop_o، Ldistw، A_USA، معنوية عند مستوى 01%، أما معلمة المتغير gatt_o فهي ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 10% في نموذج التأثيرات الثابتة باتجاهين فقط.

③ نموذج الدول المغربية: ويوضح الجدول أعلاه نتائج تقديرات نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة

بواسطة المستورد والمصدر للدول المغربية كما يلي:

- كذلك نقارن نتائج نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة مع نتائج النموذج البديهي دون تأثيرات ثابتة للدول المغربية، حيث لاحظنا أن القوة التفسيرية للنموذج تكون أكبر بكثير بمجرد تضمين الآثار الثابتة، حيث انتقلت إلى أكثر من 88%. وهذه الزيادة تعود إلى إضافة عددا كبيرا من المتغيرات إلى النموذج، وهذا ما يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه عوامل المقاومة متعددة الأطراف في شرح نتائج التجارة الملحوظة. كما يمكن ملاحظة نقص مرونة المسافة من -15.92 إلى العدم.

– كما أن معلمات المتغيرات A_EU، Imp-dum9، ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 10%، أما معلمة المتغير Lpop_d فهي ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 01%، أما باقي معلمات المتغيرات فليس لها دلالة إحصائية.

✓ كما تم استخدام منهجية Head and Mayer لتقدير النماذج بمجموعتين من التأثيرات الثابتة، كمصدر مستورد، بحيث ليس من الضروري تضمين متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (3مصدر 3مستورد)، و حسب الجدول أعلاه وبالرجوع إلى نموذج التأثيرات الثابتة السابق، نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج انتقلت من حوالي 87.07% إلى أكثر من 87.49%، وهذا نتيجة عدم تضمين متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (3مصدرين و3مستوردين) في النموذج الجديد. أما فيما تعلق بمعنوية معلمات المتغيرات A_EU ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 10%، أما معلمة المتغير Lpop_d فهو ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 01% في نموذج التأثيرات الثابتة باتجاهين فقط. كما نلاحظ أن المرونة مختلفة تماماً بين النموذجين.

2.2 التقدير بدون التأثيرات الثابتة (Estimation Without Fixed Effects): يوفر نموذج التأثيرات الثابتة طريقة ملائمة لتقدير نموذج الجاذبية النظري باستمرار حيث يتم حساب المقاومة متعددة الأطراف غير القابلة للملاحظة بواسطة متغيرات وهمية لكن هذه الطريقة لها عيبا مهما ووحيد، حيث نحتاج إلى إسقاط أي متغيرات متداخلة خطيا مع التأثيرات الثابتة من النموذج، حيث قدم Baier and Bergstrand (2009)¹ مقارنة بديلة تفسر بالكامل المقاومة متعددة الأطراف للداخل والخارج، ولكن دون إدراج تأثيرات ثابتة، أو اشتراط إضافة بيانات يصعب العثور عليها. بشكل ملموس، توضح هذه المنهجية أن النموذج يوفر تقديرات لا يمكن تمييزها تقريبا عن تلك التي تم الحصول عليها باستخدام تأثيرات ثابتة، ولكن دون إدراج متغيرات وهمية. عموما سنستعرض هذه النتائج في الجدول التالي لنماذج الدراسة الثلاثة كما يلي:

¹ - Baier, S., and J. Bergstrand. "Bonus Vetus OLS: A Simple Method for Approximating International Trade Cost Effects using the Gravity Equation." Journal of International Economics, 77(1): 77-85. 2009.

الجدول رقم(3-13): تقدير نماذج الدراسة وفق التقديرات بدون التأثيرات الثابتة لنماذج الدراسة

تقديرات المتغيرات المستقلة	نموذج الدول العربية Without Fixed Effect	نموذج دول GCC Without Fixed Effect	نموذج بعض دول UM Without Fixed Effect
Lgdp_o	0.0635 (0.195)	0.1183 (0.347)	*0.0959 (0.072)
Lgdp_d	0.0519 (0.327)	0.0766 (0.523)	0.0213 (0.614)
Lpop_o	***0.710 (0.000)	***1.1432 (0.000)	***5.7079 (0.002)
Lpop_d	***0.3316 (0.000)	***1.0382 (0.000)	***5.8046 (0.002)
LPS	***0.1175 (0.004)	***1.0615 (0.008)	***0.3100 (0.003)
LCI	***1.8104 (0.000)	0.6906 (0.279)	-0.4305 (0.488)
LDistw_Star	***1.5901 (0.000)	***1.3294 (0.000)	***17.2255 (0.002)
contig_Star	***-0.8442 (0.002)	0.3457 (0.449)	***15.3307 (0.002)
gatt_o – Star	***-0.8925 (0.002)	0.1937 (0.568)	0.1955 (0.409)
gatt_d – Star	** -0.6708 (0.028)	0.3545 (0.267)	/
A_EU – Star	-0.2459 (0.343)	/	0.2627 (0.253)
A_USA –Star	***-0.7855 (0.000)	**0.4423 (0.019)	-0.0734 (0.746)
Cons	***17.0813 (0.000)	***0.5126 (0.000)	***103.318 (0.001)
R ²	0.3123	0.4363	0.8707
N	3780	540	108
*** معنوية معاملات المتغيرات عند مستوى معنوية 01% ** معنوية معاملات المتغيرات عند مستوى معنوية 05% * معنوية معاملات المتغيرات عند مستوى معنوية 10%			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(4)

ووفق ما تم جمعه من نتائج مخرجات برنامج stata16، باستخدام منهجية Baier and Bergstrand

(2009)، كانت التقديرات الإحصائية لنماذج الدراسة كما يلي:

❶ النموذج الأول(الدول العربية): بمقارنة نتائج تقدير نموذج الدول العربية بدون التأثيرات الثابتة مع النموذجين السابقين نستخلص ما يلي:

– انخفاض قدرة المتغيرات التفسيرية لشرح متغير إجمالي التجارة البينية من 51% إلى 31% وهذا يرجع إلى مؤثرات العوامل المقاومة متعددة الأطراف غير الملحوظة من جهة، و أيضا إلى تخفيض عدد المتغيرات الوهمية في النموذج من جهة أخرى. كذلك نلاحظ تغير المرونة بين النموذجين.

– أما بالنسبة لمعلمة المتغير $gatt\_d - Star$ ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 05%، بينما معلمات المتغيرات $gatt\_o - Star$ ، $contig\_star$ ، $LDistw\_star$ ، LCI ، LPS ، $Lpop\_o$ ، $Lpop\_d$ ، $A\_USA - Star$ ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 01%، أما باقي معلمات المتغيرات فليست ذو دلالة إحصائية.

② النموذج الثاني (الدول الخليجية): وكانت تقديرات نموذج الدول الخليجية وفق منهجية

(Baier and Bergstrand (2009)، مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة كما يلي:

– انخفاض القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة من 48.78% إلى 43.63%، وهذا طبعا يعود إلى خفض عدد المتغيرات الوهمية ضمن النموذج، كما أن المرونة ارتفعت من -0.73 إلى 1.32.

– إضافة أن معلمة المتغير $A\_USA - Star$ ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 05% أما معلمات المتغيرات $LDistw\_star$ ، LPS ، $Lpop\_o$ ، $Lpop\_d$ ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 01%، أما باقي معلمات المتغيرات ليس لها دلالة إحصائية.

③ النموذج الثالث (بعض الدول المغاربية): وكانت تقديرات النموذج بدون التأثيرات الثابتة كما يلي:

– انخفاض القدرة التفسيرية للمتغيرات المفسرة في شرح المتغير التابع من 88% إلى حوالي 87%، وهذا يرجع إلى تخفيض عدد المتغيرات الوهمية ضمن النموذج، كما أن المرونة تحولت من العدم إلى 17.22.

– كما أن معلمات المتغيرات $LDistw\_star$ ، LPS ، $Lpop\_o$ ، $Lpop\_d$ ، $contig\_star$ ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 01%، بينما معلمة المتغير $gatt\_o - Star$ ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، أما باقي معلمات المتغيرات فليس لها دلالة إحصائية.

3.2 منهجية مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (PPML): أصبحت منهجية PPML تستخدم الآن على نطاق واسع لتقدير نماذج الجاذبية الهيكلية، والتي تفترض وجود قيود على الميزان التجاري، والمعبر عنها بشروط المقاومة متعددة الأطراف بين المصدر والمستورد. حيث كما في النماذج السابقة تم إدخال متغيرات وهمية باتجاه المصدر والمستورد لقياس هذه المقاومة متعددة الأطراف، حيث أثبتت أنها مفيدة بشكل خاص لتقدير حساب هذه المقاومة، ومع ذلك بقيت بعيدة نوعا ما في تحديد دور شروط المقاومة المتعددة الأطراف في تفسير التبادلات الهيكلية، فكانت منهجية PPML أدق وسيلة للتعامل مع الأخطاء القياسية وهوامش الثقة المتوقعة من هذه المقاومة المتعددة الأطراف، فهي ليست مصطلحات كمية يجب تقديرها، بل هذه المنهجية تقدم حلول لنظام المقاومة متعددة الأطراف، والتي تعتمد على معلمات نموذج

الجاذبية الهيكلية لتحليل ثابت المقارنة مع افتراض أن القيم المتوقعة للتبادلات التجارية تلتزم بالقيود التي يفرضها نظام المقاومة المتعددة الأطراف كالحواجز الجمركية، وهذه الفرضية مفيدة لتقدير المعلمات الهيكلية و التنبؤ بالعكس، وعليه تقدير PPML يؤدي إلى تقدير قائم على النحو الذي اقترحه Heyde and Morton (1993)¹ بوضع منهجية PPML Dummy، كما تحتوي منهجية مقدر بواسون على عدد من الخصائص الإضافية المرغوبة في تقديرها لنماذج الجاذبية وهي كما يلي:

◀ أولاً: هو متسق في وجود التأثيرات الثابتة، والتي يمكن إدخالها كمتغيرات وهمية كما في منهجية (OLS)؛

◀ ثانياً: مقدر بواسون يشمل بشكل طبيعي الملاحظات التي تبلغ قيمة التجارة فيها صفراً؛

◀ ثالثاً: تفسير معاملات نموذج بواسون واضح، ويتبع نفس النمط تماماً كما في نموذج المقدر وفق منهجية (OLS).

ويوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الجاذبية وفق منهجية PPML لنماذج الدراسة كمايلي:

¹ - Michael Pfaffermayr, op-cit, P24.

الجدول رقم (14-3): تقدير نماذج الدراسة وفق منهجية (PPML)

المتغيرات المستقلة	نموذج الدول العربية	نموذج دول مجلس التعاون الخليجي	نموذج الدول المغاربية
Lgdp_o	-0.0036 (-0.07)	***0.05740 (3.45)	**0.0906 (2.10)
Lgdp_d	0.0274 (0.60)	-0.0183 (-1.45)	0.0176 (0.45)
Lpop_o	***0.3234 (4.06)	***1.3289 (5.85)	3.7268 (0.78)
Lpop_d	***0.2323 (4.14)	***0.7813 (3.42)	6.1649 (1.46)
LPS	***0.1232 (4.58)	-0.3158 (-0.87)	**0.2332 (2.55)
LCI	0.2326 (0.97)	-0.0329 (-0.21)	-0.3001 (-0.55)
LDistw	***-1.0708 (-9.04)	***-0.9658 (-3.11)	/
contig	-0.2283 (-0.94)	*-0.7363 (-1.90)	-3.7125 (-0.60)
gatt_o	***0.8207 (5.19)	***0.3474 (2.23)	/
gatt_d	***1.0064 (8.17)	***0.5145 (4.32)	/
A_EU	***1.3543 (7.44)	/	**0.5520 (2.12)
A_USA	(10.35) ***0.7378	***0.3044 (3.24)	0.0723 (0.37)
Exp_dum1	**1.4001 (2.17)	0.9939 (1.43)	/
Exp_dum2	**1.3708 (2.30)	0.7024 (1.06)	/
Exp_dum3	-1.1504 (-1.42)	/	/
Exp_dum4	-0.8551 (-1.64)	/	/
Exp_dum5	***-2.4665 (-5.35)	/	/
Exp_dum6	**1.2405 (1.98)	/	/
Exp_dum7	-2.6312 (-3.69)	/	/
Exp_dum8	-0.6654 (-1.09)	-0.6269 (-1.26)	/
Exp_dum9	-0.6854 (-1.19)	/	/
Exp_dum10	***-2.1347 (-3.82)	/	-4.4034 (-0.82)
Exp_dum11	-0.9749 (-1.64)	-0.2009 (-0.36)	/
Exp_dum12	-0.8954 (-1.37)	0.4654 (0.89)	/
Exp_dum13	0.5829 (1.13)	-1.0583 (-1.10)	/
Exp_dum14	0.3924 (0.83)	/	/
Exp_dum15	***-2.7683 (-4.39)	/	/
Imp_dum1	***2.3594 (5.44)	(2.67) ***1.4904	/

Imp_dum3	**1.0552 (2.22)	/	-2.9503 (-0.26)
Imp_dum4	0.4085 (0.97)	/	/
Imp_dum5	***1.5653 (2.95)	/	/
Imp_dum6	**0.1321 (0.33)	-0.7199 (-0.97)	/
Imp_dum7	0.5193 (1.49)	0.1507 (0.38)	/
Imp_dum8	0.5323 (1.25)	/	/
Imp_dum9	0.1543 (0.36)	/	-7.0738 (-1.50)
Imp_dum10	0.2205 (0.63)	0.2484 (0.50)	/
Imp_dum11	0.0632 (0.17)	0.3900 (1.05)	/
Imp_dum12	***1.9135 (4.26)	0.8686 (0.82)	/
Imp_dum13	0.6303 (1.37)	/	/
Imp_dum14	*0.6303 (1.86)	/	/
Imp_dum15	0.8367 (-0.66)	/	/
Cons	***22.9784 (17.90)	*** 22.2639 (13.97)	-5.6283 (-1.42)
Pseudo- R ²	0.6047	0.8016	0.8313
N	3780	540	108
*** معنوية معاملات المتغيرات عند مستوى معنوية 01% ** معنوية معاملات المتغيرات عند مستوى معنوية 05% * معنوية معاملات المتغيرات عند مستوى معنوية 10%			

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (5) .

من خلال ما تم تقديره لنماذج الدراسة في الجدول أعلاه، تكون القراءة الإحصائية للنماذج الثلاثة

كما يلي:

❶ **النموذج الأول (الدول العربية):** نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج ارتفعت بشكل كبير مقارنة مع باقي النماذج المقدره بمختلف المنهجيات إلى أكثر من 60%، وهذا يعود إلى الخصائص المميزة لهذه المنهجية في التعامل مع الأخطاء القياسية القوية، مع تضمين عدد كبير من المتغيرات الصورية لتقدير النموذج ، كما نلاحظ تقارب المرونة مع باقي النماذج المقدره سابقا.

② النموذج الثاني(دول المجلس التعاون الخليجي): كما لاحظنا نموذج الجاذبية المقدر للدول الخليجية قوته التفسيرية للمتغير التابع ارتفعت بشكل كبير إلى أكثر من 80% مقارنة بالنماذج المقدر سابقا، كما أن نلاحظ نقص مرونة المسافة إلى -0.96.

③ النموذج الثالث (بعض الدول المغاربية): كما أن تقدير نموذج مجموعة بعض الدول المغاربية كانت قوة المتغيرات المستقلة التفسيرية للمتغير التابع تقدر 83.23%، أي انخفاض عن باقي النماذج المقدر سابقا، وهذا يرجع لإهمال بعض من المتغيرات الأساسية بالنموذج كالمسافة (LDistw)، وكل من المتغيرين gatt_d، gatt_o، بمعنى نقص عدد المتغيرات بالنموذج، أيضا نلاحظ انعدام مرونة المسافة.

4.2 منهجية مقدر شبه الامكان الأعظم بواسون متعدد الاتجاهات (PPMLHDFE): سوف نقوم بتقدير

PPML بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات، كما وضحتها ¹Correia, Guimarães, Zylkin (2019a)، ويعتبر

المقدر المستخدم قويا من الجانب الإحصائي وقضايا التقارب، وذلك بسبب الإجراءات التي تم تطويرها

254

من خلال (Correia, Guimarães, Zylkin (2019b)¹ وسنتطرق إلى عرض نتائج مخرجات stata16 لتقدير نماذج الدراسة كمايلي:

الجدول رقم(3-15): تقدير نماذج الدراسة وفق منهجية (PPMLHDFE)

تقديرات المتغيرات المستقلة	نموذج الدول العربية	نموذج دول GCC	نموذج الدول المغاربية
Lgdp_o	-0.0036 (-0.08)	**0.0574 (2.54)	**0.0906 (1.98)
Lgdp_d	0.0274 (0.68)	-0.0183 (-1.33)	0.0176 (0.40)
Lpop_o	***0.3234 (5.30)	***1.3289 (7.67)	3.7268 (1.41)
Lpop_d	***0.2323 (5.70)	*** 0.7813 (4.66)	**0.1649 (2.55)
LPS	***0.1232 (5.78)	-0.3158 (-0.98)	0.2332 (1.30)
LCI	0.2326 (1.57)	-0.0329 (-0.20)	-0.3001 (-0.71)
LDistw	***-1.0708 (-18.09)	***-0.09658 (-7.65)	/
contig	*-0.2283 (-1.82)	***-0.7363 (-4.15)	/
gatt_o	***0.8207 (5.54)	***0.3474 (2.66)	/
gatt_d	***1.0064 (7.62)	***0.5145 (4.47)	/
A_EU	***1.3543 (7.15)	/	***0.5520 (2.68)
A_USA	***0.7378 (9.85)	***0.3044 (2.91)	0.0723 (0.53)
Cons	***24.2631 (27.19)	***23.0880 (20.66)	***-13.1691 (-3.46)
Pseudo- R²	0.7473	0.8710	0.8717
N	3780	540	108
*** معنوية معلمات المتغيرات عند مستوى معنوية 01% ** معنوية معلمات المتغيرات عند مستوى معنوية 05% * معنوية معلمات المتغيرات عند مستوى معنوية 10%			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(6)

¹-Sergio Correia, Paulo Guimaraes, and Tom Zylkin(April 22, 2019)."Verifying the existence of maximum likelihood estimates for generalized linear models" arXiv:1903.01633v4, Cornell University.

من خلال الجدول رقم (15.3) تكون القراءة الاحصائية لنماذج الدراسة المقدره وفق منهجية

(PPMLHDFE) كمايلي:

① النموذج الأول (مجموعة الدول العربية): نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و بمقارنة نتائج نموذج PPML مع نتائج نموذج PPMLHDFE نلاحظ أن القوة التفسيرية لنموذج PPMLHDFE كانت أكبر من القوة التفسيرية لنموذج PPML حيث ارتفعت بشكل كبير وانتقلت من حوالي 60.47% إلى أكثر من 74.73%، وهذا رغم أن نموذج PPMLHDFE لا يتضمن متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (15 مصدرين و 15 مستوردين) كما هو الحال في نموذج PPML؛ غير أن خاصية السرعة في تنفيذ المنهجية جعلتها أكثر كفاءة في التعامل مع المتغيرات.

– وبالنسبة لمعنوية المعلمات المقدره، نلاحظ أن المتغيرين $Lgdp_o$ ، $Ldistw$ ، A_USA ، A_EU ، $Lpop_d$ ، $Lpop_o$ ، LPS ، معنويين عند مستوى 1% في كلا النموذجين كما أن المتغير LCI معنوي عند مستوى 10% في النموذج المقدر بـ PPMLHDFE وغير معنوي في نموذج المقدر بـ PPML. بينما المتغير $contig$ معنوي عند مستوى 10% في نموذج PPMLHDFE، بينما غير معنوي في نموذج PPML، أما فيما يخص المرونات فنلاحظ أنها متقاربة في كلا النموذجين وتطابق النظرية الاقتصادية.

② النموذج الثاني (دول مجلس التعاون الخليجي): وكانت نتائج تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات PPMLHDFE للدول الخليجية كانت كما في الجدول أعلاه، حيث إذا قارنا نتائج نموذج PPML مع نتائج نموذج PPMLHDFE نلاحظ أن القوة التفسيرية لنموذج PPMLHDFE كانت أكبر من القوة التفسيرية لنموذج PPML حيث انتقلت من حوالي 80% إلى أكثر من 87%، وهذا رغم أن نموذج PPMLHDFE لا يتضمن متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (6 مصدرين و 6 مستوردين) كما هو الحال في نموذج PPML. أما بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدره، نلاحظ أن المتغير $Lgdp_o$ معنوي عند مستوى 5% أما في النموذج PPML كانت عند مستوى 1%، كما أن المتغيرين $Lgdp_o$ ، $Ldistw$ ، $Lpop_d$ ، $Lpop_o$ ، $gatt_o$ ، $gatt_d$ ، A_USA ، $contig$ معنويين عند مستوى 01% في النموذجين. بينما $gatt_o$ ، $contig$ معنوية عند مستوى 05% في نموذج PPML، أما فيما يخص المرونات فنلاحظ أنها متقاربة في كلا النموذجين وتطابق النظرية الاقتصادية.

③ النموذج الثالث (بعض الدول المغاربية): من الجدول أعلاه نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج

ارتفعت إلى أكبر من 87%، مقارنة بالنموذج المقدر بـ PPML، كما أن معنويات معلمات المتغيرات

Lpop_d، Lgdp_o ذو دلالة إحصائية عند مستوى 05% ، بينما معلمة المتغير A_EU ذو دلالة إحصائية عند مستوى 01%، بينما في النموذج السابق معنوية Lgdp_o، A_EU معنوية عند مستوى 05%، أما باقي المتغيرات فليس لها دلالة إحصائية، أما مرونة المسافة فهي منعقدة في كلا النموذجين. وبناءا على كل ما سبق، يمكن حصر جميع المنهجيات التي استعملت لتقدير نماذج الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-16): تقييم المناهج التقديرية المستخدمة لتقدير نماذج الدراسة

اسم المنهجية	المزايا	العيوب	المرجع
(OLS) التقليدية	- بسيطة؛	- فقدان البيانات(حذف التدفقات التجارية الصفرية)؛ - تحيز المعلمات.	(Linders , de Groot :2006), (Westerlund Wilhelmsson : 2009), (Martin, Pham: 2008)
Fixed Effects Estimation	- بسيطة؛ - مراقبة عدم التجانس غير الملحوظ	- فقدان البيانات؛ (اسقاط الحد الثابت في الانحدار) - حذف التدفقات الصفرية؛ - التحيز في الاختيار.	Matyas (1998); Egger (2000); Glick and Rose (2002); Egger and Pfaffermayr (2003); Micco et al. (2003); Andrews (2006); Henderson and Millimet (2008)
Fixed Effects two groups	-طريقة تكرارية لتقدير النموذج	- تحيز المعلمات؛ - مشكل التداخل بين المتغيرات	Head and Mayer (2014)
BB(2009)	- التعامل بشكل جيد مع المقاومة متعددة الأطراف(MR) بين	- تحيز المعلمات؛ - التعميم اللامعلمي لتعديل التباين	Baier and Bergstrand (2009)

	الاختلافات	المصدر والمستورد بافتراض متغير المسافة يعكس تكلفة التجارة.	
Westerlund and Wilhelmsson (2009); Siliverstovs and Schumacher (2009); Liu (2009); Shepherd and Wilson (2009); Martínez- Zarzoso et al. (2007); Santos Silva and Tenreyro (2006); An and Puttitanun (2009) Correia, Guimarães, Zylkin (2019a)	- تحيز المتغير التابع يكون محدودا عند وجود عدد كبير من الملاحظات.	- ثلاثية الأبعاد؛ - تتعامل مع مشكلة التدفقات التجارة الصفرية - تقدم تقديرات غير متحيزة مع مرونة غير متحيزة. - يتم قياس جميع الملاحظات بالتساوي؛ - المتوسط الحسابي دائما ايجابي.	PPML
Correia, Guimarães, Zylkin (2019b)	- تحيز المتغير التابع في بعض الحالات.	- متعددة الأبعاد؛ - سريعة جدا.	PPMLHDFE

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق من نتائج إحصائية و

Estrella Gomez Herrera, Comparing alternative methods to estimate gravity models of bilateral trade, University of Granada, Campus de la Cartuja s/n, 18071 Granada, Spain, P7.

من خلال ما سبق من القراءات الإحصائية لجميع نماذج الدراسة وفق مختلف المنهجيات واضح أن نموذج PPMLHDFE هو الأفضل، وبالتركيز على إشكالية البحث والمتعلقة بعلاقة الاتفاقيات التجارية الإقليمية مع أداء التجارة البينية للعينات المدروسة، فإن نتائج تقدير نموذج الدول العربية تشير إلى أن معلمات المتغيرات A_EU، A_USA، gatt_d، gatt_o ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 01%، وبما أن إشارة معلمات المتغيرات السابقة موجبة، فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة الطردية بين تلك الاتفاقيات

وحجم التجارة العربية البينية، كما أن نموذج الدول الخليجية نلاحظ العلاقة الطردية بين الشراكة الأمريكية و حجم التجارة البينية للدول الخليجية، فهو النموذج الأفضل في تفسير إشكالية الدراسة بالنسبة للدول الخليجية، و أيضا نموذج الدول المغاربية نلاحظ الأثر الايجابي للشراكة الاومتوسطية في تعزيز حجم التجارة البينية للدول الثلاث.

ثانيا

القراءة الاقتصادية لنماذج الدراسة

عموما بعد التحليل الإحصائي لنماذج الدراسة بمختلف المنهجيات التقديرية القديمة والحديثة، تكون القراءة أو التحليل الاقتصادي لظاهرة المشاركة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين الدول العربية وبعض الأقطاب الرأسمالية محل الإشكالية كما يلي:

1) القراءة الاقتصادية لنماذج الجاذبية البديهي: بعد الاطلاع على النتائج الإحصائية لمنهجية المربعات الصغرى العادية المعتمدة لتقدير نماذج الدراسة الثلاثة على التوالي كما يلي:

❶ القراءة الاقتصادية لنموذج الدول العربية وفق منهجية (OLS): وانطلاقا مما تم التوصل إليه في القراءة الإحصائية للنموذج المقدر للدول العربية، نلاحظ أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في عدد السكان للدول المنشأ والوجهة، إضافة إلى الانخراط في إبرام اتفاقيات مع الولايات المتحدة، أيضا المشاركة في الاتفاقيات في إطار اتفاقية القات بالنسبة للدول المنشأ والوجهة، لها علاقة طردية مع إجمالي التجارة العربية البينية، مما يفسر ارتفاع حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، أي ارتفاع حجم الصادرات أو الواردات، أو مجموعهما معا، كما أن عدد السكان له علاقة كبيرة في تحديد حجم التبادلات التجارية كما هناك علاقة عكسية بين المسافة وحجم التجارة العربية البينية، مما يعنى توافق مع النظرية الاقتصادية، كما نلاحظ من النموذج المقدر أن الاستقرار السياسي للدول المنشأ له علاقة طردية مع حجم التجارة العربية البينية، أي أن الدول المستقبلية للتبادلات التجارية والتي نقصد بها في هذا النموذج الدول العربية له أهمية في رفع حجم التبادلات التجارية سواء ما بين الدول العربية نفسها، أو مع العالم الخارجي ضمن اتفاقيات الشراكة المبرمة، أما حجم الفساد للدول المنشأ له كذلك له علاقة عكسية مع حجم إجمالي التجارة البينية، مما يعني أن الصفقات التجارية تتأثر بالسياسة التجارية والاقتصادية للدول المنشأ، وكل هذا يعتبر متناسق مع أدبيات الاقتصاد الدولي، وباقي المتغيرات والمتمثلة في التواصل والتقارب المشترك والنتائج المحلي الإجمالي والشراكة الأوروبية متوسطة فهي غير مهمة في هذا النموذج المقدر وفق منهجية (OLS)، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية. ومما سبق من تفسير وشرح للنموذج الاقتصادي

نلاحظ تطابق هذا التحليل مع اختبار Ramsey's RESET الذي أثبت ضعف قدرة النموذج* المقدر بهذه المنهجية في تفسير أثر المشاركة في الاتفاقيات التجارية على إجمالي حجم التجارة البينية وفق أدبيات نماذج الجاذبية الدقيقة والصحيحة المتناسبة مع أدبيات التجارة الدولية الحديثة، لذا هذا النموذج مرفوض من الناحية الاقتصادية والقياسية.

② القراءة الاقتصادية لنموذج الدول الخليجية وفق منهجية (OLS): حسب القراءة الإحصائية للنموذج المقدر، ومن خلال الصيغة الرياضية للانحدار الخطي المتعدد، نلاحظ أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في عدد السكان للدول المنشأ والوجهة، إضافة إلى إبرام اتفاقيات مع الولايات المتحدة أيضا المشاركة في الاتفاقيات في إطار اتفاقية القات بالنسبة للدول الوجهة، لها علاقة طرية مع إجمالي التجارة البينية للدول مجلس التعاون الخليجي، بمعنى الدخول في الترتيبات التجارية الحديثة يعمل على تعزيز حجم التجارة البينية لدول الخليج، بمعنى حدوث خلق للتجارة، كما هناك علاقة عكسية بين المسافة وحجم التجارة البينية، مما يعنى توافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن الاستقرار السياسي للدول المنشأ له علاقة طردية مع حجم التجارة البينية لدول GCC، وهذا ما يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية، أما والشراكة الاورومتوسطية فهي منعدمة باعتبار عدم وجود اتفاقيات في إطار هذا الشكل وهو ما يعني توافق مع النتيجة المقدرة، أما باقي المتغيرات والمتمثلة في التواصل والتقارب المشترك، حجم الفساد للدول المنشأ الناتج المحلي الإجمالي للدول المنشأ والوجهة، جميعها في هذا النموذج المقدر وفق منهجية (OLS) غير مؤثرة ولو لها أهمية في تحديد حجم التجارة البينية للدول حسب اختبار تحديد الأهمية سابقا، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية. ومما سبق من تفسير وشرح للنموذج الاقتصادي نلاحظ تطابق هذا التحليل مع اختبار Ramsey's RESET الذي أثبت ضعف قدرة النموذج المقدر لتفسير أثر المشاركة في الاتفاقيات التجارية على إجمالي حجم التجارة البينية وفق أدبيات نماذج الجاذبية المستحدثة والمطابقة مع أدبيات التجارة الدولية الحديثة، لذا هذا النموذج مرفوض من الناحية الاقتصادية والقياسية.

* ضعف في توصيف قدرة النموذج يعني هناك نقص أو عيب في المعلومات النظرية، أو محدودية أو عدم المعرفة الكاملة بالعوامل الخاصة والمؤثرة في العلاقة المدروسة، أو وجود عيب في البيانات، أو إتباع منهجية غير مناسبة للتقدير....الخ وبما أن منهجية OLS واجهت انتقادات كثيرة من قبل الباحثين في كيفية التعامل مع الأخطاء القياسية القوية مما يعني نموذج دراستنا هذا كان مرفوضا اقتصاديا نظرا للمنهجية المتبعة في التقدير.

③ القراءة الاقتصادية لنموذج الدول المغاربية وفق منهجية (OLS): وفي النموذج المقدر لبعض من دول شمال إفريقيا* وحسب القراءة الإحصائية للنموذج سابقا، ومن خلال المعادلة الرياضية للانحدار الخطي المتعدد، نلاحظ أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في عدد السكان للدول المنشأ والوجهة الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة، لها علاقة طرئية مع حجم التجارة البينية لهذه الدول، مما يعني توافق مع الأدبيات الاقتصادية، كذلك نلاحظ أن المسافة له علاقة عكسية مع حجم التجارة البينية، مما يعني تناسب مع أدبيات نموذج الجاذبية، أما الشراكة الأوروبية متوسطة فهي مهمة حسب نتائج النموذج ورغم تفعيل هذه الاتفاقيات بشكل كبير مع هذه الدول محل الدراسة في أرض الواقع مقارنة بحدثة الشراكة الأمريكية، نفس الشيء مع الاتفاقيات المبرمة في إطار اتفاقية القات التجارة البينية للدول المغاربية ورغم اختبار تحديد أهمية هذه المتغيرات في تحديد حجم التجارة البينية إلا أنها أهملت وهذا ما يتنافى مع أدبيات نماذج الجاذبية، كما هناك علاقة طردية بين حجم التجارة البينية للدول المغاربية مع الاستقرار السياسي للدول المنشأ وهذا ما يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية، وكذلك باقي المتغيرات والمتمثلة في حجم الفساد للدول المنشأ، الناتج المحلي الإجمالي للدول الوجهة جميعها في هذا النموذج المقدر وفق منهجية (OLS) غير مؤثرة ولو لها أهمية في تحديد حجم التجارة البينية لهذه الدول حسب اختبار تحديد الأهمية سابقا، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية. ومما سبق من تفسير وشرح للنموذج الاقتصادي نلاحظ تطابق هذا التحليل مع اختبار Ramsey's RESET الذي أثبت ضعف قدرة النموذج المقدر لتفسير أثر المشاركة في الاتفاقيات التجارية على إجمالي حجم التجارة البينية وفق أدبيات نماذج الجاذبية مع أدبيات التجارة الدولية الحديثة، لذا هذا النموذج مرفوض من الناحية الاقتصادية والقياسية.

(2) القراءة الاقتصادية لنماذج الجاذبية الهيكلية: بعد الاطلاع على النتائج الإحصائية للمنهجيات

المعتمدة في هذا السياق، كانت القراءة الاقتصادية للنماذج الجاذبية المقطرة على التوالي كما يلي:

1.2 نماذج الدراسة المقدر وفق منهجية التأثيرات الثابتة: هذه النماذج المقطرة تتمثل في:

① نموذج الدول العربية: بالاعتماد على التحليل الإحصائي في القراءة الإحصائية، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة، وعدد السكان لدول الوجهة والمنشأ، ووضع الاستقرار السياسي للدول المصدرة، وكذلك الحدود المشتركة لهم جميعا علاقة طردية مع إجمالي التجارة العربية البينية، وهذا ما يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية، بمعنى أنه يزداد الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة بوحدة واحدة

* وتضم ثلاث دول من شمال إفريقيا، وهم الجزائر، المغرب، وتونس.

مقابل زيادة بنسبة 0.96% في حجم التجارة العربية البينية، بمعنى أن مصدر الناتج المحلي هو الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، لذا أي اضطرابات في الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يؤدي إلى رفع أو انكماش النشاط الاقتصادي المحلي العربي، كذلك كلما كانت هناك زيادة في عدد سكان الدول المصدرة والمستوردة على التوالي، بمقدار وحدة واحدة يقابله زيادة بنسبة 0.61%، 0.30% بأجمالي التجارة البينية العربية، بمعنى ارتفاع الطلب المحلي أي ارتفاع الدخل، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة، أما استقرار البيئة السياسية فكلما ارتفع معدل الاستقرار بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع إجمالي التجارة البينية بمقدار 0.14%، غير أن الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة ليس له تأثير في حركة تغيير التجارة البينية وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية، أيضا نلاحظ أن المسافة الجغرافية لها علاقة عكسية مع حجم التجارة البينية للدول العربية، وهذا ما يتماشى مع أدبيات نماذج الجاذبية، غير أن حجم الفساد ليس له تأثير في إجمالي التجارة العربية البينية، بمعنى هناك تضارب مع أدبيات الاقتصاد الدولي كما نلاحظ الاتفاقيات الإقليمية سواء الأوروبية أو المتوسطية، والاتفاقيات الأمريكية، والاتفاقيات في إطار القات للدول المصدرة والمستوردة لهم تأثير في إجمالي التجارة البينية، غير أن هذا التأثير ضئيل كما لاحظنا من التحليل الإحصائي، كما نلاحظ أن الإمارات تنصدر قائمة المصدرين في التبادلات التجارية البينية وهذا ما يتطابق مع التقارير الإحصائية للنقد الدولي والعربي، غير أن هذه النتائج لا تفسر إشكالية البحث بما يتماشى وأدبيات التجارة الدولية الحديثة، لذا هذا النموذج المقدر وفق منهجية التأثيرات الثابتة غير كافي لتفسير ظاهرة الدراسة بشكل مقبول الناحية الاقتصادية.

وهذا يرجع إلى الانتقادات الموجه اتجاه هذه المنهجية التي لا تتلاءم مع نماذج الجاذبية الهيكلية، وهذا رغم تضمين متغيرات وهمية للتحكم في المقاومة التقيدية بين المصدر والمستورد، غير أن الإسقاطات بسبب التداخل الخطي بين المعلمات يؤدي إلى نتائج مغلوطة ومتحيزة تتنافى والأدبيات النظرية.

2 نموذج الدول الخليجية: نلاحظ من خلال تقديرات معلمات المتغيرات كل من الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة والمستوردة، عدد السكان للدول الوجه، كما أن التقارب والتواصل، على اعتبارهم متغيرات أساسية في الأدبيات النظرية، غير أن هذا النموذج ليس لهم تأثير ودور في تغيير حجم التجارة البينية لدول GCC وهذا ما يتعارض مع الأدبيات النظرية لنماذج الجاذبية، كما أن باقي المتغيرات لها تأثير ضعيف في تغيير حجم التجارة البينية كوضع الاستقرار السياسي للدول المصدرة، كما أن المسافة وفق منهجيات نماذج الجاذبية لها علاقة عكسية في التأثير على حجم إجمالي التجارة البينية، أي حسب

التقديرات الإحصائية زيادة وحدة واحدة من المسافة يؤدي إلى انخفاض في حجم التجارة البينية، كما أن تأثير اتفاقية GATT على التجارة الثنائية للدول الأعضاء بشكل ضئيل ويقدر بزيادة 0.34% أي قريبة للصفر، بينما الدول غير الأعضاء بنسبة 0.99%، كما نلاحظ بأن تأثير الشراكة الأمريكية على التجارة البينية سلبي وبمقدار انخفاض في حجمها بنسبة 0.79%، كما تفسر التقديرات بأن دولة الإمارات تصدر قائمة المصدرين والمستوردين في تحديد حجم التجارة البينية لدول الخليج، عموماً من خلال ما سبق من التحليل الاقتصادي، فالنموذج وفق منهجية التأثيرات الثابتة نتائجها ناقصة وغير مقبولة من الناحية الاقتصادية كونها لا تتماشى والدراسات النظرية لنماذج الجاذبية.

③ نموذج الدول المغاربية: بالاعتماد على التحليل الإحصائي لنموذج الدول المغاربية، ورغم تضمين متغيرات إضافية لرفع القوة التفسيرية للنموذج ككل، نلاحظ أن جميع المتغيرات مهمة في هذا النموذج وهذا ما يتنافى مع الأدبيات الاقتصادية، كما نلاحظ انعدام مرونة المسافة الجغرافية، وهذا متعارض مع دراسات نماذج الجاذبية، وعليه هذا النموذج غير مقبول من الناحية الاقتصادية.

2.2 نماذج الدراسة المقدر وفق منهجية التأثيرات الثابتة باتجاهين: وهي كمايلي:

① نموذج الدول العربية: على الرغم من أن النموذج السابق يتضمن عدد كبير من المتغيرات الوهمية التي تعمل على إدراك العراقيل بين الدول المصدرة والدول المستوردة، إلا أن النتائج من الناحية الاقتصادية كانت مرفوضة لسبب تقديرات معلمات التي كانت بعيدة عن أدبيات النظرية، وعليه فالقراءة الاقتصادية للنموذج وفق التأثيرات الثابتة باتجاهين متقاربة في التقديرات مع النموذج السابق، إلا أن التقديرات من الناحية القياسية متضاربة كما توصل إليه كل Rose(2004) و Tomz(2007)¹ حيث نجد من الجدول رقم(3-12)، بأن الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة، عدد السكان للدول الوجه والمنشأ والاستقرار السياسي لهم جميعاً علاقة طردية ولكن نسبة المساهمة في زيادة التجارة البينية ضئيلة جداً حيث تقدر بـ 0.09%، 0.61%، 0.30%، 0.14% على التوالي، كما نجد تأثير اتفاقية GATT على التجارة الثنائية بالنسبة للدول الأعضاء قريبة من 0.57% بينما غير الأعضاء التأثير أكبر بقيمة 1.03% على التجارة الثنائية للدول غير الاعضاء، كذلك الحال بالنسبة للدول المشاركة في اتفاقية الشراكة

¹ - Kosuke Imai, In Song Kim, On the Use of Two-way Fixed Effects Regression Models for Causal Inference with Panel Data, March 2, 2019, P18, Archive Network (<https://cran.r-project.org/package=wfe>). Earlier versions of this paper were entitled, "Understanding and Improving Linear Fixed Effects Regression Models for Causal Inference," and "On the Use of Linear Fixed Effects Regression Estimators for Causal Inference" (Imai and Kim, 2011). The results concerning the one-way fixed effects estimator in these papers are published as Imai and Kim (2019).

الاورومتوسطية تأثيرها طردي على إجمالي التجارة البينية بنسبة 1.11%، أما تأثير الشراكة الأمريكية على إجمالي التجارة البينية لها تأثير ضئيل وزيادة 0.71%، أما المسافة فلها علاقة عكسية مع إجمالي التجارة وهذا ما يتماشى مع الأدبيات النظرية، غير أن الفساد ورغم أهميته في تحديد السياسة التجارية إلا أنه مهمل في هذا النموذج وعليه يمكننا القول بأنه بسبب نماذج التأثيرات باتجاهين وتقديراتها الخطية المعيارية غير الصحيحة نتيجة التعميم اللامعلمي لتعديل التباين والاختلافات، وعليه فهو مرفوض من الناحية الاقتصادية لتحليل هذا النموذج.

② نموذج الدول الخليجية: كما لاحظنا التحليل الاقتصادي لنموذج دول GCC وفق المنهجية التأثيرات الثابتة حيث رغم زيادة عدد المتغيرات الوهمية للرفع من القوة التفسيرية للنموذج ككل إلا أن النتائج من الناحية الاقتصادية كانت مرفوضة لسبب تقديرات المعلومات التي كانت بعيدة عن الأدبيات النظرية، ومنه كانت القراءة الاقتصادية للنموذج وفق التأثيرات الثابتة باتجاهين متقاربة في التقديرات مع النموذج السابق، حيث أن معظم المتغيرات الأساسية لنماذج الجاذبية كانت مهملة في تقديرات هذا النموذج كالنتائج المحلي الإجمالي، عدد السكان..الخ، كما أن تأثير اتفاقية GATT على التجارة الثنائية للدول الأعضاء شبه منعدمة، بينما الدول غير الأعضاء فهي تعمل على زيادة التجارة البينية بمقدار 0.99% غير أن أثر الشراكة الأمريكية على التجارة البينية لدول GCC عكس تقديرات المنهجية السابقة فهي على علاقة طردية مع إجمالي التجارة البينية بمقدار زيادة في حجمها 0.79%، ومن خلال القراءة الاقتصادية نلاحظ التقديرات من الناحية القياسية كانت متضاربة كما توصل إليه كل Rose(2004) و Tomz (2007) حسب ما طرحناه سابقا يمكننا القول بان هذا النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية مرفوض بسبب تقديراته الخطية المعيارية غير الصحيحة.

③ نموذج الدول المغربية: من خلال التقديرات الإحصائية وبالمقارنة مع تقديرات النموذج السابق للدول المغربية، نلاحظ إهمال كل المتغيرات المكونة للنموذج، وهذا يتنافى مع الأدبيات النظرية، كما نلاحظ أثر الشراكة الاورومتوسطية على التجارة البينية للدول المغربية ايجابية ولكن بمقدار زيادة 0.38 % عكس النموذج السابق كان لأثر الشراكة الاورومتوسطية تأثير سلبي على حجم التجارة البينية، وعموما حسب التقديرات الإحصائية هذا النموذج من الناحية الاقتصادية مرفوض.

3.2 نماذج الدراسة المقدرة وفق منهجية بدون التأثيرات الثابتة: ويمكن عرضها كمايلي:

① نموذج الدول العربية: نلاحظ من خلال التقديرات الإحصائية لنموذج الدول العربية، أن الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة والمستوردة غير معنوي، كذلك نلاحظ هناك علاقة طردية بين المسافة الجغرافية مع حجم التجارة البينية للدول العربية، وكل هذا يتنافى مع الأدبيات النظرية لنماذج الجاذبية، كما نلاحظ باقي المتغيرات لها تأثير ضعيف في تغيير حجم التجارة البينية، رغم أهميتها في تحديد محددات التجارة كعدد السكان، التقارب والتواصل والاستقرار السياسي، أما بالنسبة لحجم الفساد له علاقة طردية مع إجمالي التجارة البينية، وهذا يتنافى مع واقع الدراسات الاقتصادية، أما بالنسبة لأثر الاتفاقيات GATT على التجارة الثنائية للدول الأعضاء فهو يعتبر تأثير سلبي ويقدر بـ 0.89%، وبأقل درجة مع الدول غير الأعضاء بمقدار تخفيض 0.67% من حجم التجارة البينية لهم، وهو مخالف عن النموذج السابق في التقديرات الثابتة المتضاربة في هذا التقدير، عموما نلاحظ تناقض التقديرات مع التصورات الحقيقية وعليه هذا النموذج مرفوض.

② نموذج الدول الخليجية: نلاحظ من خلال التقديرات الإحصائية لنموذج الدول الخليجية، عدم معنوية الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة والمستوردة، كذلك نلاحظ هناك علاقة طردية بين المسافة الجغرافية مع حجم التجارة البينية للدول الخليجية، وهذا يتنافى مع الأدبيات النظرية، بينما هناك علاقة طردية بين عدد السكان للدول المصدرة والمستوردة، وكذلك الاستقرار السياسي، وهذا يتماشى مع الأدبيات النظرية، غير أن هذا التأثير ضئيل حيث نلاحظ زيادة عدد السكان للدول المصدرة والمستوردة بمقدار وحدة واحدة مقابل زيادة في حجم التجارة البينية لدول الخليج بنسبة 1.14%، 1.03% على التوالي، كذلك الاستقرار السياسي يزداد بوحدة واحدة يقابله زيادة 1.06% في حجم التجارة البينية، بينما بالنسبة لأثر اتفاقية GATT على التجارة الثنائية للدول الأعضاء فهو غير مهم في تقديرات هذا النموذج، كذلك الحال بالنسبة للدول غير الأعضاء، وهذا يتعارض مع دراسات نماذج الجاذبية، أما أثر الشراكة الأمريكية على التجارة البينية لدول الخليج زيادة بنسبة 0.44%، عموما مما سبق نرفض هذا النموذج من الناحية الاقتصادية.

③ نموذج الدول المغربية: من خلال التقديرات الإحصائية، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة له تأثير محدود ويقدر بزيادة في حجم التجارة البينية للدول المغربية بنسبة 0.09%، وذلك مقابل زيادة وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة غير مهم في

تحديد إجمالي التجارة البينية، وهذا يتنافى مع الأدبيات النظرية، كما نلاحظ هناك علاقة طردية بين كل من عدد السكان للدول المصدرة والمستوردة، الاستقرار السياسي، والتقارب والتواصل مع إجمالي التجارة البينية للدول المغربية بزيادة تقدر بـ 5.7%، 5.8%، 0.31%، 15.33% على التوالي، أما أثر الاتفاقية GATT على التجارة الثنائية للدول الأعضاء وغير الأعضاء ليس لها دور في تحديد حجم التجارة البينية في هذا النموذج، كذلك بالنسبة للشراكة الاورومتوسطية، والأمريكية، وهذا ما يتناقض مع دراسات نماذج الجاذبية، وعليه النموذج وفق هذه المنهجية مرفوض من الناحية الاقتصادية.

4.2 تقدير نماذج الدراسة وفق منهجية (PPML): ويمكن تقديم هذه التقديرات لجميع النماذج كما يلي:

① نموذج الدول العربية: لتفسير التقديرات الإحصائية للنموذج من جانب الشق الاقتصادي، نلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة مؤثر بشكل سلبي و غير معنوي، كما أن الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة غير مؤثر في حركة التجارة البينية، وكل هذا يتنافى مع دراسات نماذج الجاذبية الأساسية، كما أن عدد السكان للدول المصدرة والمستوردة لها علاقة ايجابية مع إجمالي التجارة البينية حيث يزداد عدد السكان بنسبة 1% مقابل زيادة في إجمالي التجارة البينية بنسب 0.32%، 0.23% على التوالي، وهذا ما يتماشى مع الأدبيات النظرية، كما أنه هناك علاقة عكسية قوية بين المسافة وإجمالي التجارة البينية، حيث نلاحظ تزداد مرونة المسافة بمقدار 1% يقابله انخفاض في إجمالي حجم التجارة البينية بمقدار 1.07%، كما أن زيادة نسبة 1% من معدل الاستقرار السياسي يؤدي إلى زيادة 0.123% وهذا يتماشى مع أدبيات دراسات نماذج الجاذبية، أما بالنسبة لأثر اتفاقية القات على الدول الأعضاء فهي معنوية ولها علاقة ايجابية بحيث نلاحظ زيادة 1% بالاتفاقية يؤدي إلى زيادة 0.82% من إجمالي التجارة الثنائية للدول الأعضاء، وهذا يؤثر على الدول غير الأعضاء وذلك بنسبة 1% في زيادة التجارة الثنائية تقريبا، ويمكن تفسير هذا بأثر التحويل وصفة التشابكية التي تتميز بها اتفاقيات التجارة الاقليمية غير أن النسب تفسر استفادة الدول غير الاعضاء من هذه الاتفاقيات، كذلك أثر اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية لها علاقة ايجابية مع التجارة العربية البينية، حيث تعمل هذه الشراكة بزيادة 1.35% من إجمالي التجارة البينية، كما أن الشراكة الأمريكية لها علاقة ايجابية مع التجارة البينية للدول العربية بحيث تساهم بزيادة 0.73%، كما نلاحظ دولة الإمارات والبحرين من الدول المتصدرة قائمة المصدرين في الدول العربية، بحيث زيادة 1% من صادرات الإمارات يؤدي إلى زيادة 1.04% كدولة مصدرة في المجموعة حسب الإحصائيات الأخيرة 2019/2018 أما الباقي كمعدل الفساد والتقارب والتواصل غير مهم في هذا

النموذج، عموما بعد ما تم التوصل إليه من قراءة تحليلية فان هذا النموذج مرفوض من الناحية الاقتصادية باعتبار العلاقة العكسية بين الناتج الإجمالي للدول المصدرة وإجمالي التجارة، فحسب أساسيات نماذج الجاذبية تعد ايجابية على عكس هذه التقديرات.

② نموذج الدول الخليجية: كانت القراءة الاقتصادية لهذا النموذج كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة له علاقة ايجابية مع إجمالي التجارة البينية، حيث زيادة وحدة واحدة تؤدي بزيادة 0.05% من إجمالي التجارة البينية، غير أن الناتج المحلي للدول المستوردة غير مهم في هذا النموذج، وله علاقة عكسية حيث زيادة بوحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى نقص من إجمالي التجارة البينية وهذا يعكس نظرية الميزة النسبية لتفسير قيام التجارة الدولية، بمعنى تحويل انتقال التجارة إلى الدول أقل كفاءة، وهذا ما يتماشى مع أدبيات التجارة الدولية، كما أن عدد السكان للدول المصدرة والمستوردة ولهما علاقة ايجابية مع إجمالي التجارة البينية بزيادة تقدر بـ 1.32%، 0.78%، على الترتيب، وهذا يتماشى مع الأدبيات النظرية، كما أنه هناك علاقة عكسية بين مرونة المسافة وحجم التجارة البينية، حيث نلاحظ زيادة بنسبة 1% من المسافة يؤدي إلى نقص في حجم التجارة البينية بنسبة 0.96%، وهذا ما يتماشى مع أدبيات نماذج الجاذبية، كما أن التقارب والتواصل له علاقة عكسية مع إجمالي التجارة البينية للدول الخليجية، وهذا ما يتتافى مع الأدبيات النظرية، كما أن أثر اتفاقية القات على أداء التجارة الثنائية للدول الأعضاء ايجابي بحيث يؤدي زيادة تقدر 0.34% من إجمالي التجارة البينية، كما أن هذه الاتفاقية لها أثر ايجابي على الدول غير الأعضاء بمقدار زيادة 0.51% من إجمالي التجارة البينية، كما أن أثر الشراكة الأمريكية له أثر ايجابي على إجمالي التجارة البينية بمقدار زيادة 0.30%. عموما بعد القراءة الاقتصادية مبدئيا النموذج مقبول مقارنة بباقي النماذج المقدره الاخرى.

③ نموذج الدول المغاربية: من خلال التقديرات الإحصائية، تكون القراءة الاقتصادية لهذا النموذج حسب المعطيات الموجودة بحيث نلاحظ هناك علاقة ايجابية وقريبة من الواحد للناتج الحلي الإجمالي للدول المصدرة بحيث تؤدي زيادة 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي التجارة البينية بنسبة 0.09%، كما أن للاستقرار السياسي علاقة ايجابية مع إجمالي التجارة البينية للدول المغاربية بمقدار زيادة 0.23%، كما نلاحظ انعدام مرونة المسافة في هذا النموذج وهو ما يعكس عدم فاعلية المسافة في نموذج الدول المغاربية الثلاث، كما أن اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية لها أثر ايجابي على أداء التجارة البينية للدول المغاربية وتؤدي زيادة في إجمالي التجارة البينية للدول المغاربية بمقدار 0.55%، عموما مما تبين سابقا

نقول بأن بهذا النموذج فيه بعض المتغيرات كالنواتج المحلي ومعدل الفساد، والتقارب واتفاقية القات كانت غير مؤثرة في تغيير إجمالي التجارة البينية، وهذا ما يقلل من أهميته من اقتصاديا.

5.2 تقدير نماذج الدراسة وفق منهجية (PPMLHDFE): ويمكن عرض جميع القراءات الاقتصادية لهذه المنهجية كما يلي:

① نموذج الدول العربية: وبناء على كل ما سبق، نلاحظ تقارب في التقديرات بين نموذج PPML مع نموذج PPMLHDFE، ولو هناك بعض التناقضات مع أدبيات نماذج الجاذبية، في ما يخص الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته العكسية مع إجمالي التجارة البينية بالنسبة للدول المصدرة، بحيث يؤدي زيادة 1% من الناتج إلى خفض حجم التبادلات البينية بمقدار 0.003%، كذلك الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة ليس له دور في التأثير على إجمالي التجارة البينية، و كل هذا يفسر ضعف التبادلات البينية للدول العربية، وبالتركيز على إشكالية البحث والمتعلقة بدور الاتفاقيات الإقليمية في أداء التجارة العربية البينية، فإن نتائج تقدير النموذج تشير إلى أن معاملات المتغيرات A_{EU} ، A_{USA} ، $gatt_d$ ، $gatt_o$ ذو دلالة عند مستوى معنوية 01%، وبما أن إشارة معاملات المتغيرات السابقة موجبة، فإن ذلك يشير إلى العلاقة الطردية الموجبة بين تلك الاتفاقيات وحجم التجارة العربية البينية. بمعنى هذا النموذج الأقرب والأفضل في الإجابة عن إشكالية الدراسة التي تسعى إلى تحديد دور الاتفاقيات الإقليمية في تحديد حجم التجارة العربية البينية.

② نموذج الدول الخليجية: بمقارنة النموذج المقدر مع النموذج السابق نلاحظ، أن الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة له علاقة طردية ايجابية قوية مع إجمالي التجارة البينية للدول الخليجية، بحيث نلاحظ زيادة وحدة واحدة تؤدي زيادة بنسبة 0.06% من حجم التجارة البينية، وهذا ما يتماشى مع الأدبيات النظرية لنماذج الجاذبية، كما أن الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة غير معنوى في هذا النموذج كما أن عدد السكان للدول المصدرة والدول المستوردة له علاقة طردية مع التجارة البينية، بحيث نلاحظ زيادة 1% يؤدي زيادة في حجم التجارة البينية بمقدار 1.32%، 0.78% على التوالي، بمعنى زيادة في حجم الطلب المحلي الذي يعكس ارتفاع الدخل بالنسبة للدول المستوردة من جهة، وارتفاع الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية بالنسبة للدول المصدرة، وهذا يعتبر مؤشرا ايجابيا من الناحية الاقتصادية كما أن هناك علاقة عكسية بين المسافة وحجم التجارة البينية، بحيث زيادة المسافة بوحدة واحدة يقابله نقص في حجم التجارة البينية بنسبة 0.09%، وهذا ما يتماشى مع أدبيات نماذج الدراسة، كما أنه التقارب

والتواصل له علاقة عكسية مع حجم التجارة البينية، أما أثر اتفاقية القات على أداء التجارة الثنائية للدول الأعضاء ايجابي من خلال العلاقة الطردية بينها وبين حجم التجارة البينية بزيادة تقدر بـ0.34%، كما أن هذا الأثر ايجابي مع الدول غير الأعضاء ولكن بنسبة أكبر من دول الأعضاء وتقدر بـ0.51%، كما أن للشراكة الأمريكية الأثر الايجابي على حجم التجارة البينية للدول الخليجية، بزيادة تقدر بـ0.30% عموماً من خلال ما سبق هذا النموذج مقبول اقتصادياً لتفسير وتحليل إشكالية الدراسة في تحديد دور الشراكة الأمريكية الخليجية في تحديد حجم التجارة البينية.

③ نموذج الدول المغاربية: مع التقديرات الإحصائية وبالمقارنة مع كل النماذج السابقة، نلاحظ الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة له علاقة طردية قوية مع حجم إجمالي التجارة البينية للدول الثلاثة بحيث نلاحظ زيادة وحدة واحدة من الناتج يقابله زيادة بمقدار 0.09% من التجارة البينية، وهذا يعتبر ايجابياً من الناحية الاقتصادية، بينما الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة غير معنوي في هذا النموذج، كما أن عدد السكان للدول المستوردة له علاقة ايجابية مع التجارة البينية للدول المغاربية، بحيث نلاحظ زيادة وحدة واحدة يؤدي زيادة بمقدار 0.16% من التجارة البينية، بينما المسافة والتقارب والتواصل منعدمة، وهذا ما يفسر لعدم أهمية هذه المتغيرات في تحديد حجم التجارة البينية المغاربية، لكونها دول تتشارك حدود جغرافية وساحلية واحدة، أما أثر الشراكة الأوروبية متوسطة على أداء التجارة البينية للدول المغاربية فهو ايجابي ويعززها بمقدار 0.55%، عموماً هذا النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية في تفسير إشكالية الدراسة التي تسعى إلى تفكيك دور اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة في تعزيز حجم التجارة البينية.

الخلاصة

استعرضت الدراسة التطبيقية أهم المنهجيات والاختبارات التي اتبعت في أدبيات نماذج الجاذبية التقليدية والحديثة في مجال التجارة الدولية، انطلاقاً من منهجية (OLS) وصولاً إلى منهجية (PPMLHDFE) التي تعد أحدث تقنية في مجال أدبيات نماذج الجاذبية، حيث أبرزت هذه الدراسة استناد الاقتصاديين في جميع التوضيحات التي يقدمونها إلى نماذج مستمدة من نظرية مكتسبة، والتي تعطي للنماذج المقدرة فهم لظاهرة انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية على المستوى الإقليمي العربي حيث توفر لصانعي السياسات الاقتصادية وبالخصوص السياسة التجارية العربية صورة اقتصادية مختصرة، لاختبار البدائل الاقتصادية القريبة من الظاهرة، حيث كانت جميع المنهجيات والنماذج المستخلصة في هذه الدراسة كمايلي:

أولاً: تعتبر منهجية التقدير (OLS) المخصصة لتقدير نماذج الدراسة الثلاثة، غير موفقة في الاختبار كونها متحيزة وغير متسقة، نتيجة للمقاومة المتعددة الأطراف بين الأعضاء المتبادلة والمعبر عنها (MR)؛ وعجز هذه المنهجية على التحكم في هذه التباينات والاختطأ القياسية القوية؛

ثانياً: منهجية الآثار الثابتة رغم ايجابياتها في الكثير من الدراسات القياسية، لكن في هذه الدراسة أثبتت عيوبها وتحيزها في تقدير نماذج الدراسة، كذلك حالة منهجية الآثار الثابتة باتجاهين مصدر ومستورد؛

ثالثاً: تطبيق منهجية BB2009، والتي افترضت أن متغير المسافة يعكس تكلفة التجارة، للقضاء على مشكل هامش التجارة المقيد لحركة التبادل البيني بين المصدرين والمستوردين، غير أنها أثبتت تحيزها في تقدير نماذج الدراسة؛

رابعاً: انتهاج منهجية PPML الحديثة والواسعة الانتشار في مجال الاقتصاد القياسي لقدرتها القوية في التعامل مع خطأ Heteroskedasticity، ورغم تحسن نماذج الدراسة المقدرة إلا أنها أثبتت في بعض الحالات تحيزها؛

خامساً: تطبيق منهجية PPMLHDFE التقنية الحديثة في تقديرات نماذج الجاذبية الهيكلية، والتي تمتاز بسرعة التنفيذ أثبتت كفاءتها في تقدير نماذج الدراسة وخاصة في تفسير إشكالية الدراسة التي تعمل على تحديد دور مختلف الاتفاقيات التجارية الإقليمية، مع تسجيل بعض التحفظات وخاصة مع تقديرات متضاربة والمتعلقة بأساسيات نماذج الجاذبية كالناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان.

أما استخلاص النتائج من الناحية الاقتصادية لنماذج الدراسة تكون كما يلي:

1 نموذج الدول المغاربية، نلاحظ أنه رغم الدور الايجابي للشراكة الاورومتوسطية في تعزيز التجارة البينية، وهذا لا يعني زيادة الرفاهية لشعوب هذه الدول أو تحقيق خلق للتجارة داخل هيكلها التجاري، بينما يفسر هذا بالتبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية القديمة نتيجة اتفاقيات اقتصادية سياسية مبرمة سابقا وهذا ما يتطابق مع مفهوم الإقليمية الجديدة كونها تتمحور فيها مجموعة من "الدول النامية" حول احدى دول المركز " تعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول " المركز الاستعماري"، لكن هذه المرة على نحو "طوعي" وليس "قسري"، أي عدم وجود أسس متوازنة لتطبيق نظريات التجارة الدولية في كيان اقليمي يتسم بالاستقلالية؛

2 ضعف التبادل التجاري المغاربي البيني، وذلك بسبب السياسات التجارية التقييدية بين الدول المغاربية، حيث تخضع البلدان المغاربية لتعريف جمركية أكبر مع بعضها مقارنة مع التعريفات المطبقة مع أوروبا، وبوجه عام فإن المتوسط البسيط للتعريف الجمركية المطبقة في بلدان المغرب العربي أعلى بكثير منه في مجموعة العشرين أو مجموعة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، وإلى جانب الحواجز الجمركية، تواجه التجارة الإقليمية الداخلية معوقات غير جمركية عديدة، مثلاً يعد متوسط تكلفة التصدير أحد أعلى المتوسطات العالمية ويتفاوت بدرجة كبيرة عبر المنطقة بين البلدان المصدرة الأعلى كفاءة (المغرب وتونس) والأقل كفاءة (الجزائر وليبيا وموريتانيا) وبالنسبة لوقت التصدير، فهو مماثل عموماً لاقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية الأخرى ولكنه أعلى كثيراً منه في الاقتصاديات المتقدمة، وأيضاً نقاط التفتيش العديدة على الطرق، والتأخر عند المعابر الحدودية، والمدة التي تستغرقها إجراءات التخليص الجمركي وأوجه القصور التي تشوبها، أيضاً يعد ضعف شبكة النقل البري والجوي الإقليمية في المغرب العربي حاجزاً كبيراً أمام الاندماج التجاري، وتوجد أربع وسائل نقل بين بلدان المغرب العربي: البحر والجو والبر والسكك الحديدية. وتعد جميع وسائل النقل غير مطورة بالدرجة الكافية، كما أن غلق الحدود بين المغرب والجزائر يستحيل معه نقل السلع برا من ليبيا وتونس والجزائر إلى المغرب أو موريتانيا.¹

¹ أليكسي كيريف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مصدر للنمو لم يستغل بعد، تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، 2018، ص ص14، 15.

③ نموذج الدول الخليجية رغم الخطوات التي قطعها في مساره التكاملي من خلال تبني سياسات مشتركة، واقتصاد يمتاز بدرجة انفتاح عالية جدا مع العالم الخارجي، إذ نلاحظ حجم (الصادرات+الواردات) يصل إلى مستويات مرتفعة جدا من الناتج المحلي الإجمالي هذا لا يعني أنه هذه الاتفاقيات التجارية عملت على تحسين صفة الاقتصاد بهذه الدول المتعاقدة فقط هذه الاتفاقيات تعكس درجة الانكشاف الاقتصادي العالية نحو العالم الخارجي وفقط؛

④ نموذج الدول العربية، حيث نلاحظ من خلال التحليل القياسي لنماذج الدراسة بأن أثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية هو ايجابي بمعنى يعمل على خلق التجارة البينية، غير أنه عند التركيز في تفاصيل الاتفاقيات نجد أن البنية التحتية الإقليمية تتحكم في توجيه هذه الاتفاقيات بحيث نلاحظ المسافة والناتج المحلي الإجمالي متغيرات هامة في تحديد التجارة البينية، كما أن البنية المؤسسية للدول المتعاقدة دور كبير في تحديد آثار هذه الاتفاقيات على التجارة البينية، غير مؤشر الفساد والاستقرار السياسي مهما تماما في نماذج هذه الدراسة للدول المصدرة، رغم أهميتهما في تحديد وتوجيه التجارة البينية، كما نلاحظ الدول غير الأعضاء في الاتفاقيات تأثرت ايجابيا بهذه الاتفاقيات وحتى أكثر من الدول الأعضاء وهذا ما يفسر بظاهرة التداخل والتشابك التي تتميز بها هذه الاتفاقيات او بما يعرف دول المراكز وأطراف المحاور أو بظاهرة طبق سبائيتي.

⑤ التبادلات العربية البينية تنسم بالضعف والتراجع، حسب الاحصائيات والتقارير الدولية، كما وجود الاختلافات السياسية الاقتصادية الخارجية، كقواعد المنشأ التفضيلية الغامضة، والتي ينشأ عنها تسرب السلع الاجنبية إلى الاسواق العربية، أيضا الضرائب والرسوم التعسفية بين الدول العربية...كل هذه الاجراءات عرقلت تنامي التجارة العربية البينية.

⑥ من كل ما سبق نلاحظ أثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي أثر التبعية الاقتصادية للدول العربية مع المراكز الرأسمالية المفسر بالتنازلات للدول الكبرى. كما حدث لتكتل النافتا أين انطلق بتنازل المكسيك وكندا من اجل ابرام الاتفاقية التاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة

الخاتمة

عملت هذه الدراسة على توفير المفاهيم الأولية والتحليلية لظاهرة الإقليمية الجديدة مقارنة بسابقتها التقليدية ودورها في التحول الاقتصادي والسياسي العالمي، كما أنها تعطي مبدئياً تحليلاً وصفيًا لمحددات التجارة الخارجية للمناطق العربية، كما تشير إلى فرضية التحول التجاري (أو بما يعرف بالانحراف التجاري) ضمن آلية التحول الإقليمي للنظام الاقتصادي العالمي، وعلى نحو أكثر تواضعاً على أن عمليتي العولمة والأقلمة القائمة لإعادة ضبط هيكل الاقتصاد العالمي من منطلق نمط جديد للإنتاج، مجال مالي متكامل، وتجانس ثقافي واجتماعي، كما أن الإقليمية الجديدة تشير إلى الموجة الثانية من التعاون الإقليمي في العالم، حيث بدأت في الظهور بعد فشل وتراجع تطبيق نظرية التكامل بسبب تباطؤ التكامل في أوروبا الغربية وفشل إقامة مناطق التجارة الحرة في العالم الثالث، مما أظهر وجود صراعات داخلية بين الدول، وفي ظل الانفتاح المتزايد على التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمار عرفت اتفاقيات التجارة التفضيلية على مدى العقدين الماضيين انتشار كبير بالاتفاق على إقامة اتفاقات التجارة الحرة مع البلدان المتباعدة جغرافياً واقتصادياً، حيث ركزت الدراسات والبحوث التجريبية على مدى الخمسة عشر سنة الماضية على تفكيك العلاقة بين إبرام اتفاقيات تجارية إقليمية وحجم التبادلات البينية للدول الأعضاء وغير الأعضاء، ومن بين هذه الآثار هي أثر خلق التجارة للمجموعة وأثر تحويل التجارة حيث كانت أكثر النتائج تشير إلى تحول التجارة للدول الغير الأعضاء، أكثر منها الدول الأعضاء، ولكن بعض الدراسات تشير إلى أن هذه الآثار قد تكون موجودة في الأصل بين هذه الدول الأعضاء.

ومما سبق طرحه أجبرت الدول العربية أن تخطو خطوات هامة نحو التعاون الاقتصادي المشترك والذي يهدف إلى توحيد الاقتصاديات العربية للوصول إلى سياسة شاملة تقضى على هيمنة وسيطرة القوى الخارجية على المكاسب والثروات العربية، ولا يتم ذلك إلا بانتهاج سياسات تنمية متناسقة ومتوازنة تعمل على تسريع التنمية، والتجارة العربية البينية تعد أهم أداة لتحقيق هذه التحولات التنموية، غير أن المتتبع لتطور التجارة العربية البينية في إطار العمل المشترك، لم تشهد تطوراً بسبب وجود فجوة كبيرة بين ما خطط وما حدد من استراتيجيات وبين ما حقق على أرض الواقع، رغم ما يتميز به الاقتصاد العربي من تعدد للثروات الطبيعية والبشرية وتنوع للمناخ، إلا أن هناك تحديات تحول دون تطور التجارة العربية البينية والتي تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات المحددة لهذه التدفقات، وعليه وجدت الدول العربية نفسها غير قادرة على المواجهة والتصدي للمنافسة في الأسواق العالمية أمام حجم تجارتها البينية المتواضع. هنا سارعت للاندماج والانخراط في الاتفاقيات التجارية الإقليمية الأجنبية بهدف توسيع حجم تبادلات البينية

ومن خلال تحليل وتفسير أداء التجارة العربية البينية على المستوى الأقليمي الداخلية ووفق منهج نموذج الجاذبية، تبين أنه استطاع إلى حد ما (والذي يعتبر أداة من أدوات الاقتصاد القياسي) أن يقدم تفسير التدفقات التجارية الثنائية بين الدول العربية، ويرجع ذلك لاستعماله العديد من المتغيرات المؤثرة على حجم التجارة بالإضافة لحجم الاقتصاد والمسافة من جهة ومما ترتب عنه من نتائج جد واقعية ومقبولة من جهة أخرى. وعند محاولة توسيع نموذج الجاذبية بإدخال عليه الاتفاقيات التجارية الإقليمية وبالإستعانة بمختلف مناهج القياسية لتقدير نماذج الدراسة التي تتكيف وخصوصيات التجارة العربية المركزة أساسا على الصادرات النفطية بنسبة 95% من إجمالي الصادرات، كانت نتائج نماذج الدراسة المختلفة سواء بالنسبة للتجمعات الجزئية أو الدول العربية ككل، أنه أثر الاتفاقيات الإقليمية العربية العربية على حجم التجارة البينية لا يرقى إلى المستوى المرجو والمخطط له، وهذا يعبر عن ارتباط العديد من الدول العربية بالخارج مما يفسر دور الاتفاقيات التجارية الإقليمية الأجنبية محل إشكالية الدراسة في تعزيز حجم التبادل الإيجابي بالنسبة للدول الرأسمالية، وينسب أقل للدول العربية، وهو لا يفسر ظاهرتي التحول أو الخلق فهو يعكس علاقة التبعية الاقتصادية للدول العربية مع الأقطاب الرأسمالية.

نتائج الدراسة

حيث يمكن حصر نتائج الدراسة التطبيقية وفق القراءة الإحصائية والاقتصادية كما يلي:

☞ تعتبر منهجية التقدير (PPMLHDFE) متعددة الأبعاد هي الأفضل في تقدير نماذج الدراسة كونها الأقرب في الإجابة عن إشكالية البحث، مقارنة بباقي منهجيات التقدير المستخدمة في هذه الدراسة وإعطائنا نماذج مقبولة اقتصاديا إلى حد بعيد؛

☞ عدم تأثير متغير الناتج المحلي الإجمالي حسب تقديرات نموذج الدول العربية، سواء للدول المصدرة أو المستوردة، بينما الناتج المحلي الإجمالي في نموذج دول مجلس التعاون الخليجي معنوي ومؤثر في تقديره، وله علاقة ايجابية قوية مع حجم التجارة البينية للمجموعة، بالنسبة للدول المصدرة، بينما مع الدول المستوردة غير مؤثر في تقدير النموذج، وكذلك الحال بالنسبة لنموذج الدول المغاربية، وكل هذا يمكن تفسيره أن ايجابية التأثير بنموذجي الدول المغاربية ودول الخليج، كون معظم اقتصاديات هذه الدول ريعية، يعني السيطرة على التدفقات التجارية البينية، كالإمارات، السعودية في منطقة الخليج...، والجزائر أمام دول شمال إفريقيا، أما حجم الاقتصاد بنموذج الدول العربية ككل لم يكن مؤثر ويمكن تفسيره بكبر حجم العينة مقارنة بحجم الناتج المحلي المنخفض لكثير من الدول غير النفطية مما يسبب حدوث عجز في التقديرات؛

✍ عدد السكان له علاقة طردية ايجابية متوسطة في التأثير على حجم إجمالي التجارة البينية بنموذج الدول العربية ونموذج الدول الخليجية، بينما نموذج الدول المغاربية توضح التقديرات بأن عدد سكان الدول المستوردة لها علاقة ايجابية قوية في التأثير على إجمالي التجارة البينية، بمعنى ارتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة، بينما عدد سكان الدول المصدرة فليس لها تأثير في التقديرات؛

✍ متغير الاستقرار السياسي له علاقة ايجابية متوسطة بنموذج الدول العربية، بينما غير مؤثر في نموذج الدول الخليجية ونموذج الدول المغاربية؛

✍ أما متغير الفساد غير مؤثر في جميع نماذج الدراسة المقدر؛

✍ أما المسافة فلها علاقة عكسية متوسطة مع إجمالي حجم التدفقات التجارية البينية، بنموذج الدول العربية والدول الخليجية، أما نموذج الدول المغاربية فهي مهمة ويمكن تفسير هذا بغلق الحدود بين أكبر دولتين في شمال إفريقيا، والذي يعني انعدام الحركة التجارية البرية بين كافة الدول تقريبا مما شوه تقدير النموذج؛

✍ متغير الحدود المشتركة أو بمعنى آخر التقارب والتواصل بين الدول المتبادلة كان لها أثر عكسي على حجم إجمالي التجارة البينية في نموذج الدول العربية ونموذج الدول الخليجية، بينما نموذج الدول المغاربية فهو مهمل بشكل نهائي مما يتطابق بالحدود المغلقة واقعا والمعقدة إداريا؛

✍ متغير المشاركة في اتفاقية التعريفات العامة الجمركية (الجات)، مؤثر وبشكل ايجابي وتقدير متوسط بنموذج الدول العربية، ونموذج الدول الخليجية على إجمالي التجارة البينية، بينما نموذج الدول المغاربية كان مهملا؛

✍ متغير اتفاقية التجارة الإقليمية المجسدة في "الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" كانت لها علاقة طردية تتسم بالمتوسط في التأثير في تغيير حجم إجمالي التجارة البينية بنموذج الدول العربية والدول المغاربية بينما أهمل بنموذج الدول الخليجية وهذا أمر طبيعي بحكم عدم وجود اتفاقيات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي ميدانيا؛

✍ أيضا متغير اتفاقية التجارة الأمريكية العربية كانت علاقة ايجابية متوسطة تعمل على تعزيز حجم التجارة البينية بنموذج الدول العربية ونموذج الدول الخليجية، بينما بنموذج الدول المغاربية فهو غير مؤثر بحكم أكبر اقتصاد من بين هذه الدول للجزائر لا تربطها أي علاقة تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية نستنتج كمايلي:

☞ اتفاقيات التجارة الإقليمية(الشراكة الاورومتوسطية، الشراكة الأمريكية)محل الإشكالية تعتبر حسب الكثير من الدراسات والأبحاث الاقتصادية الوسيلة المفضلة لزيادة حجم التجارة، وحسب نتائج دراستنا هذه كانت متوسطة التأثير لتعزيز حجم التبادلات التجارية البينية، بما يتقاطع مع دراسة أليزا ديكابريو وآخرون سنة 2017، في ما يعرف بمصطلح الأقلمة الخارجية، انطلاقا من فكرة أنه ليس لدى جميع الدول المتجاورة علاقات تكتل تجاري، إلا أن التأثير يصل للدول غير الأعضاء وهذا ما يفسره تقديرات نماذج الدراسة بالإقليمية غير المباشرة، أو ما يعرف بظاهرة طبق سباقيتي؛

☞ تأثير الاتفاقيات التجارية الاقليمية على اجمالي التجارة العربية البينية، يؤدي الى انحرافها نحو العالم الخارجي؛

☞ رغم أهمية الاستقرار السياسي الذي يعتبر حاضنة لكل الأعمال والاستثمارات الأجنبية، بما يحمله من كل تفاصيل البنية المؤسساتية للدولة والنظام، إلا أنه في نماذج الدراسة كان غير مؤثر بالدرجة المطلوبة مما يعكس طبيعة هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي علاقة تبعية للخارج فقط من جهة؛ والدول المتحكمة في وجهة التبادلات التجارية كدول الخليج ودول شمال إفريقيا استقرار في نظامها السياسي وهذا بعكس ما توصلت إليه الدراسة زاكي محكلي وآخرون سنة 2015 أن الأزمة السورية قللت وبشكل كبير إمكانيات التصدير السوري، ومن المتوقع من استمرار الأزمة سيؤدي وبشكل كامل إلى انهيار الاقتصاد السوري؛

☞ كذلك مشكل الفساد رغم تفشي هذه الظاهرة في كثير من الدول العربية، إلا أنه مهمل بشكل كبير في تقديرات نماذج الدراسة، وهو عكس ما توصلت اليه دراسة Panpanut Voraveeravong سنة 2013 بأن الفساد له تأثير سلبي بشكل كبير على حجم التجارة لدول الآسيان، وكما هو معروف هذا التكتل ناجح يعني ابرام الصفقات الثنائية التجارية داخله يكون خارج المحروقات ووفق سياسات تجارية تتماشى وطبيعته، ولكن عند توسع وانتشار الفساد أثر في حجم هذا التبادل، وعليه يمكن تفسير شكل إبرام هذه الاتفاقيات باتفاقيات نفطية أو زراعية فقط؛

☞ السياسة التجارية الحمائية هي وراء فشل بناء تكتل تجاري عربي مشترك، ومثال ذلك دول المغرب العربي.

اختبار صحة الفرضيات

من خلال ما سبق يمكننا معرفة صحة الفرضيات المطروحة في مقدمة الدراسة كمايلي:

1. مفهوم الإقليمية الجديدة بهذه الدراسة يعني أن هذه الظاهرة هي كيان إقليمي معرفي قائم على مجموعة من المصالح المشتركة سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية، بين مجموعة من الدول المختلفة والمتباعدة جغرافيا، سياسيا، واقتصاديا، لإقامة تكتلات تعاونية مشتركة"، وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى؛

2. كان تفسير الإقليمية الجديدة بهذه الدراسة من منطلق مفهوم الهيمنة الإقليمية لصاحبها كنيث والتز وهذا يعني أن الواقعية تفسر وجود الإقليمية الجديدة لغرض تحقيق الهيمنة الإقليمية من منطلق القوة وترك المنافسة بين الدول لتحقيق مصالحها، مع الحفاظ على الأمن وسيادة الدولة وذلك في ظل غياب السلطة العالمية. وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية القائلة بأن الإقليمية الجديدة بهذه الدراسة فسرت وفق الليبرالية الجديدة؛

3. عدم استقلال القرار الاقتصادي للدول العربية، عمق من درجات التبعية الاقتصادية للمراكز الرأسمالية وبالتالي فشل العمل العربي المشترك، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

4. رغم صعوبة التوصل الى نماذج تتماشى والنظرية الاقتصادية لعينات الدراسة، إلا أن منهجية (PPMLHDFE) لتقدير نماذج الجاذبية موفقة بشكل كبير في تحليل وتفسير إشكالية الدراسة وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات

من خلال دراستنا ارتأينا تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

على الرغم من الظروف والمقومات التي تزيد من فرص نجاح التبادلات التجارية العربية البينية، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التبادلي لهذه المنطقة، وأهم دليل على ذلك تدني مستوى التجارة العربية البينية إلى حدود 11 % على مستوى الإقليمية الداخلية وعليها يمكننا طرح جملة من التوصيات مختصرة في النقاط التالية:

- ① التبعية الاقتصادية للخارج أحد أهم فشل تأثير الاتفاقيات التجارية العربية أو الأجنبية، لذا على الدول العربية العمل على استرجاع الاستقلال الاقتصادي المفقود، للتعامل بالندية مع المراكز الرأسمالية للدخول في ترتيبات تجارية إقليمية ذات كفاءة مفيدة للنهوض بالاقتصاديات العربية بشكل حقيقي وواقعي؛
- ② إعطاء أولوية لتنسيق سياسات الاستيراد والتصدير بين الأقطاب العربية؛

③ تفعيل وتنشيط القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات وجعلها أكثر قدرة على الإنتاج لتشجيع المنتج العربي؛

④ وتتأثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية حسب طبيعة ومؤهلات مؤسسات الدول الأطراف في مثل هذه الاتفاقيات، لذا يتطلب إعادة بناء البنية التحتية لهذه الدول كبناء نظام سياسي مرن ومستقل، أخلقة الثقافة الاجتماعية العربية، تكثيف وفتح الطرقات البرية، البحرية والجوية، لتفعيل وتنشيط التجارة البينية من جهة، وفتح المنافسة مع العالم الخارجي بما يقدم إضافة لاقتصاديات الدول العربية من جهة أخرى؛

⑤ التركيز على مراكز ثقل الحلقة التبادلية التجارية للدول العربية كالإمارات، السعودية، الجزائر...، من أجل بناء شبكة عنكبوتية عربية متخصصة، مؤهلة لقيادة التجارة العربية البينية، وخاصة ما إذا ركزنا على سلاسل القيمة المضافة؛

⑥ تفعيل سياسة تجارية مرنة تتماشى وطبيعة التبادلات التجارية والعائد من هذه الاتفاقيات على الاقتصاديات العربية، كتقديم التسهيلات الإدارية للعبور عبر مختلف المنافذ البري، البحري، والجوي كذلك العمل على ترقية وعصرنة الموانئ للاستفادة من عمليات التصدير والاستيراد بشكل مباشر بتقليل هامش التكلفة، كذلك ترقية الطرقات والسكك الحديدية بين الدول لتسهيل عمليات التبادل البيني....الخ

آفاق الدراسة

رغم ما قدمته منهجية (PPMLHDFE) لتقدير نماذج الجاذبية لهذه الدراسة، إلا أنها لم تقدم توضيح دقيق بشكل يرقى الى مستوى تفصيل هذه الآثار على أداء التجارة العربية البينية، لذا نقترح تجربة تطبيق منهجية تحليل الشبكات لتفسير حركة الصادرات العربية البينية للسلع للفترة 2000-2019.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1 - احمد أسكندري ومحمد ناصر بوغزالة، محاضرات في القانون الدولي العام، القاهرة، 1998.
- 2 - أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .
- 3 - أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001 .
- 4 - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، الطبعة الأولى، عربية للطباعة والنشر، مصر، 2002 .
- 5 - بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد تركي، مراجعة هبة عبد العزيز غانم، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013.
- 6 - بيار سالينجر، أريك لوران، حرب الخليج، الملف السري، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1993.
- 7 - بيلابلاسا، ترجمة محمد عبد العزيز أحمد، عبد الرحمان شبل حسن ، محمد الجبالي، مراجعة الدكتور صلاح الدين عبد الوهاب، نظرية التكامل الاقتصادي، الدار القومية للطباعة والنشر، لبنان، بدون سنة.
- 8 - تيم دان، مليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، ترجمة ديماء الخضراء، مراجعة بشير محمد الخضراء، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2016 .
- 9 - جميل مطر، على الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية.
- 10 - جميلة جوزي، أسس الاقتصاد الدولي، النظريات والممارسات، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
- 11 - حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

- 12 - حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الكتب، العراق، 2018 .
- 13 - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، الجزء الثاني، الرضا للمعلومات، سوريا، 2001 .
- 14 - ريهام الرؤوف محمد، السياسات الخارجية، الطبعة الاولى، بيروت، 2017.
- 15 - ريهام الرؤوف محمد، السياسات الخارجية، دار غيداء للطبع والنشر، المملكة الاردنية الهاشمية، الطبعة الاولى، 2017.
- 16 - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
- 17 - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- 18 - السبتي وسيلة، علوي شمس نريمان، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- 19 - سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، عالم الكتاب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
- 20 - سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 21 - سيد البواب، التكامل الاقتصادي بين النظرية والواقع، الأهرام الاقتصادي، مصر، فبراير 199
- 22 - السيد محمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
- 23 - صلاح الدين نامق، تطور التجارة الدولية، منذ عهد التجار إلى السوق الأوروبية المشتركة، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- 24 - عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، العولمة والتجارة الالكترونية، دار حامد، عمان، 2004.
- 25 - عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 .
- 26 - عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 27 - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، طبعة 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1995.
- 28 - عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية ومدخل للمشروعات المشتركة، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، دون ذكر مكان وسنة النشر.

- 29 - على عبد الرحمن على، التكتلات الاقتصادية وأثرها على خلق التجارة وتحويلها، المؤتمر الثاني لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي حول " التكتلات الاقتصادية وأثرها على القطاع الزراعي المصري مع التركيز على التكامل العربي، مصر، 2003.
- 30 - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001/2000.
- 31 - عوض الله، زينب حسين، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
- 32 - فرانسيس جيلانيوم، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد عزيز ومحمد سعيد الفاخري، جامعة قار يونس، 1991.
- 33 - فريد التونسي، اتفاقية التبادل التجاري الحر العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، أعمال المؤتمرات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011.
- 34 - فؤاد مرسي، فصول في التكامل، دار نافع للطباعة والنشر، دون ذكر مكان النشر، 1986.
- 35 - فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997.
- 36 - قاشى فائزة، الاقتصاد الدولي و النقل السلع و حركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران، 2007.
- 37 - كريستوف شرور، مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.
- 38 - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، 2010.
- 39 - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- 40 - محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، 2011.
- 41 - محمد غربي، التكامل العربي، بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 42 - محمد محمود الإمام، الأسس النظرية للتكامل التجاري الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ديسمبر، 2005.
- 43 - محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية،

القاهرة، 2000.

44 - محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2004.

45 - محمد محمود يوسف، الإدارة الاستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003.

46 - محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام (المقدمة والمصادر)، الطبعة 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

47 - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 .

48 - مراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، 2010.

49 - مورييس شيف ول، ألنوينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، ترجمة، كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، القاهرة، 2003.

50 - موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

51 - واثق على الموسوي، موسوعة التجارة الدولية، الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

52 - واثق على الموسوي، موسوعة التجارة الدولية، الجزء الثاني، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2018.

53 - واثق على الموسوي، موسوعة التجارة الدولية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1 - أبحري سفيان، الشراكة الاورو-مغربية و أثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراة ، في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012، 2013/3.

2 - حسين حياة، التصديق على المعاهدات الدولية، أطروحة دكتوراة في العلوم، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2016.

- 3 - سعدوني محمد، الوحدة النقدية وإشكالية تكامل أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراة، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- 4 - عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية، دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة، 1980-2012 رسالة دكتوراة، تخصص تجارة دولية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014.
- 5 - علالي مختار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية -حالة الجزائر- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014/2015.
- 6 - لطفي مخزومي، اثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2016/2015.
- 7 - محمود محمد رضا فتح الله، تقدير الاثار الاقتصادية لتداخل اتفاقات التجارة التفضيلية، دراسة قياسية على الدول العربية، رسالة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، أبريل 2013.
- 8 - ناصر الدين بن قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014.
- 9 - نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على التجارة العربية البينية، رسالة دكتوراة، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، 2015.
- 10 - ودان بو عبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

11 - وهيبه بن داودية، انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لدول شمال أفريقيا، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014/2013.

الدوريات والمجلات

1 - اتفاقيات الشراكة الارور - المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة، الارور - المتوسطية: مقارنة عمالية، منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"، منظمة العمل الدولية 2014.

2 - أحمد قاسم حسين، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، سياسات عربية، العدد 20، مايو 2016.

3 - أليكسي كيريف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مصدر للنمو لم يستغل بعد، تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، 2018.

4 - بلحسن بلمير، إعادة إنتاج السكان، تطور النماذج، إنسانيات، الجزائر، عدد 10، جانفي - أفريل 2000.

5 - التجارة الخارجية العربية، مؤشرات الأداء والتطور، مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد 35، الكويت، (أفريل، جوان) 2017.

6 - جريو سارة، بوفليخ نبيل، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 2، 2018.

7 - دراسة أولية حول الجيل الجديد من اتفاقيات التجارة الحرة وتأثيرها على التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، مقدمة من طرف المركز الاسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نوفمبر 2015.

8 - رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مقال منشور بمجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة، المجلد 5، العدد 17، بدون ذكر الدولة، حزيران 2013.

9 - رياض الخوري، تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة من جهة، وبعض دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا من الجهة الاخرى، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، العدد 8، حزيران/يونيو 2008.

- 10- صفاء يونس الصفاوي، عمار حازم طه، بعض طرق المقدرات التقليدية ومقدر بيز لمعاملات الانحدار الخطي العام، دراسة مقارنة مع تطبيق في مجال طبي، مقال منشور بمجلة تنمية الرافدين 70(28)، العراق، 2005.
- 11- ضمان الاستثمار، التجارة الخارجية العربية، مؤشرات الأداء والتطور، مجلة تصدر عن المؤسسة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أبريل 2017.
- 12- طه يونس حمادي، نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية) والحديثة والتكتلات الاقتصادية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 29، 2007.
- 13 - على الشرعة، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، المنار، المجلد 14، العدد 2، 2008.
- 14 - عيسى محمد الغزالي، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 97، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
- 15 - عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مقال منشور بمجلة دورية، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.
- 16 - فهمي فؤاد القيسي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الدور والواقع، مقال بمجلة الشؤون العربية، عدد 105، آذار 2001.
- 17- كروشة ايمان، زيري بلقاسم، دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا الى الجزائر الفترة (2000-2015)، مقال بمجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، 2017 .
- 18 - مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن التنقيح 2، ورقات إحصائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، السلسلة ميم، العدد 67/التنقيح 2، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009.
- 19 - محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مقال منشور بمجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016.
- 20 - محمد المقداد، صايل السرحان، الاتحاد الاوروبي والعوامل المؤثرة، مقال بمجلة المنارة، المجلد 19، العدد 2، العراق، 2013.
- 21 - محمود ببيلي، الاتفاقات التجارية الإقليمية، ملخص سياسات رقم 27، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، أبريل 2008.
- 22 - محمود عبيد عبيد، السياسات التجارية وأساليب الحماية الجديدة، مقال بمجلة آفاق اقتصادية، غرفة التجارة والصناعة للإمارات، العدد 123 الإمارات المتحدة، 2013.

- 23 - مهدي بوكعومة ، العلاقات الاورو-مغربية في اطار سياسة الجوار الاوروبية 2005-2012، مقال بمجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد، 2018.
- 24 - مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، The Concept of Gross Domestic Product، دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير 2016.
- 25 - هلا علي يوسف، دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية حالة الأردن، أبحاث اليرموك، سلسلة اليرموك ،سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك ،الأردن، المجلد 26، العدد 4، 2010.
- 26 - وليد عبد موله، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 97، 2010.

التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات

1. المرسوم الرئاسي 98-252 مؤرخ في 1998/08/08 بين الجزائر والمملكة الأردنية الهاشمية.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017.
3. الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية، لاتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1953.
4. الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية، اتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية سنة 1953.
5. الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ادارة الشؤون القانونية، الشبكة القانونية العربية، نص اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية 1956.
6. الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية، اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية سنة 2003.
7. جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الاتحاد العربي للمخلصين الجمركيين، نص اتفاقية التعاون الجمركي العربي المحررة بمدينة القاهرة بتاريخ 2015/09/3.
8. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31 الصادرة في 31 أبريل 2005.

المؤتمرات والملتقيات

- 1 - جمال الدين زروق، واقع السياسات التجارية العربية وافاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط.

- 2 - سعود بن عيسى الملحق، اتفاقيات التجارة الإقليمية، مداخلة بالمنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العربي واتفاقيات التجارة لمنظمة التجارة العالمية، بيروت، 2-3 يوليو 2008.
- 3 - سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة، تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج ال-scp، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الطبعة الثانية (نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي)، 23/22 نوفمبر 2011.
- 4 - محمود ببلي، الاتفاقات التجارية الإقليمية، ملخص سياسات رقم 27، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، أبريل 2008.
- 5 - محمود ببلي و هاجر بغاصة، أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 40، سوريا، 2008.
- 6 - مفتاح صالح، سليم قط، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي و إستراتيجية تحقيقه، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 19 أبريل 2007.

References foreign language

the books

1. *Jean Louis Michelle, Thierry Mayer, Economic International, éditions Dalloz, paris, 2005
2. Jacob Viner, Studies In The Theory Of International Trade, London, 1955/1960.
3. Shigeyoshi and others, Ricardo and international Trade, Routledge, new York, 2017.
4. The Oxford Dictionary VII.C. (Oxford: Clarendon Press, 1922-1970) .
5. [Fredrik Soderbaun, Thoeries of regionalism, Chapter to The Routledge Handbook of Asian Regionalism, edited by Mark Beeson and Richard Stubbs, Second and final version, 2014](#)
6. Fredrik Soderbaun, Thoeries of regionalism A Palgrave Reader, International Political Economy Series, Palgrave Macmillan, Softcover reprint of the hardcover 1st edition 2003
7. Tanja A. Börzel and Thomas Risse, The Oxford Handbook of Comparative Regionalism, Introduction, Oxford University Press 2016
8. Bjorn Hettne, Andras Inotai, The New Regionalism, Implications for Global Development and International Security UNU World Institute for Development Economics Research, Printed at Forssan Kirjapaino Oy, 1994
9. Palmer, Norman D, The New Regionalism in Asia and the Pacific. Toronto, Lexington Books, 1991
10. Mittelman, James H, Rethinking the New Regionalism in the Context of Globalization, Global Governance, No. 2, 1996,

11. Bjorn Hettne, the New Regionalism Revisited., The second section of the book Theories of New Regionalism, A Palgrave Reader
 12. N. Limão, Preferential Trade Agreements, Handbook of Commercial Policy, Volume 1B, United States, 2016,
 13. Sven Erlander, Optimal Spatial Interaction and The Gravity Model, New York 1980,
 14. ¹Peter A. G. van Bergeijk, the gravity Model In International Trade, University press Cambridge, New York 2010,
 15. Yoto V. Yotov and others, An Advanced Guide to Trade Policy Analysis: The Structural Gravity Model, UNCTAD and WTO publications, 2016
 16. Laszlo Matyas Editor, The Econometrics of Multi-dimensional Panels, Theory and Applications ,Advanced Studies in Theoretical and Applied Econometrics 50, Badi H. Baltagi, Peter H. Egger and Katharina Erhardt , Chapter 11, The Estimation of Gravity Models in
 17. International Trade, Springer International Publishing AG 2017
 18. Desmond Dinan, Ever Closer Union, An Introduction to European Integration, 3RD EDITION, USA, 2005.
 19. T.U.I. Peiris and others, STATIC AND DYNAMIC THEORIES OF TRADE INTEGRATION REVISITED, International Journal of Information Technology and Business Management, 29th July 2015. Vol.39 No.1, ISSN 2304-0777, Malaysia
 20. Steven M. Suranovic, International Trade theory and policy ,trade diversion and trade creation, Chapter 110-2A, Last Updated on 4/1/98
 21. Head, K., and T. Mayer, “Gravity Equations: Workhorse, Toolkit, and Cookbook” in G. Gopinath, E. Helpman, and K. Rogoff (eds.) Handbook of International Economics Vol. IV, 2014, Amsterdam: Elsevier
- University theses and theses**
1. -Alisa Dicaprio and others, Regional trade agreements, integration and development, UNCTAD Research Paper No. 1, UNCTAD/SER.RP/2017/1.
 2. ¹ -Mary E. Burfisher, and others, Regionalism, Old And New, Theory And Practice, Markets, Trade and Institutions Division, International Food Policy Research Institute, Paper NO. 65, Washington, usa, February 2004
 3. ¹ -Michael Pfaffermayr, Constrained Poisson Pseudo Maximum Likelihood Estimation of Structural Gravity Models, August 15, 2017
 4. . The WTO and preferential trade agreements, From co-existence to coherence, World Trade Report 2011, World Trade Organization
 5. : Bhagwati, J. “Trade Diverting Customs Union and Welfare Improvement: Clarification.” Economic Journal, vol.81, No.323, September 1971
 6. : Gary P. Sampson and Stephen Woolcock , Regionalism, Multilateralism and Economic Integration, The recent experience, The United Nations University, 2003
 1. Andréas Godsäter, Civil Society Regionalization in Southern Africa, The Cases of Trade and HIV/AIDS, Doctoral Dissertation in Peace and Development Research, School of Global Studies, University of Gothenburg, Printed by Ineko, Kålleröd, Sweden, 2013
 7. Andrew Moravcsik, Negotiating the Single European Act :national interests and conventional statecraft in the European Community, Cambridge University Press International Organization Foundation

8. Badi H. Baltagi and others, Panel Data Gravity Models of International Trade, CESIFO WORKING PAPER NO. 4616 CATEGORY 8: TRADE POLICY, JANUARY 2014
9. Baier, S., and J. Bergstrand. "Bonus Vetus OLS: A Simple Method for Approximating International Trade Cost Effects using the Gravity Equation." *Journal of International Economics*, 77(1): 77-85. 2009.
10. Balassa B. "Trade Creation and Trade Diversion in the European Market." *The Economic Journal*, vol.77, No.305, March 1967
11. -Barry Buzan, the implications of September 11 for the study of international relations
12. Bhagwati Jagdish N, and others, *Lectures on international trade*, Cambridge, Mass: MIT PRESS, 2nd, 1998
13. Chambre de commerce et d'industrie de Paris, *Notion : Le PNB, le PIB et le revenu national* https://www.lefrancaisdesaffaires.fr/wp-content/uploads/2016/05/pnb_pib.pdf
14. CHAPTER I : OBJECTIVES ARTICLE 1 The Association, CONVENTION ESTABLISHING THE EUROPEAN FREE TRADE ASSOCIATION, Consolidated version, last amended on 20 September 2010,
15. Déclaration de Barcelone Adoptée lors de la conférence euro-méditerranéenne 28-27 novembre 1995, <https://www.iemed.org/documents/fdeclaraciobcn.pdf>.
16. Derbal Abdelkader ,Kadri, Estimation Du Commerce A l'interieur Et Entre Les Blocs Maghreb Et L' ue Dans Le Cadre De La Zone De Libre Echange A L' aide D'un Modele Gravitaire(1998-2009), *Revue des Sciences Économiques et de Gestion*, N° 14, 2014.
17. Dong Phong nguyen ,Xuan vinh vo, Determinants of bilateral trade: evidence from ASEAN+3, <http://onlinelibrary.wiley.com>.2017
18. Ebaidalla M. Ebaidalla, Moahmed E. Mustafa, Assessing the Intra-Arab Trade Integration and Potential: Evidence from Stochastic Frontier Gravity Model, A paper prepared for ERF' 24th Annual Conference, 2018, International Trade Theme.
19. Elina Fergin, Tangled up in a spaghetti bowl, trade effects of overlapping preferential trade agreements in Africa,, Bachelor Thesis in Economics,School of Economics and Management, Lund University,2011.
20. Estrella Gomez Herrera, Comparing alternative methods to estimate gravity models of bilateral trade, University of Granada, Campus de la Cartuja s/n, 18071 Granada, Spain, P7.
21. François perrons L'Europe sans rivage, Paris "presses Universitaires, 1954
22. G. V.VIJAYASRI, The Importance Of International Trade In The World, *International Journal of Marketing, Financial Services and Management Research*, India,Vol.2, No. 9, September2013
23. Gert-Jan M. Linders, Henri L.F. de Groot, Estimation of the Gravity Equation in the Presence of Zero Flows Tinbergen Institute Discussion Paper, Universiteit Amsterdam, 2006.
24. Jagdish Bhagwati , US Trade Policy: The Infatuation with FT As, Discussion Paper Series No. 726, Columbia University,1995
25. Joseph D. Alba and others, Effects of Hub-and-Spoke Free Trade Agreements on Trade: Panel Data Analysis, ADB Economics Working Paper Series, Asian Development Bank ,2008.
26. Karen Dynan, Louise Sheiner, GDP as a Measure of Economic Well-being, Hutchins Center on Fiscal and Monetary Policy, The Brookings Institution, Hutchins Center Working Paper 43, A u g u s t 2 0 1 8

27. Kosuke Imai, In Song Kim, On the Use of Two-way Fixed Effects Regression Models for Causal Inference with Panel Data, March 2, 2019
28. kwkws, -Sylvanus,Afesorgbor, Revisiting the effect of regional integration on African trade: evidence from meta-analysis and gravity model, the journal of international Trade and Economic Development, an international and comparative review,volume 26, 2017, issue 2.
29. Lambert M.and others, Ramsey RESET test , (2010-08-20), Betascript Publishing, <https://www.morebooks.de/store/gb/book/ramsey-reset-test/isbn/978-613-1-36588-1>
30. Luqman O. Afolabi, Nor Aznin Abu Bakar, Mukhriz Izraf Azman Azi, OPENNESS AND ECOWAS REGIONAL TRADE: A PANEL COINTEGRATION ANALYSIS USING A GRAVITY MODEL, University Utara Malaysia.2016
31. M .A Heilperin, Economic Integration, Commercial and financial postulates in European integration, ed,cc Haines, Baltimore: Johns Hopkins press ,1957
32. Márquez-Ramos L, Martínez-Zarzoso I, Suárez-Burguet C, Trade policy versus trade facilitation: An application using ‘good old’ OLS. Economics: The Open–Access, Open–Assessment E–Journal 6, 2012, URL: <http://dx.doi.org/10.5018/economics-ejournal.ja.2012>.
33. Panpanut Voraveeravong, Corruption Impacts on Bilateral Trade between ASEAN Countries During 2006 to 2011: Gravity Model Approach, World Journal of Social Sciences, Vol. 3. No. 6. November 2013 Issue.

Periodicals and magazines

34. Peter Katzenstein, regionalism and Asia, New Political Economy. Abingdon: Nov, Vol. 5, Iss. 3, 2000.
35. Rodrigo Tavares, The State of the Art of Regionalism The Past, Present and Future of a Discipline , UNU-CRIS e-Working Papers Dept. of Peace and Development Research, Gothenburg University ,Sweden2004 ,
2. Samer Haydar, Le partenariat Euromed : contribution à l’étude du soft-power de l’Union Européenne, ÉCOLE DOCTORALE DE DROIT DROIT PUBLIC, L’UNIVERSITÉ DE BORDEAUX ,France, 2016.
36. Scott L. Baier ,Jeffrey H. Bergstrand, Estimating the effects of free trade agreements on international trade flows using matching econometrics, Journal of International Economics 77 (2009) 63–76.
37. Sergio Correia, Paulo Guimara~es, and Tom Zylkin(April 22, 2019)."Verifying the existence of maximum likelihood estimates for generalized linear models" arXiv:1903.01633v4, Cornell University.
38. Sergio Correia, Paulo Guimara~es, and Tom Zylkin(March 28, 2019)."ppmlhdfc: Fast Poisson Estimation with High-Dimensional Fixed Effects" arXiv:1903.01690v2, Cornell University
39. Stephen M. Wheeler, the New Regionalism Key Characteristics of an Emerging Movement, journal of the American Planning Association, Vol. 68, No.3,. American, Summer 2002.
40. Tanja A. Börzel and Thomas Risse, The Oxford Handbook of Comparative Regionalism, Introduction, Oxford University Press 2016.
41. Thierry Mayer, Soledad Zignago,Notes on CEPII'S distances measures,www.cepii.fr/francgraph/bdd/distances-pdf.
42. Victor Motta, Estimating Poisson pseudo maximum-likelihood rather than log-linear model of a log transformed dependent variable, Published article in the RAUSP Management Journal, Vol. 54 No. 4, (8 August 2019)

43. Wilfred J. Ethier, the new regionalism, the economic journal, Vol, 108, No. 449, USA, jul, 1998.
44. Zakaria Sorgho, RTAs' Proliferation and Trade-diversion effects: Evidence of the "Spaghetti Bowl" Phenomenon, Laval University, MPRA Paper No. 60503, posted 11. December 2014 02:44 UTC.
45. Zaki Mehchy and others, Trade determinants and potential of Syria: using a gravity model 'with an estimation of the Syrian crisis' impact on exports, Middle East Development Journal, 2015.

Web sites

1. <https://mci.gov.sa/FAQ/RegionalTradeAgreements/Pages/default.aspx>
2. : <https://rtais.wto.org/UI/PublicMaintainRTAHome.aspx>
3. https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=1988&locations=US&start=1960&year_high_desc=false
4. <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD>
5. <https://data.albankaldawli.org/>
6. <http://www.amf.org.ae/ar/content>
7. <https://comtrade.un.org/data>
8. <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx>
9. <http://internationalecon.com/Trade/Tch110/T110-2A.php>
10. https://www.economy.gov.ae/arabic/Ministry/MinistrySectors/ForeignTradeSector/Documents/GCC-EFTA%20FTA_ar.pdf
11. <http://www.ablcc.org/news-events/in-the-spotlight/548-the-development-of-arab-european-relations-between-ambition-and-hesitation>
12. <https://eeas.europa.eu/delegations/lebanon/7918/لبنان-والاتحاد-الأوروبي>
13. https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/aa_decision_conseil_texte_ar.pdf الاتفاقية نص
14. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/jordan_en
15. <http://aecegypt.com/uploaded/pdf/finalEEAAkit.pdf>
16. http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
17. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>
18. https://www.transparency.org/news/pressrelease/2018_29_2019
19. http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8

الملاحق

محلّق رقم (01) : منهجية (OLS) لتقدير نماذج الدراسة

الجدول رقم (01): تقديرات OLS لنموذج الجاذبية التقليدي لمجموعة من الدول العربية

Linear regression		Number of obs	=	3,780		
		F(12, 208)	=	28.83		
		Prob > F	=	0.0000		
		R-squared	=	0.3140		
		Root MSE	=	2.3347		
(Std. Err. adjusted for 209 clusters in distw)						
Ltrt	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.1095625	.048474	2.26	0.025	.0139991	.2051258
Lgdp_d	.0028646	.0525478	0.05	0.957	-.1007299	.1064591
Lpop_o	.5697098	.0863399	6.60	0.000	.3994964	.7399232
Lpop_d	.3627378	.0724748	5.01	0.000	.2198586	.5056171
LPS	.1145779	.0396365	2.89	0.004	.0364371	.1927186
LCI	1.543928	.3885218	3.97	0.000	.777983	2.309874
Ldistw	-1.449991	.1690033	-8.58	0.000	-1.783169	-1.116812
contig	.9407954	.2712227	3.47	0.001	.4060976	1.475493
gatt_d	1.01681	.2693666	3.77	0.000	.4857713	1.547849
gatt_o	.2226431	.2427754	0.92	0.360	-.2559727	.7012589
A_EU	.139146	.2748339	0.51	0.613	-.4026712	.6809632
A_USA	.420342	.1680435	2.50	0.013	.0890553	.7516288
_cons	17.7526	1.752734	10.13	0.000	14.29719	21.208

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

الجدول رقم (02): تقديرات (OLS) لنموذج الجاذبية التقليدي للدول الخليجية

Linear regression		Number of obs	=	540		
		F(11, 29)	=	58.78		
		Prob > F	=	0.0000		
		R-squared	=	0.4399		
		Root MSE	=	1.7312		
(Std. Err. adjusted for 30 clusters in distw)						
Ltrt	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.1356016	.1223855	1.11	0.277	-.1147048	.385908
Lgdp_d	.0606609	.1121912	0.54	0.593	-.1687959	.2901177
Lpop_o	1.233	.1551269	7.95	0.000	.9157295	1.55027
Lpop_d	1.050915	.1934673	5.43	0.000	.6552295	1.4466
LPS	1.112061	.3620353	3.07	0.005	.3716154	1.852506
LCI	.7118582	.5777241	1.23	0.228	-.4697202	1.893437
Ldistw	-1.189244	.2985075	-3.98	0.000	-1.799761	-.5787281
contig	-.2315581	.4350069	-0.53	0.599	-1.121247	.6581309
gatt_d	.3609219	.3134105	1.15	0.259	-.2800745	1.001918
gatt_o	.8228328	.2575055	3.20	0.003	.296175	1.349491
A_EU	0 (omitted)					
A_USA	.3276908	.1501117	2.18	0.037	.0206779	.6347037
_cons	17.0635	5.048006	3.38	0.002	6.739172	27.38784

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

الجدول رقم(03): تقديرات OLS لنموذج الجاذبية التقليدي لمجموعة الدول المغاربية

Linear regression		Number of obs	=	108		
		F(4, 5)	=	.		
		Prob > F	=	.		
		R-squared	=	0.8707		
		Root MSE	=	.33732		
(Std. Err. adjusted for 6 clusters in distw)						
Ltrt	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.0955106	.0422865	2.26	0.073	-.0131904	.2042117
Lgdp_d	.021719	.0397009	0.55	0.608	-.0803353	.1237733
Lpop_o	5.721695	.9704018	5.90	0.002	3.227197	8.216192
Lpop_d	5.769807	.9291647	6.21	0.002	3.381314	8.158301
LPS	.309513	.0589046	5.25	0.003	.1580939	.4609321
LCI	-.4291308	.5754291	-0.75	0.489	-1.908318	1.050057
Ldistw	-15.92016	2.496286	-6.38	0.001	-22.33707	-9.503254
contig	-14.1201	2.51819	-5.61	0.002	-20.59331	-7.646886
gatt_d	-.1376699	.2569747	-0.54	0.615	-.7982444	.5229047
gatt_o	0 (omitted)					
A_EU	.2639711	.2054962	1.28	0.255	-.2642738	.7922159
A_USA	-.0684877	.2155733	-0.32	0.764	-.6226364	.485661
_cons	102.1929	13.07575	7.82	0.001	68.58066	135.8052

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

الملحق رقم (02): منهجية التأثيرات الثابتة، مستورد مصدر لتقدير نماذج الدراسة

الجدول رقم (04): تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة، مستورد مصدر للدول العربية

Linear regression				Number of obs	=	3,780
				F(40, 208)	=	.
				Prob > F	=	.
				R-squared	=	0.5120
				Root MSE	=	1.9769
(Std. Err. adjusted for 209 clusters in distw)						
Ltrt	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.0966262	.039601	2.44	0.016	.0185554	.1746971
Lgdp_d	-.0300684	.0430456	-0.70	0.486	-.1149299	.0547931
Lpop_o	.6129305	.2765699	2.22	0.028	.0676911	1.15817
Lpop_d	.3066111	.1888263	1.62	0.106	-.0656477	.6788699
LPS	.1469704	.0242652	6.06	0.000	.0991332	.1948076
LCI	-.0633643	.2850688	-0.22	0.824	-.6253589	.4986303
Ldistw	-1.110123	.1480237	-7.50	0.000	-1.401942	-.8183039
contig	.7912173	.3297119	2.40	0.017	.141212	1.441223
gatt_d	.5714323	.1795901	3.18	0.002	.2173821	.9254825
gatt_o	1.039948	.201541	5.16	0.000	.6426236	1.437273
A_EU	1.115869	.1539474	7.25	0.000	.8123715	1.419366
A_USA	.7108662	.1676184	4.24	0.000	.3804174	1.041315
exp_dum_1	2.992986	.9563895	3.13	0.002	1.107526	4.878445
exp_dum_2	3.128252	.9203912	3.40	0.001	1.313761	4.942743
exp_dum_3	.6666371	1.292092	0.52	0.606	-1.880638	3.213912
exp_dum_4	-.0592996	.4844793	-0.12	0.903	-1.014419	.8958196
exp_dum_5	-1.097823	.5295906	-2.07	0.039	-2.141876	-.0537696
exp_dum_6	-1.4594	1.271708	-1.15	0.252	-3.966489	1.04769
exp_dum_7	-.5332145	.9256879	-0.58	0.565	-2.358148	1.291719
exp_dum_8	1.236074	1.026749	1.20	0.230	-.7880939	3.260242
exp_dum_9	1.449761	.8101943	1.79	0.075	-.1474837	3.047006
exp_dum_10	-1.050955	.6373496	-1.65	0.101	-2.307448	.2055384
exp_dum_11	.1205757	1.203356	0.10	0.920	-2.251762	2.492913
exp_dum_12	1.22944	1.232918	1.00	0.320	-1.201178	3.660057
exp_dum_13	1.778435	.6378143	2.79	0.006	.5210262	3.035845
exp_dum_14	0	(omitted)				
exp_dum_15	1.69699	.5146755	3.30	0.001	.6823411	2.711639
exp_dum_16	-1.190395	.7846603	-1.52	0.131	-2.737302	.3565113
imp_dum_1	2.068043	.5797502	3.57	0.000	.9251032	3.210983
imp_dum_2	0	(omitted)				
imp_dum_3	.0339078	.7635106	0.04	0.965	-1.471303	1.539119
imp_dum_4	.562939	.8753524	0.64	0.521	-1.162761	2.288639
imp_dum_5	-.8334673	.8006542	-1.04	0.299	-2.411905	.7449701
imp_dum_6	.1506718	.516766	0.29	0.771	-.8680986	1.169442
imp_dum_7	.3756434	.3182058	1.18	0.239	-.2516786	1.002965
imp_dum_8	.5796736	.4576036	1.27	0.207	-.3224619	1.481809
imp_dum_9	-.9036547	.9435319	-0.96	0.339	-2.763766	.9564567
imp_dum_10	-.1682349	.3643435	-0.46	0.645	-.8865143	.5500445
imp_dum_11	.1010315	.2780211	0.36	0.717	-.4470689	.6491319
imp_dum_12	1.889325	.7007582	2.70	0.008	.5078259	3.270824
imp_dum_13	-.8354054	.7758063	-1.08	0.283	-2.364857	.694046
imp_dum_14	-.1936639	.762755	-0.25	0.800	-1.697385	1.310058
imp_dum_15	-1.39477	.9674401	-1.44	0.151	-3.302015	.5124748
_cons	21.06848	1.959243	10.75	0.000	17.20596	24.931

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

الجدول رقم (05): تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة، مستورد مصدر لل دول الخليجية

Linear regression			Number of obs	=	540
			F(21, 29)	=	.
			Prob > F	=	.
			R-squared	=	0.4878
			Root MSE	=	1.6747
(Std. Err. adjusted for 30 clusters in distw)					
Ltrt	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
Lgdp_o	.1859648	.1511668	1.23	0.229	-.123206 .4951356
Lgdp_d	.0046471	.1346834	0.03	0.973	-.2708114 .2801057
Lpop_o	.9864107	.3334344	2.96	0.006	.3044608 1.668361
Lpop_d	.3425483	.439102	0.78	0.442	-.5555161 1.240613
LPS	.5654707	.3050748	1.85	0.074	-.0584773 1.189419
LCI	.7325859	.6721615	1.09	0.285	-.6421387 2.10731
Ldistw	-.7390692	.25823	-2.86	0.008	-1.267209 -.2109296
contig	-.5053796	.3928168	-1.29	0.208	-1.30878 .2980209
gatt_d	.3422121	.2053192	1.67	0.106	-.077713 .7621371
gatt_o	.9901399	.3445123	2.87	0.008	.2855332 1.694747
A_EU	0	(omitted)			
A_USA	.7917092	.2277185	3.48	0.002	.3259726 1.257446
exp_dum_1	1.865629	.6411413	2.91	0.007	.5543479 3.17691
exp_dum_2	1.491056	.6335857	2.35	0.026	.1952281 2.786884
exp_dum_3	0	(omitted)			
exp_dum_4	0	(omitted)			
exp_dum_5	0	(omitted)			
exp_dum_6	0	(omitted)			
exp_dum_7	0	(omitted)			
exp_dum_8	.3254389	.4830001	0.67	0.506	-.6624072 1.313285
exp_dum_9	0	(omitted)			
exp_dum_10	0	(omitted)			
exp_dum_11	.2484732	.4945175	0.50	0.619	-.7629287 1.259875
exp_dum_12	.5984705	.3025174	1.98	0.057	-.020247 1.217188
exp_dum_13	.7392707	1.156711	0.64	0.528	-1.626468 3.10501
exp_dum_14	0	(omitted)			
exp_dum_15	0	(omitted)			
exp_dum_16	0	(omitted)			
imp_dum_1	2.145186	.8654847	2.48	0.019	.3750706 3.9153
imp_dum_2	0	(omitted)			
imp_dum_3	0	(omitted)			
imp_dum_4	0	(omitted)			
imp_dum_5	0	(omitted)			
imp_dum_6	-.1043087	.919342	-0.11	0.910	-1.984574 1.775957
imp_dum_7	.3724126	.4843845	0.77	0.448	-.6182649 1.36309
imp_dum_8	0	(omitted)			
imp_dum_9	0	(omitted)			
imp_dum_10	.3938093	.5695023	0.69	0.495	-.7709537 1.558572
imp_dum_11	.3638526	.2404826	1.51	0.141	-.1279895 .8556947
imp_dum_12	2.23562	1.675289	1.33	0.192	-1.19073 5.661971
imp_dum_13	0	(omitted)			
imp_dum_14	0	(omitted)			
imp_dum_15	0	(omitted)			
_cons	13.3924	4.81304	2.78	0.009	3.548625 23.23617

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

الجدول رقم (06): تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة، مستورد مصدرًا للدول المغاربية

Linear regression			Number of obs	=	108	
			F(4, 5)	=	.	
			Prob > F	=	.	
			R-squared	=	0.8749	
			Root MSE	=	.33355	
(Std. Err. adjusted for 6 clusters in distw)						
Ltrt	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.0759273	.0502464	1.51	0.191	-.0532351	.2050897
Lgdp_d	.0406034	.0446604	0.91	0.405	-.0742	.1554067
Lpop_o	1.743278	4.869137	0.36	0.735	-10.77324	14.25979
Lpop_d	9.669404	4.256761	2.27	0.072	-1.27295	20.61176
LPS	.2862212	.0812304	3.52	0.017	.0774118	.4950306
LCI	-.1375852	.5339742	-0.26	0.807	-1.510209	1.235039
Ldistw	0	(omitted)				
contig	-1.298664	6.195441	-0.21	0.842	-17.22455	14.62723
gatt_d	0	(omitted)				
gatt_o	0	(omitted)				
A_EU	.3885156	.2744387	1.42	0.216	-.3169515	1.093983
A_USA	-.1310912	.2142359	-0.61	0.567	-.6818021	.4196197
exp_dum_1	0	(omitted)				
exp_dum_2	0	(omitted)				
exp_dum_3	0	(omitted)				
exp_dum_4	0	(omitted)				
exp_dum_5	0	(omitted)				
exp_dum_6	0	(omitted)				
exp_dum_7	0	(omitted)				
exp_dum_8	0	(omitted)				
exp_dum_9	0	(omitted)				
exp_dum_10	-1.993588	5.388238	-0.37	0.727	-15.84449	11.85732
exp_dum_11	0	(omitted)				
exp_dum_12	0	(omitted)				
exp_dum_13	0	(omitted)				
exp_dum_14	0	(omitted)				
exp_dum_15	0	(omitted)				
exp_dum_16	0	(omitted)				
imp_dum_1	0	(omitted)				
imp_dum_2	0	(omitted)				
imp_dum_3	-9.812362	11.29108	-0.87	0.425	-38.83699	19.21227
imp_dum_4	0	(omitted)				
imp_dum_5	0	(omitted)				
imp_dum_6	0	(omitted)				
imp_dum_7	0	(omitted)				
imp_dum_8	0	(omitted)				
imp_dum_9	-10.81147	4.740065	-2.28	0.071	-22.99619	1.373253
imp_dum_10	0	(omitted)				
imp_dum_11	0	(omitted)				
imp_dum_12	0	(omitted)				
imp_dum_13	0	(omitted)				
imp_dum_14	0	(omitted)				
imp_dum_15	0	(omitted)				
_cons	-9.833257	5.28039	-1.86	0.122	-23.40693	3.740418

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

المحلق رقم (03): منهجية التأثيرات الثابتة باتجاهين، مستورد مصدر لتقدير نماذج الدراسة

الجدول رقم (07): تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة باتجاهين، مستورد مصدر للدول العربية

***** Linear Regression with 2 High-Dimensional Fixed Effects *****						
				Number of obs	=	3,780
				F(41, 3738)	=	95.65
				Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.5120
				Adj R-squared	=	0.5066
				Root MSE	=	1.9769
Ltrt	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.0966262	.0253063	3.82	0.000	.0470107	.1462418
Lgdp_d	-.0300684	.024827	-1.21	0.226	-.0787443	.0186074
Lpop_o	.6129305	.1004529	6.10	0.000	.4159826	.8098783
Lpop_d	.3066111	.0704637	4.35	0.000	.16846	.4447622
LPS	.1469704	.0225282	6.52	0.000	.1028016	.1911392
LCI	-.0633643	.1955396	-0.32	0.746	-.4467391	.3200104
Ldistw	-1.110123	.0627491	-17.69	0.000	-1.233149	-.987097
contig	.7912173	.1183494	6.69	0.000	.5591817	1.023253
gatt_d	.5714323	.2829815	2.02	0.044	.0166191	1.126246
gatt_o	1.039948	.2848244	3.65	0.000	.4815222	1.598375
A_EU	1.115869	.1538461	7.25	0.000	.8142382	1.417499
A_USA	.7108662	.1059256	6.71	0.000	.5031885	.9185438

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

الجدول رقم (08): تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة باتجاهين، مستورد مصدر للدول الخليجية

***** Linear Regression with 2 High-Dimensional Fixed Effects *****						
				Number of obs	=	540
				F(24, 515)	=	20.43
				Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.4878
				Adj R-squared	=	0.4639
				Root MSE	=	1.6763
Ltrt	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.1859648	.0680496	2.73	0.006	.0522758	.3196538
Lgdp_d	.0046471	.0592915	0.08	0.938	-.1118358	.12113
Lpop_o	.9864107	.3815943	2.58	0.010	.2367378	1.736084
Lpop_d	.3425483	.4023713	0.85	0.395	-.4479428	1.133039
LPS	.5654707	.5021298	1.13	0.261	-.4210038	1.551945
LCI	.7325859	.446069	1.64	0.101	-.1437529	1.608925
Ldistw	-.7390692	.2633336	-2.81	0.005	-1.256409	-.2217291
contig	-.5053796	.3302606	-1.53	0.127	-1.154203	.1434441
gatt_d	.3422121	.4340529	0.79	0.431	-.5105199	1.194944
gatt_o	.9901399	.4369216	2.27	0.024	.131772	1.848508
A_EU	0 (omitted)					
A_USA	.7917092	.2363617	3.35	0.001	.3273575	1.256061

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

الجدول رقم (09): تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة باتجاهين، مستورد مصدر للدول المغاربية

***** Linear Regression with 2 High-Dimensional Fixed Effects *****						
				Number of obs	=	108
				F(16, 91)	=	39.77
				Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.8749
				Adj R-squared	=	0.8529
				Root MSE	=	0.3408
Ltrt	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.0759273	.0643576	1.18	0.241	-.0519112	.2037659
Lgdp_d	.0406034	.0634001	0.64	0.524	-.0853332	.1665399
Lpop_o	1.743278	2.32893	0.75	0.456	-2.882854	6.369411
Lpop_d	9.669404	2.280859	4.24	0.000	5.138757	14.20005
LPS	.2862212	.228037	1.26	0.213	-.1667462	.7391886
LCI	-.1375852	.408547	-0.34	0.737	-.9491137	.6739433
Ldistw	-25.5515	347561.3	-0.00	1.000	-690413.3	690362.2
contig	-22.42835	259987.6	-0.00	1.000	-516455.8	516411
gatt_d	0	(omitted)				
gatt_o	0	(omitted)				
A_EU	.3885156	.2052579	1.89	0.062	-.0192041	.7962353
A_USA	-.1310912	.1374119	-0.95	0.343	-.404043	.1418606

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

الملحق رقم(04): منهجية (Baier and Bergstrand 2009) بدون التأثيرات الثابتة لتقدير نماذج الدراسة

الجدول رقم(10): تقدير نموذج الجاذبية بدون التأثيرات الثابتة وفق منهجية (Baier and Bergstrand 2009) للدول العربية

Linear regression						
				Number of obs	=	3,780
				F(12, 208)	=	39.42
				Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.3123
				Root MSE	=	2.3377
(Std. Err. adjusted for 209 clusters in distw)						
Ltrt	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.0635746	.0488506	1.30	0.195	-.0327312	.1598804
Lgdp_d	.0519374	.0528943	0.98	0.327	-.0523402	.156215
Lpop_o	.7109652	.0781813	9.09	0.000	.5568358	.8650946
Lpop_d	.3316333	.0669686	4.95	0.000	.1996091	.4636574
LPS	.1175499	.0400583	2.93	0.004	.0385775	.1965223
LCI	1.810465	.4356906	4.16	0.000	.9515298	2.669401
Ldistw_star	1.59015	.1745338	9.11	0.000	1.246068	1.934232
contig_star	-.8442429	.275169	-3.07	0.002	-1.386721	-.3017651
gatt_d_star	-.8925342	.2824916	-3.16	0.002	-1.449448	-.3356205
gatt_o_star	-.6708841	.3028041	-2.22	0.028	-1.267843	-.0739256
A_EU_star	.2459098	.258778	0.95	0.343	-.2642541	.7560737
A_USA_star	.785518	.1509545	5.20	0.000	.4879211	1.083115
_cons	17.08131	1.765296	9.68	0.000	13.60114	20.56147

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16.

الجدول رقم(11): تقدير نموذج الجاذبية بدون التأثيرات الثابتة وفق منهجية (2009) Baier and Bergstrand للدول الخليجية

Linear regression		Number of obs	=	540	
		F(11, 29)	=	53.72	
		Prob > F	=	0.0000	
		R-squared	=	0.4363	
		Root MSE	=	1.7368	
(Std. Err. adjusted for 30 clusters in distw)					
Ltrt	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
Lgdp_o	.1183835	.1237991	0.96	0.347	-.134814 .3715811
Lgdp_d	.07667	.1185293	0.65	0.523	-.1657495 .3190896
Lpop_o	1.143286	.1670633	6.84	0.000	.8016031 1.484969
Lpop_d	1.038232	.1883765	5.51	0.000	.6529586 1.423505
LPS	1.061537	.3755797	2.83	0.008	.2933904 1.829684
LCI	.6909061	.6256227	1.10	0.279	-.588636 1.970448
Ldistw_star	1.329482	.3312866	4.01	0.000	.651925 2.007039
contig_star	.3457668	.4507997	0.77	0.449	-.5762221 1.267756
gatt_d_star	.193748	.3354876	0.58	0.568	-.4924013 .8798972
gatt_o_star	.3545648	.3133781	1.13	0.267	-.2863654 .9954951
A_EU_star	0 (omitted)				
A_USA_star	.4423216	.1777835	2.49	0.019	.0787136 .8059297
_cons	19.51264	4.754674	4.10	0.000	9.788239 29.23704

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16

الجدول رقم(12): تقدير نموذج الجاذبية بدون التأثيرات الثابتة وفق منهجية (2009) Baier and Bergstrand للدول المغربية

Linear regression		Number of obs	=	108		
		F(4, 5)	=	.		
		Prob > F	=	.		
		R-squared	=	0.8707		
		Root MSE	=	.33725		
(Std. Err. adjusted for 6 clusters in distw)						
Ltrt	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.0959772	.042142	2.28	0.072	-.0123522	.2043065
Lgdp_d	.021321	.0396183	0.54	0.614	-.0805212	.1231632
Lpop_o	5.707912	.9127207	6.25	0.002	3.361689	8.054135
Lpop_d	5.804657	.9813564	5.91	0.002	3.282	8.327313
LPS	.3100792	.059299	5.23	0.003	.1576463	.4625121
LCI	-.4305419	.5755016	-0.75	0.488	-1.909916	1.048832
Ldistw_star	17.22553	2.837654	6.07	0.002	9.931108	24.51995
contig_star	15.33078	2.514615	6.10	0.002	8.866755	21.7948
gatt_d_star	.1955032	.2171307	0.90	0.409	-.3626491	.7536555
gatt_o_star	0	(omitted)				
A_EU_star	.2627742	.2035591	1.29	0.253	-.2604912	.7860396
A_USA_star	-.0734384	.2148005	-0.34	0.746	-.6256006	.4787238
_cons	103.318	13.39752	7.71	0.001	68.87859	137.7574

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16

الملحق رقم (05): منهجية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML لتقدير نماذج الدراسة

الجدول رقم (13): تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML للدول العربية

Number of parameters: 42						
Number of observations: 3780						
Pseudo log-likelihood: -1.008e+12						
R-squared: .60470467						
Option strict is: off						
(Std. Err. adjusted for 209 clusters in distw)						
trt	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	-.0036307	.0514603	-0.07	0.944	-.104491	.0972297
Lgdp_d	.0274645	.045562	0.60	0.547	-.0618355	.1167645
Lpop_o	.3234623	.0796992	4.06	0.000	.1672547	.4796699
Lpop_d	.2323894	.0561279	4.14	0.000	.1223807	.3423981
LPS	.1232745	.0268942	4.58	0.000	.0705629	.1759861
LCI	.2326169	.2404803	0.97	0.333	-.2387159	.7039497
Ldistw	-1.070868	.1185128	-9.04	0.000	-1.303149	-.838587
contig	-.2283934	.2422122	-0.94	0.346	-.7031205	.2463337
gatt_d	.8207726	.15814	5.19	0.000	.5108239	1.130721
gatt_o	1.006474	.1231265	8.17	0.000	.7651508	1.247798
A_EU	1.354325	.1820338	7.44	0.000	.9975454	1.711105
A_USA	.7378866	.0713174	10.35	0.000	.5981072	.8776661
exp_dum_1	1.400157	.64562	2.17	0.030	.1347655	2.665549
exp_dum_2	1.370808	.5959199	2.30	0.021	.2028267	2.53879
exp_dum_3	-1.150442	.8089676	-1.42	0.155	-2.73599	.4351049
exp_dum_4	-.8551416	.5222244	-1.64	0.102	-1.878683	.1683994
exp_dum_5	-2.466519	.4614317	-5.35	0.000	-3.370909	-1.56213
exp_dum_6	1.24052	.6266779	1.98	0.048	.0122539	2.468786
exp_dum_7	-2.631226	.7121343	-3.69	0.000	-4.026983	-1.235468
exp_dum_8	-.6654788	.6117252	-1.09	0.277	-1.864438	.5334805
exp_dum_9	-.6874158	.578121	-1.19	0.234	-1.820512	.4456804
exp_dum_10	-2.134764	.5586364	-3.82	0.000	-3.229671	-1.039857
exp_dum_11	-.9749018	.5942242	-1.64	0.101	-2.13956	.1897562
exp_dum_12	-.8954286	.6531766	-1.37	0.170	-2.175631	.384774
exp_dum_13	.5829431	.5181396	1.13	0.261	-.4325918	1.598478
exp_dum_15	.3924167	.470698	0.83	0.404	-.5301344	1.314968
exp_dum_16	-2.768356	.6302195	-4.39	0.000	-4.003564	-1.533148
imp_dum_1	2.359415	.4340508	5.44	0.000	1.508691	3.210139
imp_dum_3	1.055277	.4746468	2.22	0.026	.1249865	1.985568
imp_dum_4	.4085321	.4232741	0.97	0.334	-.4210699	1.238134
imp_dum_5	1.565311	.5308207	2.95	0.003	.5249214	2.6057
imp_dum_6	.1321995	.3948812	0.33	0.738	-.6417533	.9061524
imp_dum_7	.5193499	.3479618	1.49	0.136	-.1626428	1.201343
imp_dum_8	.5323464	.4260863	1.25	0.212	-.3027674	1.36746
imp_dum_9	.1543758	.4253783	0.36	0.717	-.6793503	.988102
imp_dum_10	.2205535	.3516198	0.63	0.530	-.4686085	.9097156
imp_dum_11	.0632261	.3711239	0.17	0.865	-.6641634	.7906155
imp_dum_12	1.913569	.4487564	4.26	0.000	1.034023	2.793116
imp_dum_13	.6303799	.4585857	1.37	0.169	-.2684316	1.529191
imp_dum_14	.8367235	.450916	1.86	0.064	-.0470555	1.720503
imp_dum_15	-.3060554	.4644605	-0.66	0.510	-1.216381	.6042705
_cons	22.97847	1.283571	17.90	0.000	20.46272	25.49422

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

الجدول رقم(14):تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML للدول الخليجية

Number of parameters: 24						
Number of observations: 540						
Pseudo log-likelihood: -1.385e+11						
R-squared: .80163299						
Option strict is: off						
(Std. Err. adjusted for 30 clusters in distw)						
trt	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.0574024	.016635	3.45	0.001	.0247984	.0900063
Lgdp_d	-.018348	.0126374	-1.45	0.147	-.0431169	.0064209
Lpop_o	1.328916	.227312	5.85	0.000	.8833925	1.774439
Lpop_d	.7813495	.2282747	3.42	0.001	.3339393	1.22876
LPS	-.3158976	.3647705	-0.87	0.386	-1.030835	.3990395
LCI	-.0329175	.153726	-0.21	0.830	-.3342148	.2683798
Ldistw	-.9658976	.3108571	-3.11	0.002	-1.575166	-.3566289
contig	-.7363666	.3876788	-1.90	0.058	-1.496203	.0234699
gatt_d	.3474081	.1560145	2.23	0.026	.0416252	.6531909
gatt_o	.5145368	.1191308	4.32	0.000	.2810448	.7480289
A_USA	.3044123	.0938998	3.24	0.001	.1203721	.4884525
exp_dum_1	.9939402	.6945445	1.43	0.152	-.367342	2.355222
exp_dum_2	.7024788	.6610688	1.06	0.288	-.5931923	1.99815
exp_dum_8	-.6269638	.4986974	-1.26	0.209	-1.604393	.350465
exp_dum_11	-.2009903	.5600219	-0.36	0.720	-1.298613	.8966325
exp_dum_12	.4654025	.5220845	0.89	0.373	-.5578643	1.488669
exp_dum_13	-1.058322	.9607648	-1.10	0.271	-2.941386	.8247427
imp_dum_1	1.490486	.557592	2.67	0.008	.397626	2.583347
imp_dum_6	-.7199887	.7430338	-0.97	0.333	-2.176308	.7363308
imp_dum_7	.1507103	.4017375	0.38	0.708	-.6366807	.9381013
imp_dum_10	.2484305	.4998298	0.50	0.619	-.7312179	1.228079
imp_dum_11	.3900888	.3727867	1.05	0.295	-.3405596	1.120737
imp_dum_12	.8686681	1.054552	0.82	0.410	-1.198216	2.935552
_cons	22.26393	1.593165	13.97	0.000	19.14138	25.38647

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16

الجدول رقم(15): تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML للدول المغاربية

Number of parameters: 13
Number of observations: 108
Pseudo log-likelihood: -2.784e+09
R-squared: .83134068
Option strict is: off

(Std. Err. adjusted for 6 clusters in distw)

trt	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.0906208	.0431759	2.10	0.036	.0059977	.1752439
Lgdp_d	.0176916	.0391761	0.45	0.652	-.0590922	.0944754
Lpop_o	3.726887	4.802292	0.78	0.438	-5.685433	13.13921
Lpop_d	6.164943	4.235594	1.46	0.146	-2.136667	14.46655
LPS	.2332693	.0916534	2.55	0.011	.053632	.4129067
LCI	-.3001111	.5458005	-0.55	0.582	-1.36986	.7696382
contig	-3.712576	6.138155	-0.60	0.545	-15.74314	8.317987
A_EU	.5520427	.2609321	2.12	0.034	.0406251	1.06346
A_USA	.0723566	.1969271	0.37	0.713	-.3136134	.4583265
exp_dum_10	-4.403452	5.379806	-0.82	0.413	-14.94768	6.140775
imp_dum_3	-2.950371	11.24387	-0.26	0.793	-24.98795	19.08721
imp_dum_9	-7.073815	4.711547	-1.50	0.133	-16.30828	2.160648
_cons	-5.628301	3.950009	-1.42	0.154	-13.37018	2.113574

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

الملحق رقم (6): منهجية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE لتقدير نماذج الدراسة .

الجدول رقم (16): تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE للدول العربية

HDPE PPML regression	No. of obs	=	3,780
Absorbing 2 HDPE groups	Residual df	=	3,738
	Wald chi2(12)	=	1313.00
Deviance	Prob > chi2	=	0.0000
Log pseudolikelihood = -1.00760e+12	Pseudo R2	=	0.7473

trt	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	-.0036307	.0476322	-0.08	0.939	-.096988	.0897267
Lgdp_d	.0274645	.0406063	0.68	0.499	-.0521223	.1070514
Lpop_o	.3234623	.0610215	5.30	0.000	.2038624	.4430621
Lpop_d	.2323894	.0402252	5.78	0.000	.1535494	.3112293
LPS	.1232745	.0311311	3.96	0.000	.0622586	.1842904
LCI	.2326169	.1477321	1.57	0.115	-.0569328	.5221666
Ldistw	-1.070868	.0592059	-18.09	0.000	-1.186909	-.9548265
contig	-.2283934	.1254919	-1.82	0.069	-.4743531	.0175663
gatt_d	.8207726	.14814	5.54	0.000	.5304236	1.111122
gatt_o	1.006474	.1321215	7.62	0.000	.7475207	1.265428
A_EU	1.354325	.1893871	7.15	0.000	.9831333	1.725517
A_USA	.7378866	.0749325	9.85	0.000	.5910215	.8847517
_cons	24.26319	.8922766	27.19	0.000	22.51436	26.01202

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

الجدول رقم (17): تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE للدول الخليجية

HDFE PPML regression	No. of obs	=	540
Absorbing 2 HDFE groups	Residual df	=	516
	Wald chi2(11)	=	1299.71
Deviance	Prob > chi2	=	0.0000
Log pseudolikelihood = -1.38481e+11	Pseudo R2	=	0.8710

trt	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.0574024	.0226389	2.54	0.011	.013031	.1017737
Lgdp_d	-.018348	.0137879	-1.33	0.183	-.0453718	.0086759
Lpop_o	1.328916	.1732969	7.67	0.000	.9892601	1.668572
Lpop_d	.7813495	.1676507	4.66	0.000	.4527601	1.109939
LPS	-.3158976	.3220619	-0.98	0.327	-.9471273	.3153321
LCI	-.0329175	.1622697	-0.20	0.839	-.3509604	.2851253
Ldistw	-.9658976	.1262203	-7.65	0.000	-1.213285	-.7185104
contig	-.7363666	.1775322	-4.15	0.000	-1.084323	-.3884099
gatt_d	.3474081	.1306685	2.66	0.008	.0913025	.6035136
gatt_o	.5145368	.1149928	4.47	0.000	.2891552	.7399185
A_EU	0 (omitted)					
A_USA	.3044123	.1046647	2.91	0.004	.0992732	.5095514
_cons	23.08807	1.117476	20.66	0.000	20.89786	25.27828

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16

الجدول رقم(18): تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE للدول المغاربية

HDFE PPML regression	No. of obs	=	108
Absorbing 2 HDFE groups	Residual df	=	95
	Wald chi2(8)	=	543.99
Deviance	Prob > chi2	=	0.0000
Log pseudolikelihood = -2784497076	Pseudo R2	=	0.8717

trt	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Lgdp_o	.0906208	.0457113	1.98	0.047	.0010282	.1802134
Lgdp_d	.0176916	.0438525	0.40	0.687	-.0682577	.1036409
Lpop_o	3.726887	2.638582	1.41	0.158	-1.444638	8.898411
Lpop_d	6.164943	2.418229	2.55	0.011	1.425303	10.90458
LPS	.2332693	.1795708	1.30	0.194	-.118683	.5852217
LCI	-.3001111	.4200645	-0.71	0.475	-1.123422	.5232002
Ldistw	0 (omitted)					
contig	0 (omitted)					
gatt_d	0 (omitted)					
gatt_o	0 (omitted)					
A_EU	.5520427	.2059997	2.68	0.007	.1482907	.9557947
A_USA	.0723566	.1360168	0.53	0.595	-.1942314	.3389445
_cons	-13.16911	3.806921	-3.46	0.001	-20.63054	-5.707685

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16